

د. حاتم الجوهري

# نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة

من جيوسياسي القرن الـ20 إلى جيوثقافي القرن الـ21

مقاربة في السياسات الخارجية لاستعادة الأمن القومي لجغرافيا "الذات العربية"

# ◆ نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة

من جيوسياسي القرن ٢٠ إلى جيوثقافي القرن ٢١

مقاربة في السياسات الخارجية لاستعادة  
الأمن القومي لجغرافيا «الذات العربية»



مشكاة للطبع والنشر والتوزيع

34 شارع يحيى إبراهيم

محمد مظهر - الزمالك

القاهرة- مصر

ت/ 01014444648

اسم الكتاب: نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة

اسم المؤلف: د. حاتم الجوهري

تصنيف الكتاب: دراسات استراتيجية وفكرية

مصمم الغلاف: أيمن حسن

رقم الإيداع: 2026 / 4851

ترقيم دولي: 978-977-8448-12-7

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطوسفة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة كانت- إلكترونية أو ميكانيكية- أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة كتابية من المؤلف أو الناشر.

No part of this book may be published, or its material stored in a retrieval manner, or transmitted in any form or by any means -electronic, mechanical- photocopying, recording, or otherwise, except with the written consent of the author or the publisher.

الطبعة الأولى

2026

## مشروع المشترك الثقافي العربي



### مبادرة "حمل الكتاب واقرأ مجاناً"

تم إتاحة هذه النسخة  
بإذن خاص من المؤلف  
ولصالح مبادرة "حمل الكتاب وإقرأ مجاناً"  
التي طرحها "مشروع المشترك الثقافي العربي"  
بمناسبة معرض القاهرة الدولي للكتاب الـ 57

البريد الإلكتروني للمؤلف  
Free3ever@hotmail.com

صفحة المشروع على فيس بوك  
<https://www.facebook.com/profile.php?id=100083231563902>

---

هذه الصفحة غير موجودة في الطبعة الورقية من الكتاب

تم إتاحة هذه النسخة الإلكترونية  
لصالح مبادرة

**"حمل الكتاب واقرأ مجاناً"**

الخاص

بـ"مشروع المشترك الثقافي العربي"

بمناسبة معرض القاهرة الدولي للكتاب الـ57

بموافقتي

المؤلف

د. حاتم الجوهري



د. حاتم الجوهري

# نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة

من جيوسياسي القرن الـ ٢٠ إلى جيوثقافي القرن الـ ٢١

مقاربة في السياسات الخارجية لاستعادة  
الأمن القومي لجغرافيا «الذات العربية»



مدخل:

## المستقبل العالمي والنظرية العربية

(١)

افتتاحية

لماذا يصدر هذا الكتاب الآن تحديداً؟

لأننا في أشد الحاجة إليه ليجمع ما تفرق ويربط ما أصبح سائباً مستباحاً منفلتاً؛ دون وعي بأهمية العمل على مستوى النظرية والمسارات الكبرى الحاكمة للذات للعربية ومشاريعها الممكنة والبديلة، بعدما انسد الطريق بالمشاريع والسرديات القديمة رغم كثرة المخلصين ممن ساروا في طرقها ونضالاتها، فحقيقة لا تحدث الهزيمة في الحروب الحضارية الكبرى عند اختراق الحدود السياسية، بل تبدأ يوم أن تتزعزع «الحدود الثقافية» وسردياتها وتعجز متشقة متصدعة، وتضعف «الإرادة الحضارية» أمام نظريات السيطرة على جغرافيا العالم كافة، تلك التي رسمها الآخر الساعي للسيطرة العالمية باسم وهم التفوق الحضاري/ الثقافي بمختلف أنواعه وتمثلاته وتأويلاته وفلسفاته..

يصدر الكتاب في هذه اللحظة الفارقة من التاريخ الإنساني حيث تشتعل خطوط الصدع والتشقق من غزة إلى أوكرانيا إلى مضائق تايوان، ليبرز سؤال وجودي يتجاوز ضجيج السلاح وهدير المدافع: هل نحن مجرد «تضاريس» باهتة ومصدر للموارد البحتة وطرق التجارة وممراتها في خرائط القوى الكبرى، أم نحن «متن ثقافي» له تاريخه الحضاري، ويمتلك حق الحضور في مجاله الحيوي والفضاء الجغرافي الخاص به، والتأكيد على تنوعه الثقافي الإنساني الذي يستوجب الأهلية للسيطرة على الأرض والموارد الخاصة به؟

إن هذا الكتاب لا ينتمي إلى مسار الترف الأكاديمي والأبحاث الروتينية التي تسكن في الأبراج العالية، فرغم اشتغاله على منطقة السياسات العليا للدول إلا أنه يدافع أول ما يدافع عن روح الناس العادية وثقافتهم العامة وطريقة عيشهم البسيطة، ضد الذين يسعون لتنميط التجربة الإنسانية والتنوع البشري باسم وجود طريقة عيش وحضارة

مطلقة شاملة وحصرية ووحيدة يجب أن تضبط الآخرين قسراً وفق تصورها...، إنه مشروع للبحث عن السيادة المفقودة، ويعد ضرورة وجودية ملحة وأولية للعرب والمسلمين؛ فهو يأتي لتفكيك سجون «النظريات الجغرافية» الخاصة بالآخر التي حاصرت الوعي العربي وسياساته العليا لعقود، وهيمنت عليه وجعلته رد فعل لها وفي حالة «تعلق ثقافي» مكبل مع الآخر، وليطرح الكتاب تصوره لـ «الجغرافيا الثقافية» لا كعلم للوصف، بل كحائط صدٍّ أخير يستعيد زمام المبادرة، وأداة ربط استراتيجية قادرة على تحويل الشتات الجيوسياسي إلى كتلة جيوثقافية<sup>(١)</sup> صلبة، تستعيد بها الأمة سيادتها على المكان عبر سيادتها أولاً على «الفضاء الثقافي» ووعيتها بأهميته ودوره وأولويته.

من جهة أخرى إن الخطورة الحقيقية التي يحاول هذا العمل كشفها وتجاوزها، لا تكمن في الإشارة إلى قوة الآخر وقدراته الفائقة فحسب، بل في رد فعلنا واستقبالنا الغريب للهيمنة وقبولنا لتلك الرؤية التفتيتية التي تجعل من أوطاننا مجرد جغرافيا صامتة تُدار بالوكالة والتبعية، أو تُحكم بالضرورة والأمر المتاح وتناقضاته ودورات من الانسدادات المتتالية الواحدة تلو الأخرى، لقد آن الأوان لندرك أن امتلاك الخريطة/ الجغرافيا دون امتلاك الوعي بالذات/ الثقافة هو تسليمٌ طوعي بمصير مظلم، لا نملك فيه إلا التباكي على الأطلال والحنين لما مضى وولى دون رجعة؛ لذا فإن هذا الكتاب يسعى لزراعة العقل الاستراتيجي المبصر في جسد الهوية الثقافية الصلب، ليصنع منها معاً درعاً وسردية كبرى جديدة لا تحترقها سرديات الهيمنة ووهم المركزية عند الآخر، ومنطلقاً لفعل سياسي يفرض شروطه على الأرض، كما يفرضها في عقول أبنائه، ويعيد ترتيب العلاقة بين الإنسان، والأرض، والقوة في القرن الـ ٢١ مبرزاً الدور والمكون الثقافي باعتباره هو الأساس والجوهر المتين الذي تقوم عليه هذه العلاقة، وأن «توازن القوى» يحتاج أولاً إلى «توازن الوعي» وتموضعه وثباته الراسخ، وبناء سردية ثقافية صلبة جديدة وقادرة على التماسك والحجاج أمام سرديات الآخر وتوسعه المستمر في الجغرافيا، والذي يفترض لنفسه الحجة العقلية/ الثقافية المطلقة مبرراً لهذا التوسع، ويفترض -زيفاً وبهتاناً- في الآخرين التهافت وفقدان الأهلية العقلية/ الثقافية؛ ليتخذ من هذا الزعم مبرراً لإخضاعهم والهيمنة على مواردهم وجغرافيتهم الواسعة، وتفتيتها عبر تفكيك الرابط الحضاري والمشارك الثقافي التاريخي بها.

(١) سوف يستخدم الكتاب مفهوم جيوثقافي نظيراً ومردافاً لمفهوم الجغرافيا الثقافية، تماماً مثل الترادف بين مفهوم الجيوسياسي والجغرافيا السياسية.

فالجوهر الذي يقدمه هذا الكتاب يكمن في تجاوز نظريات «الجغرافيا السياسية» (الجيوسياسي) التقليدية التي تخطاها الواقع ومستجداته في القرن الـ ٢١، والتي في أغلبها قامت على تبرير المركزية الأوروبية وأطرافها المتصارعة وسعيهم للتمدد والهيمنة في أراضي العالم وجغرافيته، بينما قلدت بلدان العالم تلك النماذج والنظريات دون قدرة على تكييفها لتناسب ظروفها الخاص، وكسر الطوق الثقافي والنظري الذي يحملها وطرح تصور خاص بهم لمسألة الهيمنة الجغرافية المستمرة التي أسس لها الغرب.. من ثم فإن الجوهر والهدف هو بلورة طريق نحو نظرية فاعلة في «الجغرافيا الثقافية» (الجيوثقافي) تعبر عن الذات الإنسانية خارج المركزية الأوروبية ووهم وجود حضارة/ ثقافة مطلقة تسعى للسيطرة العالمية، وترى هذه النظرية في المكون الثقافي المتنوع هو الوحدة البنائية الأساسية العميقة التي يُنصب عليها خيمة السياسة وتمثلاتها، وأنه حينما تعجز تلك التمثيلات السياسية وسردياتها وسياساتها العليا واستراتيجياتها لأي سبب، فعلى الأساس الثقافي العميق أن ينهض ويعلن عن نفسه ممهدا لظهور تمثيلات وخطابات سياسية جديدة، فالأصل الثابت هو الجوهر الثقافي والفرع المتغير هو التمثل السياسي.

وتأخذ الدراسة منهج «الدرس الثقافي» لآفاق أبعد كثيرا في علاقته بالظاهرة الإنسانية العالمية وتدافعاتها، فتقترب من المتون الكبرى الحاكمة للدولة الحديثة المعاصرة وفي القلب منها مفهوم «الأمن القومي»، وتعيد تعريفه كلية ليس باعتباره مفهوما دفاعيا عسكريا متخصصا، بل باعتباره في حقيقة الأمر مفهوما نسقيا ثقافيا يقوم على تفاعل حزمة مدججة ومتعددة من المحاور، لقوة ناعمة تجتمع مع قوة خشنة في علاقة متشابكة ومتداخلة، ليشكلا -حال نجاحهما- سرديّة ثقافية كبرى تتدافع مع سرديات كبرى أخرى منافسة، بعض هذه السرديات على المستوى العالمي والغربي تحديدا يرى في نفسه سرديّة مطلقة ومقدسة، تستحق وتطالب بأن تهيمن على جميع «الجغرافيا» وجميع «الثقافات»!

ومن خلال هذا الدور للثقافة ودور القوة الناعمة؛ يطرح الكتاب تصوره عبر ما أسماه «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة»، لاستعادة الثقل الجيوثقافي للذات العربية وتغيير الواقع، وفق «استراتيجية الجغرافيات الثلاث»، (الثقافية أولاً، ثم الاقتصادية، يتبعها السياسية) كخارطة طريق لاستعادة المتن العربي في مواجهة السرديات الإقليمية والدولية المتدافعة.. وفي الوقت نفسه يرصد «التعالق الثقافي» العميق للذات العربية مع الغرب وتمثلاته الاستراتيجية، ويقترح مسارات لـ «فك التعالق الثقافي» خصوصا بالاستفادة من دروس حرب غزة.

وفي الأثناء وفي مرحلة لاحقة أو موازية؛ ترى الدراسة أنه يمكن للذات العربية أن تكون قلباً لـ «كتلة جيوثقافية عالمية ثالثة»، تمتد لبعدها الإسلامي والأفريقي والعالم ثالثي، وتصبح رقماً صعباً في معادلة القرن الحادي والعشرين تؤسس لتعدد حضاري وثقافي، يتجاوز وجود كتلة جيوثقافية واحدة تؤمن بالهيمنة المطلقة على العالم، وترفض فكرة التداول والحراك الحضاري بين الجماعات الإنسانية.

## (٢)

### عن المنهج وسياقه

في البدء -وعلى خلاف الترتيب المعتاد- بالمدخل أو مقدمة الكتب؛ فإنني في هذا الكتاب الذي جاء تحت عنوان: «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة: من جيوسياسي القرن الـ ٢٠ إلى جيوثقافي القرن الـ ٢١»، وعنوان هامشي أو فرعي مصاحب ومفسر أكثر على المستوى التطبيقي باسم: مقارنة في السياسات الخارجية لاستعادة الأمن القومي لجغرافيا «الذات العربية»...؛ سأتوجه استباقاً للإشارة إلى منهج الكتاب الذي أوصلني إليه قبل أن أقدم لموضوعه نفسه؛ إذ كان عليّ أن أذهب بمنهج «الدرس الثقافي» بعيداً أكثر مما ذهبت به قبلاً في كل أبحاثي ودراساتي هذه المرة، وهو المنهج الذي يتناول الظواهر الإنسانية المتنوعة بحثاً عما يمكن تسميته بالقيم المركزية المتحركة بها، والمعاني الرئيسة الرائجة ومصدرها وكيفية إنتاجها وسلطانها المعرفية، وحضورها الاجتماعي والإنساني وتمثلاته وتفسيره المتداول وتلقيه العام بين الناس (يسمى البعض تلك القيم النسق الثقافي لكونه يرصد منظومة متصلة ومتشابكة من القيم، ووصف المنهج بالمنهج الثقافي يرجع لفكرة الثقافة بوصفها ذلك المزيج الكلي الذي يحكم الشخصية البشرية، تميزاً له عن المناهج الجزئية التخصصية ذات النظرة الأحادية)، سواء كانت تلك القيم ظاهرة وبادية أو قيم مبطنة ومضمرة وكامنة بعيداً عن السطح. تاريخياً؛ تأسس منهج الدرس الثقافي في الغرب وفق فلسفة أو مذهب يرى أنه بعد الكشف عن القيم المركزية أو النسق الثقافي الأعمق المتحكم في ظاهرة إنسانية أو فعل إنساني ما، فإنه يذهب باتجاه فلسفة رمزية أو ترمدية تنتصر للقيم الأقل حظاً المهمشة في علاقتها بما يسميه «القيم المهيمنة» والسائدة، وذلك لأن الباحثين -اليساريين غالباً- الذين اهتموا بتطوير هذا المنهج في الغرب الليبرالي في بريطانيا حيث نشأ الدرس الثقافي وفي جامعة برمنجهام، كان اليأس والانسداد قد أصابهم من إصلاح المتون أو القيم المركزية الغربية الليبرالية بعد فظائع الحرب العالمية الثانية، وترسخ الحرب الباردة

واستقطاباتها، فاختراروا الانتصار للتمثيلات غير الأيديولوجية والمهمشة باعتبارها وسيلة للاحتجاج الرمزي والتمرد على المشروع الغربي الليبرالي، ليتصرفوا للأقليات اللغوية والعرقية والفئات المهمشة اجتماعيا بوصفها هامشا وليس بوصفها بنية طبقية -غالبا- كما كان يفعل اليسار الأيديولوجي التقليدي (وباعتبار أن هذه هي الأيديولوجيا الجديدة عندهم)، وانتصروا للتوجهات النسوية والميول المثلية، والتمرد على القيم المستقرة عموما لأي ثنائية قيمة تحمل في طرف الهيمنة/ الرسمية، وفي الطرف الآخر التهميش/ الشعبية.

بينما كانت علاقتي بالدرس الثقافي قبل نحو ٢٠ عاما تختلف كثيرا؛ فبطرقي أو بطبعتي استخدمت المنهج وإجراءاته ولم أقبل بمذهبه أو بفلسفته، كنت في فترة دراستي لتمهيدي الماجستير في جامعة القاهرة في قسم اللغات الشرقية تخصص الدراسات العبرية (حيث اهتمامي الأول بدراسة البعد الثقافي المقارن للصراع العربي الصهيوني)، حينما وصل بنا المطاف لدراسة ما عُرف باليسار غير الصهيوني في «إسرائيل» وتياراته وأحزابه، هنا رفض عقلي والمنطق العام قبول توصيف «يسار غير صهيوني»، وبدأت رحلة ضخمة من البحث والتنقيب والجدل مع أساتذتي، انتهت بتسجيلي للماجستير في موضوع اليسار الصهيوني وتمثلاته الأدبية والقيم الأيديولوجية العميقة أو الكامنة الحاكمة له وطبيعة هذه القيم وعلاقتها بالصهيونية، وهل هي فعلا كما يقولون أم لا! وبعد مناقشتي للماجستير وسعي لطبعها في كتاب للجمهور وأثناء عرضها على إحدى دور النشر لتنشر باسم «خرافة الأدب الصهيوني التقدمي»<sup>(١)</sup>، وفي نقاش مع مسئول الدار قال لي: «أنت ما يسمونه الناقد الثقافي»، للمفاجأة كانت حقيقة هذه هي المرة الأولى التي أسمع فيها باسم «الناقد الثقافي» أو «النقد الثقافي» عامة! فقد مارست منهجي البحثي والتحليلي في الدراسة وفق قناعة شخصية تبحث عن الحقيقة الخفية أو الغائبة أو المضمرة، والقيمة الحقيقية الحاكمة وسط كل الادعاءات التي يتم الترويج لها والسائدة في الثقافة العربية أو العالمية عن ذلك «اليسار»، نعم المفاجأة أنني بتكويني الشخصي مارست المنهج الثقافي بحثا عن الحقيقة الغائبة في ظاهرة «اليسار الصهيوني» وتمثلاتها الرائجة وشعاراتها الملتبسة، دون أن أعرف باسمه أو أن أعرف حتى بوجود ما يسمى «النقد الثقافي» أو «الدرس الثقافي»، حيث انتهيت في تحليلي إلى رفض الصورة الشائعة التي تقدم «اليسار الصهيوني» بوصفه صوتا احتجاجيا<sup>(٢)</sup>

(١) حصلت الرسالة منشورة على جائزة ساويرس في النقد الأدبي في دورتها الأولى عام ٢٠١٤م، مناصفة مع د. سامي سليمان أستاذ النقد الأدبي بجامعة القاهرة.

(٢) كانت حالة رائجة في حينه بين الدراسات العربية للأدب والمكون الثقافي العبري الصهيوني؛ أن يتم رصد ما سمي

مهمشا مقابل صوت اليمين الصهيوني المهمين، ووضعت قيم اليسار الصهيوني تحت مجهر النقد الحر (أسميته بعد ذلك مذهب الدرس الثقافي الحر) لأكشف علاقته المركزية بتأسيس الصهيونية، ودور تيار «الصهيونية الماركسية» التاريخي وأيديولوجيته التي كانت مسكوتا عنه في الثقافة العربية قبل دراستي تلك.

المهم أن علاقتي بالدرس الثقافي وتطبيقاته استمرت معي في الدكتوراه وفيما بعدها؛ وتوطدت علاقتي بنشأته في بريطانيا ومدرسة برمنجهام وتوجهاتها (بأبرز مؤسسيها: ريتشارد هوغارت- ريموند ويليامز- ستوارت هول)، وعلاقتها بمدرسة ما بعد الاستعمار التي نشأت على يد المهاجرين الشرقيين في أمريكا (أمثال إدوارد سعيد وجياتري سيفاك وهوومي بابا)، وخصوصا موقف ما بعد الاستعمار الجذري من التمثيلات المعرفية للغرب التي قد تطول نقد الماركسية، وسياقات المركزية والهيمنة المرتبطة بها على الشرق وأنماطه الثقافية والفكرية والاقتصادية، في مقابل الدرس الثقافي الذي اهتم كثيرا بتناقضات المركز الغربي، والانتصار الرمزي للهوامش الموجودة به وثقافته الشعبية ضد ثقافات النخبة (معتبرين أن الثقافة الشعبية تمثل لحد بعيد الطبقات العاملة وأن ثقافة النخبة تمثل إلى حد بعيد الطبقة الرأسمالية)، مع تعاطفهم مع الماركسية لوجود زمرة ليست بالقليلة بين مؤسسيه كانت تنتمي لليسار الأوربي، لكن من خلال درسي المقارن هذا بين الدراسات الثقافية في بريطانيا ودراسات ما بعد الاستعمار في أمريكا، وجدت الرمزية حاضرة أيضا بشكل ما في مدرسة ما بعد الاستعمار، لأنها لم تطرح مشاريع نهضوية قابلة للتطبيق في البلدان العربية أو الشرقية، بقدر ما كانت هي نفسها صوتا احتجاجيا ورمزيا وصرخة مدوية عالية داخل الأكاديمية الليبرالية الأمريكية وجامعاتها الكبرى، وضد هيمنة المركزية الغربية في تمثلاتها وتعاليمها المعرفي بأشكاله المختلفة.

من ثم شيئا فشيئا تبلور عندي مشروع لمدرسة معرفية وعلمية عربية في الدراسات الثقافية والظاهرة الإنسانية عموما، قادرة على طرح مشاريع تطبيقية فعلية في الفضاء العربي وبلدانه ورغم كل صعوبات الواقع وتعقيداته؛ دون الاكتفاء بالطرح الرمزي الذي كانت عليه الدراسات الثقافية في بريطانيا وأيضاً بشكل ما -كما ذكرت- دراسات ما بعد الاستعمار في أمريكا، ليهتم هذا المشروع الجديد بالمتون والمشاريع العامة والتصورات العربية الكبرى التي تكسرت وتآزمت، واستكشاف بدائلها وتحمل المسؤولية الكلية لهذه البدائل الجديدة

---

بـ«الظاهرة الاحتجاجية» وحضورها في المجال الصهيوني: سياسة وأدبا وسينما وفكرا أكاديميا.. غير أنني اهتمت ببحث القيم الحقيقية الكامنة خلف هذا الاحتجاج ولم أقبل بشائبة الهامش والمتن.

على عدة مستويات؛ هي المستوى المعرفي والتأسيس النظري لتلك البدائل، والمستوى السياسي وضبط تبعات الحضور في المجال العام ومسؤوليته السياسية والدبلوماسية، والمستوى الثقافي وتفاعل هذه البدائل مع تصورات نمطية ورائجة وفق مرجعيات متعددة ومتعارضة، والمستوى الأيديولوجي وتجاوز تناقضات واستقطابات بين تيارات فكرية وأيديولوجية موروثه من القرن العشرين، اكتفى معظمها بالاحتراب التاريخي فيما بينها والحين لما مضى.. كان المشروع والمنهج المستخدم فيه يأخذ الدرس الثقافي العربي وجهة تختلف تماما عن فلسفة الدرس الغربي، ليشغل على المتون ويعمل على إعادة تأسيسها وترميمها بعيدا عن الفلسفة الرمزية الغربية والانتصار للهوامش، حتى أوصلني المنهج وفلسفته -في هذه الدراسة أو هذا الكتاب- لأن أصل الدرس الثقافي إلى مستوى نقدي وبنائي جديد في علاقتي بقيم المركزية الأوروبية التي أنتجت تصورات التوسع الجغرافي باسم الأيديولوجيا والأبنية السياسية، التي تعرف باسم «الجغرافيا السياسية» ونظرياتها المتنوعة، وأن أفكك مفهوم «الأمن القومي» الذي ظهر في أمريكا وأعيد تقديمه وتمثيله باعتباره يمثل نسقا ثقافيا شاملا، يتحدث عن قدرة مجموعة متحركة ومدججة من الموارد الخشنة والناعمة، على الصمود في وجه أنساق ثقافية أخرى، وأصل إلى نتيجة أن الموارد الخشنة أو القوة الصلبة لنسق حضاري أو دولة ما، لا يمكن أن تتفوق دون وجود قوة ناعمة أو سردية ثقافية كبرى خلفها، ثم ينعكسان معا في صورة سياسات خارجية فاعلة في الفضاء الجغرافي أو الأصوب فضاء الجغرافيا الثقافية الخاص بهذه السردية.

تاريخيا؛ كان مشروع المشترك الثقافي العربي ومؤتمراته وفعالياته هو السياق الذي في ظلّه ظهر عندي مفهوم الجغرافيا الثقافية لأول مرة، ذلك حدث بشكل تلقائي وفطري دون قصد أو تعمد مثل معظم المفاهيم والمصطلحات الجديدة التي طرحتها، عندما بدأت أستخدم مفهوم الجغرافيا الثقافية في الإشارة لنطاق عمل مشروع المشترك الثقافي العربي بين الدول العربية، ومجال الدراسات الثقافية العربية المقارنة المصاحب له<sup>(١)</sup>. لكن التحول الثاني الجذري والفارق في استخدامي للمفهوم بدأ بالتواكب مع حرب غزة، حينما اتجه بي تناولي للأحداث وتحليلي لها بحثا عن القيمة المركزية المتحكممة فيها، إلى أن المشكلة هي مشكلة في الجغرافيا الثقافية وأن انسحاب الرواية الثقافية أو السردية العربية الكبرى

(١) توجد عدة مقالات وافتتاحيات ودراسات منشورة توثق وترصد استخدام المؤلف لمفهوم الجغرافيا الثقافية في سياق مشروع المشترك الثقافي العربي.

المشاركة من المشهد السياسي<sup>(١)</sup>؛ أدى إلى تمدد المشروع الصهيوني والمشاريع الإقليمية الأخرى على حساب الذات العربية وجغرافيتها التاريخية، والتفت واعيًّا فجأةً أنني أسحب مفهوم الجغرافيا الثقافية إلى منطقة الصراع الاستراتيجي وما يعرف بالجيو بولتيكي وتدافع السرديات الكبرى العالمية، وأشرع في استخدام مفهوم الجيوثقافي منظرًا لمفهوم الجغرافيا الثقافية، ويتبدى لي من الدرس الثقافي لصراع القيم العالمي الحقيقي فرضية جديدة؛ وهي أن القرن الـ ٢١ سيكون قرن الجيوثقافي أو صراع الجغرافيا الثقافية، بعدما كان القرن الـ ٢٠ هو قرن الجيوسياسي أو صراع الجغرافيا السياسية.

وفي لحظة وعي معينة وتنوير داخلي؛ وجدت في هذا المفهوم «الجغرافيا الثقافية» (أو الجيوثقافي) القدرة على التحول لرافعة نظرية مركزية عربية في القرن الـ ٢١؛ فبدأت في التأصيل للمفهوم والبحث عن حضوره في الغرب واستقباله عربيا، وتواصلت مع بعض المختصين في أقسام الجغرافيا والجغرافيا السياسية ليتأكد تصوري أن المفهوم بالشكل والمقاربة الجيو استراتيجة (أي التطبيقية أو الخططية العامة وطويلة المدى) التي أطرحها تجاه الواقع العربي - والمستجدات العالمية - لم يسبقني إليه أحد، لأعقد العزم وأذهب بالدرس الثقافي لمدى بعيد والاهتمام بالذات العربية<sup>(٢)</sup> ومتونها وإعادة التأسيس لها في الجغرافيا الخاصة بها، التي تأكلت لصالح سرديات جيوثقافية أخرى تمددت على حسابها وفضاءها الثقافي، وأطور مقاربتني لإدارة القوة الناعمة العربية في القرن الـ ٢١ لمقاربة شاملة تهتم بالموارد الصلبة أيضا وإدارتها، بعدما درست مفهوم «الأمن القومي» ونظريات «الجغرافيا السياسية» والجيو بولتيكا ومجال «السياسات الخارجية»، ووجدت أن مفهوم الأمن القومي في حقيقته ليس مفهوما عسكريا فقط أبدا، بل هو مفهوم في النسق الثقافي في حقيقة الأمر يعني قدرة النسق الثقافي المتكامل والشامل والمدمج (الناعم والخشن) لجماعة ما، على الحضور والتنافس أو الصمود والبقاء أمام أنساق ثقافية أخرى متدافعة معه، بعبارة أخرى

---

(١) صدر للمؤلف عدة أبحاث منشورة ومجموعة واسعة من المقالات توثق وترصد تناول المؤلف لمفهوم الجغرافيا الثقافية/ الجيوثقافي في حرب غزة وتحولها إلى صراع في السرديات الثقافية، إضافة إلى مؤلف بحثي/ كتاب قيد النشر بعنوان: «صراع السرديات الثقافية: الشرق الأوسط الجديد».

(٢) الذات العربية: الذات العربية أو مفهوم «الذات العربية» المختارة هو أحد المفاهيم المركزية التي ستستخدمها الدراسة وطرحها المؤلف في عدة كتب سابقة، وذلك باعتبارها طبقة ثقافية مختارة طوعا وليس بنية عرقية مغلقة وضيقة، وتتصلح هذه الطبقة مع طبقات أقدم في مستودع هوية البلدان التي اختارتها وفي فضاءها الحضاري الإسلامي، وليس بنية قومية متطرفة ومتعصبة، ليختارها المصري والعراقي والسوداني والشامي وأهل الشمال الأفريقي والمغرب العربي، في تصلح وتعايش مع الطبقات الثقافية والحضارية الأقدم لكل هؤلاء، وتحتوي التنوع غير الإسلامي المتمثل في مسيحي الشرق ومعظم التنوعات الهوياتية اللغوية والعرقية والمذهبية والطائفية.

وجدت أن الأمن القومي هو محصلة النسق الثقافي الحضاري وفاعليته الواعية والقصدية لجماعة بشرية ما تجاه وجودها في الجغرافيا الثقافية، واعتماداً على قدرة سرديتها الناعمة الكبرى في مواجهة سرديات أخرى، وعلى قدرة هذه السردية على إدارة وتوظيف مواردها الخشنة بالدرجة نفسها في محيطها الجيوثقافي أو جغرافيتها الثقافية، وتوصلت إلى فرضية وقناعة مهمة أن الأمن القومي في جغرافيته الثقافية لا يتحقق دون عاملين مجتمعين في وقت واحد؛ أولهما: سردية ثقافية ناعمة كبرى تمتلك قبولاً داخلياً قوياً ومتفقاً عليه، وثانيهما إدارة فاعلة لموارده الخشنة تحقق الفعالية الخارجية في مواجهة الآخر، والفعالية الداخلية عبر العدالة الاجتماعية والفرز الطبيعي لأفضل العناصر الموجودة بالمجتمع، وبما ينعكس بوضوح على تطوير حزمة جديدة من السياسات الخارجية تؤكد على هذا الفضاء الجيوثقافي وعلى المشتركات الثقافية الجامعة فيه، في مواجهة من يسعون لتفجير هذه المشتركات والتمدد في الجغرافيا الثقافية الخاصة بالذات العربية، لأجد نفسي في نهاية المطاف أ طرح نظرية جديدة في العلاقات الدولية والجيوستراتيجية في القرن الـ ٢١؛ تتعلق باستعادة اللحمة الداخلية للذات العربية وفي جغرافيتها التاريخية أولاً، وثانياً أو بالتوازي قدرة هذه الذات العربية وفي فضائها الإسلامي، والعالم ثلثي الأفريقي والآسيوي واللاتيني على أن تصبح كتلة جيوثقافية عالمية ثالثة وضابطة، تضبط إعادة إنتاج المركزية الغربية في القرن الجديد مع نظريات «الصدام الحضاري» الأمريكية الغربية، ومع نظريتي «الأوراسية الجديدة» الروسية ومشروع «الحزام والطريق» الصيني من الشرق.

### (٣)

#### عن الموضوع وفرضياته

يأتي موضوع الكتاب ليقف إلى جانب كتبي الثلاثة السابقة؛ في سعيها لاستعادة القوة الناعمة العربية في القرن الـ ٢١ ودورها الحضاري الأوسع، والتأسيس لنظرية عربية متكاملة بديلة وممكنة التطبيق؛ وهذه الكتب تشمل: كتاب «الدبلوماسية الثقافية البديلة» الذي أسس لفكرة أن «المزيج الثقافي» العربي على درجة من الأهمية والقيمة تناظر القيم الغربية، التي طرحت نفسها قيمة معيارية وشمولية مركزية في تمثيلات الدبلوماسية الثقافية العالمية والتبادلات الثقافية، وحتى التبادلات البينية بين الدول العربية. وكتاب «مدرسة الدراسات الثقافية العربية المقارنة» الذي طرح فلسفة وفكرة منهجية في الدرس الثقافي العربي والإنساني، تؤسس لمذهب استعادة المتون والعمل عليها للذوات الإنسانية (الذات

العربية مثالا)، بعدما روجت مدرسة الدراسات الثقافية الغربية لمذهب وفلسفة تقوم على الانتصار للهوامش والترويج لتمثالاتها، ليأسها من تغيير المتون الغربية (تحديدا المتون الليبرالية وسياساتها وأيديولوجياتها). وكتاب «السياسة الثقافية الثالثة» الذي قدم تصورا لسياسة ثقافية جديدة تصلح لتأسيس سردية جديدة في العلاقة بين الذات والآخر، تتجاوز مرحلة ما بعد الاستقلال عن الآخر بشعاراتها، وتتجاوز مرحلة السلام مع الآخر واتفاقية كامب دافيد ونظيراتها من الاتفاقيات، فيما أسمته سياسة «التمايز والصعود الثقافي» معتمدة في تمايزها على خصوصية مستودع الهوية العربي وطبقاته المتعاشية والمتركمة، وفي صعودها على النمط التاريخي لحضارات الموجة الأولى التي تصالحت مع نفسها ومع الآخر، نتيجة لتوفر التضاريس الحامية والموارد الطبيعية (خاصة في حضارتي مصر والعراق القديمتين).. غير أن ما يضيفه هذا الكتاب في مقارنته للقوة الناعمة أنه سيذهب بها وبالمكون الثقافي في التجربة الإنسانية مذهبا مغايرا تماما لمفهوم القوة الناعمة ودوره الذي طرحه جوزيف ناي في الغرب، حيث سيذهب الكتاب بها ويضعها في موضع الجوهر المؤسس والجامع الرابط في السردية الكبرى لجماعة إنسانية ما، بدلا من أن تكون هامشا ملحقا أو تابعا مروجاً للقوة الخشنة الصلبة.

ليطرح كتابي هذا المعنون «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة» تصورا مكتملا نحو بناء نظرية عربية جديدة تواكب المستجدات الجيوستراتيجية العالمية في القرن الـ ٢١، وتتخطى تناقضات القرن الـ ٢٠ وسردياتها الكبرى التي انسدت رغم كثرة المخلصين ممن ساروا في دروبها، ومحاولاتها الرئيسة وتياراتها الثلاثة<sup>(١)</sup> التي شملت: فرق الدين السياسي، وفي القلب منها «الإخوان المسلمين» التي طرحت مشروع الشمولية الحضارية السماوية المقدسة وتمثيلهم الفج لها، ردا على الظهور الفج لتيارات المركزية الغربية والحضارة المطلقة وممثليها في البلدان العربية والإسلامية، هؤلاء الممثلون للغرب الذين ادعوا لأنفسهم بفجاجة حق فرض تصورهم الشمولي (أي الاحتكاري والاستبدادي والحصري الذي لا يقبل معه غيره) على جميع البشر ومعتقداتهم وحضاراتهم... سواء في شكل هذه التيارات الأيديولوجية مع

---

(١) هذا مع كامل احترام الكتاب -والكاتب- وتقديره الجمل للمخلصين في التيارات تلك وفي إطار وعيهم وتجربتهم في المجال العام، واحترام النضال الشخصي والحقيقي للشخصيات الوطنية كافة كل في سياقه التاريخي ومواقفهم الوطنية في ظرفياتها ونطاقها، ولكن الكتاب يطرح رؤية فكرية موضوعية بديلة وليس موقفا شخصيا ذاتيا أو أيديولوجيا أبدا من أحد على الإطلاق... مع الإشارة إلى أن المؤلف يملك عدة صداقات شخصية مع كثير من الشخصيات الوطنية والسياسية الأيديولوجية ذات التاريخ الوطني النضالي الناصع والمشرف، الذي انصب كثيرا على القضايا المشتركة والجامعة والمصيرية.

تيار الماركسية وتنميط العالم وفق قراءة حصرية لعلاقات إنتاج وتطور طبقي / اجتماعي وحضاري ارتبط بالذات الأوربية وسياقها التاريخي، أو في شكلها الأكاديمي والمعرفي مثل مناهج الشك وفلسفات العدمية والتطور البيولوجي للإنسان دون وجود لقوة إلهية، أو في تمثيلها الليبرالي الذي قام على تصورات المركزية المسيحية والعنصرية البيضاء وفكرة «عبء الرجل الأبيض» في تحديث العالم وبقية حضاراته وثقافته، ووفق تصور أحادي «شمولي» يقوم على فرض الهيمنة والتفوق العنصري الأبيض المسيحي (المسيحي البروتستانتية أو المسيحي الغربي تحديداً، تمييزاً عن مسيحية الامبراطورية الرومانية الكاثوليكية في العصور الوسطى، ومسيحية روسيا الأرثوذكسية).

وثاني التيارات التي يسعى هذا الكتاب لتخطي تناقضاتها ضمن تناقضات القرن العشرين ومحاولاتها ورواسبها، هي تيارات الأيديولوجيا العربية سواء التي وصلت للسلطة مثل القومية العربية أو المعارضة مثل اليسار الشيوعي أو اليمين الليبرالي، لأن هذه التيارات الأيديولوجية الثلاثة سلطة ومعارضة تكسرت مشاريعها التاريخية بشكل أو بآخر، ووصلت مساراتها السياسية لحالة انسداد تاريخي خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بالنسبة لليسار، وتكسر مشروع القومية العربية مع هزيمة عام ١٩٦٧م ثم سقوط العراق واحتلال بغداد بعد اجتياح الكويت عام ١٩٩٠م، وغياب مشروع سياسي واضح لليبرالية العربية تمايزاً عن مشروع العنصرية والهيمنة الليبرالية الغربية، مع الإشارة إلى عجز فرق الدين السياسي أيضاً عندما أخذت الفرصة للحكم في بعض الدول بعد أحداث الربيع العربي في العقد الثاني من القرن الـ ٢١.

ثالث هذه التيارات التي يسعى الكتاب لتخطي تناقضاتها ضمن تناقضات القرن العشرين ومحاولاتها ورواسبها والحنين إليها، هي تيار «العقل المجرد» ومدارسه التي ظهرت في بلاد المغرب العربي في نهاية القرن العشرين، رداً على فشل المحاولات الأيديولوجية التطبيقية في بلاد المشرق العربي سلطة ومعارضة، وهو التيار الذي اتجه للبحث في التصورات المجردة والنظريات الافتراضية بعد عجز التطبيق الواقعي أو هروبا منه، مبرزاً فلسفة رئيسة أن فشل التطبيق والممارسات العربي للنهضة والتحديث في بلاد المشرق، كان بسبب مسبق وكامن وتاريخي ومستقر في العقلية العربية الإسلامية (متأثرة أيضاً بتجارب وتصورات غربية للعقل ونظرياته) ويرتبط بتصورات التراث والموروث الديني والثقافي عموماً؛ متجاهلة هذه المدرسة أن الحضارة العربية الإسلامية قدمت أطواراً وطبقات من التحضر والتمدن في مراحل سابقة..

من ثم ما البديل النظري الذي يطرحه هذا الكتاب في كليات ومبادئ نظرية عامة واضحة ومحددة للخروج من مأزق الذات العربية الجيوستراتيجي العالمي في النصف الثاني من العقد الثالث بالقرن الـ ٢١ وبعد انسداد سردياته الكبرى الموروثة من القرن الـ ٢٠؟ فمشكلة هذه الدراسة بكل وضوح هي عجز الذات العربية وبلدانها واستراتيجياتها العامة -الرسمية وبدائلها في المعارضة- عن الاستجابة للتحديات القائمة، وتحديدًا ما آل إليه حال الذات العربية بعد الثورات العربية، وبعد حرب غزة بالخصوص وتداعياتها المفجعة التي تمثل صدمة حضارية جديدة ومعضلة عويصة، تعبر عن انسداد تاريخي عميق وممتد منذ القرن الماضي.

والفرضية العامة والعريضة التي ترى الدراسة أنها السبب في المأزق الحضاري الراهن؛ هي تمركز الذات العربية وأبنيتها السياسية والفكرية والأيدولوجية عند لحظة القرن العشرين، وكون معظم هذه الأبنية تمثل رواسب جامدة من الإرث القديم المنسد، والتي تحمل في داخلها أزمة «تعالق ثقافي»<sup>(١)</sup> كبرى وخطيرة على المستوى الأعلى للذات العربية يتمثل في سردياتها الكبرى الاستراتيجية/ السيادية التي كانت على حالة تعالق وتبعية مع سرديات الغرب وسلطة المعرفة، ولم تملك الإرادة والجرأة لطرح سرديات ومشاريع بديلة تتوافق جذريا مع خصوصيتها، وتكون واعية بنسق ثقافي بديل مركزه «فك التعالق الثقافي».. خصوصًا مع الإشارة إلى أن الذات العربية في قاعدتها الجماهيرية أثبتت حضورها وجديتها ورغبتها في التغيير (في ثورات العقد الثاني) لكن تلك الأبنية السياسية سلطة ومعارضة عجزت عن الاستجابة لها والتعبير الفاعل عنها، من ثم فإن المأزق والمشكلة هو مأزق ومشكلة في طرح البدائل النظرية والسياسية الكلية والعامة بعدما أثبتت «الذات الجمعية العربية»<sup>(٢)</sup> أنها لا تخضع لتأويلات تيارات القرن العشرين العربية الثلاثة (فرق الدين السياسي - التيارات الأيدولوجية - تيار العقل المجرد).

(١) تعرف الدراسة مفهوم «التعالق الثقافي» بأنه حالة تعبر عن تبعية مقيمة ومستمرة من جماعة إنسانية ما لنسق ثقافي قيمي أو سردية كبرى مصدرها جماعة إنسانية أخرى، مع افتقاد هذا الجماعة للإرادة النفسية الكافية لعميلة ثقافية مضادة تقوم على «فك التعالق الثقافي»، للبحث عن البدائل القيمة والثقافية الفاعلة التي تعبر عن ظرفيتها وخصوصيتها في شيوخ لحالة من «الدونية الثقافية»، ويختلف التعالق الثقافي عن مفهوم «الثقافة» والتبادل الثقافي الموضوعي بين الجماعات البشرية المتنوعة، بسبب التقييم الاتفاقي المرتفع الشائع والرائج لنسق ثقافي ما، مع التقييم الاتفاقي الشائع المنخفض أو الصفري للأنساق الثقافية الأخرى.

(٢) يوجد كتاب للمؤلف يتناول فكرة «صعود الذات الجمعية العربية» بما يؤكد جديتها وعدم خضوعها لتنظيرات النخب العربية المختلفة، وحاجتها إلى رؤية وتنظير جديد، لكن لأسباب تتعلق بتداخل الأحداث والظرفيات لم يخرج هذا الكتاب للنور بعد، ولم يتم الانتهاء منه ووضع اللمسات النهائية عليه.

أما الفرضية المحددة وتمثلها التاريخي في أحداث حرب غزة التي تنطلق الدراسة من سياقها التاريخي؛ فهي أن الجغرافيا السياسية العربية وتصوراتها الأيديولوجية الحاكمة في حرب غزة، قد انكشفت لحد بعيد وأدى هذا الانكشاف إلى تمدد مشاريع سياسية ثقافية أخرى على حساب الذات العربية، مثل التمدد والسردية الشيعية من إيران باتجاه اليمن والعراق إضافة إلى لبنان، التمدد التركي وسردية العثمانية الجديدة في سوريا ما بعد بشار الأسد وقبلها في ليبيا والقرن الأفريقي، التمدد الأثيوبي وسردية المركزية العنصرية السوداء «الأفروسنتريزم» في اتجاه الصومال وأريتريا بعدما تمددت في السودان وضغطت على مصر في ملف سد النهضة، التمدد «الإسرائيلي» وسردية «الاتفاقيات الإبراهيمية» باتجاه دول الخليج والمملكة المغربية واحتلال أجزاء من سوريا ومشروع تهجير الفلسطينيين إلى سيناء.

ليأتي دول البديل الاستشرافي والنمط المستقبلي الذي تختبره الدراسة وتطرحه مشروعاً ممكننا وقابلاً للتطبيق في البلدان العربية، وهو الانتقال من تصورات الجغرافيا السياسية التقليدية (الجيو سياسي) في القرن العشرين واستراتيجيات الأمن القومي وسياساته المرتبطة بها، التي كانت رد فعل للأيديولوجيات القديمة المتنوعة وسردياتها التي انسدت، إلى تصور الجغرافيا الثقافية (الجيوثقافي) واستراتيجيات جديدة للأمن القومي ومسارات السياسات الخارجية، مع منح تصور الدراسة للجغرافيا الثقافية إطاراً ومجالاً جديداً باسم «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» تميزها عن الاستخدامات الغربية السطحية لمفهوم «الجغرافيا الثقافية»، وتعريف المفهوم الجديد تعريفاً منضبطاً واضحاً مركزه أن الوحدات والأبنية الثقافية هي الجوهر والمتن الذي يقوم عليه الشكل السياسي للدول وتمثالاته المتنوعة. ثم الانتقال من التفسير العام والتوصيف الجديد إلى التغيير مع «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة» في الوضع العربي الراهن، وفق فرضيتين أساسيتين الفرضية التفسيرية هما أن الجغرافيا الثقافية هي المادة اللاصقة أو الرابطة التي عند ضياعها تتفجر الجغرافيا السياسية، ويتمدد الآخر بجغرافيته الثقافية وسرديته شاغلاً هذا التآكل والتفجر، والفرضية الثانية هي فرضية التغيير وضرورة صعود الجوهر الجيوثقافي وتجاوزه لاستقطابات التمثيلات السياسية العاجزة عند الحاجة، وإعادة ضبط الهوية الجيوثقافية للبناء السياسي وفق «مستودع الهوية» الجامع والدفاع عن ثوابته، من خلال استراتيجية جديدة تطرحها الدراسة باسم «استراتيجية الجغرافيات الثلاثة والجغرافيا الثقافية أولاً».

إضافة إلى أن الدراسة تطرح مشروعاً تطبيقياً أسمته «الكتلة الجيوثقافية الثالثة» تتصدى له الذات العربية بفضائها الإسلامي أساساً، والإفريقي والعالم ثالثي الجنوبي أيضاً؛ والذي

عند اكتمال حضوره ووعيه بدوره التاريخي سيعيد التوازن للتدافع الجيوثقافي والجيوسياسي في العالم، عبر فكرة مختصرة وواضحة في الجغرافيا الثقافية العالمية، ترى أن مشكلة الإنسانية الحالية هي في وهم الحضارة المطلقة الشمولية وثقافتها الجغرافية التوسعية، وتمثلاتها التي تعبر عن المسألة الأوربية القديمة وإعادة إنتاجها مجددا في القرن الـ ٢١ في أشكال جديدة، وأن الحل هو سحب الثقل العالمي باتجاه كتلة جيوثقافية جديدة (مركزها الذات العربية الإسلامية) والجنوب الثقافي عموما تفكك وهم نظريات الصراع على الهيمنة الغربية الشمولية والحصرية والاحتكارية والأحادية، التي ظهرت في مشاريع الجغرافيا السياسية الأوربية ونظرياتها للسيطرة على الجغرافيا العالمية ومفاصلها، والتي دارت معظمها حول فكرة المركز القاري في أوربا شرقه وغربه وأوسطه ومحيطه الخارجي، بحره وأرضه وجوه وممراته البحرية والأرضية... ليكون الحل عبر الكتلة الجيوثقافية العالمية الثالثة تلك، التي ستحسب الثقل الناعم نحو فكرة التنوع والتعدد والتداول الحضاري الحقيقي (بعيدا عن فكرة الشمولية والمركزية التي تعبر عنها روسيا والصين حاليا كل منهما بطريقته)، وستسحب الثقل الخشن شيئا فشيئا نحو تطور محور وتكتل عربي إسلامي أفريقي جنوبي.

#### (٤)

#### أبواب الكتاب وفصوله

يأتي الكتاب في ثلاثة أبواب؛ يتناول الباب الأول التأسيس للنظرية الجديدة وآفاقها ومساراتها، تحت عنوان (الباب الأول): من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الثقافية .. الآفاق والمسارات، يدرس الفصل الأول فيه أفق الانسداد وأزمة الأطر النظرية القائمة وجذورها وتأثيرها الحاضر والمأزوم لدى الذات العربية، وذلك تحت عنوان (الفصل الأول): «أفق الانسداد.. مأزق الجيوبولتيك والسياسات الخارجية العربية»، واشتمل على ثلاثة عناصر أو مباحث، الأول باسم: ظهور الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك وتأثيرهما؛ وينظر في السياق الثقافي الغربي العميق والحاكم لنشأة الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك في نهاية القرن التاسع عشر، وتأثير الجغرافيا السياسية ونظرياتها عربيا وإسلاميا وعالميا. الثاني باسم: ظهور مفهوم الأمن القومي ومحدداته، ويدرس ظهور مفهوم الأمن القومي في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وكونه مفهوما شاملا، يدور حول قدرة النسق الحضاري الثقافي المدججة والمتفاعلة في مواجهة أنماط أخرى، وأثر المفهوم وتبعاته عالميا واستقباله عربيا. الثالث باسم: السياسات الخارجية مبحثا في الجيوبولتيك والأمن القومي، ويدرس التحول

في السياسات الخارجية ودورها العملي تطبيقا لمفاهيم الأمن القومي النسقية الثقافية الشاملة والمدججة، ووفق محددات لجغرافيا السياسية ونظرياتها وتطورها، وأثرها واستقبالها عربيا.

أما الفصل الثاني بالباب الأول فيأتي تحت عنوان: «أفق البديل.. نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة»، ليقدم الطرح البديل والنمط المستقبلي الممكن له أن يعالج مشكلة الوضع العربي الراهن وفي السياق العالمي التي تم تناوؤها في الفصل الأول. واشتمل الفصل على ثلاثة عناصر أو مباحث، الأول باسم: الجغرافيا الثقافية من الهامش إلى المتن، ويرصد الاستخدام الغربي وتاريخه لمفهوم الجغرافيا الثقافية ونطاقاته وتطبيقاته، واستقبال المفهوم وحضوره عربيا وتطبيقاته أيضا. الثاني باسم: مفهوم الجغرافيا الثقافية الجوهرية الممكنة، وفيه تقدم الدراسة تصورهما الجديد لاستخدام المفهوم في الفضاء الاستراتيجي العالمي ودوره ووظيفته وقدرته على التفسير، ثم تطرح تصورهما لنظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة وفرضياتها. العنصر الثالث باسم: استراتيجية الجغرافيات الثلاثة والجغرافيا الثقافية أولا، وفيه تقترح الدراسة على المستوى التطبيقي في السياسات الخارجية والفضاء الجغرافي الجديد والممكن للذات العربية، أن تكون مستويات الحركة في السياسات الخارجية وفق استراتيجيات ثلاثة متوالية أو متوازية، شرط البدء بالجغرافيا الثقافية بين البلدان العربية والتأسيس للمشارك الثقافي التاريخي والراهن وتفعيله، ثم الانتقال للجغرافيا الاقتصادية وتكامل الموارد وتبادلها، وصولا إلى التنسيق السياسي بدرجاته المتدرجة والمتصاعدة.

ويأتي الفصل الثالث في الباب الأول بعنوان: «أفق التطبيق.. الكتلة الجيوثقافية العالمية الثالثة»، واهتمت فيه الدراسة ببحث إمكانية تحول الذات العربية ووفق توافقها مع عدة مكونات في مستودع هويتها وعناصره، إلى كتلة جيوثقافية عالمية مؤثرة، رغم وجود نظريات الهيمنة الجيوبولتيكية الغربية الراهنة، وذلك بعد تبنيها -أو بالتوازي- مع تبنيها لنظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة التي أسست لها الدراسة في الفصل الأول، واشتمل الفصل على ثلاثة عناصر أو مباحث، الأول باسم: التاريخ الجيوثقافي من الحضارات الأولى إلى النظرية المطلقة، وفيه ترصد الدراسة الموجات الحضارية الرئيسة وتاريخ الجغرافيا والحركة السياسية فيها من منطلق الجغرافيا الثقافية. العنصر الثاني باسم: النمط الجيوثقافي وواقع البدائل الممكنة في القرن الـ ٢١ وفيه ترصد الدراسة الأنماط البديلة الموجودة حاليا في المشهد العالمي، وتصورها في علاقتها بالنمط الغربي الجيوبولتيكي المهيمن. العنصر الثالث باسم: مشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة ودورها العالمي، وفيه تقدم الدراسة تصورهما لإمكانية تحول الذات العربية والإسلامية وفرضية الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة للاستقطاب

الثاني حاليا بين الشرق الأوروبي والروسي والصيني والغرب الأمريكي، وقدرة دوائر الانتماء المتنوعة فرص التمثيل المتعدد داخل تلك الكتلة الجيوثقافية الثالثة وبلدانها.

ويأتي الباب الثاني بعنوان: «الجغرافيا الثقافية.. إشكاليات التعالق الثقافي والنموذج البديل»، ليدرس الإشكاليات القائمة في «التعالق الثقافي» للذات العربية الإسلامية مع التمدد الغربي المتنوع في الجغرافيا الثقافية العربية، والتعالقات العضوية والهيكلية التي تحتاج لـ«فك التعالق» والتخارج من هذا الارتباط المكبل من وجهة نظر الدراسة، إجمالاً وإيجازاً يتناول الفصل الأول تمثلات هذا التعالق الجيوثقافي تحت عنوان: «الفصل الأول: تمثلات التعالق الثقافي.. بين الذات والآخر»، واشتمل على ثلاثة عناصر أو مباحث، الأول باسم: الصهيونية وتمثل الحضارة الغربية المركزية، الثاني باسم: السردية الإسلامية.. الهوامش والمتون الداخلية والتعالق الغربي، والعنصر الثالث باسم: إمكانات التخارج والتلاقي مع المشروع البديل.

ويأتي الفصل الثاني في الباب الثاني تحت عنوان: «أثر التعالق الثقافي.. الهوية العربية بين التناقض والتعايش»، واشتمل على ثلاثة عناصر أو مباحث، الأول باسم: «مستودع الهوية» بين اللحمية والتفكك، والثاني باسم: الجغرافيا الثقافية والحواضن الجامعة، والثالث باسم: مكونات «مستودع الهوية» في الحالة المصرية أنموذجاً.

ويأتي الفصل الثالث في الباب الثاني تحت عنوان: بدائل التعالق الثقافي.. الحاضنة المصرية أنموذجاً في الممكن، واشتمل على ثلاثة مباحث أو عناصر، الأول باسم: الأمن القومي المصري.. متغيرات التعالق والنشأة، والثاني باسم: الأمن القومي المصري بين الأبنية الفوقية والتحتية، والثالث باسم: الأمن القومي والسردية البديلة الممكنة.

ويأتي الباب الثالث بعنوان: «الجغرافيا الثقافية.. قراءة بديلة في حرب غزة»؛ مطبقاً نظرية التحليل الجيوثقافي الجديدة على حرب غزة وتشققات الجغرافيا السياسية العربية وتراجعها للوراء، تأثراً بتفكك السردية الثقافية التي من المفترض أن تحضر في هذه الجغرافيا، وتمثلات الصراع في الجغرافيا الثقافية بين مختلف الأطراف وسردياتها. فيأتي الفصل الأول بعنوان: «حرب غزة.. صعود الجغرافيا الثقافية وانفجارها»، واشتمل على ثلاثة عناصر أو مباحث، الأول باسم: «طوفان الأقصى» جغرافياً ثقافياً تتمرد على الجيوسياسي، الثاني باسم: الحرب وأزمة «الجغرافيا الثقافية» وتشقق «الجيوسياسي»، الثالث باسم: جدل الجغرافيا الثقافية في فلسطين بين الإقليمي والدولي.

ويأتي الفصل الثاني في الباب الثالث تحت عنوان: «حرب غزة.. المحددات الثقافية لأطراف الصراع»، واشتمل على ثلاثة عناصر أو مباحث، الأول باسم: الآخر الصهيوني وأثر شخصية القوة المركزية/ السوبر، والثاني باسم: المحور الشيعي وحسابات الصعود الجيوثقافي، والثالث باسم: المحور المصري والجدل بين الخيارات التاريخية ومستجدات الراهن.

وأخيرا يأتي الفصل الثالث في الباب الثالث بعنوان: «حرب غزة.. بين الاستلاب للآخر والانسلاخ عن الذات»، واشتمل على ثلاثة عناصر أو مباحث: الأول باسم: الحرب وصفقة القرن: علاقات التهميش والمركزية الجغرافية، الثاني باسم: الحرب وخطابات الاستلاب للمركزية الحضارية والاستشراقية، والثالث باسم: الاستلاب للآخر ومؤسسة «تكوين» في حرب غزة.



♦ الباب الأول:

# من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الثقافية الأفاق والمسارات



## الفصل الأول:

### أفق الانسداد

#### مآزق الجيوبولوتيك والسياسات الخارجية العربية

أولاً: ظهور الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك وتأثيرهما

١ - الجغرافيا السياسية: حواضنها الثقافية الغربية وأهم نظرياتها

من خلال البحث عن القيم الثقافية المركزية العميقة التي وقفت خلف ظهور الجغرافيا السياسية في الغرب، وبوصفها مشروعا للتوسع والهيمنة في البنية الثقافية الغربية؛ يمكن القول إن تلك القيمة الثقافية الكامنة خلف ظهورها هي المركزية والاصطفاء والشعور بالتفوق الأوربي على المستوى الناعم أو الثقافي بمرجعياته المتعددة المثالية والروحية والدينية والتاريخية، والتفوق على المستوى الخشن أو المادي بمرجعياته العرقية أو البيولوجية أو الاقتصادية والإنتاجية، بما أنتج لدى الذات الأوربية/ الغربية مسألة متجذرة مستعصية على الحل باسم المسألة الأوربية، وهي مسألة: التصور الوهمي بامتلاك حضارة مطلقة (لا تقبل التبدل) ومقدسة (لا تقبل النقاش) وشمولية (أي حصرية لا تسمح بالتعدد ووجود نظراء) ومتعالية (تبرر لنفسها فلسفيا وتُنظر) على الجميع، ويجب فرضها على الجميع. وهذه المسألة الأوربية جاءت في أشكال وتمثلات معرفية وعقلية متنوعة لكنها تتفق في النهاية -رغم اختلاف مشاربها ومذاهبها- على وهم المركزية والتعالي الأوربي/ الغربي، بما جعل الغرب يسعى للهيمنة والتوسع الجغرافي الشامل على العالم انطلاقا من تلك الحجة، ووهم امتلاك حضارة مطلقة تسعى للسيطرة العالمية على البشر وتنميطهم، وفق تصورات وقوالب فكرية جاهزة ومعدة سلفاً.

فلقد أنتجت العقلية الأوربية مأساة جديدة في مرحلة الحداثة والعقل البشري وسطوته، وما بعد غيبات العصور الوسطى وكهنوتها ومآسيها التي كانت تسمى «عصور الظلام»، إذ أنتجت أو أعادت إنتاج الفكرة المتطرفة والمركزية ذاتها التي شاعت في العصور الوسطى ولكن بشكل جديد وتمثل مغاير، وهي وجود فكرة ما يسعى القائمون عليها لفرضها على البشر كافة بكل حضاراتهم وثقافتهم المتنوعة، ويدعون أنها تمثل فكرة مطلقة وشمولية

ومركزية وكلية باسم العقل والحدثة والعلمانية هذه المرة (مثلها مثل التصورات الدينية الكهنوتية للعصور الوسطى وحروبها تماما)، لتأخذ هذه الفكرة شكلا اجتماعيا وعرقيا مع القومية الاشتراكية الألمانية (حيث بدأ ظهور الجغرافيا السياسية وفلسفاتها التوسعية)، وقبلها طرح هيجل فكرة المثالية المسيحية المطلقة ودولتها التي تنظم البناء الطبقي لصالح مشروعها وبناء دولة تكون نهاية التاريخ وذروته، كما طرح ماركس تلميذ هيجل فكرة مضادة ومعاكسة لها عن المادية العلمانية المطلقة ودولتها التي تتمرد على البناء الطبقي لصالح بناء دولة عمالية تكون نهاية التاريخ وذروته.

الرافد الذي يمكن أن يكون الأكثر تأثيرا في ظهور الجغرافيا السياسية باعتبارها مبررا للهيمنة، والتوسع الإقليمي والعالمي والتعالى العنصري الغربي الذي يبرر لنفسه هذا الموقف باسم العلم والعقل والمنطق والحدثة، سواء في النسخة الألمانية الفاشية من الجغرافيا السياسية، أو النسخة الليبرالية الإمبريالية البريطانية والأمريكية التي اتخذت اسم الجيوبولتيك، أو الاستقطاب السوفيتي الشيوعي التوسعي المضاد فيما بعد... كان الرافد هو فلسفة «الداروينية الاجتماعية» أو التطور الانتقائي ومفاهيم التفاعل الحر والفرز الطبيعي و«البقاء للأكثر قدرة على التكيف» (التي ترجمتها الشائعة «البقاء للأقوى» Survival of the Fittest) والتمرد على قوانين الغيب والدين والكنيسة التي سيطرت على أوروبا في العصور الوسطى..

ففي بريطانيا برز هربرت سبنسر الفيلسوف وعالم الاجتماع، الذي يعتبره البعض مؤسس الداروينية الاجتماعية الليبرالية والتفوق الأبيض البيولوجي الطبيعي أو العرقي، في القرن التاسع عشر (١٨٢٠م - ١٩٠٣م) عندما دمج أو وظف أفكار مواطنه العالم البريطاني تشارلز دارون (١٨٠٩-١٨٨٢م) عن تطور الأنواع الحيوانية على المجتمعات البشرية (في كتاب دارون المعنون «أصل الأنواع» الصادر عام ١٨٥٩م)، ورغم أنه لم يستخدم مفهوم «الداروينية الاجتماعية» مباشرة إلا أن العمل الذي يجسد هذا المفهوم ويؤسس لفكره هو كتابه: «دراسة علم الاجتماع» (The Study of Sociology) الذي صدر عام ١٨٧٣م.

المفهوم الصريح الذي استخدمه سبنسر لوصف عملية الانتقاء الطبيعي في المجتمع هو عبارته الشهيرة: «البقاء للأصلح» التي تخصه هو وليس داروين كما يعتقد الكثيرون والذي اقتبسها منه<sup>(١)</sup>، وقد صاغ سبنسر هذه العبارة في عام ١٨٦٤م في كتابه «مبادئ علم الأحياء»

(١) عمرو كامل (وآخرون)، الأشرار، دار ليلي، مصر، ط١، ٢٠١٧م، ص١٢٦ (بتصرف)

(Principles of Biology)، ثم قام بتطبيقها على النطاق الاجتماعي، حيث رأى أن المنافسة الاقتصادية والاجتماعية تؤدي حتماً إلى ازدهار «الأصلح» طبيعياً.

واقعيًا وتاريخيًا؛ ظهرت الجغرافيا السياسية (Political Geography) أول ما ظهرت بوصفها فرعًا علميًا مستقلًا في أواخر القرن التاسع عشر، لتدرس إجمالًا العلاقة بين العوامل الجغرافية (المكان، الموارد، التضاريس) والدولة ككيان سياسي، وقد ظهرت على يد الألماني فريدريك راتزل عندما نشر كتابه «الجغرافيا السياسية» في عام ١٨٩٧ م<sup>(١)</sup>، ويردد الغرب أن الجغرافيا السياسية اتخذت في نشأتها الألمانية مقاربة منهجية «وصفية تحليلية» إجمالًا، حيث ركزت على قراءة بنية الدولة القائمة بالفعل، أي شكلها، حدودها، وكثافة سكانها، معتبرة إياها ظاهرة مكانية يجب تحليلها علميًا ووصفيًا ورصد تفاصيلها، وعوامل حركتها الداخلية ووجودها القائم.

ورغم هذه الصورة الغربية النمطية؛ قدمت الجغرافيا السياسية مع راتزل الألماني القومي نظرية محورية لعملها وتصوراتها هي نظرية الدولة العضوية (Organic State Theory)، حيث شبه راتزل الدولة بالكائن الحي الذي ينمو ويحتاج إلى الرعاية والتوسع في «مجاله الحيوي» ليستمر في البقاء أو يجعل هذا البقاء والوجود في أفضل حالاته (في تأثر بفكرة الداروينية الاجتماعية والتعالى العنصري الأوربي عموماً في مرحلة الحداثة وما بعد العصور الوسطى). وتصورات راتزل هذه هي ما تم توظيفه فيما بعد في مشروع القومية الاشتراكية العنصرية الفاشية المعروف بالنازية؛ وتوسعها على حساب جيرانها الأقل قدرة جينيا واجتماعياً في تصورها.. ورغم هذا تدعي الكثير من التوصيفات الغربية أن هذه النظرية تميل إلى وصف كيف تتصرف الدولة في تفاعلها مع البيئة، لا توجيه تصرفها بالضرورة واستشراف مساراتها المستقبلية وسيناريوهاتها الاستراتيجية!

وقد ركزت الجغرافيا السياسية في نظرياتها الأولى على المتغيرات الداخلية للدولة؛ من خلال تحليل التضاريس الإقليمية ودراسة تأثير الأنهار والجبال والبحار على تحديد الحدود الوطنية وقوة الدولة، ودراسة الديموغرافيا والقوة أي الربط بين حجم السكان وتوزيعهم وقوة الدولة العسكرية والاقتصادية، مع القول بثبات الحدود السياسية نسبياً في علاقتها بالتضاريس الجغرافية، فرغم أن راتزل رأى أن الحدود تتغير، إلا أن الجغرافيا السياسية في

(١) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپوليتيكا، مؤسسة هنداي، مصر، ط١، ٢٠١٤م، ص ١٥ (بتصرف)

صميمها تهتم بتحليل الحدود القائمة كخطوط فاصلة للقوانين والسيادة. وبرزت أزمة الجغرافيا السياسية عند راتزل عندما ساهم الجميع في نقدها لأنه تم استخدامها بوصفها مبررا لتوسع مشروع القومية الاشتراكية العنصرية الآرية التي جاء بها هتلر، ودورها في الحروب العالمية (رغم أن الجيوبولتيك سيتم توظيفه فيما بعد لتبرير العنصرية البيضاء والتوسع الاستعماري الليبرالي الذي ستقوم به أمريكا وبريطانيا).

يرى البعض في نظرة تقليدية وروتينية أن الجغرافيا السياسية تفسر ما هو قائم، وما هو تاريخي بدرجة ما في علاقة الجغرافيا وتأثيرها على السياسة والكيانات السياسية وتوجهاتها، فمثلا بسبب الجغرافيا كانت مدينة أثينا في اليونان على المستوى السياسي امبراطورية بحرية تتمدد على البحر المتوسط ومدنه، وبسبب الجغرافيا أيضا كانت مدينة اسبرطة في اليونان أيضا أقرب في طبيعتها إلى القوة البرية. وكذلك كانت مصر دولة مركزية منذ قدم التاريخ لأن جغرافيا نهر النيل وتضاريسه وحالاته، فرضت عليها بناء قوة عددية منظمة للتعامل معه، وأيضا كانت مصر مطمعا عبر التاريخ لأن الجغرافيا المحيطة بها كانت فقيرة الموارد.. إجمالا ظهر علم الجغرافيا السياسية ليفسر ما هو تاريخي وما هو قائم ولم يهتم كيرا بما هو مستقبلي استشرافي.

ورغم تراجع الجغرافيا السياسية بسبب توظيفها السياسي في مشروع ألمانيا النازية؛ لصالح تطور الجيوبولتيك الذي استخدمه وطوره الغرب الليبرالي فيما بعد وفي سياق مقارب للغاية للمفارقة؛ إلا أن الجغرافيا السياسية في شكلها المجرد استمرت في سياق تقليدي يهتم بالعلاقات الجزئية والإجرائية لتفاعلات التفاصيل الجغرافية والمكانية بالأشكال والتمثيلات السياسية التي تعبر عنها وتتأثر بها.

كما أن الجغرافيا السياسية في شكلها النقدي المعاصر طرحت نفسها بقوة في سياق دراسات ما بعد الاستعمار والدرس الثقافي وما بعد الحداثة، خاصة في مرحلة تفكك الاتحاد السوفيتي ونهايته، ففي نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي ظهرت في جامعات بريطانيا وأمريكا مقاربة الجيوبولتيك النقدي (Critical Geopolitics)، لتشكك أكاديمياً في النظريات الجيوبولتيكية الكلاسيكية وتفضحها، باعتبارها أدوات سلطوية تستخدم الجغرافيا لتبرير السياسات العدوانية والاستعمارية الليبرالية، وتؤكد على دور «السرديات الثقافية» العقائدية في رسم الخرائط الجغرافية الغربية وتوجيهها.

## ٢- ظهور الجيوبولتيك وأهم نظرياته وتطبيقاته

سوف يظهر مفهوم الجيوبولتيك (Geopolitics) بعد الجغرافيا السياسية بفترة وجيزة تكاد تكون مواكبة، ورغم أن المراجع الغربية تفصل بينهما فصلا شديدا وكليا، معتبرة أن الجغرافيا السياسية علما وصفيا بينما الجيوبولتيك علما استراتيجيا توجيهيا، وأداة استراتيجية استشرافية تخدم صناعة القرار والقوة العظمى، انتقلت من التحليل والوصف إلى فكرة تشكيل الأنماط المستقبلية ووضع السيناريوهات والبدائل، غير أن هذا التفريق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك في واقع الأمر؛ هو تفريق غريب ومصطنع لحد بعيد.

فالجغرافيا السياسية عند راتزل الألماني القومي تم توظيفها في المشروع النازي الاستراتيجي وتوسعه وحروبه، كما تم توظيف الجيوبولتيك في المشروع الليبرالي لأمريكا وبريطانيا وتوسعها وحروبها، ومفهوم المجال الحيوي الذي طرحه راتزل كان مفهوما استراتيجيا توجيهيا بالأساس في التجربة الألمانية النازية، وهو ما سيحدث بعد ذلك في الجيوبولتيك وتنزيل مفهوم «المجال الحيوي» في أشكال أكثر اتساعا بحجة السيطرة والهيمنة على جغرافيا العالم، بریا أو بحريا أو في خليط بينهما.

ظهر مفهوم الجيوبولتيك الذي سيتبناه الغرب على يد العالم السويدي رودولف كيلين في عام ١٨٩٩م<sup>(١)</sup>، عندما قام كيلين المؤمن بالقومية السويدية المتطرفة (التي على صلة بالجدور العرقية الجرمانية والاسكندنافية) بصياغة مصطلح «الجيوبولتيك» ليصف التوجه الاستراتيجي للدولة بوصفها «كائن حي جغرافي في الفضاء» متأثرا بوضوح بمفاهيم راتزل عن الجغرافيا السياسية.

يقدم الغرب الجيوبولتيك باعتباره مقارنة منهجية توجيهية وعملية، هدفها ليس فهم العالم كما هو ووصفه، بل تغيير العالم والسعي للسيطرة والهيمنة عليه ليتناسب مع مصالح القوة العظمى وفلسفاتها الحاكمة، وغالبا ما يتسم الجيوبولتيك بصبغة أيديولوجية قوية، لأن تلك الفترة أساسا كانت فترة اشتداد عود الأيديولوجيات الأوربية الرئيسة مثل: الماركسية والليبرالية والفاشية والتدافع الحدي والصراع الصفري بينهم (بما يوحي أن الاختلاف بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك، هو اختلاف مصطنع لحد بعيد لأن الجغرافيا السياسية عند راتزل قامت بالدور نفسه بالنسبة للفاشية الألمانية ومشروعها القومي العنصري).

(١) صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية: مع تطبيقات جيوبولتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ١٠.

وقد ظهرت نظريات جيوبوليتيكية كبرى عدة ركزت على المتغيرات الخارجية والقوة العالمية، وكيف يمكن أن تخدم كل منها وجهة نظر أو معتقد صاحبها والتوجهات السياسية التي ينتمي إليها أو تنتمي إليها الدولة التي ينطلق منها.

فمثلا لأن أمريكا دولة منعزلة جغرافيا عن العالم القديم؛ طور العالم الأمريكي ألفريد ثاير ماهان في نهاية القرن التاسع عشر «نظرية القوة البحرية» (Sea Power) (١)، التي أكدت أن السيطرة على خطوط الملاحة والمضايق والموانئ الاستراتيجية هي المفتاح للهيمنة العالمية استنادا إلى التجربة الأمريكية التي استفادت أيضا من التجربة البريطانية المشابهة لها كثيرا لأن بريطانيا كانت منعزلة عن أوروبا والعالم من خلال البحر.

بينما قام العالم البريطاني هالفورد ماكيندر في بدايات القرن العشرين بطرح نظرية جديدة عن القوة البرية تتجاوز فكرة القوة البحرية التقليدية والقدرة على الهيمنة من خلالها (٢)، وهي نظرية قلب العالم (Heartland Theory) والتي تعتبر العالم جزيرة كبرى في القلب منها المنطقة الأوراسية التي تقع بين قارتي أوروبا وآسيا، مستندا إلى إن ظهور السكك الحديدية قام بتهميش ثقل الممرات البحرية التاريخية، وإن القوة البرية والسيطرة على تلك المنطقة والقوة السياسية الصاعدة فيها هي أساس السيطرة والهيمنة العالمية لبريطانيا.

ثم جاء العالم الأمريكي الجنسية نيكولاس سبيكمان في أربعينيات القرن العشرين وفي خضم الحرب العالمية الثانية، طارحا تصورا جديدا ونقديا لنظرية قلب العالم، وهي نظرية إطار العالم (Rimland Theory) (٣)، حيث رأى أن المنطقة الساحلية أو الأطراف أو الحواف الإطارية المحيطة بقلب العالم (والتي تشمل أوروبا الغربية والشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقا) هي الأكثر أهمية للسيطرة على العالم، في مواجهة الاتحاد السوفيتي واستخدمت هذه النظرية إطار لاحتواء الاتحاد السوفيتي وعقد التحالفات مع الدول المطلة عليها.

وفي السياق ذاته برزت في أمريكا نظرية القوة الجوية وقدرتها على الحسم والهيمنة؛ مؤكدة على وجود «الفضاء الجوي» الذي يتجاوز كل حدود الجغرافيا ويهيمن عليها، متجاوزة فكرة القوة البحرية وأن القوة الجوية تستطيع القضاء على الأساطيل من الجو، ومتجاوزة فكرة القوة البرية وأنه حتى منطقة قلب العالم الأوراسية يمكن ضربها عبر الجو دون حاجة

(١) فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية/ مصر، ص ٣٠٠ (بتصرف).

(٢) علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، مصر، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٣٢١. (بتصرف).

(٣) عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط ١، ١٩٩٤م، ص ٧٢. (بتصرف).

لتخطي الحواجز الأرضية، وقد برز هذا التوجه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ونضج شيئاً فشيئاً مع الحرب العالمية الثانية وبعدها وتطوير الصواريخ الباليستية والطائرات القاذفة بعيدة المدى وحاملات الطائرات الضخمة، خاصة على يد العالم الأمريكي ذي الأصول الروسية ألكسندر دي سيفيرسكي<sup>(١)</sup>، وفي كتابه «النصر عبر القوة الجوية» (Victory Through Air Power) عام ١٩٤٢م، قدم سيفيرسكي إطاراً جيوبوليتيكياً كاملاً للقوة الجوية، عندما افترض أن المحيط الجوي (Air Ocean) هو المجال الاستراتيجي الحقيقي الذي لا يعترف بالحدود الطبيعية، وأن القوة القادرة على السيطرة على الجو هي التي ستحدد مصير النزاعات العالمية، متصوراً أن المدى الذي تستطيع فيه الطائرات العمل دون انقطاع هو المقياس الجديد للقوة، ورأى أن النصر سيكون حليف الطرف القادر على شن ضربات استراتيجية على الخصم من أي مكان في العالم.

وفيما بعد في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما عرف بالحرب الباردة بين شرق أوروبا الشيوعي وغربها الرأسمالي؛ تطورت مقاربات ونظريات عدة حرصت على تجنب الصدام المباشر بين القوى النووية الجيوأيديولوجية؛ ومن ثم لجأت في معظمها إلى مرجعية فكرة «إطار العالم» والتدافع من حول الأطراف والمناطق البعيدة، ومنها نظرية الاحتواء (Containment Doctrine) وقامت على مقارنة استراتيجية سياسية هدفت إلى منع تمدد النفوذ السوفييتي (الشيوعي) خارج حدوده الجغرافية القائمة، حيث استلزمت إقامة حزام من التحالفات السياسية والقواعد العسكرية بامتداد المحيط الجغرافي للاتحاد السوفييتي السابق، وقام بطرحها الدبلوماسي والمؤرخ الأمريكي جورج كينان في النصف الثاني من الأربعينيات وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي سياقها أو تأثراً بها قدم الرئيس هاري ترومان مبدأ ترومان للتدخل دعماً للدول التي تتعرض لتهديدات شيوعية. ثم مبدأ أيزنهاور لتقديم المساعدات للدول الشرق أوسطية التي تتعرض للتهديد الشيوعي، وكذلك نظرية الدومينو (Domino Theory) التي طرحها الرئيس أيزنهاور أيضاً في منتصف خمسينيات القرن الماضي، والتي افترضت أنه في حال سقوط دولة واحدة تحت سيطرة الشيوعية، فستأتي خلفها الدول المجاورة تباعاً مثل قطع الدومينو، وتطبيقاً كانت تبريراً للتدخل العسكري الأمريكي في جنوب شرق آسيا (فيتنام)، حيث ربطت الأمن القومي الأمريكي البعيد بأمن جغرافيا إقليمية متجاورة.

(١) عباس غالي الحديشي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٥٨ (بتصرف)

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ظهرت نظريات البعد الثقافي/ الحضاري/ الهوياتي باعتباره المحرك الجديد للصراع العالمي على الهيمنة وليس الأيديولوجيا، فظهرت نظرية صراع الحضارات (Clash of Civilizations) التي طرحها صموئيل هنتنغتون في التسعينيات، وأكدت أن الصراع الرئيس في المستقبل لن يكون بين الدول القومية على أساس اقتصادي أو أيديولوجي، بل بين المجموعات الحضارية والثقافية الكبرى على طول «خطوط الصدع» الحضارية. وفي السياق نفسه تأتي أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، وبرنارد لويس حول الصراع الثقافي صاحب الجذور الدينية.

وفي مستوى آخر من مستوى الثقافة الغربية الاحتجاجية أو الرمزية طرحت أفكار في سياق ما بعد الحداثة وحالة التمرد الرمزي؛ مثل مفهوم «موت الجغرافيا» أو «العالم المسطح» الذي طرحه توماس فريدمان في كتابه «العالم مسطح» عام ٢٠٠٥م؛ مدعيا في مقارنته أن التكنولوجيا والإنترنت والعولمة ألغت أهمية المسافات والحدود الواقعية، جاعلةً العوامل الجغرافية غير ذات قيمة استراتيجية.

### ٣- تأثير الجغرافيا السياسية على البلدان العربية والإسلامية

سوف يقع التأثير على البلدان العربية والإسلامية في تطبيقات الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك وتكون مسرعا للتمدد الغربي الليبرالي بداية في مرحلة ما بعد الاستعمار، ثم مسرعا للصراع الجيوأيديولوجي بين الشرق السوفيتي والغرب الليبرالي ثانيا. فرغم أن النطاق العربي الإسلامي لم يكن مصدرا لظهور نظريات الجغرافيا السياسية إلا أنه مثله مثل كل البلدان خارج المركز الأوروبي شرقه وغربه، سوف يصير حقل تجارب لتلك النظريات مثل معظم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فلقد تأثرت البلدان العربية والإسلامية بشكل عميق ومباشر بتطبيقات نظريات الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك الكبرى، خاصة في تشكيل حدودها الحديثة المتعارف عليها والتي وضعها الغرب أو الاستعمار الأوروبي وفق مصالحه الجيوبوليتيكية وسعيه للهيمنة المستقبلية والدائمة، وليس وفق تصور لاستقلال تلك الدول وهيمنتها على الفضاء الجغرافي الخاص بها.

بداية على مستوى الخطاب ودلالته الثقافية والسياسية سوف يطلق الغرب على منطقة الدول الإسلامية والعربية المركزية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منتزعا إياها من هويتها التاريخية، فعند رسم الحدود السياسية بين تلك الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار

الأوروبي في خير مثال على تطبيق مفاهيم الجغرافيا السياسية المتعلقة بترسيم الحدود، تم رسم حدود العديد من تلك الدول وفق تفاهات غربية قامت على تقاسم النفوذ ومناطق السيطرة، في اتفاقيات واضحة مثل ما عرف بـ«اتفاقية سايكس-بيكو» عام ١٩١٦م، حيث تم ترسيم الحدود السياسية بناءً على مصالح القوى الكبرى وتقاسمها النفوذ، وليس بناءً على تماسك عرقي أو ثقافي أو جغرافي تاريخي أو واقعي. هذا الترسيم أو التقسيم المتعمد أدى إلى نشأة الدول «مبتورة ثقافياً» لحد بعيد تعاني من ضعف «التماسك المجتمعي».

وفي مرحلة لاحقة وبعد التشويه الهوياتي والثقافي؛ قام الغرب وتصوراته للجغرافيا السياسية للدول الإسلامية والعربية، بتحديد دورها باعتبارها مراكز طاقة (النفط والغاز) أو محاور ومعابر مائية حيوية لمرور الموارد (قناة السويس، مضيق هرمز، حوض النيل)، لتصبح دائماً في دائرة الاهتمام والصراع العالمي وفق نظريات الجيوبولتيك المتعددة.

إضافة إلى أنه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ووفق نظريات الجيوبولتيك تقع الدول العربية والإسلامية في منطقة إطار العالم أو «الريملاند» الاستراتيجية، مما جعلها مسرحاً رئيساً لسياسات الاحتواء الغربية في الحرب الباردة من جهة والاستقطاب الأيديولوجي المضاد من جانب الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى، وساحة لتنافس القوى العظمى للسيطرة على قواعدها العسكرية ومضايقتها البحرية (تنفيذاً لنظريتي ماهان وماكيندر أيضاً).

وفي السياق الجيوبولتيكي نفسه وبحثاً عن الذات حاولت بعض الدول المستقلة حديثاً عن الاستعمار الغربي طرح تصورات مناهضة لمشاريع التمدد والسيطرة الجيوبولتيكية الغربية مع خلال التحالف بدرجة ما مع الاستقطاب السوفيتي الذي حضر بدوره في المنطقة، فظهر مشروع القومية الاشتراكية العربية بشكله الناصري في مصر والبعثي في العراق والشام، وتم تقديم تصورات جيوبولتيكية تقوم على الفكر القومي/الوحدوي ومحاوله تجاوز الحدود المصطنعة (الجغرافيا السياسية)، عبر توحيد شعوب المنطقة على أساس الهوية الثقافية القومية لمواجهة التجزئة.

وفي الإطار ذاته ظهر مشروع جيوبولتيكي يستند إلى الدين الإسلامي بوصفه نظرية شمولية وكلية يمكن لها أن تقف في وجه النظريات الكلية الأوروبية شرقاً وغرباً، طارحاً تصوراً لاستعادة الوحدة السياسية القديمة للدول العربية والإسلامية في نطاق اسمها التاريخي «الخلافة الإسلامية».

غير إن كلا من المشروعين الجيوبولتيكيين القومي والديني في إجمالهما؛ لم يستطيعا النجاح في مواجهة الهيمنة والسيطرة الجيوبولتيكية الأوربية شرقها وغربها في القرن العشرين، لأسباب كثيرة ومتعددة داخلية وخارجية.

## ثانياً: ظهور مفهوم الأمن القومي ومحدداته

### ١ - ظهور مفهوم الأمن القومي ومحدداته الجيوبولتيكية

ظهر مفهوم «الأمن القومي» في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وأقر رسمياً في أمريكا في عام ١٩٤٧ م<sup>(١)</sup>، مستبدلاً مفهوم «الدفاع القومي»؛ لأن المواجهة الدفاعية العسكرية المباشرة في مرحلة الحرب الباردة أصبحت أقل حضوراً في ظل توازن نووي يقيد الأطراف ويمنع الانزلاق إلى مواجهة مباشرة قد تدمر الجميع في لحظات رعب نووي، وبرز صراع غير مباشر أصبح يستند على المواجهات الكلية وحسابات القوة الشاملة والنفوذ بين أمريكا الليبرالية والاتحاد السوفيتي الشيوعي في صراع جيوايديولوجي وثقافي، بعدما أظهرت الحرب العالمية الثانية أن مصادر القوة لا تقتصر على الجيوش، بل تشمل القدرة الاقتصادية، والتكنولوجية، والاستخباراتية، والاجتماعية، ولذلك توسع مفهوم الأمن ليضم كل هذه الأبعاد، وأصبح يتطلب إدارة فاعلة وحيوية على الموارد الاستراتيجية وحماية الابتكار والتفوق الاقتصادي والقوة الناعمة للدولة.. بما يجعل الدراسة -من خلال منهج الدرس الثقافي العميق والحر- تعيد تعريف السياق التاريخي لظهور مفهوم الأمن القومي، وتعتبره مفهوماً فاعلاً في النسق الثقافي الحضاري الشامل والمركب لإدارة موارده الخشنة والناعمة، وليس مجرد مفهوم عسكري أو استراتيجي فقط.

كان التحدي الأيديولوجي والجيوبولتيكي من قبل الاتحاد السوفيتي يمثل تهديداً وجودياً شاملاً، ليتحول الصراع من صراع عسكري محتمل على حدود معينة إلى صراع نظامين عالميين (الرأسمالية مقابل الشيوعية). هذا التهديد لم يكن مجرد تهديد لـ «الدفاع» عن الحدود، بل لـ «الأمن» الكلي للنمط الحياتي والقيمي للدولة الأمريكية برمتها.

وقد أعاد مفهوم الأمن القومي توجيه تطبيقات الجيوبولتيك، فبدلاً من أن يكون

(١) انظر:

National Security Act of 1947

<https://history.state.gov/milestones/1945-1952/national-security-act>

الجيوبوليتيك أداة لتبرير الإمبراطوريات وتوسعها (كما في الحقبة الكلاسيكية) سواء مع النازية وراتزل ومن تأثروا به أو مع الغرب الليبرالي الإمبريالي مع ماهان وماكيندر وسييكنان وسيفرسكي، أصبح أداة لـ «حماية المصالح الحيوية للدولة» في أي بقعة من العالم والحفاظ الاستباقي عليها من التآكل أو الضياع، وتحول الجيوبوليتيك من أطروحات عامة حول السيطرة المباشرة على العالم إلى خطة عمل محددة وموجهة نحو حماية الأمن القومي في شكله ومحدداته ومقوماته الجديدة.

وبدا تأثيره في ظهور نظرية الاحتواء (Containment) ضد الاتحاد السوفيتي بوصفها إطاراً عملياً وتطبيقاً للمحددات الجديدة في فترة الحرب الباردة.<sup>(١)</sup> هنا، تم توظيف تحليل الجيوبوليتيك (خاصة نظرية «إطار العالم» لسييكنان) لتحديد المناطق التي يجب السيطرة عليها أو دعمها لمنع التمدد السوفيتي، مما ربط الأمن الداخلي للولايات المتحدة بأمن مناطق بعيدة جغرافياً (كوريا، فيتنام، الشرق الأوسط).

وقد أجبر مفهوم الأمن القومي الجيوبوليتيك على التوسع ليشمل أبعاداً غير عسكرية؛ مثل الأمن الاقتصادي وضرورة السيطرة على خطوط التجارة وموارد الطاقة الحيوية (مثل النفط في الشرق الأوسط) التي صارت ضرورة جيوبوليتيكية لضمان الأمن الاقتصادي للقوى الكبرى. وكذلك الأمن الأيديولوجي والثقافي وبناء النفوذ الثقافي والأيديولوجي للدول (كما في الحرب الباردة) باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية القومية، بما سيمهد الطريق بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لظهور نظريات مثل «صراع الحضارات» التي تدرك أن التهديدات الثقافية هي تهديدات للأمن القومي.

وأصبح الأمن القومي عنصراً مستداماً في بناء الدولة حتى في وقت السلم؛ معتمداً على وجود مؤسسات استخباراتية وعسكرية ضخمة ومستدامة حتى في وقت السلم، تعتمد في تبرير وجودها على التحليل الجيوبوليتيكي المستمر للتهديدات الخارجية وتطوير الموارد والقدرات الداخلية الذاتية. ليرز جلياً التطور التاريخي لمفهوم الأمن القومي (باعتباره مظلة سياسية) وتأثيره المركزي على تطوير تطبيقات الجيوبوليتيك (بوصفها أداة استراتيجية) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية.

فكان أشهر التعريفات التي تناولت الأمن القومي تعريف الأمريكي والتر ليبمان، الذي

(١) عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٣٥٠. بتصرف.

قال إن «الأمة تبقى في وضع آمن عند الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة - إذا تعرضت للتحدي - على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه»<sup>(١)</sup>، فلقد كان واضحا وضوح الشمس في الربط بين المفهوم وبين القيم الثقافية الأساسية، لتصبح القوة العسكرية والحرب أداة لحفظ القيم الثقافية الأساسية لتلك الجماعة البشرية التي تقع في حيز جغرافي معين، أي الدولة أو الوحدة السياسية ذات الحدود المرسمة التي اشتهرت وأصبحت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية.

ثم توالى التعريفات والمقاربات تجاه المفهوم بعد ذلك فمنهم من ركز على البعد العسكري، أو الاقتصادي، والسياسات الخارجية، أو البعد الإعلامي، وكان مناط التعدد في تعريفات أو مقاربات الأمن القومي، هو تعدد وتفصيل مصادر ومحصلات القوة العامة للدولة ومدى الأهمية التي يضعها كل تيار أو كل وجهة نظر، مع التفتت البعض لأهمية أن يكون الأمن القومي شاملا ومرتبطا بالقيم أو الثقافة أو بالأيديولوجيا بالتصور الذي كانت هي عليه في القرن الماضي، حيث رأى البعض أن «الأمن القومي يترتب على البعد الأيديولوجي الكامن وراء ما حصده الدولة الوطنية وتجاربها المتعددة والمتنوعة كل من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة تلك المرتبطة بسياساتها الخارجية وما يقف حجر عثرة من تحديات أولها المعضلة الأمنية»<sup>(٢)</sup>

## ٢- تأثير مفهوم الأمن القومي وتدفعاته عربيا

مع شيوع مفهوم الأمن القومي عالميا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تواكب ذلك مع مرحلة ما بعد الاستعمار في الدول العربية ودول العالم، ونشأة نظمها السياسية وجيوشها العسكرية والتي سارت لحد بعيد في اتجاه محاكاة النظم الغربية السياسية والعسكرية، مما وضع الذات العربية في مأزق جذلي خصوصا تيار الاستقلال ومواجهة الهيمنة الغربية ووكيلها الاستعماري في المنطقة «إسرائيل».

(١) أحمد فريجة/ لدمية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، ص ١٥٩، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد ١٤، يناير ٢٠٢٦ م.

(٢) ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، ص ٢٧، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، دار جامعة نايف للنشر، السعودية، ٢٠١٦ م

على مستوى النظم السياسية تبنى تيار الاستقلال والمواجهة مشروع القومية الاشتراكية الذي كان المشروع الثالث في تصورات العقل الأوربي الثلاثة: الرأسمالية - الشيوعية - الاشتراكية القومية (ذات الصبغة العنصرية المتطرفة كما تم تطبيقها في النموذج الألماني النازي)؛ لكن مع صبغة تحررية ومقاطعة لبعدها العنصري المتطرف، وعلى المستوى العسكري تبنت نظم التسليح الأوربية سواء الشرقية أو الغربية وتبنت مفاهيمها العسكرية كذلك بالضرورة، التي كان من ضمنها مفهوم الأمن القومي الذي غازل كثيرا المشروع السياسي العربي القومي...، من ثم كان السياق التاريخي ضاغطا ومحكما بظروف النشأة السياسية والعسكرية التي رغم معاداتها للمركزية الأوربية الاستعمارية شرقها وغربها ووكيلها في المنطقة «إسرائيل»، كان عليها بشكل ظرفي أن تتبنى النظم الخشنة والناعمة تلك على أمل إن تطورها في مرحلة لاحقة لتعبر عن خصوصية الذات العربية في عالم يهيمن عليه نظريات الهيمنة الجيوبولتيكية والتي تعتبر العرب ضمن «ريملاند العالم» وأطرافه التي يجب السيطرة عليها، وبوصفها مناطق لنازع النفوذ الدولي عند تصورات المركزية الأوربية سواء الليبرالية الغربية أو الشيوعية الشرقية.

في هذا السياق لا يمكن فصل البعد السياسي / الأيديولوجي / الثقافي عن البعد العسكري الخشن؛ لأن مفهوم الأمن القومي في ذاته ظهر في سياق يدمج بين الاثنين (في نسق ثقافي واحد جامع ومدمج وفعال وفي حالة حركة دائما).. ليصبح جليا أن تأثير مفهوم الأمن القومي على الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، يتطلب تفكيك العلاقة المعقدة بين الإطار النظري الغربي (الناشئ عن الحرب الباردة) والسياق القومي والتاريخي التحرري للمنطقة، هذه العلاقة التي كانت وما زالت تشكل جوهر أزمة الوجود الجيوبولتيكي العام في العالم العربي.

كانت استجابة الدول العربية لمفهوم الأمن القومي الغربي في مرحلة ما بعد الاستقلال (التي تزامنت مع بداية الحرب الباردة) استجابة متناقضة وواعية لحد بعيد لظروف نشأة هذا المفهوم في أمريكا، كانت النخب السياسية العربية (خاصة في مصر الناصرية والعراق البعثي المعارض في مرحلة الملكية) تدرك بطريقة أو بأخرى أن مفهوم الأمن القومي الأمريكي كان يهدف إلى احتواء الشيوعية وحلفائها تطبيقا لنظرية الاحتواء الجيوبولتيكية، عبر بناء تحالفات في المنطقة (مثل حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور بخصوص الشرق الأوسط والتدخل الاقتصادي والعسكري كما حدث في لبنان).

وقد سعت مصر الناصرية لبناء نطاق جيوبولتيكي عالمي هو مجموعة «عدم الانحياز»

إضافة إلى نطاق «القومية العربية» الإقليمي وتحالفها مع القطب السوفيتي؛ معتبرة أن وعيها الجيوبولتيكي بالأمن القومي الأبرز يتمثل تطبيقه العملي في مشروع الوحدة العربية والتحرر من التبعية، وعبر بناء جيوش قوية تقليدياً، وتكريس المؤسسات الأمنية الكبرى وتطبيق سياقات الأمن القومي لـ «أمن النظام» الجديد القائم ومشروعه السياسي، وتوجيه العداء نحو الخارج (إسرائيل / الإمبريالية الليبرالية).

وحقيقة مرت القومية العربية وتصوراتها الجيوبولتيكية في القرن العشرين بصدمات قوية في الجغرافيا ومسارح عملياتها تكاد تكون أنهت مشروعها وقضت عليه، الصدمة الأولى حينما أدت التناقضات الإقليمية والدولية وكذلك التناقضات الداخلية لدولة ما بعد الاستقلال في البلدان العربية؛ لأن قامت العسكرية الصهيونية وكيل الغرب ومشروعه الجيوبولتيكي في المنطقة، بالتمدد العسكري على حساب دول عدة عربية، فيما عرف بنكسة ١٩٦٧م، وكانت الصدمة مزلة في مصر الناصرية قلب مشروع القومية العربية وتركت جرحاً وشقاً لم يندمل حتى الآن في حلم الذات العربية بالنهضة والوجود الجماعي في العالم وتدافعاته الجيوبولتيكية.

الصدمة الثانية لمشروع القومية العربية كانت من العراق؛ عندما تم هندسة التناقضات الإقليمية والتدخلات الدولية لتزين لعراق صدام حسين أن يتمدد في الجغرافيا على حساب الكويت، ثم التبعات الدولية التي فرضت بعدها لضرب العراق وحصاره وصولاً إلى احتلال بغداد ثم إعدام صدام حسين على يد الاحتلال الأمريكي في أول أيام عيد الأضحى المبارك والموافق ٣٠ ديسمبر من عام ٢٠٠٦م!

لينتهي القرن العشرين جيوبولتيكياً للذات العربية ومشروع القومية العربية بأزمة انسداد شديدة؛ بعدما تم ضرب القلب في مصر التي تخلت عن مشروع القومية الاشتراكية في عصر السادات، وبعدها تم ضرب البوابة الشرقية في العراق.. كما أن القرن العشرين أبى أن ينتهي إلا وقد سقط القطب الجيوبولتيكي الآخر في العالم عندما سقط الاتحاد السوفيتي في ديسمبر عام ١٩٩١م.

مع الإشارة إلى أن أزمة الأمن القومي وتطبيقاته عربياً توجب ضرورة لفت الانتباه إلى أنه تم استيراد الهياكل البنيوية لا الفلسفة الحاملة والمؤسسة لها، فتم تبني الهياكل المؤسسية (أجهزة المخابرات، الجيوش الضخمة، مجالس الأمن القومي) على غرار النموذج الغربي، دون استيعاب سياق الفلسفة الغربية التي أنتجتها، وهي فلسفة توازن بين القوة العسكرية

والموارد الاقتصادية والشرعية السياسية والحقوق الفردية الأساسية. وكذلك الفشل في توظيف التحليل الجيوبوليتيكي (مثل: الموقع، العمق الاستراتيجي، والموارد) لخدمة هدف أمني قومي واسع وموحد. بدلاً من ذلك، تم استخدام الجيوبوليتيك لتبرير الصراعات القطرية والتنافس على المكانة الرمزية والريادة الإقليمية، أو التبعية لقوى خارجية شرعية أو غريبة، مما أدى إلى تفكيك مفهوم الأمن الإقليمي العربي وضعفه.

وأيضاً ضعف الرؤية الشمولية؛ فبينما ربطت القوى الغربية أمنها القومي بالاقتصاد والتكنولوجيا (القوة الشاملة للدولة والمفهوم النسقي للحضارة)، انحصر التطبيق العربي في غالبته على الشق العسكري والأمني الداخلي المتشدد، مما أدى إلى إهمال الأمن الإنساني والغذائي والمائي، كاشفاً عن ضعف في النظرية المطبقة لمفهوم «الأمن القومي» الحديث وسياقاته الشاملة والمتكاملة، ذلك بسبب سيطرة هاجس الاستقرار الداخلي مما جعل القرارات الخارجية المتعلقة بالأمن القومي، تستهدف غالباً درء التهديدات عن البناء السياسي القائم، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بالمصالح القومية الأوسع في فضائها الإقليمي أو العالمي.

كما ظلت السياسات القومية تعمل بعقلية الجيوبوليتيك المادي المباشر (حماية الحدود المادية)، مما جعلها قاصرة في مواجهة التهديدات الحديثة العابرة للحدود التي تتجاوز بالجغرافيا، وعلى رأسها: الأمن السيبراني وضعف الاستجابة للتهديدات السيبرانية التي تخترق البنى التحتية الإلكترونية وربما تؤثر على الوعي العام. غياب الاهتمام بالأمن المائي والغذائي بينما تحولت ندرة الموارد المائية إلى أزمة جيوبوليتيكية حتمية تتطلب حلولاً دبلوماسية واقتصادية شاملة، لا تزال بعيدة عن محور الاهتمام الأمني التقليدي وسياساته.

والأخطر فيما يتعلق بالأمن القومي العربي أنه تم تجريف الإطار الإقليمي لحد بعيد، وفشلت محاولات بناء أي منظومة أمن قومي عربي جماعي، حيث أصبحت التحالفات مصلحية وقتية، مما يكرس الهشاشة ويترك المنطقة عرضة للتدخلات الخارجية.

### ٣- تشققات الأمن القومي العربي في القرن الحادي والعشرين

سيزيد القرن الـ ٢١ من جراح الذات العربية وأزمته الوجودية على مستوى المفهوم الحديث لـ «أمنها القومي» وقدرته على مواكبة التغيرات الإقليمية والدولية؛ وفي بعد المفهوم النسقي الذي يقوم على إدارة مشتركة للموارد الناعمة والموارد الخشنة، أو وجود

سردية ثقافية كبرى مقبولة ومتفق عليها بصفاتها مشتركا ثقافيا جامعا، مع وجود إدارة فعالة للموارد الخشنة والقوة الصلبة تتوافق مع هذه السردية وتحرسها.. إذ ستحدث مجموعة من المتغيرات التي لم تجد لها استجابة عربية على قدر الحدث ومركزيته؛ بداية مع السنوات الأولى أو العقد الأول في القرن الجديد ستتطور على المستوى الثقافي والاجتماعي مسألة «العولمة»، وشيوع النمط الثقافي والحياتي الأمريكي وتحوله إلى نمط سائد بالاختيار الطوعي بين بلدان العالم وأفراده، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي بعقد من الزمان تقريبا.

بينما ظلت البلدان العربية في حالة ارتباك وعجز عن طرح تصورات ثقافية بديلة في مواجهة العولمة الثقافية؛ ولحد بعيد ظلت السرديات الثقافية العربية أسيرة لتناقضاتها الداخلية التي هي إرث القرن العشرين والانسدادات التي وصل لها مشروع القومية الاشتراكية العربية، واستمرار بعض السياسات الثقافية العربية وتمثلاتها في التعاطي السلبي مع التدافع الجيوبولتيكي، وترديد مقولات ثقافية ظهرت في الهوامش الأكاديمية الغربية وعند بقايا التيارات السياسية اليسارية في أوروبا التي تبنت التمرد الرمزي والاحتجاجي؛ عن تصورات ما بعد الحداثة والترويج لغياب السرديات الكبرى (حالة مصر أنموذجا)، وفي بلدان أخرى تعرضت للاحتلال الأمريكي المباشر تم تفجير التناقض الثقافي في «المشارك المجتمعي» التاريخي، وتقديم أمريكا والغرب على أنها جنة الحداثة والديمقراطية والبديل عن الذات العربية وواقعها المتهالك (عراق ما بعد سقوط بغداد أنموذجا)، وفي بلدان أخرى تم تقديم النموذج الثقافي والحياتي الغربي والأمريكي على أنه القدوة والنمط الواجب اتباعه شيئا فشيئا (بعض بلدان الخليج العربي).

على مستوى آخر سيظهر مشروع جيوبولتيكي أمريكي جديد ويهيمن على مجال سياساتها الخارجية؛ وهو مشروع الصدام الحضاري وتطبيقه في اتجاهات رئيسة ثلاثة (الحضارة الروسية الأرثوذكسية- الحضارة الصينية الكونفوشيوسية- الحضارة العربية الإسلامية)، وستطبق أمريكا هذه السياسية الخارجية الجيوبولتيكية الجديدة على المنطقة العربية فيما يسمى «الحرب على الإرهاب» وفي احتلال العراق، وعلى المستوى الإسلامي في احتلالها لأفغانستان.. وستستمر الذات العربية في مأزقها تجاه مفاهيم أمنها القومي وغياب قدرتها على تجاوز تناقضاتها التاريخية تجاه معظم هذه المتغيرات.

وسيزداد الحصار وانحسار الوجود العربي في مناطق مثل القرن الأفريقي بل وداخل البلدان التي رسميا تحمل عضوية جامعة الدول العربية (حالة جيبوتي والصومال)، وفي الدول التي كانت تفكر في الانضمام لجامعة الدول العربية (إريتريا)؛ ومع الوقت ستظهر

تعتقدات أخرى في ملف المياه داخل حوض النيل وحقوق بعض البلدان العربية (مثل مصر والسودان).

كما في سياق «نظرية الصدام الحضاري» ذاتها لم تلتفت الذات العربية لاستجابة البعد الروسي والصيني تجاه السياسات الخارجية الأمريكية، وتطويرها عدة مسارات جيوبوليتيكية جديدة للحفاظ على أمنها القومي وفق التحديات الجديدة، روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وبعد فترة من التيه بدأت في تبني نظرية «الأوراسية الجديدة» للمفكر الروسي ألكسندر دوجين، وسعت للتدافع مع التمدد الأمريكي والأطلسي في ملفات عدة منها أوكرانيا وسوريا والقرن الأفريقي وغرب أفريقيا، عبر الحضور الخشن العسكري والأمني والناعم السياسي والدبلوماسي.

كما طورت الصين مشروعها المسمى «الحزام والطريق» لتمارس فعل التمدد الحضاري في مواجهة مشروع الصدام الحضاري الأمريكي على مستويين، المستوى العام يقوم على استعادة الروابط التجارية والثقافية (والعسكرية بدرجة ما) مع الدول التي تقع على مسار المبادرة التي قامت على تفعيل مسار طريق الحرير القديم بریا وبحريا، عبر ضخ موارد ضخمة في البنية التحتية على امتداد الطريق ومحطاته ودوله، وإقامة مشاريع مشتركة تقوم على تمويل صيني بشروط ميسرة ومقبولة، لتدفع الهيمنة التاريخية للغرب للوراء خاصة في دول في أفريقيا وآسيا كانت تحت سيطرة التصورات الجيوبوليتيكية الأمريكية والغربية.

أما المستوى الخاص الذي مارسه الصين في مواجهة مشروع الصدام الحضاري الأمريكي؛ فكان في ملف تايوان التي اعتبرتها أمريكا «مسمار جحا» مثلها مثل ملف أوكرانيا مع روسيا، ومثل ملف «الحرب على الإرهاب» و ملف فلسطين والمشروع الصهيوني مع العرب والمسلمين.. في هذا السياق عملت الصين على تقوية ورفع مستوى تسليحها لدرجة غير مسبوقة، وضعته تحت الأنظار في عام ٢٠٢٥م مع المواجهة الهندية الباكستانية ضمن القوى العالمية الرئيسة المصنعة والمصدرة للسلاح، وقامت بالتأكيد على وحدة الأراضي الصينية وأن تايوان جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، وقامت بتحدي دونالد ترامب في فترة ولايته الأولى وكذلك مع بايدن... وهنا يجب الإشارة أن الأمن القومي العربي في بعده الإقليمي المباشر وفي بعده الإسلامي الأوسع لم يكن يملك حلولا فعالة في مواجهة مشروع الصدام الحضاري الأمريكي، مثلما فعلت روسيا والصين التي استطاعت كل منهما أن تجدد مشروعها الجيوبوليتيكي وأمنها القومي، فاتجهت روسيا بعيدا عن الشيوعية ووطورت الأوراسية الجديدة، ووطورت الصين «الحزام والطريق» ووسائل تمويل وآليات

في الحركة غير تقليدية ولا تحسب على تصورات «الماوية الصينية» التاريخية، التي أوصلت الصين للانسداد والمجاعات في القرن الماضي.

وفي سياق تشققات الأمن القومي العربي في القرن الـ ٢١ سوف نصل إلى محطة رئيسة تمثل ذروة هذه التشققات في العقد الثاني من القرن الجديد، وتحديدًا مع ما عُرف باسم «ثورات الربيع العربي». حيث انتفضت الشعوب العربية تعبيرًا عن غضبها إزاء التناقضات والانسداد الناعم في إدارة الموارد العربية والتراتبات الاجتماعية إرث القرن العشرين ومشاريعه القديمة، وكذلك ضد عجز السرديات الكبرى تجاه السرديات الإقليمية والعالمية المنافسة، ولكن تعمقت الأزمة ومسارات الأمن القومي العربي أكثر مع عجز هذه الثورات عن طرح بدائل سياسية واضحة يكون لها القدرة على تجديد السردية العربية وأمنها القومي، وذلك لعدة أسباب منها: انتهازية بعض القوي السياسية من المعارضة العربية، وتدخل بعض القوى الخارجية حرصًا على توجيه المشهد بما يخدم مصالحها في كل الأحوال، ولتمسك بعض الأنظمة السياسية القديمة بالسلطة واستخدامها مهارة إدارة التناقضات السياسية والاجتماعية لتعود للواجهة مرة أخرى عبر توظيف بعض تيارات المعارضة السياسية، ولكن كل هذه التدافعات انتهت لتعميق أزمة الأمن القومي العربي وتراجع سرديته وقدرتها على أن تكون ذات قوة ناعمة داخلية مقبولة لدى عموم سكانها أو أهلها، أو أن تكون ذات قوة ناعمة خارجية تحافظ على موارد وقدرات خشنة تحفظ التوازنات الإقليمية.

ومن هذه النقطة الأخيرة - أي التوازنات الإقليمية - سوف ندلف لتناول آخر تشققات الأمن القومي العربي في القرن الـ ٢١؛ وهي تآكل اللحمة الداخلية و«المشترك الثقافي» الجامع لدى الذات العربية وتمدد مشاريع إقليمية أخرى على حسابه وفي الفضاء الجغرافي الحيوي الذي كان يخصه، وهي أربعة مشاريع إقليمية..

تشمل «الأفروسنترزم» (المركزية العنصرية الأفريقية السوداء) القادمة من أثيوبيا باتجاه مصر والسودان؛ والتي تعتبر الذات العربية والثقافة العربية الإسلامية احتلالًا وافتادًا للقارة، وبرز هذه الموقف في ملف السد النهضة وتحالف أثيوبيا مع الصهيونية وتوجيه الاتحاد الأفريقي بعيدًا عن مشروعه القديم للتحرر من الاستعمار الأبيض باتجاه مشروع «المركزية العنصرية السوداء».

وتشمل تلك المشاريع الإقليمية التي تمددت على حساب الذات العربية وسرديتها وأمنها القومي؛ التمدد الشيعي من إيران؛ التي استطاعت في خضم التناقضات نفسها وعجز

سرديات القرن العشرين وعجز الثورات العربية الجديدة، من أن ترقى جماعة الحوثيين في اليمن وترفعها إلى مصاف تنظيم شيعي محلي قوى التأثير لا يقل عن حزب الله، وكذلك فعلت مع الميليشيات الشيعية في العراق، مبرزة السردية الإيرانية طرحها الأبرز بأن الإسلام السني أخذ فرصته ويجب إعطاء الفرصة الآن للإسلام الشيعي.

وتشمل تلك المشاريع «العثمانية الجديدة» من تركيا التي في خضم الثورات العربية ذاتها استطاعت تقوية حضورها في سوريا التي انهار نظامها القومي البعثي القديم، وتمددت إلى ليبيا وحضرت في مرحلة ما بعد الثورة وما بعد القذافي والتناقضات التي تفجرت هناك، كما تتمدد في مرحلة القرن الأفريقي والعراق، وتسعى عبر التسليح والشراكات الاقتصادية لتقوية نفوذها وسرديتها الخاصة.

وآخر هذه المشاريع التي تمددت على حساب الأمن القومي العربي وتشققات سردياته القديمة والجديدة؛ هو مشروع «الصهيونية الإبراهيمية» التي تمثل مرحلة جديدة من قبول الهيمنة والسردية الصهيونية بوصف «إسرائيل» مركز الشرق الأوسط» وكتلته الوازنة، واستطاعت هذه السردية في خضم ولاية ترامب الأولى ثم حرب غزة أن تحتل أجزاء جديدة من سوريا، وتطبع رسميا مع المغرب والإمارات والبحرين وغيرهما.. ليصبح جليا أن الأمن القومي العربي وسردياته القديمة وتصوراتها الجديدة في أزمة ما بعدها أزمة في القرن الجديد.

### ثالثا: السياسات الخارجية مبحثا في الجيوبولتيك والأمن القومي

#### ١ - السياسات الخارجية: من الدبلوماسية إلى السرديات والاستراتيجية الشاملة

يمكن تعريف السياسة الخارجية على أنها: مجموعة الأهداف التي تضعها الدولة لتوجيه تفاعلاتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى والفاعلين من غير الدول في البيئة الدولية، بالإضافة إلى وسائل تحقيق هذه الأهداف، وانطلاقا من تصور الدولة العام لوجودها ومحددات المتنوعة الحشنة والناعمة، وقدرتها على حشد الموارد المدججة والمتناغمة في مجمل هذه السياسة وتوجهاتها، مع مراجعتها باستمرار لضبط التطبيقات والمسارات بالمحددات والأهداف العامة، والقدرة على الحذف والإضافة والتعديل.

لقد نشأ المفهوم الحديث للسياسة الخارجية في سياق تطور الدولة المعاصرة والنظام الدولي المتعارف في القرن السابع عشر الذي كان معبرا مهما من العصور الوسطى وسلطتها الدينية وما فرضته من صراعات، إلى مرحلة الحداثة والعقل والنظريات الوضعية. ويعد

عام ١٦٤٨م هو مرحلة نشأة الدولة السيادية حينما عقد ما عرف بـ«صلح وستفاليا» الذي أسس لفكرة السيادة المستقلة والدولة القومية والوطنية<sup>(١)</sup>، ونهاية السلطة الدينية وتوسعها الامبراطوري وهيمنتها على أوروبا، ظهر مفهوم السياسة الخارجية مبحثاً مستقلاً مرتبطاً بنشأة «الدولة القومية السيادية» بعد هذا الصلح، قبل ذلك كانت العلاقات تُدار بوصفها «علاقات شخصية» بين الملوك والأسر الحاكمة (الدبلوماسية)، أما بعد ويستفاليا فأصبحت العلاقات «خارجية» وتتطلب إدارة منهجية كجزء من جهاز الدولة الإداري والسياسي ومهامه.

يمثل ظهور المفهوم الحديث للسياسات الخارجية وممارستها نقلة نوعية من مفهوم «الدبلوماسية التقليدية» إلى «الاستراتيجية الشاملة» للدولة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أصبحت هذه السياسات فعليا هي «الإطار العملي» لتطبيق الجيوبوليتيك والأمن القومي. ف«لا غرو فإن تحقيق الأمن القومي يتوافق مع جملة من العوامل الخارجية والداخلية بحسب البيئة الدولية»<sup>(٢)</sup>

حيث جاءت مرحلة التبلور الحقيقي لمجال السياسات الخارجية في القرن العشرين<sup>(٣)</sup>، إذ أصبح لزاماً أن يتطور المفهوم ليعبر عن استراتيجية دولة شاملة مع صعود القومية ودوافع الهيمنة العالمية الجيوبوليتيكية الجديدة، وعودتها باسم العقل الأوربي ومساراته الشمولية (الليبرالية والشيوعية والفاشية)، والحروب العالمية التي نشأت عنها صراعات الهيمنة وبناء الامبراطوريات الجديدة تلك التي انتهت بمصيبة العقل والعلم الأقطع مع اختراع السلاح النووي القادر على إنهاء حياة مئات الآلاف والملايين دفعة واحدة..، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور تهديد «الحرب الباردة» تحول الهدف من مجرد إدارة العلاقات الدولية الخارجية وسياساتها بروتوكولياً أو تقليدياً في نطاق السيادة الإجرائية للدول، إلى حماية الوجود الكلي للدولة (الأمن القومي) في صراع أيديولوجي وجيوبوليتيكي شامل من الأخطار المحتملة وسيناريوهاتها الممكنة، وصار لزاماً على الدولة المعاصرة دمج جميع قدراتها (العسكرية، الاقتصادية، الاستخباراتية، الثقافية، التاريخية) في حزمة واحدة لتحقيق هدفها الأمني القومي على مستوياته كافة.

(١) بول ويلكينسون، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة، ترجمة لبنى عباد ذكي، مؤسسة هنداوي، بريطانيا، ٢٠١٧م، ص ٢١ (بتصرف)

(٢) ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، دار جامعة نايف للنشر، السعودية، ٢٠١٦م، ص ٣٠.

(٣) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ١٠، ٢٠١١م، ص ١٢٣ (بتصرف)

من ثم تعتبر السياسة الخارجية مبحثاً ومجالاً تطبيقياً في الجيوبولتيك والأمن القومي ومحدداتها؛ يمكن لها أن تؤدي وظائف رئيسة عدة أهمها الوعي بالسرديّة الكبرى ومنظومة القيم العامة التي تعبر عن الدولة، فبينما تقدم الجغرافيا السياسية التشخيص والتوصيف الاستراتيجي العام ويحدد الأمن القومي نطاقات ومستويات العمل المتنوعة وفق سيناريوهات قائمة وتصورات مستقبلية محتملة، يأتي دور السياسات الخارجية بوصفها أداة تنفيذية محورية.

يمكن تلخيص أدوار السياسات الخارجية الحديثة في هذا المجال الجدلي في أربعة أدوار رئيسية: أولاً التعبير والتمثيل والتفعيل للأفكار الاستراتيجية؛ فالسياسة الخارجية هي الآلية التي تُترجم الأفكار النظرية والتحليلات الجيوبولتيكية إلى خطط عمل ملموسة وتسعى لتسويقها والترويج لها دولياً، فتقوم بتحويل التشخيص والنظرية الجيوبولتيكية إلى استراتيجية وخطة فعلية، مثلاً ضرورة منع سيطرة قوة معادية على منطقة جغرافية حيوية وفق محددات جيوبولتيكية لدولة ما، وتفعيل هذا المحدد عبر سياسة خارجية خشنة (عسكرية) أو ناعمة (تحالفات سياسية وثقافية) وإدارة الموارد والعلاقات الاقتصادية بما يحقق هذا الهدف.. كما تقوم السياسات الخارجية في أوقات السلم بالتفاعل البناء مع المحددات الجيوبولتيكية العامة وتصورات الأمن القومي لتحديد أولويات الحركة الخارجية، وهل الأولوية لمسارات التحالفات والدفاع العسكري أم الأولوية لضبط وتحقيق الأمن الاقتصادي مثلاً، أو حتى وفق قراءة للصورة النمطية للشخصية القومية لبلد ما لتقدم توصياتها بمقترحات معينة في مسارات ما لسياسات داخلية تحسن الصورة النمطية السائدة تلك، وتوجيه الموارد نحو المسار الاستراتيجي الأكثر فاعلية وفق تصور عام للموقف الداخلي المحلي والإقليمي والدولي.

ثانياً: التعبئة والتنسيق الشامل لموارد الدولة؛ لم تعد السياسة الخارجية مجرد شأن دبلوماسي بروتوكولي، بل هي تنسيق لكافة أدوات قوة الدولة لخدمة هدف الأمن القومي ومحيطه الجيوبولتيكي الإقليمي والدولي ومحدداتها. فتعمل السياسة الخارجية على التوفيق بين أبعاد القوة السيادية وتمثيلاتها (الدبلوماسية، المعلومات، القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، السردية الثقافية). فمثلاً، لا يمكن فصل تقديم المساعدات الاقتصادية لدولة ما عن هدف تأمينها ضد التوسع الأيديولوجي لطرف معادٍ. إضافة إلى توظيف القوة الناعمة وإدارتها في السياق ذاته عبر الترويج من خلال الإعلام والفنون والسينما للقيم الثقافية للدولة أو سرديتها الثقافية عموماً.

ثالثا: المشاركة في إدارة البيئة الدولية وتشكيل النظام العالمي المتحرك باستمرار، فُتستخدم السياسة الخارجية للتعامل مع النظام الدولي والبيئة الإقليمية المحيطة وإعادة تشكيلها بما يخدم أهداف الأمن القومي وتصوره الجيوبولوتيكي، عبر التأثير القريب والمنظور وبعيد المدى في بروتوكولات عمل المنظمات الدولية (الأمم المتحدة- اليونسكو مثلا). مع بناء التحالفات وإقامة التكتلات الإقليمية والدولية، أو الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول.

رابعا: الشرعية السياسية والتبرير والسردية العامة؛ إذ تعمل السياسة الخارجية واجهة ومنصة للدولة أمام المجتمع الدولي، مما يمنحها الشرعية لأفعالها على المستوى الدولي واستخدام المحافل الدولية (كالأمم المتحدة) لتقديم الأهداف الأمنية والاستراتيجية للدولة في إطار القانون والأخلاق الدولية، مما يمنحها الغطاء السياسي اللازم لأي تدخلات أو إجراءات أحادية (مثل ملف سد النهضة بالنسبة لمصر أنموذجا). والأهم الاستدامة في إبراز السردية العامة للدولة في محيطها الإقليمي والدولي الجيوبولوتيكي في ظل صراع سرديات متجدد ومستمر، ووجود أفضلية كبرى لمن يستطيع أن يروج لسرديته عبر القوة الناعمة والاختيار الطوعي بين الآخرين ووسط السرديات الأخرى.

## ٢- السياسات الخارجية الغربية وتطبيقاتها

إذا اعتبرنا أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت ظهور مفاهيم الجغرافيا السياسية ونظريات الجيوبولتيك بعدها تدريجيا؛ واعتبرنا أن مفهوم الأمن القومي والانتقال من الدفاع العسكرية لموازن القوى الشاملة جاء بعد الحرب العالمية الثانية، يكون ممكنا اعتبار مرحلة حرب الباردة هي البيئة الحاضنة التاريخية لممارسات وتطبيقات السياسة الخارجية الغربية المعاصرة بعد ظهرت بشكلها التقليدي في مرحلة ما بعد الملكية وظهر الدول الملكية وأبنيتها الدبلوماسية.

وفي نطاق إدارة السياسات الخارجية وفق المحددات الجيوبولتيكية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، تم استخدام عدة تكتيكات ومقاربات أو سياسات رئيسة منها: حافة الهاوية، العصا والجزرة، الردع والترهيب، الانفراج والتهدئة، الاحتواء والحصار، الدبلوماسية القسرية والمزج بين السياسات الخشنة والناعمة (مع الدمج والحركة فيما بين تلك السياسات في بعض الأحيان).<sup>(١)</sup> فمثلا سياسة «حافة الهاوية» استخدمتها أمريكا

(1) Gaddis, John Lewis. Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy ( Revised Edition, 2005), Oxford University Press. (p.25-45, 127-140, 145-155, 288-330).

في أزمة الصواريخ الكوبية مع الاتحاد السوفيتي (وما زال دونالد ترامب يستخدمها في سياساته الخارجية في فترته الأولى والثانية)، وسياسة «العصا والجزرة» أي إما العقوبات الاقتصادية والوضع على قوائم الإرهاب مثلما فعلت أمريكا مع السودان ثم رفع السودان من قائمة العقوبات مع قبوله الاتفاقيات الإبراهيمية في فترة ولاية ترامب الأولى ٢٠٢٠م، وكذلك وتوظيف الأمم المتحدة ومؤسساتها الأهمية لبناء عزلة دولية، أو الاحتواء والمساعدات الاقتصادية والدمج في النظام العالمي التجاري الذي كان يقوم على اتفاقيات مثل «اتفاقية التجارة الحرة»، أو رفع العقوبات في حالة الخضوع وتمرير سياسات أمريكا الخارجية واتبعتها مع كثير من الدول التي تقع في حزام أو منطقة «إطار العالم» (الريملاند) ترغيباً وترهيباً، وكذلك استخدام العقوبات الاقتصادية المشددة (العصا) تجاه إيران مقابل رفعها بالكامل وتسهيل التجارة (الجزرة) عند توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م، ثم الانسحاب من الاتفاق وعودة العقوبات مجدداً في ٢٠١٨م.

وكانت سياسة الردع والردع المتبادل سياسة فعالة في بناء توازن نووي داخل أوروبا بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، أي استخدام التهديد بالقوة الانتقامية (التي تكون تكلفتها غير مقبولة) لمنع الخصم من اتخاذ إجراء ضار بالمصالح الحيوية. وتكتيك الردع هذا استخدمته روسيا مؤخراً كثيراً في حرب أوكرانيا مهددة أن إجراءات عسكرية ما من جانب أوكرانيا أو الغرب قد تؤدي إلى اللجوء لضربات نووية تكتيكية أو حتى استراتيجية.

سياسة الانفراج والحل، عبر تخفيف حدة التوتر والمواجهة بين القوى المتنافسة من خلال الدبلوماسية والتعاون في مجالات المصالح المشتركة، مع الحفاظ على المنافسة الأساسية، مثل اتفاقيات سالت (SALT) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في السبعينيات للحد من إنتاج الأسلحة الاستراتيجية، مما خفف من سباق التسلح.

سياسة «الدبلوماسية القسرية» والعمليات العسكرية المحدودة لأغراض سياسية، لمحاولة تحقيق هدف استراتيجي محدد عبر التهديد المحدود بالقوة أو استخدامها المحدود جداً لإجبار الخصم على التراجع أو تغيير سياسته، مثلما تدخل الناتو في كوسوفو (١٩٩٩) واستخدام القصف الجوي الانتقائي والمحدود (التهديد القسري) لإجبار نظام ميلوسيفيتش على سحب قواته من كوسوفو. وكذلك التحالف الدولي الذي قادته أمريكا لتحرير الكويت من الغزو العراقي، ثم الحدود التي رسمتها أمريكا للطيران العراقي التي كانت بمثابة تقسيم سياسي وطائفي جديد للعراق، وبعد ذلك التصعيد والاحتلال الكامل للعراق في سياسة الحرب على الإرهاب التي ربما تنتمي أكثر للتصورات والمحددات

الجيوبولتيك التي تقوم على مبدأ الصدام الحضاري ورمزيته وليس على الاحتواء وفق سياسات الحرب الباردة.

وسياسة الاحتواء والتدخل استخدمتها أمريكا مثلاً فيما عُرف بعقيدة ترومان عام ١٩٤٧ لمنع انتشار الشيوعية السوفيتية وتأثراً بتصورات كينان الجيوبولتيكية عن الاحتواء (بعدما كانت تتبنى عقيدة الانعزال في سياساتها الخارجية)، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لليونان وتركيا وسد فراغ القوة بعد انسحاب بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، مع الإعلان عن التزام أمريكي دائم بحماية الشعوب الحرة من الإكراه الخارجي (الشيوعي) حيث كان شيوعيو اليونان يتلقون دعماً في مواجهة الملكية اليونانية الأقرب للغرب واحترابهما الأهلي، وكان الاتحاد السوفيتي يطالب تركيا بالسيطرة المشتركة على مضيقَي الدردنيل والبوسفور. وفي السياق ذاته يأتي مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ بعد أزمة قناة السويس والعدوان الثلاثي، وسد فراغ القوة أيضاً بعد انسحاب وانهيار النفوذ البريطاني والفرنسي، والإعلان عن التزام أمريكي بحماية استقلال ووحدة دول المنطقة من العدوان الذي قد تقوم بها أي قوة تتبنى العقيدة الشيوعية أو القريبة منها في مواجهة القوى القومية، وحدث ذلك عندما تدخلت أمريكا في لبنان لدعم القوى الموالية للغرب، وعندما دعمت الأردن عسكرياً واقتصادياً ضد المد القومي، وكذلك الحلفاء في «حلف بغداد» ضد المد السوفيتي والقومي. ويعتبر حلف الناتو نفسه (أسس عام ١٩٤٩م) تطبيقاً لسياسة الاحتواء والردع في أوروبا، ليصبح الاتحاد السوفيتي محاطاً بحلف شمال الأطلسي (NATO) لتأمين أوروبا من الغرب، وحلف بغداد من الجنوب وتأمين الخط الشمالي للشرق الأوسط، ويصير الاتحاد السوفيتي في منطقة قلب العالم البرية محاصراً من الغرب بالناتو ومن الجنوب بحلف بغداد، أما الشمال والشرق فعبارة عن حصار طبيعي من مياه البحار والمحيطات.

وفي سياسة الاحتواء تم استخدام الأدوات الاقتصادية والتجارية حين رأت أمريكا في فترة الحرب الباردة أن الاستقرار الاقتصادي هو أفضل حصن ضد الشيوعية؛ وفي هذا السياق طرحت خطة مارشال عام ١٩٤٨م<sup>(١)</sup>، لتكون الأداة الاقتصادية الجيوبولتيكية الأبرز في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تكن مجرد مساعدات، بل كانت مشروعاً مدججاً في السياسات الخارجية يهدف إلى: استقرار الحلفاء الأوروبيون المؤمنون بالليبرالية، وإنقاذ اقتصاديات أوروبا الغربية من الانهيار الذي قد يدفعها إلى تبني الأيديولوجية

(١) ها-جون تشانج، السامريون الأشرار: الدول الغنية والسياسات الفقيرة وتهديد العالم النامي، ترجمة أحمد شافعي، مصر، دار الكتب خان للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٧م، ص ١٣٩ (بتصرف)

الشيوعية، وإنشاء سوق رأسمالي ضخم يربط الاقتصادات الأوروبية بالاقتصاد الأمريكي، مما يضمن تدفق التجارة وتبني النظم الليبرالية، وبالتالي تأمين الجانب الغربي من منطقة إطار العالم (الريملاند). كما كان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) أداة مهمة استخدمتها أمريكا في سياستها الخارجية التجارية لإعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي الليبرالي الذي يركز على التجارة الحرة، مما ساعد على ترسيخ كتلتها الجيوبوليتيكية اقتصادياً، بينما كان الاتحاد السوفيتي يفرض نظاماً اقتصادياً مغلقاً.

وفي المستوى العام للسياسات الخارجية وخطابها وحضورها وتوظيفها للأدوات السياسية والأيديولوجية وسردياتها، وحشدها مبررات الصراع الأيديولوجي على الشرعية والنفوذ الدوليين، تم في سياق السياسات الخارجية استخدام أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية العامة والحرب الدعائية؛ فتم إنشاء منظمات مثل وكالة الإعلام الأمريكية (USIA)<sup>(١)</sup> لإدارة حملات دعائية عالمية، واستخدام محطات إذاعية مثل «صوت أمريكا» (Voice of America) و«راديو أوروبا الحرة» لبث الأفكار الليبرالية ونقد النظام السوفيتي، بهدف التأثير على الرأي العام في الكتلة الشرقية والكتل غير المنحازة. وجرى توظيف المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، بوصفها «منصات سياسية» لشرعة قرارات السياسة الخارجية الغربية (مثل التدخل في كوريا) ولعزل الاتحاد السوفيتي سياسياً على الساحة العالمية.

ويمكن التأكيد على أن السردية الأمريكية في السياسات الخارجية، كان يتم الترويج لها وتبريرها من خلال الصور النمطية وترسيخها في السينما الأمريكية وعلاقتها الوثيقة بمؤسسات صنع القرار وتوجيهه هناك لتبرير سياسات الهيمنة والعدوان والعنصرية الغربية تجاه العرب والمسلمين مثلاً، ورسم صور نمطية لهم وتشويههم وتقديمهم في صورة «الضعيف» أو «الناقص الأهلية العقلية» الذي يحتاج لوصاية ورعاية من النموذج الأمريكي الليبرالي التوسعي، وذلك للتأثير على الرأي العام العالمي طوعاً من خلال القوة الناعمة للفن لكسب الشرعية.

وتأتي في المسار نفسه أيضاً تطبيقات الدبلوماسية الثقافية والتبادل الثقافي والمنح في مجالات العلوم والفنون والآداب، لاستقطاب الباحثين من دول العالم الثالث الفقير وتوجيههم للتصورات الفكرية الأمريكية وصورها النمطية للآخر. ونذكر في هذا السياق كتاب «من الذي كان يدفع للزمار» للكاتبة فرانسيس ستونور سوندرز، الذي وثق التطبيق العملي

(١) عبد الرازق محمد الدليمي، الإعلام وإدارة الانتخابات، دار اليازوري، الأردن، ٢٠١٧م، ص ٢٠

للسياسة الخارجية على مستوى الدعاية والثقافة خلال الحرب الباردة، وكيفية استخدام القوة الناعمة والأدوات الثقافية لتحقيق أهداف جيوبوليتيكية.. حيث طرح الكتاب فرضيته الأساسية بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قامت سرّاً بتمويل وتوجيه شبكة ضخمة من المؤسسات الثقافية، بهدف استخدام الفن كأداة دعائية مضادة لإظهار أن الحياة الحرة في الغرب (خاصة الولايات المتحدة) تتمتع بحيوية وإبداع وتنوع فكري، على النقيض من «الجمود» و«الاستبداد» الفكري الذي فرضته عقيدة الواقعية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي. وكيف تم توظيف أنواع فنية محددة، لخدمة أجندة السياسة الخارجية؛

### ٣- التطبيق العربي للسياسات الخارجية وعلاقته بالجيوبوليتيك والأمن القومي

مثل التفاعل العربي مع مفاهيم الجيوبوليتيك والأمن القومي الغربية تحدياً منهجياً حقيقياً لدولة ما بعد الاستقلال ومؤسساتها «السيادية» الجديدة والوليدة، التي جاءت على النهج الغربي للدول الحديثة ومؤسساتها، فقد اعتمدت الدول العربية على الاستيراد النظري لحد بعيد لهذه المفاهيم في سياق ما بعد الاستقلال والحرب الباردة، مما أدى إلى إشكاليات عميقة في التطبيق وكشف عن ضعف في بناء نظرية عربية أصيلة وناجعة، تحمل أو تنتج تطبيقات فاعلة في السياسات الخارجية في القرن الـ٢٠ وبعد ذلك في القرن الـ٢١.

إجمالاً؛ مثلت مرحلة ما بعد الاستقلال في الدول العربية تحدياً هائلاً، حيث تزامنت محاولات بناء الدولة القومية مع الدخول الفوري في صراعات جيوبوليتيكية إقليمية ودولية (الصراع العربي-الإسرائيلي والحرب الباردة بين السوفيت والأمريكان)، إلا أن السياق الداخلي لعملية التأسيس هو ما حدد سلفاً ضعف القدرة المؤسسية على أداء أدوار السياسة الخارجية الحديثة.

كانت هيمنة «دولة ما بعد الاستقلال» والمؤسسة العسكرية وتحملها العبء السياسي سياقاً تاريخياً صعباً ومعقداً؛ أدى في كثير من الأحيان إلى تهميش الكوادر التخصصية وبناء سياسات نوعية وتطوير نموذج معرفي له الاستقلالية في الجرح والتعديل السياسي النظري والتطبيقي، بل كانت معظم الأبنية المعرفية والنظرية تابعة للتدافعات السياسية، ولم تأخذ فرصتها كاملة لأداء دور حقيقي تفاعلي مع الواقع بمتغيراته المحلية والإقليمية والدولية، فلقد تميزت أغلب الأنظمة العربية الوليدة بعد الاستقلال عن الاحتلال الأوربي بظهور «دولة المركز» القوية، التي هيمنت عليها نخب سياسية أو عسكرية فردية (شخصنة السلطة) أو حزب واحد مسيطر بحجج ومبررات سياسية كثيرة.

في هذا السياق، لم تُبن السياسة الخارجية على أسس مؤسسية متينة، بل أصبحت في كثير من الأحيان رد فعل مباشر لأيديولوجية القائد أو متطلبات بقاء النظام الوليد أمام خصومه المحليين والاستقطابات الدولية وانعكاساتها الإقليمية، بدلاً من أن تكون السياسات الخارجية نتاجاً لعملية تخطيط استراتيجي شاملة تبصر محددات جيوليتيكية راسخة ومفاهيم متكاملة تطبيق تصورات الأمن القومي المتداخلة فعليا، وأصبح هدف الأمن القومي كثيراً منصباً على أمن النظام السياسي الوليد أكثر من «أمن الدولة القومي» والقدرة على مواجهة التحديات الخارجية الكبرى.

أدى هذا السياق إلى أن فقدت السياسات الخارجية لدولة ما بعد الاستقلال قدرتها على تحقيق أحد أهم أدوار السياسة الخارجية الحديثة وهو: التعبئة والتنسيق الشامل لموارد الدولة، وهو الدور الذي يتطلب دمج وتنسيق القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية في حزمة واحدة، موجهة لخدمة هدف استراتيجي متسق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي الخارجي. لكن، في دولة ما بعد الاستقلال كثيراً ما أصبحت الموارد العسكرية موجهة أساساً للسيطرة الداخلية وتدافعاتها السياسية وقمع أي معارضة أو حلول سياسية بديلة، وغاب لحد كبير دستور سياسي يحقق المشترك الثقافي العام ويجعل هناك حدود عليا ودنيا يتفق عليها الجميع ويعمل في ظلها، دون خوف من ظهور بدائل سياسية تنقلب كلية على هذا الدستور ومشاركاته الثقافية الجامعة، مما أضعف السياسات الخارجية واستعدادها وفعاليتها في الصراعات الخارجية الناعمة وقررتها على تقديم نموذج جاذب ويملك قوة ناعمة عند الآخر، وأحيانا كثيرة عند سكان الجولة أنفسهم.

ووجهت الموارد الاقتصادية والثقافية غالباً لتكون أدوات لاستدامة المؤسسات السياسية المركزية الوليدة وهيمتها على الأنظمة السياسية المتعاقبة، وتمويل البعد الاجتماعي والاقتصادي للأجهزة الأمنية بدلاً من توجيهها استثمارياً نحو مناطق النفوذ أو تعزيز القوة الناعمة وفق تصورات معرفية متجددة ومستدامة، تدرس المتغيرات باستمرار وتضع الحلول والمقاربات المتجددة باستمرار. فعانت السياسات الخارجية العربية من ضعف التنسيق في إدارة الموارد وتوظيفها وبناء مجتمع فعال يقوم على الفرز الطبيعي ومعايير منضبطة للدمج في التراتب الاجتماعي البيروقراطي والمعرفي، ولم تستطع النخب السياسية استخدام الثروة النفطية مثلاً، أو المواد الخام، أو القدرات التصنيعية والزراعية، أو توظيف العمق الثقافي وأثره بل والقوة العسكرية ذاتها، لتكون أدوات متكاملة ومتربطة لتحقيق اختراق جيوبوليتيكي (على عكس ما فعلته قوى الاحتواء الغربية). بما كان هذا الخلل

البنوي أثره لاحقاً على أداء الأدوار الأخرى للسياسات الخارجية وتربطها مع محددات جيوبوليتيكية فاعلة وتصورات أمن قومي شاملة.

ومن زاوية أوسع في أزمة القوى الشاملة التي يتطلبها مفهوم «الأمن القومي»؛ قد تضخمت أجهزة الأمن الداخلي السياسي على حساب التخطيط الاستراتيجي القومي وأبنيته ودورها المطلوب في بناء السياسات الخارجية، فكان يتم تخصيص ميزانيات ضخمة (غالباً ما تكون غير خاضعة للتدقيق البرلماني) لتعزيز أجهزة الأمن الداخلي والسيطرة على المعارضة، هذا التركيز الهائل على الأمن الداخلي أدى إلى تهميش وزارات الخارجية التقليدية وأجهزة التخطيط الاستراتيجي، وضبط الموارد الداخلية لتخدم الحضور في الجغرافيا الإقليمية والعالمية وبناء نموذج يقدم جاذبية طوعية عالمية (قوة ناعمة)، مما جعل دولة ما بعد الاستقلال في الوطن العربي تفتقر إلى الكوادر المؤهلة، والبيانات اللازمة لصياغة سياسات خارجية متماسكة وقابلة للتنبؤ، وهو ما يجسد الخلل في التعبئة الداخلية للموارد البشرية والمالية لخدمة الأمن القومي الخارجي لصالح الأمن الداخلي وتناقضات التي تمثل فعلاً للاستهلاك المحلي والحركة محلك سر ليس إلا.

من ثم يبدو أن الخلل البنوي الذي نتج عن هيمنة دولة ما بعد الاستقلال على الفضاء السياسي وجهوده لأسباب متعددة، مع شخضنة القرار السياسي واختزاله في رأس السلطة كثيراً أنتج عجزاً استراتيجياً في السياسات الخارجية العربية، لاسيما في القدرة على التعبئة الشاملة للموارد، وبناءً على ذلك، فإن تحديد مسارات المستقبل لتلافي هذا العيب يتطلب تحولاً جذرياً يمهّد الطريق لبنني مشروع جيوبوليتيكي جديد في القرن الحادي والعشرين، يقوم على الضبط والتحول المؤسسي وتجاوز دور الفرد القائم على رأس السلطة، والانتقال من السياسة الخارجية المرتكزة على رؤية القائد أو أمن النظام الداخلي وتثبيت وجوده، إلى سياسة مؤسسية شاملة تُبنى على مراكز أبحاث متخصصة وعمليات تخطيط استراتيجي مستقلة، مما يضمن استمرارية ومرونة القرار بمعزل عن التغيرات الداخلية وتناقضاتها.

مع الحرص على تكامل القوة الشاملة وإعادة توجيه الموارد الوطنية (الاقتصادية، الثقافية، التكنولوجية) لنتقل من خدمة السيطرة الداخلية إلى التوظيف الجيوبوليتيكي الخارجي الفعال، وأن تعمل هذه الموارد بتنسيق تام مع الأداة الدبلوماسية والعسكرية لتحقيق الأهداف القومية ومحدداتها، مما يعيد تفعيل قدرة السياسات الخارجية. مع إعادة تعريف الأمن القومي وتوسعة مفهومه لينتقل من التركيز على الحدود و«أمن النظام»، ليشمل

الأمن البشري والاقتصادي والتكنولوجي وبناء سرديّة كبرى جديدة، إعادة التعريف هذه هي ما ستسمح للسياسات الخارجية بتبني مقاربات أكثر فاعلية في علاقاتها الدولية.

من ثم وإجمالاً؛ هذه الإجراءات تمثل متطلبات داخلية أساسية، وبدونها يستحيل على الدول العربية أن تتبنى أو تنفذ بنجاح أي نموذج سياسي خارجي مدمج ومستدام وفعال، فتتلافى هذه العيوب المؤسسية يمثل الخطوة الضرورية الأولى التي تمهد الطريق للانتقال إلى ظهور بديل قوي في القرن الحادي والعشرين؛ يمكن له أن يكون سرديّة جديدة تحقق هدف الصعود الحضاري واستعادة المكانة، وفق تصور جيوثقافي جديد يعي دور ومحددات الثقافة والصراع القائم على الجغرافيا الثقافية.

لتكون خلاصة الدراسة في هذا الفصل؛ أن ممارسات التلقي العربي لمفاهيم الجغرافيا السياسية وتصورات الأمن القومي وتطبيقات السياسات الخارجية، قد أصبحت واقعيًا وبغض النظر عن الأسباب والمبررات المتنوعة مشكلة واضحة، نتيجة عجز الذات العربية عن تقديم سرديّة كبرى أو فكرة ثقافية جماعية ما تنجح في مواجهة مستجدات القرن العشرين وتدافعاتها الإقليمية والدولية، وتحولت المشكلة إلى إشكالية وما يشبه حالة من الانسداد التاريخي، نتيجة غياب قدرة الذات العربية على طرح سرديّة أو نظرية خاصة بها مع بيان علاقتها بالمتغيرات الإقليمية والدولية الجيوبولوتيكية الأخرى، وأن الحلول المطروحة وتبديلها وتوافقها ظلت تائهة عاجزة عن شق التناقضات بفرضية، أو نظرية جديدة تقف على مستوى نظائرها المطروحة عالمياً، وهذا العجز انعكس على ارتباك واضح في مفهوم الأمن القومي بوصفه نسقاً ثقافياً شاملاً كما تعرفه الدراسة، وأصاب أبنيتها الصلبة أو قواه الخشنة بنوع من التيه والارتباك إزاء المتغيرات الداخلية والخارجية القاسية والحادة.

## الفصل الثاني:

### أفق البديل

#### نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة

أولاً: الجغرافيا الثقافية من الهامش إلى المتن

#### ١ - الجغرافيا الثقافية: التصور السائد والفهم البديل

في سبيل البحث عن حل بديل لمشكلة الذات العربية وعجزها عن إنتاج تصور أو سردية ثقافية ونظرية جيوبوليتيكية تقف على قدم المساواة مع التحديات العالمية المحيطة (والتي انتهى إليها الفصل الأول وأوضحت مشكلتنا في هذه الدراسة)، وفي سياق الجدل بين المركزيات الأوروبية السائدة وإعادة إنتاجها في القرن الـ ٢١، تطرح الدراسة تصورها البديل للذات العربية والإسلامية لتؤسس لنفسها مكاناً وقدماً في خضم التنافس العالمي الجيواستراتيجي القائم، وهذا التصور البديل يقوم على مفهوم «الجغرافيا الثقافية» واختبارها، وانتقالها من الهامش الخجول العلمي السائد في الغرب إلى المتن وحضوره الفاعل، وطرح إطارها النظري والتطبيقي مقارنة وسردية ممكنة وكامنة، يمكن لها أن تبرز في اللحظة التاريخية الراهنة وفي مواجهة ممكنة مع النسق الثقافي العالمي الحالي، الذي يعيد إنتاج المركزية من خلال نظرية الصدام الحضاري ومشروع الحضارة المطلقة النهائية التي أسس لها هيجل في الفكر الغربي الحديث، وكذلك الرد الروسي الحضاري والثقافي تجاهها المتمثل في نظرية «الأوراسية الجديدة» التي خرج بها ألكسندر دوجين، ومبادرة «الحزام والطريق الصينية» التي سرعان ما ظهر للعن جانبها الجيواستراتيجي شيئاً فشيئاً.

من ثم سوف نطرح هنا نظرية بديلة للذات العربية والإسلامية، فرضيتها الأساسية والفلسفية والكبرى التي تأتي بعد منهج ودرس ثقافي مدقق لمشكلة الصراع العالمي الراهن وجذوره التاريخية، ترى أن الحل في بناء الجيوبوليتيك التاريخي وتصورات النظرية المطلقة الأوروبية وتمثلاتها القديمة في القرن الـ ٢٠ أو إعادة إنتاجها في القرن الـ ٢١، يتمثل في ظهور كتلة جيوبوليتيكية جديدة بمحتوى جيوثقافي جديد، تفكك وهم المركزية الأوروبية الجيوبوليتيكية التي خرج بها (ماكيندر وماهان وسييكمان)، عن طريق تفعيل الكتلة

الجغرافية للعالم العربي الإسلامي وبنيتها الثقافية، ووفق إطار نظري جديد يفكك وهم الحضارة المطلق ويقوم على التأسيس للتداول الحضاري والحضارات المتعددة والمتصالحة مع نفسها ومع الآخر.. وللوصول إلى هذا المسار سوف تتبنى الدراسة أطروحة عامة للذات العربية والإسلامية تقوم على أن القرن الـ ٢١ هو قرن الجغرافيا الثقافية، بعدما كان القرن الـ ٢٠ هو قرن الجغرافيا السياسية، وأنه لا نجاة للعالم إلا بخروج فكرة جديدة تفكك وهم الصراع المطلق على السيادة العالمية والمسألة الأوربية القديمة وإعادة إنتاجها مجدداً، من ثم يصبح هذا الطرح أملاً للبشرية ونجاة من وهم الحضارة المطلقة والصدام الحضاري/ الثقافي السائد...

على المستوى التاريخي لاستخدام مفهوم «الجغرافيا الثقافية» أو «الجيوثقافي» الذي طرحه الدراسة، كان هناك تعريف عام وفضفاض للجغرافيا الثقافية (أو للجيوثقافي) ومجالها واهتمامها الراهن في الحاضنة الغربية؛ لا تمنحه الثقل والمركزية نفسها لمفاهيم أخرى مركزية مثل الجيوسياسي أو الجيوبولوتيكي، ويعطونها تعريفاً عاماً مثل الذي ينص على أن: «الجغرافيا الثقافية تعني بتنوع وتعدد الحياة بكل غناها المرقش، بطريقة الناس في تأويل واستعمال العالم والأفضلية والأماكن، ثم بالكيفية التي تساعد بها تلك الأماكن الناس على تخليد تلك الثقافة»<sup>(١)</sup>

وهناك تعريف آخر في السياق نفسه، يرى أن «الجغرافيا الثقافية حقل يهتم بالعناصر الثقافية وأثر الجغرافيا فيها، وترى أن عناصر الجغرافيا الثقافية لا تتطابق بالضرورة مع حدود الدولة أو إقليم معين، إذ إن الصفات الثقافية لا تحدد الهوية السياسية بصورة واضحة، فربما يختلف الأفراد ضمن الحضارة الواحدة ثقافياً نتيجة للعوامل الجغرافية والحضارية التي يتعرضون لها، وتعد اللغة والدين العنصرين الأساسيين للجغرافيا الثقافية..»<sup>(٢)</sup>

كما رصد كتاب «اتجاهات حديثة في بناء مناهج الجغرافيا.. الأسس النظرية والتطبيقات العملية» الصادر في عام ٢٠٢٣م عرضاً لمحتوى مقرر الجغرافيا في العديد من الجامعات الأمريكية والغربية؛ ليكون واضحاً أن المسار العام لهذا المقرر في معظم كل هذه الجامعات

(١) مايك كرانج، الجغرافيا الثقافية: أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد متناق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣١٧، ٢٠٠٥م، ص ٨.

(٢) سمير خليل، دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة توثيقية للمفاهيم الثقافية المتداولة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٦م، ص ١٣٨.

يقوم على شكل إجرائي لتوصيف علاقة بين المناظر الطبيعية والأماكن وبين الثقافات وتفاعلها معها، دون التدخل بمذهب اجتماعي ما للتأثير فيها<sup>(١)</sup>

ويورد قاموس أكسفورد للجغرافيا الإنسانية تعريف الجغرافية الثقافية بأنها: «دراسة العلاقة بين الثقافة والمكان، بشكل عام، تدرس الجغرافيا الثقافية القيم والممارسات الثقافية والتعبيرات الخطائية والمادية والمصنوعات اليدوية للناس، والتنوع الثقافي وتعدد المجتمع، وكيفية توزيع الثقافات عبر الفضاء، وكيفية إنتاج الأماكن والهويات، وكيف يفهم الناس ثقافتهم. الأماكن وبناء الحواس بالمكان، وكيف ينتج الناس المعرفة والمعنى وينقلونها. لقد كانت الجغرافيا الثقافية منذ فترة طويلة عنصراً أساسياً في مجال الجغرافيا، على الرغم من أن كيفية تصورها وأدواتها المفاهيمية ونهج البحث التجريبي قد تغير بشكل ملحوظ مع مرور الوقت.»<sup>(٢)</sup>

في حين ترى ليندا ماكديويل أن «الجغرافيا الثقافية هي واحدة من أكثر المناطق إثارة في الاشتغال الثقافي في اللحظة الراهنة، بمدى عمل يشمل تحليل أهداف الجميع، ورؤى الطبيعة في الفن أو الفيلم وصولاً إلى دراسات لمعنى المناظر الطبيعية والبيئة الاجتماعية للهويات المرتبطة بالمكان، مغطية العديد من المسائل. تتضمن بؤرة اهتمامها البحث في الثقافة المادية والممارسات الاجتماعية والمعاني الرمزية، بمقاربة تشمل عدداً من التصورات النظرية.»<sup>(٣)</sup>

ومن ضمن المحاولات العربية القائمة حالياً أيضاً في تعريف الجغرافيا الثقافية جاء التصور التالي: «من وجهة نظر الجغرافيا الثقافية، كإطار بحث منهجي ركز اهتماماته على دراسة المجال [الأوروبي] وما يحويه من مشاهد ثقافية بوجهيها المادي واللامادي.. المتضمن أساساً للتمثيلات بخصوص الفنون والقيم والمعتقدات كما تم إدراكها من قبل الزوار العرب وليس كما رآها الأوروبيون»<sup>(٤)</sup>

---

(١) محمود جابر حسن الجلوي، اتجاهات حديثة في بناء مناهج الجغرافيا.. الأسس النظرية والتطبيقات العملية، وكالة الصحافة العربية، مصر/ ٢٠٢٣ م. ص ١٢٠-١٢٣.

(2) Alisdair Rogers , Noel Castree , and Rob Kitchin , Oxford Dictionary of Human Geography, Oxford University Press, p.87, 2013.

(3) Linda McDowell, The Transformation of Cultural Geography, from the book: Human Geography, Society, Space and Social Science, p. 146, Editors: Derek Gregory, Ron Martin, and Graham Smith, the MACMILLAN LTD, UK, 1994.

(٤) عادل النفاتي، الجغرافيا الثقافية لأوروبا القرن التاسع عشر في متخيل الرحالة العرب، ص ٥، الدار المتوسطة للنشر، تونس، ٢٠٢٠ م.

وكذلك قارب البعض عربيا مفهوم الجغرافيا الثقافية أو الجيوثقافي بمفهوم مرادف وهو الجيو حضاري، حيث رأى البعض أن «المكون الأساسي في تعريف الجيو حضاري، فضلا عن المكان ومتعلقات المكان، هو الدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك.. تلك العناصر التي عادة ما يطرّقها الباحث في تعريفه للحضارة والثقافة، فمدلول حضاري هو في النهاية تعبير عن هوية المكان وثقافته في إطار حضارة عرفها المكان عبر عصور وأزمنة حافظ خلالها المكان على هذا المعطى الحضاري والثقافي»<sup>(١)</sup>

من ثم بالبحث عن الدراسات السابقة التي تتناول موضوع الجغرافيا الثقافية، سنجد أنها شحيحة لحد بعيد سواء في مجال الترجمة أو التأليف، ولم تربط المدونة العربية معظم الدراسات السابقة التي تناولت الجغرافيا الثقافية؛ ربطا مباشر بين الجغرافيا الثقافية وبين الصراع الثقافي في المنطقة وفي قلبه قضية فلسطين، ومن تلك الدراسات:

- المنظور الجيوثقافي: توظيف القوى الكبرى للثقافة في العلاقات الدولية لـ د. خالد حنفي  
- جغرافيا الثقافة العربية الإسلامية (قواعد التكوين وقواعد التحويل) لـ د. فرحات الدريسي

- المجتمع والجغرافية الثقافية لبلاد المغرب: حفريات في أدب الرحلة القرن ١٦ في الهوية والدين والثقافة» عادل النفاقي

- أشرة السندباد: رحلة في الجغرافيا الثقافية للعراق، أحمد الصعب

- الجغرافيا الحضارية في المشرق الإسلامي (بلاد فارس وما وراء النهر) المؤلفون آل سعد، عبد العزيز عبد الرحمن سعد ٢٠١١ .

- أدب الرحلة بين الفضاء الجغرافي والتاريخ والثقافة: كتاب وصف أفريقيا للحسن الوزان أنموذجا، سلمى لعريبي / خديجة طويطو.

- كذلك بعض الأعمال المترجمة في تناول الموضوع عربيا مثل: هـ. (ج كراس)، عناصر أساسية اندلسية في نشأة الجغرافيا الثقافية بتونس، بحوث عن الأندلس في تونس، تونس ١٩٨٣

---

(١) حبيبة رحايب، المحددات الجيوحضارية والجيوسياسية للفعل الإرهابي: قراءة في الاختلافات والتوافقات، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد ٣٠، العدد ٤، سنة ٢٠١٦م، ص ٤٥٣.

## ٢- المسارات الأربعة لمفهوم الجغرافيا الثقافية في سياقه الغربي

الجدير بالذكر أنه بمطالعة المدونة الغربية يمكن تقسيم مراحل وجود الجغرافيا الثقافية ونشأتها إلى أربعة مسارات، ثلاثة مسارات واضحة في علاقتها بالمفهوم والتخصص الأكاديمي نفسه، الأول في نهايات القرن التاسع، والثاني في النصف الأول من القرن العشرين والثالث في النصف الثاني من القرن نفسه، والمسار الرابع غير صريح أو مباشر في علاقه بالمفهوم وظهر في نهاية القرن العشرين واشتد قوى في القرن الحادي والعشرين.

إجمال هذه المسارات الأربعة؛ أنه كان المسار الأول في القرن التاسع يربط الجغرافيا الثقافية بالأنثروبولوجيا وعلم دراسة الإنسان والإثنوجرافيا تحديدا، وتوزع الأعراق جغرافيا والسمات الثقافية المرتبطة بهذه الأعراق، وكان أقرب إلى جغرافيا ثقافية استعمارية تلتقي مع تصورات الذات الأوروبية/ الغربية للآخر الثقافي/ الجغرافي موضعاً للاستعمار، المسار الثاني هو ظهور مجال الجغرافيا الثقافية وتعالقاته الأولى في أمريكا على يد كارل سوير وتلامذته منذ ثلاثينيات القرن الماضي رداً على تيار «الجغرافيا الحتمية» بتصوراته الميكانيكية المادية الجامدة ويبدو كأنه رد فعل للتيار الآخر بجذوره المادية، والمسار الثالث ظهر في النصف الثاني من القرن الماضي وفي سبعينياته تحديداً تأثراً بظهور «المنعطف الثقافي» والتمركز حول المدخل الثقافي لمعظم العلوم الإنسانية ومنها الجغرافيا، لتظهر «الجغرافيا الثقافية في ثوبها وخطابها ما بعد الحداثي، والمسار الرابع أو غير الصريح في علاقه بمفهوم الجغرافيا الثقافية» هو المسار الرسمي للسياسات الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وظهور نظريات الصراع والصدام الثقافي والحضاري مع فوكوياما وهينتنجتون وبرنارد لويس..

ويمكن أن نفصل المسارات الأربعة كما يلي:

### - المسار الأول

يربط الجغرافيا الثقافية وظهورها بالعقلية الغربية وتصوراتها للذات وتصوراتها للآخر بشكل مبكر في القرن الثامن عشر، خاصة عندما اهتمت بمجال علم دراسة الإنسان الأنثروبولوجي، ومنها إلى الإثنوجرافيا أو الجغرافيا العرقية بوصفها دراسة في علم الإنسان وتوزع الأعراق على الأماكن، لترتبط بتصور المركزية الخاص بالعقلية الأوروبية وتطلعها للتمدد الاستعماري/ الإمبريالي، حيث ربط الإنسان البدائي أو الأقل أو غير المتحضر عموماً بالجغرافيا التي تقع خارج دائرة الجغرافيا الأوروبية في نوع من التراتبية أو الشمولية، حيث تم «ربط الإثنوجرافيا بفكرة الشمول؛ فالثقافات مترابطة فيما بينها وغير

مجزأة وتمثل أنظمة متكاملة، ولذلك فإن أي وصف لها يجب أن يتناولها جميعا حتى يكون كاملا غير منقوص... وقد قام موني عالم الأنثروبولوجيا.. بذكر البيض بأسلوب ساوى فيه بينهم وبين الأمريكيين الأصليين، فخالف قاعدة كانت غير معلنة بالفعل في نهايات القرن التاسع عشر، وتمثل في أن الأنثروبولوجيا تتناول الآخر، وليس الآخر المتداخل مع ممن انتصروا عليه، ولا تتناول المقاربة الخاصة بهم وبنا... ومن ثم منع إجراء أي عمل ميداني على أراضي المحميات الأمريكية»<sup>(١)</sup>

### - المسار الثاني

يرى أن تطور مجال الجغرافيا الثقافية في السياق الغربي، جاء ردا على فكرة الحتمية الجغرافية التي هي أقرب لمفهوم مادي ميكانيكي يرى أن الشخصية الإنسانية أقرب لرد فعل مباشر وتقليدي وميكانيكي لظروف الجغرافيا، دون اعتبارات أخرى للتفاوت الفردي القيمي ودوره ودون اعتبار للثقافات المختلفة التي تُحمل أو تحملها الأفراد في تلك الأماكن، وقدرة الثقافات أو «الفرز الطبيعي» و«الكتلة الجامعة» التي تدافع عن مستودع هويتها بفطرتها على تطوير الشخصية الجمعية لتلك الجماعة البشرية في أماكنها الجغرافية؛ من ثم يرى البعض أن الجغرافيا الثقافية نشأت كحركة مضادة لفكرة المادية أو الحتمية الجغرافية -الأقرب للتصور الماركسي بعض الشيء- لتبحث في دور العناصر الثقافية ودورها وتأثيرها في الجغرافيا والظاهرة البشرية عموما، ويؤرخ البعض للجغرافيا الثقافية مع دور الباحث كار سوير وتلامذته، حيث أنه «في أثناء النصف الأول من القرن العشرين اهتمام كارل سوير وتلامذته في «مدرسة بركلي» بالعلاقات الإنسانية/ البيئية، والثقافة المادية، وتأويل المكان، صنع علامة في المنطقة التي ستستمر فيها لجغرافيا الثقافية في جذب الانتباه.. جسد تطبيق الرؤى النظرية عن الثقافة الأنثروبولوجية وتاريخ المكان في تلك الفترة الطبيعية الأكاديمية التخصصية البيئية للجغرافيا الثقافية، كاتجاه مازال مستمرا حتى اليوم»<sup>(٢)</sup>

### - المسار الثالث

ربط الجغرافيا الثقافية بما سمي بـ«المنعطف الثقافي» الذي ظهر منذ سبعينيات القرن

(١) لورا نادر: الثقافة والكرامة: حوار بين الشرق والغرب، ترجمة آيات عفيفي، ص ٧٣-٧٨، مؤسسة هندواي، المملكة المتحدة، ٢٠١٥م.

(2) James S. Duncan, Nuala C. Jonson, and Richard H. Schein, A Companion to Cultural Geography, in the introduction of the book p. 1, Blackwell Publishing, 2004, USA /UK/ Australia.

الماضي، والذي جعل من الثقافة وتمثلاتها ومساراتها وأشكالها مركزا لدراسة الظاهرة الإنسانية من معظم جوانبها، وبالتالي أثر هذا المنعطف على مجال الجغرافيا أيضا، من ثم زاد الاشتغال بموضوع الجغرافيا الثقافية في هذا السياق العام وكتجاه فكري شائع، حيث «كان هناك اهتمام متصاعد بالجغرافيا الثقافية كتخصص أكاديمي، مع سمي بـ«المنعطف الثقافي» في الجغرافيا والعلوم الاجتماعية بشكل أكثر عام»<sup>(١)</sup>

#### - المسار الرابع

اشتد عوده في الألفية الجديدة، هو المسار الذي ربط الظاهرة الحضارية الغربية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بالصراع على القيم الثقافية والصدام الآخر الثقافي، وربط بين في تصويره بين الجانب المعنوي للثقافة وبين الجانب المادي للحضارة كما فعل هنتنجتون، وهو ما فطن له بعض وطرح أسئلة مثل: «هل نحن أمام عالم يحكمه صدام حضارات حسب نظرية صامويل هنتنجتون (مقالته في عام ١٩٩٣ تلاها كتاب له في هذا الموضوع) يقوم على صدام الجغرافيا الثقافية أو الجغرافيا الحضارية. هجمات ١١ سبتمبر حصلت بعد ١٢ عاما من سقوط جدار برلين الذي كرس سقوط نظام قام على صدام الجغرافيا السياسية. صدام الحضارات أو صدام الهويات الثقافية يعكس رؤية حتمية ونظرة اختزالية للعالم»<sup>(٢)</sup>، وعلاقة هذا المسار بالجغرافيا الثقافية تتبدى في أثره على الجيوثقافي العالمي، وتمدده في اتجاه روسيا من خلال حلف الناتو والذي أدى لنشوب الحرب الأوكرانية الروسية، وتمدده في اتجاه دعم تايوان عسكريا والذي وتر العلاقات مع الصين ودفعها لإرسال منطاد للمراقبة الجوية في سماء أمريكا، وهو ما تبدى أكثر في مشروع «الاتفاقيات الإبراهيمية» للهيمنة والسيطرة على المسجد الأقصى وعلى الجغرافيا الثقافية العربية بشكل ناعم، والتي جاءت عملية طوفان الأقصى للتصدي له ووقف تمده في الجغرافيا الثقافية العربية.

#### ٣- الجغرافيا الثقافية وتلقيها في المجالات العلمية العربية:

في مرحلة ما قبل حرب غزة تلقت الذات العربية مفهوم الثقافة الجغرافية وفق عدة مجالات علمية، كل منها كان له تلقيه المتمايز نسبيا، ففي مجال التربية والتلاميذ أو الطلاب؛

(1) Timothy S. Oakes, and Patricia L. Price, The Cultural Geography Reader, Routledge, 2008, USA, quote from the introduction in general (p. 1-8).

(٢) ناصيف حتى، صدام حضارات أم صدام جهالات وأصوليات؟، جريدة الشروق المصرية، بتاريخ ١٣/٩/٢٠٢١م <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13092021&id=67c525e1-374d-4fec-bf42-89d260a692ed>

تم تداول المفهوم في سياق «الثقافة الجغرافية» بمعنى حضور المعرفة الجغرافية ذاتها عند الطلاب بوصفها معلومات عامة، وسبل تنميتها في مراحل الابتدائي والإعدادي والثانوي، مثل دراسة د. إدريس سلطان صالح يونس / كلية التربية بجامعة المنيا - مصر، والمعنونة: «فاعلية وحدة مقترحة في الجغرافيا لتنمية أبعاد الوعي بالخصائص الثقافية للبيئات المصرية لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي»، المنشورة عام ٢٠١٦م في مجلة «دراسات عربية في التربية و علم النفس» (العدد ٧٤). والدراسة التي أعدها الباحثة / سحر عبد اللطيف أمين هيكل بمرحلة الماجستير بكلية التربية جامعة عين شمس بالقاهرة، بعنوان: «برنامج مقترح في الجغرافيا قائم على التعلم المدمج لتنمية الثقافة الجغرافية المصرية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية»، والمنشورة في مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية (العدد ١٢٣)، عام ٢٠٢٠م. والدراسة التي أعدها الباحث / عبد اللطيف أحمد عبد اللطيف على، بعنوان «تطوير مناهج الجغرافيا في ضوء أبعاد الثقافة الجغرافية لدى طلاب المرحلة الثانوية»، والمنشور في مجلة كلية التربية (العدد ١١٨) بجامعة المنصورة في ٢٠٢٢م.

وفي مجال الأدب تم وجود مقارنة لتداول المفهوم وتلقيه بمعنى أثر المكان على المضمون والمحتوى إجمالاً وفي معظمه، مثل رسالة الدكتوراه التي أعدها الباحثة / سارة محمد قويسى بعنوان «المكان وأبعاده الدلالية في أعمال عمار على حسن الروائية.. دراسة من منظور الجغرافيا الثقافية»، في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية عام ٢٠٢٢م<sup>(١)</sup>، والدراسة التي أعدها د. داليا رمضان محمود طنطاوي جامعة المنيا - كلية الألسن - قسم اللغة الصينية، بعنوان: «دراسة في علم الجغرافية الثقافية والأعمال الأدبية الصينية الأعمال القصصية للكاتب جيا بينغوا نموذجاً»، والمنشورة في مجلة كلية الآداب بجامعة بني سويف عام ٢٠٢١ (المجلد الخامس عدد خاص)، ورسالة الماجستير المقدمة من الباحثة دينا سيد حسين عبد الشكور بكلية الآداب بجامعة القاهرة، بعنوان: «الرواية المصرية المعاصرة: دراسة تحليلية لنماذج مختارة من منظور الجغرافيا الثقافية»، عام ٢٠١٩م.

وفي المجال السياحي تم وجود نمط لتداول مفهوم الجغرافيا الثقافية وتلقيه بمعنى قدرة التنوع الثقافي وتوزعه على الأماكن الجغرافية وزخنها، على الترويج والجذب لمزيد من السائحين، مثل الدراسة قدمها الباحثان الجزائريان / أحمد لبقع من جامعة على لونيبي، وعطاء الله سحوان من جامعة زيان عاشور، بعنوان: «الخصوصيات المحلية (الجغرافية

(١) تغطية إخبارية بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٢٢م

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2749285>

الثقافية) وأثرها في الاستقطاب السياحي»، والمنشورة في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية العدد الثالث بتاريخ ٢٠٢٠م. ومثل الدراسة المستلة من رسالة الماجستير التي أعدها الباحث/ أسامة أحمد عبد الصاحب بكلية التربية بجامعة كربلاء بالعراق، بعنوان: «مقومات السياحة الثقافية في محافظة كربلاء وتوزيعها الجغرافي»، عام ٢٠٢٠م. وكذلك المؤتمر الذي عقد في قطر عام ٢٠٢٣م بعنوان: «الأبعاد الجغرافية لصناعة الثقافة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، والذر رصد «عبر ٥٠ ورقة عمل دور المؤسسات الثقافية الخليجية في ربط العلوم الجغرافية بصناعة الثقافة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متناولا الأبعاد الجغرافية الطبيعية والبشرية ودورها في صناعة الثقافة في دول الخليج العربية، إلى جانب التقنيات الجغرافية الحديثة وتأثيرها في صناعة الثقافة»<sup>(١)</sup>

## ثانيا: نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة

### ١ - إطار «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» بديلا للتفسير

في سياق الدرس الثقافي للحظة التاريخية الراهنة، والآفاق الممكن طرحها لرصد السردية العربية وفق أفق استشرافي، يأتي تصور الدراسة للمعنى الجديد الذي تمنحه لمفهوم الجغرافيا الثقافية عبر إضافة مفردة «الجوهرية» له، لتمييز عن الاستخدام الغربي الشائع. فبعدما رصدنا تاريخ مفهوم الجغرافيا الثقافية في الحاضنة الغربية، يجب الإشارة بداية إلى أن الدراسة ستطرح مقاربتها الجديدة لمفهوم «الجغرافيا الثقافية» عبر تصور جديد للدرس الثقافي له؛ ومن خلال تصور جديد فاصل وفارق بين المرحلة الأوربية/ الغربية، والمرحلة العربية الراهنة التي تسعى الدراسة للتعبير عنها في القرن الحادي والعشرين وتأزمها مع حرب غزة وما قبلها؛ وهو مفهوم «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» وفلسفته التفسيرية التي تطرحها الدراسة للمرة الأولى؛ مبينة أن السمة المركزية التي تطرحها في المفهوم الجديد هي دوره السياسي المحوري، أو وظيفته السياسية الجوهرية الرابطة باعتباره الهيكل أو الأساس التحتي والمتن، الذي عليه يقام ويرتفع البناء العام في الوحدات السياسية/ الكتل الجغرافية للجماعات البشرية قديما وحديثا، والذي وظيفته العضوية الأساسية هي إصلاح وتغيير البناء المرتفع أو التمثل السياسي الظاهر بأشكاله المتنوعة حال تعثره، أو حال فشله، أو حال

(١) موقع لوسيل الإخباري، بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٦م

عدم تعبيره عن جوهره أو روحه الثقافية الراسخة، أو الغائرة في جذور الأرض.. ليكون تاريخ الجماعات البشرية وفق هذا التصور والمفهوم عبارة عن دورات من صعود «الجغرافيا الثقافية الجوهرية»، ودورات من كمونها وتراجعها.

مع الإشارة إلى وجود تمثيلين أو مستويين من المحددات لحركة «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» يحكمان تفاعلها في الظاهرة البشرية، ويحكمان قدرتها على الفعل والحركة التي ستختلف عند كل جماعة إنسانية عن الأخرى؛ حسب فاعلية هذين المحددين ما بين الحضور بقوة أو الخفوت بقوة وما بينهما من درجات متفاوتة.. المحدد الأول يمكن تسميته بـ«الجوهر البشري العام» للجغرافيا الثقافية الجوهرية، يقوم على الانتصار لـ«القيم الإنسانية العليا» ودور الأفراد القيميين والمثاليين بطبيعتهم وفطرتهم داخل المجتمع الذي ينتمون إليه، والذين يمثلون «الكتلة الجامعة» من الأفراد التي تهتم بفطرتها وطبيعتها بقيم المجتمع والمصلحة العامة والدفاع عنها، أما التمثيل الثاني أو المستوى الثاني فيمكن تسميته بـ«الجوهر الثقافي الموروث» الخاص للجغرافيا الثقافية الجوهرية الذي يرتبط بالطبيعة الخاصة المتراكمة أو «الذاكرة الجماعية» الموروثة لكل جماعة بشرية على حده، وفق مسيرتها الخاصة وظرفها الخاص عبر التاريخ، ليكون المسار العام لـ«الجغرافيا الثقافية الجوهرية» وتعدد «أنماطها» الخاصة عند كل جماعة بشرية؛ نتاج للتدافع أو الحراك بين «الجوهر البشري العام» ووجود «الجوهر الموروث الخاص» المساعد له.<sup>(١)</sup>

مختلفة مقارنة الدراسة لمفهوم «الجغرافيا الثقافية» بصفته المحددة أي صفة «الجوهرية»؛ عن المقاربة الغربية للمفهوم بسياقاته المختلفة التي كان معظمها يأخذ الشكل الظاهري أو الرمزي أو رد الفعل أو الهامشي؛ حيث اعتبرت معظم المقاربات الغربية أن «الجغرافيا الثقافية» مفهوما، أو مجالا يدور في منطقة الهامش لا يرتفع لمنطقة المتن في الجوهر الفاعل للبشر والوحدات السياسية/ الدول التي تجمعهم، بينما تنقل الدراسة المفهوم من الوصف العام والتوصيف المجرد أو الرمزي الظاهري، إلى الفعل والحركة والتدخل الممكن بسياسات نظرية بديلة، باعتبار «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» هي الجوهر العميق والراسخ الضابط

---

(١) توضح الدراسة هنا موقفها من التدافع بين فلسفتي الجغرافيا وأثرها وعلاقتها بالحالة البشرية، والجدل الغربي ما بين فكرة الحتمية الجغرافية وفرض الجغرافيا لطبيعة معينة على البشر الذين يستقرون بها، وبين فكرة الدور البشري والمعتقد والثقافة وتأثيرهما في الجغرافيا، فـ«الجوهر الموروث الخاص» هو إرث الجغرافيا الطبيعية وفروضها على أهل المكان، بينما «الجوهر البشري العام» هو دور البشر من خلال أصحاب القيم الإنسانية العليا في توجيه مجتمعاتهم والحفاظ على مكانته ودفعه الأمام.. لتكون المحصلة العامة للجغرافيا الثقافية ترتبط بالجدل والتدافع والتفاعل بين المكون البشري وقيمه المثالية وإرادته الفاعلة التي يختارها، وبين المكون الجغرافي وفروضه التاريخية.

للتمثالات السياسية/ الدول، والتي تقوم بتصحيح مسار الوحدات السياسية/ الدول عند عدم تعبيرها عن الروح الثقافية، أو الجوهر الثقافي الذي مفترض أنها تعبر عنه وتنتمي إليه. وهذا سيكون لب مقاربة «الجغرافيا الثقافية الرابطة» وفلسفتها التي ستطرحها الدراسة تأسيسا على مفهوم «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» في علاقتها المعرفية بالذات العربية وفي لحظتها التاريخية في القرن الحادي والعشرين وفي حرب غزة وتفكك السردية العربية، إذ هي تضع مفهوم «الجغرافيا الثقافية» في بعده السياسي المركزي بمستوياته المتعددة، مختلفة مع السياقات الغربية -ومتجاوزة إياها- التي تعاملت مع المفهوم الثقافي في السياق الجغرافي بوصفه فعلا تابعا أو رمزيا أو هامشيا أو وصفيا، حيث ستعتبر الدراسة أن بنية الجغرافيا الثقافية ومستواها هي المستوى الأساسي، والجوهر الذي تقام عليه وتُشأ مستويات الجغرافيا السياسية الداخلية أو المحلية، والجيوبوليتكال الإقليمي، والجيواستراتيجي الدولي، إذا تعد الجغرافيا الثقافية الجوهرية كما تطرحها الدراسة هي البناء الأولي والمركزي والنسق الثقافي العميق لأشكال الحضور والممارسة السياسية للدول والجماعات الإنسانية، والتي تربطها بعضها البعض، وحال تفكك هذه الجغرافيا الثقافية الجوهرية أو اختراقها من قبل جغرافيا ثقافية أخرى، فإن البناء السياسي المحلي ووجوده الإقليمي سرعان ما يتفكك بدوره، ويصبح هشاً غير مستقر فريسة للأبنية الجيواستراتيجية العالمية الأخرى، في حين استقرار وقوة الجغرافيا الثقافية الجوهرية يجعلها حائط سد منيع للوحدة السياسية التي تنتمي إليها، تقوم بتصحيح تمثالاتها السياسية ومسارها أو تغييرها حال عدم تعبيرها عن الجوهر الثقافي الذي تنتمي إليه محليا وإقليميا ودوليا.

وتصك الدراسة مفهومها الجديد عن «الجغرافيا السياسية الجوهرية» في بعده المركزي السياسي العربي، وفي قلب الفعل والحركة، وتنقله من مجرد مجال للوصف أو الحراك الهامشي، إلى المجال الرئيسي للفعل السياسي الداخلي والإقليمي والعالمي، انطلاقاً من واقع الذات العربية والفهم الحقيقي لجذور القيم المحركة للواقع العالمي، منذ صعود المسألة الأوربية ووهم الحضارة المطلقة أو النهائية وتمثلها في حرب غزة، بانتصارها للصهيونية ودولتها التي يرون أنها تجسد القيم الثقافية التاريخية والذات الغربية ومستودع هويتها، مع الإشارة إلى أنها حملت تلك القيم الثقافية العميقة والراسخة على تمثالات خطابية وأيديولوجية ظاهرة ومعلنة.

من ثم سيكون لازماً على الدراسة من باب استكمال البنيان؛ أن تقدم تعريفها الواضح والمحدد لمفهوم «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» الجديد الذي تطرحه؛ حيث ترى الدراسة أن

مفهوم «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» هو المفهوم الذي ينظر للمكون الثقافي في الوحدات الجغرافية وهيكلها السياسي الحديث، باعتباره المتن أو الجوهر الذي يُبنى عليه الشكل السياسي أو الجغرافيا السياسية المحلية لهذه الوحدات الجغرافية/ الدول، وكذلك يبنى عليه الشكل الإقليمي أو الجيوبولتيكال لها، ويبنى عليه أيضا الشكل العالمي أو الجيواستراتيجي لها، لتكون «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» هي ذلك المكون الأساسي الرابط للكتل والوحدات الجغرافية السياسية البشرية الحديثة، والتي تعمل بوصفها الرابط العميق والمتجذر للوحدات الجغرافية التي يعتبرها البعض كلا متجانسا، ذا ذاكرة تاريخية مشتركة وموروثة وفعالة تدافع عن نفسها، حيث تسبق بنية الجغرافيا الثقافية الجوهرية ودورها بنية الجغرافيا السياسية المحلية أو الجغرافيا البولتيكية الإقليمية أو الجغرافيا الاستراتيجية العالمية.. مختلفة تماما مع التصور الغربي للجغرافيا الثقافية الذي يضعها في الإطار الرمزي أو الهامشي أو لدراسة الفرعيات والأشكال الهامشية للظاهرة البشرية في علاقة الثقافة بالجغرافيا.

من ثم تضيف الدراسة انطلاقا من وجهة النظر هذه لمفهوم «الجغرافيا الثقافية» المستقر في الأدبيات العالمية، صفة «الجوهري» بيانا لدوره المحوري الذي تراه في العالم المعاصر وتدافعاته، وكذلك تقترح الدراسة تطوير مجال معرفي وعلمي جديد يدرس الجغرافيا الثقافية في القرن الحادي والعشرين وتنوعاتها المتعددة، لغرض وهدف محدد وهو البحث في سبل تعايشها وتفكيك مشاكلها الموروثة لدى الأنماط البشرية السائدة في العالم، خصوصا إرث الجغرافيا الثقافية المرتبط بالمسألة الأوربية والحضارة المطلقة ومتلازماتها أو عقدها الثقافية، التي أصابت العالم بالتأزم والصدمات المتكررة حتى تاريخه.

بالتالي تكون «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» هي ذاكرة المكان وروحه التي تجمع سكانه معا عبر التاريخ، وهذه الذاكرة الجغرافية الثقافية تشبه «مستودع الهوية» تماما بها طبقات ومستويات متراكمة، ومتعايشة وفق طبائع وطرق التعايش واستيعاب القديم للجديد المعروفة والمتكررة عبر التاريخ، وإعادة إنتاج القديم وتقديمه في الجديد مع إزاحة التعارضات الأساسية بين القديم والجديد، لتكون الجغرافيا الثقافية ومستودع الهوية المكون لها في حالة مستمرة من الحياة والتفاعل والتعايش وفق سنن الحياة وطبائع الأمور، وتعمل بوصفها رافعة ممكنة للذات العربية وفق واقع الأزمة المختصة بالسردية العربية التي ظهرت في حرب غزة.

ومن وجهة نظر أبعد وأعمق في البحث عن القيمة الثقافية الحاكمة للوجود البشري في كلياته وعموميته؛ يمكن القول إن «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» تقع في مستوى فلسفي

أبعد من اعتبارها مجرد مفهوم جديد وفقط؛ لتكون أقرب إلى النظرية الوجودية أو الفلسفية لسردية عربية كبرى جديدة ترى أن المستوى الجغرافي، أو الكتلة الجغرافية أو الوحدات الجغرافية التي ينتظم فيها البشر ويعيشون؛ تسبق فيه البنية الثقافية دور البنية السياسية الداخلية للوحدات أو الكيانات السياسية الفرعية أو الجزئية المكونة للوحدة الجغرافية ككل، وتسبق البنية الجيوبولتيكال الإقليمية للوحدة أو الكتلة الجغرافية ككل لأنها هي الجوهر المحدد والمُعَرَّف لطبيعة الإقليم الجغرافي أو الكتلة الجغرافية برمتها ككل، وتحدد وضعها في الرؤية الجيواستراتيجية الدولية كذلك ووسط القوى العالمية المهيمنة.

مع الإشارة إلى بعد آخر يجب وضعه في الاعتبار عند طرح الدراسة لمفهوم «الجغرافيا الثقافية الجوهرية»، بتصورها الجيوثقافي وبعده السياسي المركزي الشامل في القرن الحادي والعشرين، انطلاقاً من تطور السرديات الغربية المرتبطة بالنظرية المطلقة والمسألة الأوربية في صورتها الديمقراطية الليبرالية مع تسعينيات القرن الماضي وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إلى سردية للصراع الثقافي بديلاً عن سردية الصراع الأيديولوجي الليبرالي الماركسي..؛ أي يجب الإشارة إلى أن السردية الجيواستراتيجية العالمية تحولت همولتها من البولوتيكال الأيديولوجي إلى الثقافي، أي انتقال مشروع الهيمنة والصراع على المجال الجيواستراتيجي انتقالاً مباشراً من الحمولة الأيديولوجية إلى الحمولة الثقافية (نظريات الصدام الحضاري والصراع الثقافي)، من ثم كان واقع حال الذات العربية في القرن الحادي والعشرين موضعاً للاستهداف الجيوثقافي العالمي بالفعل من قبل فريق الليبرالية الديمقراطية، ومحاولات التوظيف والتمدد من قبل فريق الأوراسية الجديدة بقيادة روسيا والصين، ليكون من الطبيعي أن تقوم الذات العربية متمثلة في الدراسة هنا -ومحاولتها التعبير عنها- بالوعي لطبيعة التدافع العالمي الثقافي الجديد، لتقوم بتطوير مشروع «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» كمجال ومفهوم جديد، بالإضافة إلى نظرية «الجغرافيا الثقافية الرابطة» نفسها كمشروع داخلي لاستعادة الذات العربية ومشاركتها الثقافي، خاصة في سياق دروس حرب غزة وصراع السرديات الهوياتية الذي وصل لذروته بها.

## ٢- تفسير «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» للراهن العربي

تأسيساً على مفهوم «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» ووظيفته المحورية التي تُكون بناءً تحتها للوحدات السياسية والجغرافية في العالم المعاصر، وبالانطلاق من دروس حرب غزة والتفكك الذي أصاب الذات العربية بها، فإنه في علاقة هذا المفهوم بالذات العربية وواقعها

في القرن الحادي والعشرين، ستطرح الدراسة مقارنة ثقافية جديدة للتدخل بأنماط سياسية كلية تعالج أزمة الواقع الراهن وتناقضاته التي وقعت فيها الذات العربية... وهي «مقاربة الجغرافيا الرابطة» التي تقوم فكرتها على ضرورة العمل على التأسيس الجديد للمشارك الثقافي وثوابته العامة والعمومية عند الذات العربية، والتي تفككت في الوضع الراهن نتيجة للتمركز حول المستوى السياسي والأيدولوجي في تدافعاتهم الإقليمية والدولية، وهما المستويان اللذان كانا رد فعل لعاملين محددين ومرتبطين معا.

**العامل الأول؛** تبعية المستوى السياسي العربي (أو الجغرافيا السياسية الخاصة به) للتمثيلات والأيدولوجيات والشعارات المركزية التي نشأت في الغرب سواء يميناً أو يساراً رأسمالية أو ماركسية، وتبني المستوى السياسي العربي التابع / الهامشي للمتلازمات الثقافية الخاصة باستقطابات المسألة الأوربية القديمة والصراع بين طرفي النظرية المطلقة لها، سواء المثالية المادية (الطبقية الرأسمالية الشمولية المطلقة) عند هيجل الأقرب للدول الملكية عند الذات العربية، أو رد الفعل لها الذي تمثله المادية المثالية (غير الطبقية الشيوعية الشمولية المطلقة) عند ماركس ولو في أشكالها الاشتراكية الأقرب للدول العربية الجمهورية، والتشققات التي تركها صراع المستوى السياسي (الجغرافيا السياسية) للذات العربية على وجودها الإقليمي المشترك (الجيوبولتيكال)، نتيجة لهذا التبني للصراع الوجودي المطلق والصفري بين الدول الملكية والدول العربية، وانعكاسه أيضاً على التحالفات والعلاقات الجيواستراتيجية (الدولية) الخاصة بالدول العربية على المستوى العالمي، بين شرق أوروبا الماركسي غير الطبقي وغرب أوروبا وأمريكا الهيجلي الطبقي.

**العامل الثاني؛** يأتي مرتبطاً بالعامل الأول أيضاً وهو تأزم مرحلة ما بعد الاستقلال عن الاحتلال الأجنبي عموماً عند الذات العربية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، مع تأزم مشروع القومية العربية وسرديته، وكذلك تأزم مشروع الملكية العربية.. ووصول الأمر في نهاية عام ٢٠٢٣م إلى ذروة الأزمة عند الذات العربية، خاصة في قضيتها المركزية التي تتعلق باحتلال فلسطين والسيطرة الجغرافية السياسية عليها من الصهاينة، عندما وفي رد فعل لـ «عملية طوفان الأقصى» جاهرت دولة الاحتلال «إسرائيل» بالتغول على الجغرافيا السياسية المصرية (التي تمثل تاريخاً القومية العربية والدولة الجمهورية) وطرد الفلسطينيين سكان قطاع غزة إلى سيناء المصرية، وفي الوقت نفسه كانت السعودية (ممثلة الدول الملكية) في مفاوضات جادة للدخول في الاتفاقيات الإبراهيمية والاعتراف الرسمي بدولة الاحتلال «إسرائيل»، بعدما قادت الإمارات (الملكية) الدور الرئيسي في مشروع الاتفاقيات الإبراهيمية والاعتراف بدولة الاحتلال.

هنا وفي ظل هذين العاملين عن «الجغرافيا السياسية» العربية إرث القرن العشرين وتبعيتها العامة للتمثيلات الغربية الأوربية لنظرية الحضارة المطلقة، وتآكل تلك «الجغرافيا السياسية» في القرن الحادي والعشرين وصولاً لتجبر المشروع الصهيوني، ومجاهرته بالتمدد في الجغرافيا السياسية العربية المصرية، وقبول الإمارات -ومعها معظم الدول الملكية- الاعتراف بدولة الاحتلال سيجعل الدراسة تطرح تصورها المركزي لأهمية البدء من نقطة «الجغرافيا الثقافية»، أو الأصح العودة لمستوى «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» بمفهومها الذي طرحته الدراسة، لتجاوز تناقضات «الجغرافيا السياسية» التي أوصلت الذات العربية لمرحلة التآكل والتراجع في قضية فلسطين المركزية- لتقدم فرضية أن ما يستطيع ضبط الذات العربية تجاه واقعها ولملمة شتات التناقضات التي تفجرت هو العودة للجغرافيا الثقافية الجامعة، التي تملك وحدها القدرة على ربط شتات البنية السياسية التي تفجرت في جغرافيا العالم العربي، ومن هنا تمنح الدراسة هذا الفرض النظري في الجغرافيا الثقافية اسم «الجغرافيا الثقافية الرابطة»، التي بدونها تصير الوحدات والكتل السياسية الجغرافية موضعاً للتمدد الخاص بالجغرافيا الثقافية للآخر الأوربي/ الغربي، كما حدث في قضية فلسطين في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

حيث تنطلق مقارنة «الجغرافيا الثقافية الرابطة» من تصور يرى أن الذات العربية في القرن الحادي والعشرين تعرضت للتفكيك والاختراق والتراجع السياسي والجيوبولتيكالي والاستراتيجي، لأنها تعرضت لتفكيك «جغرافيتها الثقافية الجوهرية» الجامعة أو الرابطة في القرن العشرين، نتيجة لتبعيتها ولتبنيها التمثيلات الأيديولوجية للمسألة الأوربية في جغرافيتها السياسية المحلية والإقليمية والعالمية (باعتبار الذات العربية هنا هامشاً للمركزيات الغربية)، مما أنتج التناقضات التي أدت إلى تراجع الذات العربية في دفاعها عن ثوابتها الثقافية في القرن الحادي والعشرين، الذي وصل لذروته في نهاية عام ٢٠٢٣م على أثر تبعات عملية «طوفان الأقصى» وحرب غزة، وترى أن نقطة البداية للذات العربية في القرن الحادي والعشرين هي استعادة بنية الجغرافيا الثقافية في الكتلة أو الوحدة الجغرافية العربية، عبر التأكيد على المشتركات الثقافية التاريخية المتنوعة بين بلدان الذات العربية». وتأتي مقارنة الجغرافيا الثقافية الرابطة ليس مجرد أداة للتنبؤ والجدل النظري المجرد في القرن الحادي والعشرين، إنما بصفتها نظرية مطروحة على صانع القرار لتكون رافعة وتصوراً قابلاً للتطبيق في الجغرافيا السياسية الداخلية والإقليمية والدولية..

وأهم سمات «الجغرافيا الثقافية الرابطة» وسماتها التي ستستعيد ذات العربية في القرن الحادي والعشرين، أنها ستستعيد جغرافيتها الثقافية الرابطة بكافة مكوناتها المتجاوزة

بطبيعتها التاريخية الحقيقة، متجاوزة الفرز الأيديولوجي لها إرث مرحلة التبعية للمسألة الأوربية ومتلازماتها الثقافية في جذورها بين الطبقة الرأسمالية أو غير الطبقة الشيوعية، أو بين تطبيقاتها العربية القومية الاشتراكية و فرق الدين السياسي على سبيل المثال... أي أن الجغرافيا الثقافية العربية الرابطة ستضع الذات العربية والبلدان العربية كمكون ثقافي على المكانة نفسها للدين الإسلامي؛ دون إرث الاستقطاب القديم بين القوميين و فرق الدين السياسي (الإسلاميين)، وستسعى لبناء مشروع اجتماعي يخدم جميع سكانه دون استقطاب حدي وصفري حول دور الدولة في الاقتصاد أو دور الأفراد في الاقتصاد، متجاوزة خرافة المسألة الأوربية المركزية حول الشمولية الاقتصادية المطلقة بين دعاة الطبقة الرأسمالية أو اللا طبقية الشيوعية، حيث ستطرح الجغرافيا الثقافية الرابطة العربية الجديدة العودة لمفاهيم ما قبل المسألة الأوربية و وهم النظرية المطلقة؛ أو هي بالأصح يمكن أن تكون «مفاهيم ما بعد المسألة الأوربية» وأنه لا توجد بالأساس نظرية مطلقة أو ترتيب حتمي يسير إليه البشر (مثالي كما قدمه هيجل أو مادي كما قدمه كرد فعل له تلميذه ماركس)، إنما هناك تجارب ومسارات تتطور وتباین باستمرار وفق تدافع البشر والجماعات الإنسانية، و«الدورات الثورية» التي تحمل الأفراد أصحاب «القيم الإنسانية الأعلى» للواجهة (الذين يمثلون الجوهر البشري العام لتحقيق الجغرافيا الثقافية الجوهرية عبر التاريخ)، لتجديد التراتب المجتمعي والقيام بالتحديث الذي يقوم على العدل والفرز الطبيعي والمساواة، حتى تصاب «الدورة الثورية» عند كل جماعة بشرية بالتكلس والجمود، وتنتظر خروج دورة ثورية جديدة تجدد القيم العليا والمثالية بها.

ليصبح التعريف المحدد الذي تطرحه الدراسة لنظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة؛ يرى أنها النظرية التي ترتبط بواقع الذات العربية في القرن الحادي والعشرين، وبعد أزمة السردية العربية في سياق حرب غزة، وترى أن السبب الرئيسي لتفككها يرجع لتفكك جغرافيتها الثقافية الجوهرية، على أثر تفكك السرديات السياسية الكبرى التي ظهرت في القرن العشرين وهيمنت على جغرافيتها الثقافية، وعلى رأسها تفكك سردية الخلافة العثمانية في النصف الأول من القرن، وتفكك سردية القومية العربية في النصف الثاني من القرن، من ثم ترى هذه النظرية التدخل بسياسات جديدة لاستعادة الجغرافيا الثقافية الجوهرية تفترض فيها أن الجغرافيا الثقافية الجوهرية هي المادة اللاصقة أو الجامعة أو الرابطة للوحدات الجغرافية التاريخية، وإذا ضاعت هذه الجغرافيا الثقافية أو تم اختراقها تفككت بالتبعية الوحدات الجغرافية على مستوى الجغرافيا السياسية الداخلية ومستوى الجيوبولتيكال

الإقليمي وصارت فريسة للمستوى الجيو استراتيجي الدولي والقوى المهيمنة فيه، أو قامت باحتلالها جغرافيا ثقافية جديدة.

وعند تطبيق نظرية الجغرافية الثقافية الرابطة بتوصيفها الوظيفي ودورها الجوهرى؛ سنجد أن المطلوب منها على المستوى الداخلى والإقليمي والعالمى كما يلى، أولا على المستوى الداخلى العربى والجغرافيا السياسية لكل بلد؛ سيكون الهدف منها تجاوز الاستقطابات الأيديولوجية ورواسب المشاريع الفكرية والسرديات العربية القديمة سلطة ومعارضة، وظهور مشروع ثقافى جديد بخطاب جديد وفلسفة جديدة تؤسس لـ «مشارك مجتمعي» جديد وتتجاوز رواسب ومخلفات القرن العشرين (المحاولة أن يجتمع عليها الفرقاء فى حرب غزوة وما بعدها)، خاصة فى ظل حالة ما بعد الثورات العربية فى العقد الماضى وعدم قدرة بقايا التيارات السياسية التاريخية رد الفعل للمسألة الأوربية والحضارة المطلقة أو إرثها على السواء؛ على بناء جسر بين مطالب الناس وبين خطابهم السياسى بتصوراته العتيقة.

ثانيا على المستوى الإقليمي العربى سيكون مشروعها بناء «مشارك عام» يسعى لتفكيك التناقضات إرث مرحلة ما بعد الاستعمار التى تركها قنابل موقته بين الدول العربية بعضها البعض، على مستوى الحدود والقوميات واللغة، وستعمل الجغرافيا الثقافية الرابطة الجديدة كمنصة جديدة وبديلة للتناقضات الراهنة والتمترسات والاستقطابات الناتجة عنها، وبوصفها مشروعاً يملك قوة ناعمة فعالة تجاه المشاريع الجيوبوليتيكال الإقليمية الأخرى.

والجغرافيا الثقافية الرابطة على المستوى الدولى؛ سيكون الهدف منها عربيا التأسيس لاحترام القيم العربية وثوابتها التى يعبر عنها مستودع الهوية العربى، ومنحها ثقلا واعترافا دوليا وذلك بعد بناء تفاهمات فاعلة حول هذه القيم وإعادة التأسيس لها.

مع أهمية تكرار الإشارة إلى أن تصور الدراسة لـ «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة»، ينقل مفهوم «الجغرافيا الثقافية» وسياقه ونطاق عمله كلية إلى مساحة جديدة وخاصة بالذات العربية تتجاوز الخضوع لتفسيرات الآخر المتعالية وجغرافيته الثقافية، باتجاه بناء الذات واعتبار الجغرافيا الثقافية الخاصة بالذات العربية رابطة تم تفكيكها بفعل الآخر بدرجة كبيرة، ليحدث لها عملية استيعاب فى الجغرافيا الثقافية الخاصة به، أى فى الجغرافيا الثقافية الخاصة بالمسألة الأوربية التى ترى فى نفسها الجغرافية الثقافية المطلقة والنهائية والعظمى لكل البشر، سواء فى شكلها الليبرالى أو شكلها الماركسي. لأن الآخر بالنسبة لكل منها هو

جغرافيا ثقافية أقل ويجب تطويره ليغزوه واحدة منهما، حيث يتأسس غربا أن «الجغرافيا التخيلية» [الثقافية] تعزو المعاني للناس والأماكن، من خلال بناء الهويات الوصلية، ولهذا العملية جغرافية تاريخية مقيدة بعمليات الإمبراطورية [الاستعمار]، حيث كثيرا ما يجعل تقسيم العالم إلى الغرب التقدمي العقلاني والبقية [الآخرين].. التفوق الغربي شرعا»<sup>(١)</sup>

بل سوف تذهب الدراسة في تناولها لنظرية الجغرافيا الثقافية الرافعة إلى تصورات آنية وتطبيقية، في مرحلة ما بعد حرب غزة، تتجاوز مقاربة إدوارد سعيد التفسيرية لمفهوم «الجغرافيا التخيلية» الذي طرحه لتناول التصور الجيوثقافي للغرب، حيث أن إدوارد سعيد في مقاربتة لبناء علاقة بين الجغرافيا والثقافة وضعها كمعظم تصورات في إطار النقد الناعم للمشروع الغربي، لكنه لم يطرحها بصفتها بديلا أو مشروعا عربيا قابلا للتطبيق مثلما تطرح الدراسة تصورها لمفهوم الجغرافيا الثقافية الرابطة ودوره الممكن عربيا، إذ في هذا السياق يمكن اعتبار مفهوم «الجغرافيا التخيلية» الذي وضعه إدوارد سعيد لفهم كيف وضعت الذات الغربية تصورها للشرق بناء على تصورات معرفية التي هنا هي بمفهوم دراستنا هي «جغرافيا ثقافية عن الذات الأوروبية في علاقته بالآخر الأوربي، فلقد «أضاف» [إدوارد] سعيد إلى مفهوم «الجغرافيا التخيلية» كلمة الشرقة التي أصبحت مفهوماً يتلازم مع ما أفرزه العقل الغربي للجغرافيا التخيلية، إذ أصبح مفهوم «شرقة الشرق» فعل تكوين الشرق في الجغرافيا... وبالتالي فإن صناعة الشرق في المخيال الغربي يعني تثبيت مصطلح الشرق بأوصافه السلبية في العقل الغربي ومخيلته ليكون بذلك مفهوم «شرقة الشرق» بناء صيغ ثابتة لها مرجعياتها التاريخية والثقافية عن الكيان الجغرافي الواقع في شرق الغرب»<sup>(٢)</sup>، فهنا كان إدوارد سعيد يتحدث بكل وضوح عن إحدى زوايا الجغرافيا الثقافية، لكن إدوارد سعيد نظرا لموقعه وسياقه التاريخي وقدرة نموذج المعرفي على التحقق والفعل، لم يقدم تطبيقا أو تصورا عربيا لمفهوم الجغرافيا الموروثة أو الجغرافيا التخيلية أو الأصح الجغرافيا الثقافية، بصفتها نموذجا معرفيا قادرا على رفد الذات العربية، وليس فقط تفكيك التصور الغربي، من ثم يكون مفهوم الجغرافيا الموروثة/ الثقافية أكثر تعبيرا في سياق الذات العربية ونهضتها الذي تطرحه الدراسة في القرن الحادي والعشرين، باعتبار الجغرافيا الثقافية (أو كيف نتصور العالم) هي جزء من الإرث الذي يحمله الإنسان أو الجماعات البشرية.

(١) مايك كرانج، الجغرافيا الثقافية، ص ١٠٢

(٢) محمد كريم الساعدي، إدوارد سعيد وخطابات الهيمنة الفوكوغرمشية، موقع «مدارات ثقافية»، بتاريخ فبراير

### ٣- التدخل بالنظرية الرابطة وفروضها التطبيقية الاستراتيجية

إن مقارنة الجغرافيا الثقافية الرابطة وقدرتها على فد واقع الذات العربية في مرحلة ما بعد حرب غزة، يمكن تأتي مصحوبة بفرضيتين أساسيتين لعملها؛ كل فرضية منهما ترتبط بالأخرى وهما:

- فرضية أن الجغرافيا الثقافية هي المادة اللاصقة عند ضياعها تتفجر الجغرافيا السياسية

- فرضية صعود الجوهر الجيوثقافي وتجاوزه للتمثلات الظاهرة عند الحاجة

حيث تعني الفرضية الأولى حتمية انفجار البعد الجيو سياسي تابعا للجيوثقافي، أو يمكن تسميتها فرضية تآكل الجيوسياسي تابعا للجيوثقافي؛ حيث يبلور هذا الفرض النظر إلى الثقافة باعتبارها المادة اللاصقة للحواضن الجغرافية (الجغرافيا الثقافية رافعة للجغرافيا السياسية)، من ثم نطرح فرضية أن الجغرافيا الثقافية هي المادة اللاصقة التي تجعل الجغرافيا السياسية تدب فيها الحياة، وأنه في فترات التقهقر الحضاري تتراجع الجغرافيا الثقافية في الحواضن الجغرافية المعنية لصالح جغرافيا ثقافية وافدة ومتنافسة معها من أطرافها أو أجوارها، عبر المناطق الرخوة أو أبواب تلك الحواضن ونقاط اتصالها مع الحواضن المجاورة لها، أو المراكز المجاورة المتنافسة على الحاضنة الجغرافية نفسها والتي تعتبرها فرصة كامنة لها للتمدد والبزوغ، مع الإشارة إلى أن كل حاضنة جغرافية بالإضافة إلى وجود أبواب لها يوجد له قلب متين وحافظ منحتة الطبيعة ذلك.

وكذلك يجب الإشارة إلى أن تآكل الجغرافيا الثقافية لابد أن يؤدي لتآكل الجغرافيا السياسية لصالح حواضن أخرى متنافسة ومتدافعة (كما حدث للجغرافيا الثقافية الصهيونية وتمدها على حساب الذات العربية في حرب غزة)، ولكي نكمل الفرضية السابقة ونقول إن إهمال أو التغافل عن عوامل الجغرافيا الثقافية وعدم الالتفات لها؛ سيؤدي للصدام عند لحظة معينة لكي يحقق الطرف الآخر من الحواضن الأخرى الخارجية أو المراكز المتنافسة على الحاضنة ذاتها الصعود والتقدم في الجغرافيا السياسية، أي بصياغة أخرى تطرح الدراسة فرضية مهمة وحساسة للغاية في الأمن القومي الخاص بالذات العربية، هي أنه إذا تراجع الاهتمام بحضور الثقافة ومستودع الهوية كمادة لاصقة في جغرافيا الحاضنة الجغرافية العربية، فإن المراكز المتنافسة مع الذات العربية على الحاضنة نفسها سوف تتمدد إلى داخل الحاضنة العربية نفسها.

أما الفرضية الثانية عن «صعود الجوهر الجيوثقافي وتجاوزه للتمثلات الظاهرة عند الحاجة»؛ فهي ترتبط بالفرضية الأولى وحسب قوة مكونات الجغرافيا الثقافية عند كل

كتلة جغرافية بشرية، وخصوصاً عند تفكك التمثيلات السياسية الظاهرة وعجزها عن تمثيل الجغرافيا الثقافية التي مفترض أن تعبر عنها، ففي هذه الحالة أي في حالة عجز «التمثيل الجيوسياسي» الظرفي للجيوثقافية التاريخية الخاصة بجماعة بشرية ما، والذي يمثل الوجود السياسي أو الجيوسياسي لها في لحظة تاريخية معينة، فإن «الأصل الجيوثقافي» أو القيم الثقافية العميقة لهذه الجماعة البشرية تنتفض لتمارس عملية تصحيح جيوثقافي بنفسها (مثلاً حدث في خضم حرب غزة بين العديد من التمثيلات السياسية والأيدولوجية المتناقضة)، للتصدي لعجز التمثيل وطرح بدائل أخرى تتوافق مع مستودع الهوية الجيوثقافي بقيمه المتراكمة، بالاستناد إلى «الكتلة الجامعة» الطبيعية التي تدافع بفطرتها عن مستودع هويتها وقيم الجماعة عموماً، وقدرتها على العمل والتضحية والفداء، ومن خلال «الفرز الطبيعي» لأصحاب المواهب والقدرات داخل «الكتلة الجامعة» نفسها.. وذلك لتصحيح الامتداد الجغرافي نفسه لهذه الجماعة حال تعرضه للخطر، أو لتصحيح الرواية الثقافية وقيمها نفسها عند تعرضها للتشويه أو التخلي عن قيمها، أو لضبط المسارات السياسية ورفضها عند عدم تمكنها من توافق سياسي مع الثقافي مع الجغرافي لدى الجماعة أو الكتلة البشرية التي تنتمي لها، وبالتطبيق على حرب غزة سنجد أنه رغم عجز التباينات السياسية بين العديد من أطراف المشهد، إلا أنه في وقت معينة اشتغلت «المشتركات الثقافية» بين هذه الأطراف متجاوزة الواقع السياسي أو الأيدولوجي المتنافس أو المتدافع، مثل التقارب المصري التركي، والتقارب الإيراني السعودي، وغيرهما.

في ظل فكرة استعادة الجغرافيا الثقافية العربية والتزامها بثوابت مستودع الهوية العربي؛ تأتي عدة فرضيات فرعية لتردد اللحظة التاريخية الراهنة، وتعالج التناقضات التي تفجرت فيها معالجة تبصر جيداً مركز النسق الثقافي العميق والمترسخ في جوهرها، الذي كان سبباً فيها (في تطوير المنهج الثقافي في الدراسات الإنسانية وإعماله في نطاق الأمن القومي والعلاقات الدولية والجيوبوليتيكية).. ومن أبرز تلك الفرضيات تأتي فرضية أن المستوى الجيوثقافي العميق وقيمته الحاكمة يتجاوز بقوته -وعند الحاجة ولحظات الخطر- التمثيلات الأيدولوجية الظاهرة في الحالة العربية، ويتحول إلى رابطة عليا قوية أعلى من المستوى الأيدولوجي أو ميتا أيدولوجي..

أي أن الأنساق القيمية المشتركة في مستودع الهوية العربي بمكوناتها الأساسية الصلبة والعميقة والمتجذرة عند الذات العربية وفي مستودع هويتها، تتحول عند الأزمة الجيوثقافية إلى القيمة العليا وتتجاوز الأشكال والتمثيلات السياسية الحاضرة، وفي هذه الحالة نحن

نتحدث تطبيقاً للفرضية عن الدولة المصرية وعن المقاومة الفلسطينية وتمثلها «حماس» (حركة المقاومة الإسلامية)، فعلى المستوى السياسي الظاهر وتمثلاته بين الجانبين قبل الأزمة الجيوثقافية في مواجهة التمدد الجيوثقافي الصهيوني بإزاحة الفلسطينيين والمقاومة المصرية باتجاه مصر، كانت القاهرة على خلاف سياسي شديد مع حماس في مرحلة ما بعد إزاحة الإخوان في مصر والتناقضات التي صاحبته.

لكن الشدة/ الأزمة الجيوثقافية الحالية وتفكك الجغرافيا الثقافية العربية، التي أدت لتفجر الجغرافيا السياسية وتمدد السردية الجيوثقافية الصهيونية على حساب مصر والمقاومة الفلسطينية، بإزاحة الفلسطينيين خارج قطاع غزة وطردهم إلى سيناء، ستدفع الجميع وفق فرضية ظهور الرابطة الجيوثقافية - عند الحاجة - وقيمها المشتركة وتجاوز الأيديولوجي، ليحدث التقارب بين القاهرة وبين المقاومة الفلسطينية، على أساس المشتراك الثقافية العميقة في مستودع الهوية التي تقوم على القيم الكبرى مثل: الدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك الجامع.

### ثالثاً: استراتيجية الجغرافيات الثلاثة والجغرافيا الثقافية أولاً

#### ١ - فرضية الجغرافيا الثقافية العربية أولاً

انطلاقاً من الوعي بالتدخل بسياسات خارجية جديدة في الفضاء الجغرافي للذات العربية؛ تستهدف العلاقات البينية بالأساس بين الدول العربية، فإن مقارنة الجيوثقافية الجديدة أو الجغرافيا الثقافية الجديدة التي تطرحها الدراسة؛ تأسيساً على مفهوم الجغرافيا الثقافية الجوهرية ونظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة؛ انطلاقاً مما وصل له حال الذات العربية في حرب غزة وتأزم السردية العربية، ستربط بين ثلاثة مستويات من الجغرافيا وفعلها عند الذات العربية تسميها «استراتيجية الجغرافيات الثلاث» في السياسات الخارجية والعلاقات البينية، وهي الجغرافيا الثقافية والاقتصادية والسياسية، وذلك على الترتيب والتوالي أي سوف تبدأ بمستوى الجغرافيا الثقافية يليه الجغرافيا الاقتصادية يليه الجغرافيا السياسية، مع مرونة في التطبيق لمجاراة واقع الحال ومتطلباته تسمح بمبدأ الترتيب والتوازي الممكن في آن واحد، أي أنه رغم تصور الدراسة الذي ينطلق من فرضية الجغرافيا الثقافية أولاً في الربط بين استراتيجية الجغرافيات الثلاث، إلا أنه يمكن وجود حركة فاعلة تتوازي في الجغرافيا الثقافية والجغرافيا الاقتصادية أو الجغرافيا السياسية في آن واحد، مع الاحتفاظ

بالوعي بأن الأولوية في تفعيل مفهوم الجغرافيا الثقافية الجوهرية ونظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة، تقوم على تفعيل الجغرافيا الثقافية أولاً باعتبارها الجوهر أو المتن الذي يقوم عليه البناء العام للذات العربية في كتلتها الجغرافية.

حيث على المستوى التطبيقي والذات العربية ستطرح الدراسة في كيفية تفعيل نظرية «الجغرافيا الثقافية الرابطة» استراتيجية واضحة للعمل، وهي استراتيجية الجغرافيات الثلاث، المرتبطة مع أولوية الجغرافيا الثقافية ودورها الأساسي/ الجوهرية الرابط، أي ستطرح علاقة بين الجغرافيا الثقافية وتحققها ثم انتقالها لمستوى الجغرافيا الاقتصادية وتكاملها، وصولاً إلى الجغرافيا السياسية وتناغمها، بشكل متراتب يبدأ بالثقافي أولاً ثم الاقتصادي ثم السياسي، من ثم كان تسمية الفرضية باسم «الجغرافيا الثقافية أولاً واستراتيجية الجغرافيات الثلاث». وذلك عبر النظر إلى «الكتلة الجغرافية» العربية، وتفعيل نظرية «الجغرافيا الثقافية أولاً» فيها بصفتهما مفهوماً رافعا يعمل كمنصة للانطلاق منه (خاصة في ظل التناقضات التي تفجرت في مستودع الهوية العربي مع حرب غزة)، سيؤدي ذلك إلى بزوغ تصور سياسي عام أو حزمة سياسات مرتبطة، بين الثقافي والاقتصادي والسياسي (فلسفة متكاملة لاستعادة المتن العربي وتجاوز هيمنة المتون الأخرى)، فإذا بدأنا في المجال الثقافي بنظرية الجغرافيا الثقافية الرافعة، سنصل في المجال الاقتصادي لما هو تجاري واقتصادي يقوم على تنوع الموارد أو ما يمكن تسميته بـ «الجغرافيا الطبيعية»، وصولاً في المجال السياسي إلى «الجغرافيا السياسية» والتقارب في مصالح البلدان العربية في مجمل «الكتلة الجغرافية» التي تتواجد بها هذه الدول، بحيث يمكن أن تتحول نظرية الجغرافيا الثقافية أولاً إلى نظرية «الجغرافيات الثلاث».

ذلك لأن الجماعات البشرية لها «كتلة جغرافية» معينة تتحرك فيها عبر التاريخ، ولكي تستعيد جماعة ما متنها القوي وحضورها بأفكار جامعة عليها أن تتحرك في هذه «الكتلة الجغرافية» الخاصة بها، وفق مفهوم «الجغرافيا الثقافية» لتفعيل المشترك الثقافي التاريخي فيما بينها، حيث تعد «الجغرافيا الثقافية حقلاً يهتم بالعناصر الثقافية وأثر الجغرافيا وفيها، وترى أن عناصر الجغرافيا الثقافية لا تتطابق بالضرورة مع حدود الدولة أو إقليم معين...»<sup>(١)</sup>، أو يمكن عكس التعريف السابق بمعنى أن عناصر الجغرافيا الثقافية يمكن أن تحقق التكامل

(١) سمير خليل، دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة ثقافية للمفاهيم الثقافية المتداولة، دار

الكتب العلمية (لبنان)، ٢٠١٦م، ص ١٣٨

داخل الدول أو الإقليم الذي تتشابه فيه أو تتوزع فيها مشتركات ثقافية على مدى تضاريسه الطبيعية.

وهنا تبدو أهمية «الجغرافيا الثقافية» واستراتيجية الجغرافيات الثلاث لـ «الكتلة الجغرافية» العربية، وذلك حتى تعمل «الجغرافيا الثقافية» كمنصة أو محطة أولى لتأسيس المتن الجامع لتلك الجماعة البشرية، وتنطلق منها إلى «الجغرافيا الاقتصادية» أو الطبيعية، وتبادل الموارد والاقتصاد والتجارة التي تقوم على التنوع الجغرافي في تلك «الكتلة الجغرافية»، وصولاً إلى «الجغرافيا السياسية» والتقارب في وجهات النظر السياسية ومحركاتها ودوافعها التي تحكم تلك «الكتلة الجغرافية» العربية، فيما يمكن تسميته باستراتيجية الجغرافيات الثلاثة التي مركزها الجغرافيا الثقافية، ثم «الجغرافيا الطبيعية»، وصولاً إلى «الجغرافيا السياسية»، فهي استراتيجية تعمل من المستوى القاعدي الجماهيري الثقافي وتفعيله، مروراً بالتبادلات التجارية والاقتصادية والموارد الطبيعية المتنوعة، وصولاً للتنسيق السياسي وتقارب المتون السائدة في الكتلة الجغرافية العربية التي تمثل مجالا واحداً عبر التاريخ.

حيث ستحقق استراتيجيات الجغرافيات الثلاثة استعادة المتن العربي في القرن الحادي والعشرين، وفي مجال كتلته الجغرافية التاريخية الهدف المنشود، عبر الانطلاق من الجغرافيا الثقافية المشتركة في المنطقة العربية التي تعتمد على «المشترك الثقافي» وفلسفته لتأسيس متن ثقافي ناعم ومشترك جمعي بين بلدان المنطقة، لتضع الأساس لجغرافيا ثقافية متفاعلة كاستراتيجية أولى للمتن العربي الجديد وبناء المشترك الثقافي عند المواطن العربي، ثم تتحرك من الجغرافيا الثقافية ومنتها المشترك إلى «الجغرافيا الطبيعية».

إذ إنه من أجل استعادة المتن العربي الجديد والممكن والكامن في القرن الحادي والعشرين، وفي ظل تأزم السردية العربية مع حرب غزة، يجب الوعي بمفهوم «الكتلة الجغرافية» الجامعة وربطه باستراتيجيات الجغرافيات الثلاث، تلك الكتلة التي تعبر تاريخياً عن الحضور المشترك لجماعة بشرية جمعتها عبر الأزمان والأحقاب المتوالية المشتركة الثقافية والطبيعية والسياسية، من ثم يصبح الوعي بهذه «الكتلة الجغرافية الجامعة» وتفعيلها عربياً مسألة محورية في استعادة ذلك المتن العربي الغائب، لتضبط العديد من التشتتات والانحرافات التي ظهرت في «الكتلة الجغرافية العربية» الجامعة، وجعلت المتن الجامع يتحول لتناقضات متفجرة هوياتياً وطبيعياً وسياسياً.

ويؤكد هذه المفهوم -أي مفهوم «الكتلة الجغرافية الجامعة»- وعبر البدء بالجغرافيا الثقافية وتفعيل مشتركاتها أو نظرية الجغرافيا الثقافية الرافعة، بأن منطقة شمال أفريقيا

ومصر والسودان وشبه الجزيرة العربية والشام والعراق، تمثل وحدة واحدة بمفاهيم الجغرافيا الثلاث الثقافية/ الطبيعية/ السياسية، وهذا يتحقق التفاعل بين مفاهيم أو مستويات الجغرافيا الثلاثة، أي «الجغرافيا الثقافية» و«الجغرافيا السياسية» و«الجغرافيا الطبيعية»، ولكن لابد من تفعيل الجغرافيا الثقافية كمنصة للانطلاق والبدء منها، من أجل مواجهة واقع المتون العربية التي تعرضت لتفجير التناقضات في الفترة الماضية خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الثورات العربية الجديدة في القرن الحادي والعشرين

## ٢- فرضية الجغرافيا الاقتصادية العربية ثانياً

في تصور الدراسة لاستراتيجية الجغرافيات الثلاثة يأتي بعد فرضية الجغرافيا الثقافية أولاً، الانتقال إلى الجغرافيا الاقتصادية، بمعنى أن روح المشترك التي ستؤسس لها الجغرافيا الثقافية والمشارك الثقافي في البلدان العربية، ستؤسس لحس تعاوني وتفاعلي بين البلدان العربية يجعل من الضروري والمنطقي تفعيل «الجغرافيا الاقتصادية» أو الطبيعية والتكامل الطبيعي والاقتصادي والتجاري بين تلك البلدان، باستغلال التنوع الطبيعي في جغرافيا البلدان العربية وما صاحبه من تنوع في الموارد، لتحديث عملية تبادل تجاري، واقتصادي واسعة بين هذه البلدان المتجاورة والمحبة كل منها للآخر في تفعيل للاستراتيجية الثانية أي «الجغرافيا الطبيعية».

وذلك مع الإشارة إلى أن «الجغرافيا الاقتصادية تدرس في مجالها العام كافة أشكال إقامة الحياة ومشكلاتها». أي إنها تدرس كل ما هو مرتبط بحصول الإنسان على الغذاء وضرورات الحياة وكمالياتها، وذلك من أجل إشباع حاجة السكان الحياتية، سواء كانوا جمهرة الناس أو خاصتهم طبقاً أو مادياً أو فكرياً، وعلى هذا النحو فإن الجغرافية الاقتصادية تسعى في دراستها إلى تنظيم وتحليل المعلومات الخاصة بالنقاط التالية:

- استخدام الإنسان لمصادر الثروة الطبيعية: المعادن والتربة والمياه العذبة والمالحة.
- إنتاج السلع في كافة أشكالها: الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية، الأغذية، السلع المصنعة.
- عمليات النقل المختلفة للسلع المنتجة إلى أسواق الاستهلاك.

- الخدمات والتجارة - أو النشاط الثالث - كجزء هام من النشاط الاقتصادي المعاصر، وعامل مؤثر في الإنتاج وأنماط الاستهلاك، ومن أمثلة ذلك: الأعمال البنكية والتمويل كعنصر متحكم في عمليات استخدام الأرض والاستهلاك.<sup>(١)</sup>

من ثم فإن الجغرافيا الاقتصادية الخاصة بالذات العربية وفق فرضية الاستراتيجيات الجغرافية الثلاث ونظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة، سوف تهتم بدراسة التنوع في الموارد الاقتصادية والطبيعية لدى كافة بلدان الذات العربية، وتبحث في كيفية الاستفادة من هذا التنوع عبر تعظيم التكامل والتبادل في تلك الموارد المتاحة للذات العربية، على مستوى الموارد الطبيعية أو المعدنية، والإنتاج النباتي والحيواني، وكذلك المنتجات الصناعية، ومشاريع النقل والتواصل، بداية على مستوى تحقيق التبادل التجاري، وكذلك على مستوى التصنيع المشترك وتبادل الخبرات.

ليستهدف تفعيل الجغرافيا الاقتصادية بوصفها المرتبة الثانية في الاستراتيجية تحويل «المشارك الثقافي» الناعم إلى «واقع خشن» مادي وملمس يشعر به المواطن العربي في لقمة عيشه وأمانه الاقتصادي القائم على التفاعل والتكامل، فبدلاً من أن تكون الموارد الطبيعية العربية جغرافيا مثورة ومتفرقة تخدم الأسواق العالمية بشكل منفرد، تتحول عبر الرابطة الثقافية إلى كتلة اقتصادية سيادية متفاهمة ومتعاونة؛ حيث يعمل التنوع في الموارد (بين طاقة وزراعة وتعددين وصناعة) كمنصة للتكاملية تمنح الذات العربية الاكتفاء الذاتي، وتمهد الطريق للانتقال إلى المرحلة الثالثة والأخيرة أي الجغرافيا السياسية المتناغمة.

### ٣- فرضية الجغرافيا السياسية العربية ثالثاً

بعد التأسيس لما هو ثقافي وروحي ونفسي في «الجغرافيا الثقافية»، والتأسيس لما هو تجاري واقتصادي ومادي في «الجغرافيا الطبيعية» والتكامل الطبيعي، يتم الانتقال إلى الاستراتيجية الثالثة و«الجغرافيا السياسية»، وذلك عندما يتم التأكيد على المشترك الثقافي/ النفسي/ الروحي عند الشعوب العربية، والتأكيد على المشترك المتنوع الطبيعي/ الاقتصادي/ التجاري، يكون قد تم التأسيس القاعدي أي من أسفل إلى أعلى لمستوى استراتيجية «الجغرافيا السياسية»، والتقارب في الرؤى السياسية التي ستدافع عن «مستودع

(١) محمد رياض، كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي، ص ١٩، نسخة مؤسسة هندواي الإلكترونية، بريطانيا، ٢٠١٥م

الهوية» العربي الذي تم التأكيد عليه بالفعل من خلال «المشترك الثقافي» والجغرافيا الثقافية، والتقارب في المصالح الواقعية واليومية والاقتصادية الذي تم التأكيد عليه من خلال تفعيل التكامل المبني على التنوع في الموارد و«الجغرافيا الطبيعية»، لنصل لمرحلة المتون العربية المحققة عندما تترافق أو تتحقق الجغرافيات الثلاثة واستراتيجياتها المبنية على: الثقافي- الطبيعي- السياسي، لتصبح الجغرافيا الثقافية كاستراتيجية أولى في بناء المتن العربي الجديد واستعادته، مشتركا رافعا يستعيد الذات العربية ويرفد متنها في القرن الحادي والعشرين، بما يخلق الصلة والتكامل والتوافق بين الهويات الوطنية/ القطرية والهوية المتن الجامعة.

كما أن ذلك سيزيد من قوة الذات العربية على المستوى الإقليمي في مواجهة مشاريع جيوسياسية إقليمية أخرى، تحقق التعاون ووجود المشترك على مستوى الجغرافيا الثقافية والجغرافيا الاقتصادية، سيؤدي بالضرورة والتبعية إلى تعميق التعاون الإقليمي في المجالات السياسية والأمنية وبناء الثقة المتبادلة، إضافة إلى المساهمة في حل الخلافات والنزاعات الفرعية التي نتجت عن مرحلة زيادة تأثير الدرس الثقافي المرتبط بالفلسفة الغربية القائمة على تفجير التناقضات والانتصار للهوامش، وزرع الفرقة والفننة داخل مستودع الهوية العربي المتعاش بطبيعته، وستظهر مشتركات جديدة في مجال الأمن القومي/ الجماعي للذات العربية، في مواجهة الإرهاب والتطرف والحركات التي يتم رعايتها من خارج المنطقة لتمرير أجندات خارجية، وكذلك سيؤدي في لحظة ما إلى تقوية البعد والمشارك العسكري بين الدول العربية، وزيادة التفاهات والمشاريع المشتركة تدريباً وتسليحاً وتمويلاً وإدارة، وتوحيداً للمفاهيم وبروتوكولات الوحدات العسكرية المتناظرة.

والأهم أن الجغرافيا السياسية وتقارب المشترك وتحقيقه فيها عربياً سيطور شيئاً فشيئاً حزمة من السياسات الخارجية المتقاربة عربياً، لتقدم رؤيتها المستقلة إقليمياً ودولياً في لحظة عالمية شديدة التدافع والتأزم في القرن الحادي والعشرين، خاصة في ظل نظريات الصدام الحضاري وما تسببه من استقطابات عالمية وإقليمية، لتصبح المقاربة العربية التي تطرحها الدراسة لفهم التراتب بين الجغرافيات الثلاثة الثقافية والاقتصادية والسياسية، مقاربة ممكنة لمواجهة الشتات العربي الذي تبدى كثيراً في حرب غزة وتبعات عملية طوفان الأقصى الفلسطينية.

الجغرافيا السياسية في ظل تحقق الجغرافيا الثقافية وحسن إدارة التناقضات الهوياتية التي تفجرت في مستودع الهوية العربي، إضافة إلى الجغرافيا الاقتصادية وتكامل الإدارة للموارد الطبيعية وعدم التنافس على مصادر الموارد الطبيعية، سيجعل فرصة الإدارة السياسية

للمناطق الحدودية أكثر يسرا وقدرة على تقريب وجهات النظر، وتفكيك الألغام التي تركها الاستعمار الغربي وسياسات مرحلة ما بعد الاستعمار لزرع التناقضات والقنابل الموقوتة بين الدول العربية، بما سيحد شيئا فشيئا من التدخلات الخارجية في شئون الدول العربية البينية، بدلا من أن تستغل القوى الكبرى الجغرافيا السياسية المتفجرة للمنطقة للتدخل في شئونها الداخلية وتتمرير نفوذها، وفق السرديات العالمية القائمة حاليا والتي تمثلها سردية الصدام الحضاري الأمريكي / الغربي، وسردية الأوراسية الجديدة التي تقدمها روسيا ما بعد الشيوعية، وسردية «الحزام والطريق» والطريق الحرير الجديد الذي تقدمه الصين.

لتصبح الجغرافيا السياسية اللبنة الأكثر نصوعا في مشروع الجغرافيات الثلاثة للذات العربية في القرن الحادي والعشرين، مؤكدة على دعم المشاريع المشتركة الثقافية والاقتصادية والبناء والمراكمة عليها: صعود الجغرافيا الثقافية والتأكيد على المشترك الهوياتي لدى الدول العربية، سيعزز الجغرافيا الاقتصادية والتأكيد على المشترك الاقتصادي والإدارة التكاملية الممكنة للموارد الطبيعية والبشرية، بما سيجعل العمل على مستوى الجغرافيا السياسية أمرا طبيعيا للتنسيق العام المجل في شئون الإقليمي العربي وجواره، وتوحيد وتقريب التصورات شيئا فشيئا تجاه اللحظة العالمية الراهنة وتدافعاتها، وصولا إلى القدرة على طرح بديل ثقافي لشروع المركزية الغربية وسعى البعض شرقا وغربا لمحاولة إعادة إنتاجها.

لتكون «الجغرافيا السياسية ثالثاً» هي لحظة النضج الاستراتيجي للذات العربية؛ حيث تتحول المشتركات الثقافية الوجدانية والمصالح المادية والاقتصادية إلى إرادة سياسية صلبة، فنجاح هذه الاستراتيجية يعني الانتقال من حالة الدول المنكشفة» جيوسراتيجياً/ جيوثقافيا أمام القوى الكبرى، إلى حالة «الكتلة الوازنة» التي تمتلك قرارها العسكري والسياسي المستقل، وتصبح الجغرافيا السياسية بهذا المعنى ليست مجرد رسم للحدود، بل هي صياغة للمستقبل الذي تُدار فيه المنطقة بعقول أبنائها، ووفق مصلحة متهم العربي الذي استعاد ذاته بعد شتات، ليقف نداً مكافئاً للسرديات العالمية الكبرى والسرديات الإقليمية المنافسة.

## الفصل الثالث:

### أفق التطبيق

#### الكتلة الجيوثقافية العالمية الثالثة

أولاً: التاريخ الجيوثقافي من الحضارات الأولى إلى النظرية المطلقة

#### ١ - الجيوثقافية في الموجة الحضارية الأولى والثانية

في سياق طرح الدراسة لمشروع تتبناه الذات العربية في الجغرافيا الثقافية الجوهريّة؛ ويتحول لكتلة جيوثقافية عالمية ثالثة قادرة على الضبط واستعادة التوازن للظاهرة البشرية، سوف تتجه الدراسة لتناول الشكل التاريخي للجغرافيا الثقافية في الحضارات العالمية وتدافعاتها من ثلاث زوايا؛ الزاوية الأولى هي تطور الشكل التاريخي للحضارات البشرية منذ بدايته وحتى الموجة الأوروبية/ الغربية الحالية، وما هو كان العامل المحدد والأبرز في موضوع السردية العالمية في علاقتها بالجغرافية، بداية من الموجة الحضارية الأولى التي ضمت: (مصر - العراق - الصين - الهند)، وهي الحضارات النهرية المتصالحة التي توفر لها عنصرا المياه والتضاريس الحامية بدرجات متفاوتة، ثم الموجة الحضارية الثانية التي ضمت بالأساس (الفرس - اليونان) وهي الحضارات الطامعة غير دائمة الموارد المائية والتي نشأت على الهضاب والسواحل، طامعة وساعية للتمدد باتجاه حضارات الموجة الأولى، وكذلك يرصد الفصل الحضارات الدينية الدعوية الكبرى (المسيحية والإسلام) وتصورهما للسردية العالمية، وصولاً إلى اللحظة الراهنة ومسألة السردية الجيوثقافية في ظل الحضارة المطلقة والمسألة الأوروبية.

بينما الزاوية الثانية التي يتناولها الفصل فهي البدائل العالمية الرئيسة الموجودة، والممكن طرحها كبديل محتمل للسردية الجيوثقافية المركزية الغربية، والتي تتضمن توصيف الصعود الروسي (مع الأوراسية الجديدة ونظريتها) والصعود الصيني الجديد (مشروع الحزام والطريق وتمثلاته)، وكذلك تنظر في الجيوثقافية الأفريقية الممكنة بين مشروع البانأفريقيينم الأصلي ومشروع الأفروستريزم العنصري البديل وحالهما، وأخيراً تنظر في الذات العربية وثوراتها في القرن الـ ٢١ وراهن حالها وفرصتها الكامنة.

وأخيرا الزاوية الثالثة التي يتناولها الفصل مستكشفا فرصة السردية الجيوثقافية العالمية، من خلال احتمال ظهور كتلة جيوثقافية ثالثة، تزن الاستقطاب الجديد بين دعاة المركزية الغربية سواء في شكل أنصار نظرية الصدام الحضاري أو نظرية «الأوراسية الجديدة» ومشروع «الحزام والطريق»، ومفترضة أن الذات العربية تملك فرصة كامنة ومضمرة مواتية لكل تمثل القلب لمشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة تلك، متناولة دوائر الانتباء والتفاعل التي قد تحركها وتشملها معها تحت اسم «العربية الإسلامية جنوبية»، مع رصد فرص مصر بوصفها أكثر البلدان التي تمتلك جيوثقافيا مشتركات هوياتية قائمة بالفعل مع معظم دوائر الكتلة الجيوثقافية المقترحة الجديدة.

بداية بالنظر إلى مفهوم «الجغرافيا الثقافية» أو «الجيوثقافية» ومقاربتها في ظل حضارات الموجة الأولى، سنجد أن معظم الحضارات الأولى في مصر والعراق والصين قد طورت نسخة غير صراعية لدى كل منهم لمفهوم «الجيوثقافية» وجغرافيتها الثقافية الخاصة والمستقلة دون صدام أو انشغال بالآخر، فنشأت تلك الحضارات معتبرة أن كل منها تمثل مركزا كونيا مستقلا وحرا غير مشغول بغيره، لديه سرديته الخاصة التي تتمحور حول وجوده المستقل ولا تبحث عن الآخر للصدام معه، ومن ثم كان مفهوم «الجغرافيا الثقافية» عند الحضارات الأولى يعني أن كل منها - بثقافته وحضارته وفلسفته - له «عالميته» الخاصة ومجاله الطبيعي الذي لا يتصارع فيه مع جماعات كبرى أخرى ذات ثقل، كان بالفعل لدى العالم والوجود البشري «تعدد» و«تنوع» قائم على التعايش بين الممتلئين والمكتفين بذواتهم المتصالحين مع أنفسهم، دون حاجة لصراع على اعتراف حول مفاهيم ثقافية أو موارد جغرافية» وسائد ومنتشر، حيث كان «الجيوثقافيات المتصالحة» هنا عند الحضارات الثلاث غير مشغول كل منها بالآخر، وعنده حالة من الاكتفاء الذاتي من الموارد المادية والتحقيق الوجودي النفسي والروحي تغنيه لحد كبير عن الصدام مع الآخر.

وسوف تستمر حضارات الموجة الأولى ردحا من الزمن تعيش في عوالمها الجيوثقافية المتجاورة والمتعايشة التي لا تتصادم معا وفق تعدد وتنوع طبيعي وتلقائي في النمط الثقافي الإنساني، وذلك إلى أن تحقق بعض الجماعات البشرية الأخرى كتلة سكانية قوية تجعلها تنظر بطمع وغيره وتطلع إلى تلك الحضارات المستقرة والمعتدة بذاتها، وهو ما يمكن تسميته بحضارات الموجة الثانية أو «حضارات الرُّحل» التي لم تكن تملك موارد مستقرة للماء مثل حضارات الموجة الأولى وأنهارها، ونقصد هنا تحديدا الفرس والإغريق، حيث سيطور كل منهما فلسفة حضارية ووجودية تعتمد على التطلع لامتلاك موارد الآخرين

والتطلع لا متلاك الشعور بالتفوق النفسي والروحي عليهم، نظرا لأنهم خرجوا للعالم ليسمعوا عن تلك الحضارات ومدنها العظيمة بينما هم كانوا جماعات من الرحل أو البحارة في بلاد فارس أو اليونان، بالتالي سوف تختلف تماما في فلسفتها الحضارية والفكرة المركزية الوجودية لها، لأنها كانت جماعات بشرية تفتقد لمصادر الماء الثابتة وتطور لديها الإحساس بالصدمة أو الدونية تجاه الآخر، فهي كانت «حضارات التطلع إلى الآخر» أو «الصدام مع الآخر» ولم تكن «حضارات الاكتفاء بالذات» أو التصالح معها.

من ثم كانت تلك الحضارات لديها أزمة وجودية نفسية؛ تجعلها تشعر بالدونية تجاه الحضارات الكبرى المكتفية بذاتها التي سبقتها وجيوثقافتها الخاص، ذلك على المستوى الجغرافي وما تتمتع به من موارد طبيعية وعلى المستوى الثقافي وما تتمتع به من تراكم في العادات والتقاليد منحها هوية ثقافية متسعة وزخمة وعامرة، فسعت تلك الحضارات إلى الصدام مع الآخر طمعا في موارده الطبيعية/ المادية، وسعيا للشعور بالتفوق على تراكمه الثقافي/ الروحي، لتنشأ هنا ومنذ تلك اللحظة أزمة مفهوم «الجيوثقافية» والصراع على النمط الثقافي المرتبط به، فبعدها كانت حضارات الموجة الأولى كل منها تمثل بثقافتها عالما غنيا بذاته، أصبح هناك صراع يقوم على «العالمية» التي تعتمد على الصراع وفرض الإرادات والهويات، بسبب ظهور جماعات بشرية من الرُّحل والبحارة تمتلك القوة البشرية ولا تمتلك الشعور بالاكْتفاء الذاتي، وتبحث عن الذات معنويا وعن الموارد ماديا، فنشأ الصراع الثقافي وتدافعاته من تلك اللحظة إلى الآن، وأصبح هناك صراع على سيادة النمط العالمي الجديد، وبالتالي أصبح هناك صراع على النمط الثقافي المرتبط به ووصفه بـ«العالمية»، لأن الجماعات البشرية الجديدة التي أصبحت لها الغلبة أرادت أن تفرض حضورها الروحي أو المعنوي وما ارتبط بها من عادات وتقاليد.. ويمكن أن نضيف إلى هذا النمط الحضاري حضارات الرُّحل الجرمان سكان شمال أوروبا عندما هاجموا غرب أوروبا وشرقها وجنوبها برا وبحرا، وكذلك حضارات رُّحل آسيا عندما هاجموا الصين وأوروبا ومنطقة وسط وجنوب آسيا ومصر والتي ضمت موجات التتار والهون والمغول والترك، في حين شكلت هجرات اليمن وشبه الجزيرة العربية نمطا خاصا بها، توسَّط نمط الرُّحل والحضارات الأولى المكتفية بذاتها، لأنها كانت هجرات تخرج عند حدوث عملية انحسار حضاري لمورد المياه غالبا، فكان أهل تلك الهجرات يميلون إلى التجاور لحد بعيد وبنسبة كبيرة استنادا إلى ذاكرتهم الحضارية في اليمن وشبه الجزيرة العربية، وذلك مثل الهجرات المتعاقبة التي قاموا بها إلى العراق والشام وصحاري مصر (في الشرق والغرب والجنوب) وبلدان شمال أفريقيا عبر التاريخ وعلى فترات مختلفة.

## ٢- الجيوثقافية في الحضارات الدينية

استمرت حضارات الموجة الثانية أي حضارات التطلع إلى الآخر والصدام معه، تتسبب المشهد العالمي فترة طويلة، ولم تستطع حضارات الموجة الأولى أي حضارات الاكتفاء بالذات أن تواجهها إلا في فترات قليلة، بسبب فلسفتها الحضارية المركزية والثقافية عن التعايش وقبول الآخر، فعادة ما كانت تتمرد شعوب تلك الحضارات الأولى حينما ينحرف نموذج الحكم الخاص بحضارات الموجة الثانية عن قيم الإنسانية العليا، ويصل الصدام بينه وبينهم إلى نقطة لا تقبل القسمة على اثنين، وذلك سواء على الموارد، أو على ما هو ثقافي أو هوياتي أو روحي.

وفي تلك الأثناء وحينما كان نموذج حضارات الموجة الثانية يتمدد، سوف تظهر الموجة الثالثة من الحضارة البشرية، وهي الحضارات الدينية وشرطية أخلاق السماء وشريعتها، فعلى مراحل متباعدة نزلت الشرائع السماوية الكبرى الرئيسية المتمثلة في: (اليهودية- المسيحية- الإسلام)، وقدمت كل منها نموذجا للحضارة الدينية التي ترتبط بأخلاق السماء وشرطيتها- كل وفق ظرفيتها وتجربتها-، وكان مركزها يختلف عن مركز الموجة الأولى والثانية ففي الموجة الأولى كان المركز جغرافيا مستقلة وموارد مائية جذبت الناس للتحويل شيئا فشيئا إلى حضارة الموجة الأولى (والاكتفاء بالذات واللا صدام مع الآخر سوى للدفاع عن النفس وتأمين الحدود عادة)، والموجة الثانية كان مركزها ظهور قوة بشرية كبيرة تتطلع إلى موارد الآخر وتشعر بالدونية تجاهه وتجاه كل ما يمثله بثقافته المتراكمة، أما الموجة الحضارية الثالثة فستعتمد على ظهور إلهام ومصدر روحي/ ثقافي سماوي يعمل بوصفه مفصلية ثقافية/ دينية، تدفع الجماعة البشرية التي تؤمن به وتبناه لبناء حضارة جديدة ونقل وتبليغ دعوة السماء إلى الآخر..

حيث كان مركز الموجة الحضارية الثالثة مجموعة من المبادئ والأخلاق العليا مصدرها السماء، تدفع أصحابها لبناء تراكم حضاري جديد، يتسم بالتفرد في علاقته بمفهوم «العالمية» والنمط الثقافي السائد، حيث جعلت الشرائع السماوية ما يفترض أن يكون سائدا عالميا مرتبطا بالمبادئ والأخلاق والمثل الواردة في الشرائع السماوية، وضرورة اتباع عامة البشر لها، مع الاختلاف بين الشرائع الثلاث بأن اليهودية خصصت من مفهوم العالمي وربطته بقومية «بني إسرائيل»، في حين أن المسيحية والإسلام لم يفعلا ذلك، وكان الرومان حينما تبنوا المسيحية هم الجماعة البشرية التي حملت المسيحية لمداها الأوسع في مرحلتها الأولى، وكان العرب هم الجماعة البشرية التي نزل فيها الإسلام ونشرته في بقاع الأرض، لكن وجهة

الاختلاف بين العرب والرومان على المستوى الحضاري، أن العرب قبل ظهور الإسلام لم يتبنوا نمط حضارات الرُّحل الصدامي بالطريقة نفسها التي ورث بها الرومان مفهوم حضارات الرُّحل عن اليونان وفارس، فلم يهاجم العرب بشكل جماعي حضارات الموجة الأولى، مثلما فعل الفرس واليونان في حضارات الموجة الثانية، وإنما كان العرب قبل الإسلام على نمط حضاري في الهجرة والتوسع يرتبط بموجات الجفاف وندرة الماء، فكانت علاقتهم بالآخر عند الهجرة يقوم نمطها الرئيسي على التجاور والتعايش، نظرا لوجود ذاكرة حضارية لديهم تعطيهم درجة من الامتلاء (تحديدا في منطقة جنوب الجزيرة واليمن).

ويمكن أن نعتبر الحضارات الدينية الثلاثة هي الموجة الحضارية الثالثة -على التباين بينهم-، مع الإشارة إلى أن مفهوم «الثقافة الدينية العالمية» الخاص بكل منهم يعني مجمل مدونة السلوك والعادات التي سوف يتوارثها أهل تلك الحضارات على نطاق واسع وبوصفها نمطا رئيسيا، يتداخل في تكوينه القواعد والشرائع السماوية من جهة، ومجموعة القواعد المستنبطة منها التي اتفق عليها أهلها من البشر على مر الزمن والوقائع التالية، مع الإشارة إلى أن العلاقة بالآخر في الحضارات الدينية كان مركزها الدعوة والتبليغ بأمانة الشرائع السماوية (مع خصوصية اليهودية هنا ومحورها حول الاصطفاء والسقوط من الاصطفاء)، لكن ظهرت الإشكالية في الاستقرار على القواعد الخاصة بمرحلة النشأة وبداية الدعوة ونزولها، في مقابل الاستقرار على قواعد العلاقة العامة للتعامل مع الآخر.

### ٣- الجيوثقافية في ظل النظرية المطلقة والمسألة الأوروبية

ظهرت أوروبا على خريطة الحضارة البشرية بشكل ملحوظ، مع الموجة الحضارية الثانية من خلال الإغريق وصدامهم مع الآخر، وفي الموجة الحضارية الثالثة التي ارتبطت بالحضارة الدينية تبنى الرومان المسيحية في طورها الأول وامتزج إرث الصدام تجاه الآخر مع شرعية تبنى أخلاق السماء عندهم، فتطرفوا كثيرا تجاه الآخر المغاير الديني قبل تبنيهم للمسيحية (تجاه المسيحيين)، وبعد تبنيهم للمسيحية (تجاه غير المسيحيين)، لكن المسيحية الأوروبية كانت على موعد جديد مع نمط ثقافي وديني آخر سيمنحه لها جماعة بشرية أخرى تنتمي لأوروبا أيضا، وهي الجرمانيون الرُّحل برا وبحرا الذين سيهاجون أوروبا المتحضرة وحيث تقع الموارد.. في شكل ينتمي لحضارة الموجة الثانية، لكن الجرمان سيكون لهم حضور أقوى في الموجة الحضارية الثالثة عندما يتبنون المسيحية الأوروبية، ويمنحونها الكثير من

سماتهم الثقافية التي تتسم بالتطرف الشديد في كل شيء، التطرف في تبني الشيء والتشيع له، والتطرف في رفضه والنفور الشديد منه أيضا.

إذ مع الجرمان سيظهر الصدام الديني / الثقافي بشكله الواضح كنمط حضاري بين الشرائع السماوية (الإسلام والمسيحية)، فلقد سيطرت القبائل الجرمانية في أواخر القرون الميلادية العشرة الأولى على معظم أوروبا التاريخية ومناطق الامبراطورية الرومانية المسيحية، وسرعان ما تبنت شيئا فشيئا الدين المسيحي وتخلت عن معتقداتها الجاهلية / الوثنية، ومن خلال القبائل الجرمانية المعروفة بالقوط الغربيين التي استوطنت شبه الجزيرة الإيبيرية (إسبانيا حاليا) جنوب بلاد الغال (فرنسا حاليا)، سيتصادمون مع العرب المسلمين ومن ولاهم وأسلم معهم من سكان شمال أفريقيا، عندما يتمددون لشرد دعوة الدين الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية ذاتها (التي عرفت بالأندلس عند المسلمين).. وستصل درجة تعصب الجرمان القوط الغربيين إلى إقامة محاكم التفتيش في إسبانيا ضد المسلمين واليهود، ثم سيقوم الجرمان عموما في أوروبا برمتها وفي ذروة تشيعهم للمسيحية الأوروبية بتدشين موجة الحملات الصليبية على الشرق المسلم، بعدما سيطرت قبائل الجرمان الأنجلو والساكس على بريطانيا، وفي ألمانيا حيث قبائل الألمان، وفي فرنسا حيث قبائل فرنجه.. لكن تطرف الجرمان في استقبال المسيحية الأوروبية الرومانية سرعان ما سيتغير حاله في نهايات العصور الوسطى وبشائر العصر الحديث المبكر.

وسيدأ تطرف الجرمان المضاد للمسيحية الأوروبية بنوع من التمرد الديني القوي، منتجين مسيحية جرمانية خاصة بهم (تتمرد على المسيحية الأوروبية الكاثوليكية التي أسسها الرومان) تحت اسم «البروتستانتية» أسسها مارتن لوثر كنج في القرن السادس عشر، اعتمدت على تفكيك الكثير من التداخل بين السلطة السماوية الغيبية وسلطة التمثيل التي كانت في يد الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والتي كانت لها اليد العليا في تبرير وتسويغ تطرف العصور الوسطى في العديد من النواحي السياسية الدنيوية، لكن العقلية الجرمانية المتطرفة بطبيعتها - التي ترجع جذورها لحضارات الموجة الثانية - لن تقف عند هذا الحد، حيث سرعان من ستطور العقلية الجرمانية في القرن السابع عشر التي سيطرت على أوروبا الغربية فكرة العلمانية (بعد أن أدت البروتستانتية إلى حرب طويلة بينها وبين الكاثوليكية تورطت فيها معظم دول أوروبا عرفت بحرب الثلاثين عاما)، والتي طورت الأمر إلى فكرة الفصل بين الكنيسة وبين أمور الدنيا بشكل يشبه القطيعة تماما، واعتماد العقل البشري الأوربي الجرمانى في شئون الحياة فيما ربط بينه البعض وبين مفهوم «الحدثة».

وفي مرحلة الحداثة في القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر، سوف تصل العقلية الجرمانية إلى عنفوان تشدها وتشيعها للعقل والفلسفة الجرمانية الأوروبية الحديثة، حيث ستنتج ألمانيا المركز التاريخي الشهير للجرمان وقبائل الألمان الجرمانية بتطرفها الشديد، لحظة تاريخية هي المركز لظهور حضارة الموجة الرابعة التي سيسطر عليها الجرمان أيضا، حيث سيخرج أحد فلاسفة الجرمان وهو هيجل بنظرية فلسفية عقلية كلية تدعي أنها ذروة الحضارة البشرية وخاتمها، والتي ستحل الصراع -من وجهة نظره- في إرث الذات الأوروبية الفلسفي الموروث منذ حضارة الموجة الثانية عن الإغريق، بين دعاة وجهة النظر المادية وفلسفتها للحياة، وبين دعاة وجهة النظر المثالية للحياة، وفكرة المزيج منها الذي سيعتبره هيجل «النظرية المطلقة» للوجود البشري وذروة الحضارة البشرية في شكلها الديني والدنيوي، وستقوم هذه الفكرة عنده على دور الدولة الملكية المسيحية وتحكمها في بناء التراتب وتوزيع الأدوار داخل المجتمع، معتمدا على دور النخبة وأنه على الجميع أن يرضى بدوره وفق التراتب الطبقي الذي تقوم به تلك الدولة بما يخدم تقدمها باستمرار (وهو المفهوم الرأسمالي الاقتصادي العام الذي طوره بالتفصيل في وقت متقارب الفيلسوف آدم سميث في مؤلفه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم)، ومن ثم يحقق البعد الديني المثالي من خلال حضور الملك والكنيسة، والبعد الدنيوي المادي من خلال العمل والجهد وتوزيع الأدوار والطبقات والتراتب الاجتماعي الذي ستقوم بها الدولة.

لكن «النظرية المطلقة» لهيجل لن تخلق وحدها «المسألة الأوروبية» عن «الثنائية الحديثة» وعقدتها التي ستميز الموجة الحضارية البشرية الرابعة، لأن هيجل كان له تلميذ يميل للفلسفة المادية وإرثها وهو ماركس، سيقوم بشقبة النظرية المطلقة الخاصة بهيجل ليتنصر للمادية على حساب المثالية، معتبرا أن الدولة العمالية لا دولة النخبة والملك والكنيسة هي الهدف، وأن هدف هذه الدولة في النهاية بناء مجتمعي غير طبقي، على عكس تصور هيجل للمجتمع الطبقي، لتنشأ المسألة الأوروبية المركزية والتي تسيطر على النسق الثقافي العميق الحاكم لها، واعتبار الوجود الإنساني برمته صراع صفري على النظرية المطلقة ما بين المثالية المادية المطلقة لهيجل، والمادية المثالية المطلقة لماركس.

ويمكن وضع الأمر بصياغة أخرى؛ حيث اعتبر هيجل أن أزمة الفلسفة البشرية تقوم على فكرة الحدية أو الصراع بين الأفكار المتضادة، وتحديدًا بين جناحي الفلسفة أو الطبيعة البشرية عبر التاريخ والصراع بين المادية والمثالية (إرث ومرجعية المرحلة اليونانية الفلسفية الأب التاريخي للحضارة الأوروبية في موجتها الثانية)، فطور فكرة مركزية للجمع بينهما -في

تخيله- والقضاء على الأزمة البشرية المستمرة منذ القدم وسماها النظرية المطلقة، وهي فكرة الجدل أو الجمع بين النقيضين (المثالي والمادي) أو المثالية المطلقة، وقدم دور الدولة الملكية المسيحية بوصفها التمثيل لهذه الفكرة المطلقة، والتي ستقوم على فكرة الطبقية والتحكم في التراتب الاجتماعي في المجتمع، بهدف تطويره باستمرار تحت سلطة الملك والكنيسة، وبهذا يحل مشكلة الدنيا (المادية) والدين (المثالية) ويقدم -من وجهة نظره- نظرية مطلقة ونهائية لوجود البشر وحياتهم وأزماتهم في الأرض!

ولكن أزمة النظرية المطلقة والمسألة الأوروبية وثقافتها المتعالية عن المركزية والصراع الصفري ونفي الآخر، عندما سيخرج ماركس تلميذ هيجل ليغير فلسفة هيجل ويعكس نظريته المطلقة عكسا سطحيا لتعبر عن المادية المطلقة، وليس كما طرح هيجل عن المثالية المسيحية المطلقة، مقدما تصورا يقوم على أن اللا طبقية هي الحل النهائي والمطلق للوجود البشري، وأن دولة العمال العريضة هي الهدف والحل لأزمة البشر عبر التاريخ (وليس دولة النخبة والدين والملك)، وأن النظرية المطلقة الحققة تقوم على حل الجدل المادي المثالي حلا ماديا ينتصر في نهاية المطاف لقوى العمل، وصولا إلى الدولة العمالية العالمية واللا طبقية، عكس ما طرحه هيجل عن الدولة الملكية الطبقية.

ومع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات العشرين؛ سوف تقترب الموجة الحضارية الرابعة من ذروتها لتبرز وجهها الذي هو «حضارة الذات المطلقة» الجرمانية، حيث سيشهد ماركس تلميذ هيجل زخما لنظريته المادية المطلقة في روسيا (التي نخبرنا التاريخ أنها كانت محطة لاستقبال القبائل الجرمانية الشرقية التي تحركت مع الموجة الحضارية الثانية في حضارات الرُّحل برا وبحرا)، وذلك تحديدا مع الثورة الروسية في فبراير عام ١٩١٧م ضد القيصرية حينما سيسيطر الشيوعيون الروس عليها في موجة ثانية في أكتوبر من العام نفسه، لتندلع بعدها حربا أهلية شديدة الدموية والتطرف في سمة ارتبطت بالجرمان عموما، ويستمر المخاض المركزي للحرب الأهلية من ١٩١٨م وحتى ١٩٢١م، ليشرع لينين بعدها في عام ١٩٢٢م في بناء دولة وامبراطورية واسعة تنتصر لتصورات ماركس النظرية القديمة، ومجتهدا في تطبيقها فيما عرف بالماركسية اللينينية مع إعلان تأسيس الاتحاد السوفيتي السابق في هذا العام.

وتستمر صراعات العقلية الجرمانية المتشددة وصولا للحرب العالمية الثانية، عندما استخدمت أمريكا (المستعمرة الجرمانية الأنجلو ساكسونية البريطانية السابقة) سلاح

مطلق ومتطرف، مثل نظريتها وفلسفتها الوجودية عن النظرية المطلقة وهو «السلاح النووي»، لينقسم العالم بعدها إلى معسكرين متدافعين يعتقد كل منهما أنه ذروة العالم ونظريته المطلقة ويملك كل منهما السلاح الصفري الحدي (السلاح النووي)، ما بين ورثة ماركس في الاتحاد السوفيتي واللا طبقية والعمالية، وورثة هيجل في أمريكا والطبقية ودولة النخب.

وتأثر بالتالي مفهوم الثقافة العالمية أو «النمط الثقافي العالمي» هنا؛ ليصبح هناك اتفاق واختلاف على مفهوم العالمي والثقافة السائدة في العالم أجمع منذ حينها، اتفاق على أن العالمي يجب أن يكن مرتبطا بالموجة الجرمانية الحضارية الرابعة ونظريتها المطلقة، واختلاف في أن هذا الارتباط يجب أن يكون إما ماركسيا شيوعيا غير طبقي، أو هيجليا رأسماليا طبقيًا.

وفي معظم دول العالم؛ أصبح هناك نمط ثقافي عالمي شائع في «مرحلة ما بعد الاستقلال» عن الاحتلال الأوربي في القرن العشرين، يقوم للمفارقة على الانتماء الثقافي والهوياتي والأيديولوجي لمعسكر من معسكري النظرية المطلقة الجرمانية الأوربية (بامتدادها في أمريكا)، سواء في المعسكر الغربي أو المعسكر الشرقي، ونشطت آليات الدبلوماسية الثقافية بشدة للترويج للاستقطاب بينهما، عبر المراكز الثقافية والآداب والفنون والمنح وفروع الجامعات، في مقابل اعتبار جميع الثقافات والتصورات الوجودية الأخرى الخاصة بدول العالم وكأنها غير موجودة، وتلك هي لب فلسفة الموجة الجرمانية الحضارية الرابعة عن «حضارة الذات المطلقة» التي لا ترى الآخر سوى تابع أو هامش أو حضور رمزي، سواء في المثالية المادية المسيحية الطبقيّة إرث هيجل التي أصبحت -أو التي ورثتها- الليبرالية الديمقراطية في أمريكا، أو المادية المثالية اللا دينية غير الطبقيّة إرث ماركس الذي ورثه الاتحاد السوفيتي السابق، فكل من الليبرالية الجرمانية أو الرأسمالية الجرمانية لا ترى في الآخر سوى هامش لحشو متنها عن النظرية المطلقة، وصراعها الثنائي الصفري أو «ثنائيتها الحدية» بين المثالية المادية المطلقة ودولة التراتب الاجتماعي الطبقي العالمي التي تمثلها أمريكا، أو المادية المثالية المطلقة ودولة اللا تراتب الاجتماعي واللا طبقية التي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي، هي بالفعل كانت حضارة الذات المطلقة التي لا ترى الآخر، وتعتبره مجرد كتل صماء يجب أن تنتظم في الصف و«الصراع الحدي» على النظرية المطلقة الجرمانية، سواء المثالية أو المادية.

## ثانيا: النمط الجيوثقافي وواقع البدائل الممكنة في القرن الـ ٢١

### ١ - تراجع العولمة الجيوثقافية وإشكالية الصعود الصيني والروسي

في نهايات القرن العشرين ستحدث تغيرات جذرية على النمط الثقافي العالمي المرتبط بالنظرية المطلقة أو الموجة الحضارية الجرمانية الرابعة، و«الصراع الثنائي الحدي» أو الصفري بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، حيث سينهار الاتحاد السوفيتي ويتفكك من الدخل وتفشل أطروحة ماركس عن الدولة اللاتبقية وتصوراتها المادية المثالية، وستتصر أمريكا بتصوراتها عن دور الدولة وتشيد بناء طبقي وتراتب اجتماعي يخدم حضورها العالمي المهيمن على العالم الذي يرجع لتصورات هيجل عن المثالية المادية الطبقيّة المسيحية، وسوف يظهر نمط ثقافي جديد لا يقوم على «الصراع الحدي» أو «الثنائية الحدية»، إنها سيقوم على «الأحادية الثقافية المطلقة»، وتخيل أمريكا الليبرالية أنها صارت «المطلق» وحدها بلا منازع، وهو ما سينعكس على النمط الثقافي العالمي العام أو الجماهيري الواسع بشيوع النمط الثقافي الأمريكي فيما سيعرف بـ«العولمة» أو (Globalization)، وانتشار طريقة الحياة الأمريكية الشاملة في كافة أرجاء العالم.

وكذلك سينعكس على النمط الثقافي العالمي في تصورات النخبوية أو تصورات الكبرى التي ستوجه أمريكا ومن تبعها في علاقتها بباقي دول العالم، حيث ستتحول «النظرية المطلقة الأحادية» في طورها الأمريكي لفكرة «الصدام مع الجميع» والبحث عن معارك لتأكيد شعورها بالتفوق، فيما يبدو أنه دونية قديمة ترتبط بالنسق الثقافي الجرمانى الأول حينما خرج في الموجة الحضارية الثانية (حضارات الرُّحل) التي كانت تقوم على التطلع إلى الآخر وما لديه والصدام معه، وهذا النمط الثقافي وفلسفته الوجودية الجديدة عن «الصدام مع الجميع» للموجة الحضارية الجرمانية الرابعة في طورها الأحادي مع أمريكا، سوف يتصدى له مجموعة من المفكرين والفلاسفة الجدد في نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، على رأسهم صمويل هنتجتون ومشروعه عن صدام الحضارات، وفوكوياما عن نهاية التاريخ والتأكيد على هزيمة الماركسية واعتبار الليبرالية نهاية التاريخ وذروته المطلقة، وبرنارد لويس عن الصدام الثقافي الديني.

فلقد تصور كل هؤلاء أن انهيار امبراطورية الاتحاد السوفيتي (امبراطورية الشر كما كان يصورها الإعلام الغربي المسيحي) يعني أن السيادة المطلقة أصبحت من نصيب المثالية المسيحية المطلقة الرأسمالية التي تمثلها أو التي ورثت مشروعها دولة «الليبرالية الديمقراطية»

في أمريكا، ومن ثم بالتالي أصبح النمط الثقافي الأمريكي له السيادة، خاصة بعد شيوع ترويج عالمي انتشر في ربوع الأرض لفكرة الاستقطاب الثنائي بين المادية والماركسية في القرن العشرين، وتحويل العالم كله إلى كتلتين كبيرتين تم غسيل مخهما ليتخيلا أن هذا هو محور وجود البشر الجديد والمطلق! ومن هنا ترجم البعض الـ«Globalization» أو «العولمة» بمعنى يبدو أكثر دلالة وهو «الكوكبية»، وهي ترجمة دالة لحد ما، حيث تشير إلى أن الذات الجرمانية/ الغربية عموما انتقلت إلى وهم «الكوكبية» والسيطرة على كوكب الأرض، من خلال سيطرة الثقافة الأمريكية، وهو ما جعل البعض يعتبر أن الـ«Globalization» أو «العولمة» تشير في حقيقتها إلى «الأمركة» (Americanization)، وفي حقيقة الأمر لا يمكن نقد «العولمة» أو «الكوكبية» وثافتها؛ دون نقد فكرة «النظرية المطلقة» (Absolute theory) في شكلها «الأحادي»، أو ما يمكن تسميته بـ(Monistic Absolute Theory) أو النظرية المطلقة الحادية واعتبارهما نهاية الفكر البشري.

ثم يظهر الصعود الروسي والصيني الجديد في القرن الحادي والعشرين، الذي يطرح السؤال: هل ذلك يعد تعددا جيوثقافيا أم إعادة إنتاج للنظرية المطلقة؟ فمن زاوية أخرى حين نعود لصلب الموضوع ويطرح السؤال حول اللحظة التاريخية الراهنة وجوهرها الثقافي في حقيقته و«النمط الثقافي السائد عالميا»؛ وهل يوجد بديل ثقافي جاد لمشروع العولمة/ الكوكبية/ الأمركة! وكذلك ما علاقة العرب بالموضوع إلى جوار الجماعات البشرية والتمثيلات الثقافية الأخرى؟ سنجد البعض في هذا السياق يعتبر أن الصعود الصيني والتحدي الروسي للغرب، يعد قلقا وتحديا لمشروع الهيمنة الثقافية الخاص بالعولمة، حيث تطرح الصين نفسها كقوة اقتصادية بوضوح وكقوة ثقافية بدرجة أقل - من خلال طريق الحرير وفعالياته-، وتطرح روسيا نفسها كقوة كبرى تمتلك من الموارد والتفوق العسكري ما يمكنها من ردع التمدد الغربي نحوها.

ولكن هل في حقيقة الأمر يعد الحراك الصيني الروسي بديلا ثقافيا منافسا لمشروع العولمة أم لا! الإجابة التي قد تكون صادمة للبعض، أن هذا الحراك ليس بديلا أبدا عن مشروع العولمة الثقافية وليس عبورا بالتجربة البشرية للأمام..

لأن هذا الحراك لا يطرح تصورا ثقافيا جديدا بقدر ما يعيد إنتاج تصورات قديمة، وذلك على عكس ما قد يتخيل البعض لأن الصين في جوهر مشروعها الوجودي تنتصر للنظرية المطلقة الأوربية في شكلها الماركسي، من خلال الحزب الشيوعي الحاكم رغم تحول سياساتها إلى الشكل الليبرالي في كثير من المجالات، وفي علاقة الصين الرسمية بثافتها

التاريخية تنتصر لازالت للتصورات الشمولية الماركسية المطلقة على إرث الكونفوشيوسية رغم توظيفها له كأداة للتمايز والتفاعل الثقافي النسبي مع الآخرين.

أما روسيا؛ وفي تصورها الوجودي الجديد الراهن تنتصر للأشكال الليبرالية مثلها مثل الصين، لكنها على المستوى الثقافي قدمت شكلا جديدا للنظرية المطلقة (ليس بين الماركسية اللاتبقية الشيوعية وبين الهيكلية الطبقة الليبرالية)، يتمثل في نظرية «الأوراسية الجديدة» التي تعتبر مركز العالم ووجوده يقوم على صراع حدي بين جانبيين يمثلان الذات الأوربية/ الغربية أيضا، وهما جرمان البحر الأطلسية نسبة إلى المحيط الأطلسي وغرب أوربا وتمثلهم أمريكا (ورثة القبائل الجرمانية الغربية التي سيطرت على أوربا الغربية) وبين جرمان البر الأوراس نسبة إلى منطقة أوراسيا التي تقع بين قارة أوربا وآسيا (ورثة القبائل الجرمانية الشرقية التي سيطرت على أوربا الشرقية) وتمثلهم روسيا.

## ٢- الجيوثقافية الأفريقية وأزمة المركزية السوداء العنصرية

على مستوى البدائل الجيوثقافية الرئيسة الأخرى المطروحة خارج المركز الأوربي؛ تدخل القارة الأفريقية القرن الحادي والعشرين حاملة في الوقت نفسه استقطابا -أو اختراقا- جيوثقافيا رئيسا، حيث استطاع الغرب اختراق أبرز مشاريع أفريقيا الجيوثقافية في القرن العشرين وتحويلها لصالحه، ونتحدث عن مشروع حركة «عموم أفريقيا» أو «البانأفريقانيزم» التي مرت بعدة تحولات، أولا النشأة في أمريكا كرد فعل لحركة المركزية البيضاء واستعباد البشر سود اللون المستجلبين من أفريقيا بوصفهم مواطنين درجة ثانية يحظر عليهم بعض الحقوق في المجتمع مثل التعليم وقوانين مناهضة محو أمية العبيد السود وفي مرحلة لاحقة منع الاختلاط في مدارس التعليم ووجود مدارس للبيض ومدارس للسود، الحق في التصويت في الانتخابات، تقييد الوجود في الأماكن العامة عبر لافتات توجه السود حيث يمكنهم المشي أو التحدث أو الشرب أو الراحة أو تناول الطعام بشكل قانوني، وتخصيص أماكن عبادة (كنائس) للسود منفصلة عن البيض، وتخصيص أماكن في المواصلات العامة (في خلفية الحافلات) للسود مع شرط وقوف السود ليجلس البيض عند شغل المقاعد المخصصة للبيض في مقدمة الحافلات.

في ظل هذه الظروف القاسية نشأت بشكل طبيعي بين أجيال الأفارقة السود المستعبدين حركات للدفاع عن أنفسهم بشكل جماعي، تمخضت عن عقد أول مؤتمر لما عرف بـ«عموم

أفريقيا» (البان أفريقانيزم) في لندن عام ١٩٠٠م، تمحور حول الدفاع عن كل الأفارقة في الوطن الأم بأفريقيا وفي الشتات في ظل الاستعباد والرق، وحدة المصير الجامع بينهما، وفي خضم الدفاع عن النفس قدمت الحركة عدة تصورات للتمركز العنصري الأسود المضاد أو «الأفروسنترزم» مقابل المركزية البيضاء، خاصة في أمريكا.

لكن حركة «عموم أفريقيا» في البلدان الإفريقية ذاتها في النصف الأول من القرن العشرين التي خضعت للاستعمار، كان يجمعها فكرة التحرر من الاحتلال الأوروبي وليس فكرة التمرركز العنصري المضاد مثلما حدث بين الأفارقة السود في المجتمعات الأمريكية، فكانت حركة للتحرر عامة مثلها مثل حركات التحرر في أمريكا اللاتينية وآسيا، حتى أسفر نضال دول القارة التحرري عن إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣م ومقرعائيق في أديس أبابا بأثيوبيا، وظل الحضور العربي في المنظمة قويا بفضل الدور المصري في البداية من سياسات عبد الناصر الخارجية التحررية القوية، وكذلك كانت الجزائر في مرحلة ما بعد عبد الناصر رمزا للتحرر في القارة ومواجهة الاستعمار، ومن بعد ذلك استلمت ليبيا الراية التي كان لها نفوذ قويا وقدم القذافي مشروعات قوية للوحدة الإفريقية.

لكن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ومع ظهور مشروع الثورات العربية الجديدة وعجزها عن التحول لنموذج مستقر في السلطة له سياسات خارجية واضحة، بدأت التناقضات في التفجر داخل مشروع الوحدة الإفريقي ومن داخل دولة المقر نفسها أي أثيوبيا، فبسبب الطبيعة الجيوثقافية لأثيوبيا كانت تقع على تخوم المنطقة العربية ودول الشرق المركزية الكبرى عبر التاريخ (مصر)، وسعى الغرب الاستعماري الحديث لزرع الفرقة بينها وبين مصر عن طريق دعوتها لبناء سد يحجز الماء عن مصر منذ أواسط القرن الماضي، لتجد أثيوبيا الفرصة مناسبة في ظل الرحالة الرخوة التي صاحبت الثورات العربية وتشرع في بناء ما سمي بـ«سد النهضة»، وفي الوقت نفسه وبسبب حالة العداء هذه تجاه مصر سوف تقوم أثيوبيا وهي دولة المقر لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي أصبحت الاتحاد الإفريقي منذ عام ٢٠٠٢م، بتبني خطاب الأفروسنترزم العنصري إرث المدرسة الإفريقية الأمريكية، مطورة حالة من العداء الجيوثقافي مع مصر ودول شمال أفريقيا العربية عموما، يقدمهم البعض بوصفهم احتلالا من عرق أجنبي لأفريقيا ويدعو لتحريرها منهم!

وكذلك سوف يشتد بالتدريج خطاب «المركزية السوداء العنصرية» في النظرة العنصرية للحضارة المصرية بوصفها حضارة للعرق الأسود الإفريقي، انتحلها الغزاة غير السود بمساعدة البيض! لتسيطر أثيوبيا بدرجة كبيرة على توجهات حركة «البان أفريقانيزم»

التحررية المبدئية القديمة وتنحو بها نحو حركة «الأفروسنترزم» العنصرية الأكثر تأثرا بتشدد الأفارقة الأمريكان، كما سوف تقترب أثيوبيا كثيرا من دولة الاحتلال «إسرائيل»، بل يمكن اعتبار أثيوبيا هي حصان طرواده الذي وظفه الاستعمار الجديد والصهيونية لاختراق نقاء وعدالة حركة «عموم أفريقيا» وقضيتها التاريخية التي قادت التحرر وظهرت للوجود منذ بدايات القرن العشرين لتعبر عن طموح القارة كلها للتخلص من الاستعمار الأجنبي، ويمكن من خلال «دراسة الحالة» للخطاب الأثيوبي في الفترة الأخيرة والمروجون لها من السودانيين أن نقف على أسسه التالية: اعتبار مصر تمثيلا للاستعمار الأبيض، وإسقاط ثنائية العبد والسيد الأوروبية عليها.

وسوف يصبح للمركزية السوداء العنصرية وجودا ملموسا في السودان، منتجا تحولا في الاستقطاب الهوياتي والثقافي المركزي في السودان؛ ومنتجا به لتفجير التناقض في مستودع الهوية العربي ليحدث الاستقطاب بين التوجه نحو المكون العربي الإسلامي في مواجهة التوجه الأفريقي (الذي ترعاه أثيوبيا ومن خلفها دولة الاحتلال وأمريكا)، واستغلت أثيوبيا الطبيعة الجيوثقافية والبنية والاجتماعية والاقتصادية للسودان وارتباط الشمال والشرق بالتوجه العربي الإسلامي، التي هي مناطق حضور التمدد التاريخي القديم للقبائل العربية ونزوحها من شبه الجزيرة العربية، وارتباط الغرب والجنوب بالتوجه الأفريقي وهي المناطق التي خفت فيها الحضور العربي وكانت غير مغرية بالاستقرار والسكنى، مع استدعاء ذاكرة الرق في المنطقة والمساواة بينها وبين حركة العبيد الأمريكيين.

وهنا يكمن مصدر الأزمة في الجيوثقافية الأفريقية ووجودها العام في القرن الحادي والعشرين، وعلاقته بالجيوثقافية العربية وشمال أفريقيا التي كانت عبر التاريخ هي موضع التداخل مع القارة الأفريقية عبر القرن الأفريقي والدول الساحلية تحديدا،

وهنا تكمن الأزمة وإعادة إنتاج العنصرية والمركزية المضادة التي توظفها أثيوبيا كفلسفة ونظرية للجيوثقافية الأفريقية في مواجهة مصر وشمال أفريقيا عموما، فلقد قدمت «الذهنية الجرمانية»، والمسألة الأوروبية سردية ثقافية وعلمية تعتبر الأسود عرقا أقل لتبرر سلبه حقوقه الإنسانية الأساسية، وتستعبده وتكون ثرواتها الحالية، لكن في مقابل تطرف «الذهنية الجرمانية» والثقافة الأمريكية والمركزية البيضاء باعتبار أمريكا مستعمرة سابقة للثقافة البريطانية التي تقوم على التعالي الأنجلو ساكسوني أو الجرمانى، تتبنى الجيوثقافية الأثيوبية سردية متطرفة للتعالي التاريخي والمركزية السوداء، معتبرة أن أصل الحضارة البشرية هو العرق الأسود، وأن اللون الأسود هو جينة التفوق والنبوغ العنصري/ السوبرمان.

والحقيقة أن السياسة الجيوثقافية العربية الناجعة وفق التصور الذي تراه الدراسة، في مواجهة حركة العنصرية المركزية السوداء التي تقودها أثيوبيا باعتبارها دولة لمقر الاتحاد الأفريقي، يجب أن تقوم على فلسفة واضحة لاستعادة حركة عموم أفريقيا بخاطبها القيمي والمبدئي التحرري، وتحريرها من سيطرة حركة المركزية السوداء بخاطبها العنصري والعنصري، الذي يعتبر العرب وسكان الشمال امتدادا لاستعمار الرجل الأبيض في أفريقيا، ويطبق فكرة الصراع الثقافي العنصري بين المركزية البيضاء والمركزية السوداء على الثقافة العربية والإسلامية، وتفجير التناقض في الحاضنة الجيوثقافية الأفريقية بين المكون العربي/الإسلامي وبين المكون الأفريقي، واعتبار المكون العربي/الإسلامي تمثلا وامتدادا للثقافة البيضاء البروتستانتية.

### ٣- الدورات الثورية والذات العربية وبديلها الجيوثقافي في القرن الـ ٢١

جاء عملية طوفان الأقصى وحرب غزة بعد قرابة عقد ونصف على انطلاق ثورات الربيع العربي، لتقف الذات العربية في زاوية وحيدة ومتفردة لا يلتفت إليها المعظم أو يتجاهلونها عن عمد، حيث قدم القرن الحادي والعشرون تجربة ثقافية جادة في موقفها من المسألة الأوربية والنظرية المطلقة (ماركسيا وهيغل)، وهو ما جرى في العقد الثاني من القرن الجديد وتمثل في مشروع الثورات الشعبية العربية بموجتها في بداية العقد وفي نهايته، وهي ثورات شعبية لأنها خرجت بعد تفكك التمثلات الأيديولوجية العربية (إرث المسألة الأوربية) يمينا ويسارا ولأنها خرجت بشعارات ومطالب ترفض الأشكال السياسية الجاهزة، على عكس مما تم استخدامه لتفكيك زخم هذه الثورات وحضورها عبر توظيف اليمن واليسار في كل الدول العربية، حتى يصل الأمر لحالة الانسداد وإعادة إنتاج التمثلات القديمة نفسها.

ورغم وضوح خطاب الشعوب العربية في رفضها للبدائل الثقافية الأيديولوجية يسارا ويمينا، إلا أنها لم تجد صوتا أو كتلة ثقافية متجانسة جديدة تعبر عنها بدرجة الوضوح نفسها، لأن الخطاب الثقافي العربي ما زال -في جوهر نسقه الثقافي- أسيرا للاستقطابات ذاتها التابعة للمسألة الأوربية، والشعارات الديهاجوجية ذاتها بين اليمين وفرق الدين السياسي من جهة وبين اليسار والليبراليين من جهة أخرى، مع الإشارة إلى جمود «دولة ما بعد الاستقلال» عن الاحتلال الأجنبي في العالم العربي بمركزها وكتلتها الرئيسية التي تمثلها المؤسسات العسكرية ودورها المدني.

ولن نكون متشددين إذا قلنا أنه في حقيقة الأمر؛ مفهوم «الثقافة العالمية» أو «النمط الثقافي العالمي» سواء كان في ثقافة القرن العشرين أو ثقافة القرن الحادي والعشرين، كان مفهوما يدل على «ثقافة أحادية» رغم كل الدعاية والبروباغندا، ورغم سياسة القطبين والصراع الثقافي بين شرق أوروبا (اللاطقي الشيوعي الماركسي) وغرب أوروبا (الطبيقي الرأسمالي الهيجلي) التي سادت في القرن العشرين، ثم انتصار ثقافة الغرب في تمثله الأمريكي في بداية القرن الحادي والعشرين، لأن الحالتين كل منهما تعبر عن فكرة «النظرية المطلقة»، وخرافة أن الغرب في لحظته التاريخية الحالية هو ذروة التطور البشري ونهايته، ولا تطور بعده..

من ثم لا يمكن تصور مستقبل للبشرية إلا بظهور بديل للمسألة الأوروبية/ الغربية وخرافة النظرية المطلقة تلك، والحقيقة أن الذات العربية رغم كل العشوائية التي قد تبدو عليها إلا أنها تعد الأمل الحقيقي للبشرية في تجاوز المسألة الأوروبية وخرافة النظرية المطلقة أحادية التصور الوجودي للنسق الثقافي البشري برمته، ولكن كيف يمكن ذلك، في ظل التراجع العربي الشديد والحصار الذي تعرضت له الثقافة العربية! وأدى إلى انكماشها داخل الجغرافيا السياسية الخاصة بها، لصالح المشاريع الثقافية الإقليمية المتنافسة معها مثل: (الصهيونية- الأفروسنتريك- العثمانية الجديدة- المشروع الشيعي الإيراني)، ناهيك عن مواجهة المشاريع الثقافية الكبرى الجديدة للمسألة الأوروبية بين الشرق والغرب.

ومن زاوية جادة للنظر في الموضوع؛ تملك الذات العربية فرصة تكاد تكون فريدة للعبور للمستقبل بعد تأزم راهن الحال في «دولة ما بعد الاستقلال» ملكيا وجمهوريةا، وبعد تفكك مشروع الخلافة الإسلامية وتفكك مشروع القومية العربية، هو أن تطرح بكل وضوح مشروع «ما بعد المسألة الأوروبية» وتجاوز وهم النظرية المطلقة القديمة وتمثلاتها الحديثة بين الشرق والغرب، والاستناد إلى مفصلية ثقافية جديدة تعتمد على مشروع ثورات الذات العربية في القرن الحادي والعشرين، وفكرة الثورات القيمية التي تتجاوز وهم النظرية المطلقة وتستعيد حيوية الوجود الإنساني مرة أخرى.

هذا البديل هو الحل الاستراتيجي والسردية البديلة المتاحة للذات العربية، والتي قد تمكنها من العبور للمستقبل وتجاوز التناقضات التي وقعت فيها داخليا، وتفجر مستودع هويتها العام لصالح المشاريع الثقافية الإقليمية الأخرى: الصهيونية، المركزية السوداء العنصرية (الأفروسنتريك)، التمدد الشيعي الإيراني، التمدد التركي (العثمانية الجديدة)... حيث يعد التصالح مع مشروع الثورات العربية هو الدواء المر الذي يهرب الجميع من تجربته بعيدا عن الاستقطابات والتناقضات التي تفجرت حوله نتيجة لتوظيف المعارضة

السياسية في الوطن العربي ضده، من خلال اليمين و فرق الدين السياسي تارة، ومن خلال اليسار والليبرالية تارة أخرى.

في المستوى الواقعي لبزوغ الذات العربية على صعيد «النمط الثقافي العالمي» كبديل لتجاوز المسألة الأوربية وخرافة النظرية المطلقة؛ سيكون علينا اعتماد عدة مفاهيم وتصورات فلسفية وثقافية بديلة وجديدة، أولاً اعتقدت الذات الغربية/ الأوربية أنها وصلت لذروة الدورة الحضارية البشرية عبر فلسفة النظرية المطلقة للجدل بين المادية والمثالية (سواء كانت الأولوية للمثالية عند هيغل أو الأولوية للمادية عند ماركس)، وطرح بعض مفكرهم مثل توينبي مفهوم الدورة الحضارية التي تشمل صعود وهبوط جماعات بشرية وتبادلها سيادة النموذج البشري منذ القدم، من ثم يمكن أن نطرح مفهوماً جديداً يتمثل في مفهوم «الدورات الثورية»، وأن التاريخ عبارة عن دورات من الثورات المركزية تخلق كل منها «مفصلية ثقافية»، تؤدي لبناء «تراكم حضاري» جديد وظهور حضارة جديدة، وأن التاريخ عبارة عن مجموعة من الدورات الثورية المركزية.

وفق هذا التصور والفلسفة البديلة للتاريخ باعتباره مجموعة من «الدورات الثورية» تتبادلها الجماعات البشرية، سوف نطرح تصوراً يتماهى مع الذات العربية في لحظتها الراهنة، وأنها قدمت لحظة ثورية مركزية جديدة في القرن الحادي والعشرين، وأن هذه اللحظة الثورية تملك «مفصلية ثقافية كامنة» تؤهلها لتشكيل وبناء «تراكم حضاري» جديد، يستعيد فكرة «الثورات القيمية والثقافية» بوضوح التي تتمرد على خرافة «المسألة الأوربية» وأنها تمثل نهاية التاريخ وذروته، وعلى مستوى النظرية المطلقة ذاتها بين المثالية والمادية سوف تطرح الذات العربية أنه لا حل مطلق لها سوى استمرارية وديمومة الدورات الثورية، التي تعيد ترتيب العلاقة القيمية (المثالية) والواقعية (المادية) عبر خلق تراتب اجتماعي جديد في كل مرحلة تاريخية، يقوده مجموعة من أصحاب «القيم الإنسانية العليا» لبناء نموذج دولة رائدة يجدد الوجود البشري ويمنحه الإلهام كل فترة، وأن الأصل هو «التجدد الثوري» وليس «المطلق الثوري» أو «النظرية المطلقة» كما تطرح خرافة المسألة الأوربية عند ماركس أو هيغل.. وأن الجماعة البشرية التي تنصدر كل دورة ثورية لن يكتب لها، أو لنمطها الثقافي الاستمرار والديمومة.

وأن التراكم الحضاري الخاص بكل «دورة ثورية» يقوم على تفعيل «الحاضنة الجغرافية» للجماعة البشرية التي تنطلق منها، والتي قد تمتلك جاذبية طوعية وبنية ثقافية تاريخية تجعلها تتمدد في الجغرافيا الثقافية الخاصة بها، لتنشأ الحاضنة الثورية العامة لها، لكن هذا التراكم

الحضاري أيا كان شكله غير مقدر له الدوام أو أن يكون تصورا مطلقا كما تصور العقل الأوربي/ المتطرف في رؤيته للحياة في مرحلة ما بعد العصور الوسطى، أو مرحلة صعود العقل الجرمانى المتطرف الذي كان قد خرج من الغابة والبرية لتوه (من شمال أوروبا وشبه الجزيرة الاسكندنافية)، والتي تعارفت الأدبيات على تسميتها بـ«الحداثة».

أي أن الذات العربية سوف تسعى لتقديم نموذج إنساني ومفصلية ثقافية جديدة للعالم، لكنها سوف تكون واعية لسنة الحياة البشرية ونظرية «الدورات الثورية»، وأن هذا النموذج غير مقدر له الدوام، إنما سيكون عتبة كبرى في سبيل خروج الإنسانية من كهف النظرية المطلقة الأوروبية، قبل أن يصاب بدوره بالجمود والتراخي، لتخرج جماعة بشرية أخرى بدورة ثورية جديدة لتستمر سنة الحياة.

### ثالثا: مشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة ودورها العالمي

#### ١ - الذات العربية والإسلامية وفرضية الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة

إذا كان الصراع الجيوثقافي العالمي حاليا وإرث القرن العشرين ولب المسألة الأوروبية القديمة ومتلازماتها الثقافية، يتمركز حول «الثنائية الحدية» الجديدة بين فريق «الأطالسة القديمة» الذي تقوده أمريكا، والذي يطرح مشروعا ثقافيا يتمركز حول الليبرالية الديمقراطية، وبين فريق «الأوراس الجدد» الذي تمثله روسيا والصين ويتمحور حول الصراع التاريخي بين قوى البر شرق أوروبا وآسيا (المعروفة بمنطقة أوراسيا) وقوى البحر غرب أوروبا والأطلسي، والذي طرح تمثلا جديدا للصراع بين الأطالسة والأوراس في شكل ثقافي - بعد انهيار الشكل الأيديولوجي الماركسي - عن الصراع بين المسيحية الشرقية (الأوراسية الأرثوذكسية) والمسيحية الغربية (الأطلسية البروتستانتية).. فإن الدراسة سوف تطرح فرضا نظريا وفلسفيا رئيسا يرى أن حل الأزمة والمعضلة البشرية القائمة والمستمرة منذ القرن الماضي وفكرة «الثنائيات الحدية» قديما بين الليبرالية والشيوعية وحديثا بين الأطالسة وبين الأوراس، يكمن في تجاوز المسألة الأوروبية برمتها بين الأطالسة والأوراس، وظهور كتلة جيوثقافية ثالثة ضابطة جديدة تمنح الإنسانية أفقا جديدا للمستقبل، بعيدا عن الحدية والصراع الصفري إرث المسألة الأوروبية المستمر.

وترى الدراسة تحقيقا لفرضية «الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة» أن الذات العربية في القرن الحادي والعشرين تملك فرصة فريدة، في تقديم كتلة جيوثقافية ثالثة جديدة للعالم

تفتح أفق الحالة البشرية على بدائل أخرى غير الصراع الصفري والثنائيات الحدية إرث المسألة الأوروبية، وهذه الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة سيكون طرحها الأساسي نفي مشروع فرض نمط عالمي ثقافي موحد ومطلق على العالم، والتأكيد على أهمية التحقق الجيوثقافي لكل الجماعات البشرية الموجودة في الحياة بشكل متساو ومتجاور، وأن النمط العالمي الموحد الذي هو لب المسألة الأوروبية القديمة والحديثة هو خرافة، خاصة على المستوى الثقافي وأن تنوع الثقافات البشرية وتعددتها هو أصل ازدهار الكوكب ورخاء سكانه ودوله أجمع، مع التأكيد على أن الذات العربية حينما تطرح نفسها بصفقتها كتلة جيوثقافية ثالثة ضابطة في العالم بهذا التصور، هي في الوقت نفسه سوف تجبر الأوراس والأطالس على احترام قيمها الجيوثقافية، ويتوقف الفريقين عن اعتبار الكتلة الجغرافية العربية منطقة صراع على فرض النفوذ الثقافي الخاص بكل منهما.

مع الإشارة أيضا إلى أنه في قلب التصور الجيوثقافي العربي الجديد وقيمه سوف تكمن وتزدهر قيمة ما بعد الشكل الطبقي والتمركز الأوربي القديم حول فكرة «الطبقة» عموما، سواء الطبقة المثالية المسيحية مع هيجل، أو اللاتبعية المادية العلمانية/ الإلحادية عند تلميذه ماركس، مشيرة إلى أن التاريخ البشري ليس شكلا «تراتبيا» مجردا على المستوى الديني انتهى بالمسيحية (الجرمانية البروتستانتية) كما تصور هيجل عن دور الدولة المسيحية في توظيف البناء الطبقي المطلق الذي يحقق الدين والدنيا (المثالية المادية وأصل فكرة النظرية المطلقة التي تجمع بين المثالي والمادي)، وليس شكلا تراتبيا مجردا على المستوى الإنتاجي/ الاقتصادي يعتبر اللاتبعية الشيوعية المطلقة هي النهاية والذروة، كما تصور ماركس تلميذ هيجل عن الدولة العمالية المطلقة وإتاحتها للموارد للجميع (المادية المثالية والنظرية المطلقة السطحية التي عكس بها ماركس تصور هيجل المثالي المادي).

إنما في فرضية الدراسة وتصورها للقيمة الثقافية المركزية التي تطرحها مع مشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة الذي تطرحه على الذات العربية، ترى أن التاريخ البشري في ديمومته صراع بين أصحاب القيم الإنسانية العليا وبين دعاة المصلحة الذاتية، ويمر بدورات من «الثورات القيمية» التي يطرحها أصحاب القيم الإنسانية العليا عبر التاريخ، في محاولة مستمرة لتصحيح مسار الجماعات البشرية حينما تسود أفكار الفردية والذاتية، ذلك دون وجود شكل نهائي ومطلق وتراتبى للحضارة البشرية لا مثاليا ماديا مسيحيا كما طرح هيجل في مشروعه الطبقي عن أصبح الدولة الليبرالية الديمقراطية، ولا ماديا مثاليا علمانيا/ إلحاديا كما طرح تلميذه ماركس، إنما التاريخ هو دورات من «الثورات القيمية»

التي تتداولها الجماعات البشرية ولا تحتكرها جماعة بعينها، لتجديد القيم الجماعية في كل فترة إلى أن تصاب بالجمود والتكلس، فتظهر ثورة قيمة جديدة وهكذا.

ليصبح ما طرحه الدراسة في مشروع الكتلة الجيوثقافية العربية الثالثة؛ هو أن «التداول الحضاري» و«التداول الثقافي» أو «التداول الجيوثقافي»، هو الحل العميق لخرافة النظرية المطلقة ووهم الحضارة النهائية الذي طرحه الذات الأوربية التاريخية سواء شرقها أو غربها، ومفهوم «التداول الجيوثقافي» هذا جدير بالانتباه إليه، فهو يرى أن القيمة الثقافية المكانية متغيرة وليست مرتبطة بثقافة بعينها أو بمكان بعينه، وإن كانت الكتلة الجيوثقافية العربية تملك في «الجوهر الثقافي الموروث» الخاص بها سمة مميزة، وهي ان «مستودع الهوية» التاريخي المتراكم الخاص بها يملك حضورا للحضارات التاريخية الأولى المتمثلة في مصر والعراق، وهي الحضارات النهرية الأولى التي تمتعت بفكرة الاكتفاء والتحقق الذاتي ماديا ومعنويا، بما يجعلها تقبل فكرة الآخر لأن تحققها التاريخي في البدايات لم يكن مرتبطا بفكرة الصراع مع الآخر على الموارد أو الثقافة وطريقة الحياة.

فالحقيقة أن النسق الثقافي أو الجيوثقافي الحاكم لمعظم نظريات العلاقات الدولية والفلسفات الإنسانية، التي نعيشها في الحقبة التاريخية الحالية مركزه القيمي العميق يكمن بعيدا عن كثرة التفرعات والتفاصيل الكثيرة التي يغرق فيها الكثير من الباحثين والمتابعين، إذ يرجع لفكرة المسألة الأوربية والحضارة المطلقة التي تتمثل في الاختيار بين بديلين مطلقين أو من ورث هذين البديلين، حيث حضارة الدولة الطبقية الرأسمالية المطلقة ضد حضارة الدولة غير الطبقية الشيوعية، والتي تحولت الآن إلى حضارة الدولة الطبقية الرأسمالية المطلقة ضد حضارة «الأوراسية الجديدة» ورثة الدولة الشيوعية بشكل جديد.

وفي واقع الأمر كذلك يحكم مجال السياسات الدولية عدة تمثلات معرفية ونظرية؛ مرتبطة بالمسألة الأوربية والحضارة المطلقة، من هذا التمثلات مجال «الأمن القومي» ودراساته ونظرياته، ومجال «الجغرافيا السياسية» للدول وتطبيقاته الداخلية في علاقته بالشمولية الرأسمالية أو الشيوعية والدرجات التي بينهما، ومجال «الجيوبوليتيكا» ودراسة حضور الدولة السياسي في موقعها الجغرافي الإقليمي وبدائله واحتمالاته، ومجال «الجيواستراتيجية» ودراسة موقف الدولة السياسي بالنظر إلى موقعها الجغرافي وحضوره عالميا بالنسبة للقوى المهيمنة الرئيسية بين الشرق الشيوعي أو «الأوراسي الجديد» مؤخرا، وبين الغرب الرأسمالي قديما وحديثا.

وعند النظر للكلديات التي حكمت المجالات العلمية الأربعة: الأمن القومي، الجغرافيا السياسية، الجيوبولوتيك، الجغرافيا الاستراتيجية، سنجد أن المركز القيمي أو الثقافي الحاكم لها منذ نشأتها كان دورانها حول مركزية الحضارة المطلقة والمسألة الأوروبية بين الشرق الذي جذره العميق يقع جغرافيا في المنطقة الأوراسية بين قارة أوربا وآسيا (ولهذا سميت أوراسية أو قوى البر)، وبين الغرب الأطلسي نسبة إلى شاطئ المحيط الأطلسي أو قوى البحر.. ومن ثم كان الجميع يتكيف ويتعايش مع المجالات العلمية المحددة للقوى والتوازن في السياسات الدولية من داخل هذه الأطر ووفق هيمنتها التاريخية، ومن ضمن الجميع كانت المقاربات العربية في مجال السياسات الدولية بالطبع.

بالتالي فإن مشروع «الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة» سوف تتجاوز وهم المسألة الأوروبية وتتركز الوجود الإنساني حتى اللحظة الحالية؛ حول كتلة جيوثقافية شرقية تعيد إنتاج نفسها حاليا باسم «الأوراسية الجديدة»، وكتلة جيوثقافية غربية قديمة جديدة تتمركز حول مشروع دولة الليبرالية الديمقراطية، لتكون «الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة» مركزا جديدا يضبط خرافة نهاية الحضارة البشرية الجامد عند الاستقطاب الغربي وتمثلاته المتعددة القديمة والجديدة بين الشرق والغرب.

ذلك لأن الدراسة ترى في الوقت نفسه أن أتباع «النمط القديم» والتقليدي للسياسات الدولية ومقاربتة في مصر والدول العربية، سيؤدي إلى الفشل الاستراتيجي، وإلى نجاح المسألة الأوروبية والحضارة المطلقة بجيوثقافيتها الجديدة بين «الأوراس الجدد» و«الأطالسة» أو غرب أوربا وأمريكا، في اعتبار الكتلة الجغرافية العربية مجرد ملف هامشي لاستعراض النفوذ وتمير المصالح الكبرى والصراع الجيواستراتيجي / الدولي بينهم على الهيمنة على جغرافيا العالم (كما حدث في حرب غزة الأخيرة)، حيث يصبح واضحا أن الذات العربية أمامها طريقين أو اختيارين للعمل؛ إما السير في «النمط القديم» للعلاقات الدولية والبقاء في دائرة التهميش كملف يعلب فيه الكبار في اللعبة الجيواستراتيجية العالمية الموروثة من القرن الماضي مع المسألة الأوروبية وخرافة الحضارة المطلقة (الجديدة والقديمة)، أو السير في طريق «النمط الجديد» أو «النمط الجيوثقافي»، والسعي لتأسيس «كتلة جيوثقافية ثالثة» مركزها عربي إسلامي جنوبي يسحب المركزية من قوى البر في شرق أوربا وقوى البحر في غربها وأمريكا، ويؤكد على احترام القيم الثقافية الخاصة بهذه الكتلة الجيوثقافية الثالثة.

## ٢- الكتلة الجيوثقافية الثالثة ودوائر الانتماء وتمثل «العربية الإسلامو جنوبية»

الذات العربية في محيطها الجيوثقافي تتصل اتصالا وثيقا بعدة دوائر جيوثقافية تتقاطع معها في «مستودع الهوية» بمكوناته المتراكمة والمتجاورة، وبما أن الدراسة وفق فرضيتها تطرح أن الذات العربية لا بد أن تقدم كتلة جيوثقافية ثالثة تضبط خرافة النمط العالمي الموحد المطلق الذي تقدمه الذات الأوروبية القديمة شرقا أو غربا، لا فإن مشروع الكتلة الجيوثقافية الذي ستطرحه الذات العربية وتكون في قلبه عليه أن يعبر بصيغة توافقية طبيعية عن دوائر الانتماء المتقاطعة معه تلك والمتعايشة والمتجاورة.

وذلك على ثلاثة مستويات واضحة من الجغرافيا الثقافية؛ أولا على مستوى الذات العربية نفسها وتعبيرها عن مجمل الطبقات الهوية الموجودة في مستودع الهوية أي علاقة الذات العربية المختارة بطبقات الهوية التاريخية المحمولة عليها مثل الطبقة المصرية والعراقية وشمال المغرب الأمازيغي والسودان الأفريقي وهكذا، وهذا المستوى تحله فكرة الذات العربية المختارة نفسها بوصفها ثقافة فاعلة.

ثانيا على مستوى الدول الإسلامية هناك تنافس بين عدة سرديات أو مشاريع على تمثيل السردية الإسلامية؛ منهم مشروع الإسلام الشيعي وطرحه الذي تقدمه إيران، ومشروع العثمانية الجديدة والخلافة السنية واستعادتها الذي تقدمه تركيا، ومشروع الصعود العربي لتمثيل السردية الإسلامية وتمثله مصر والسعودية، وترى الدراسة أن أفضل المبادئ الممكن العمل بها هنا هو مبدأ المشترك الثقافي العام في السردية الإسلامية الذي يجتمع حوله المتنافسون، أي أن الجغرافيا الثقافية الإسلامية نفسها بثوابتها تكون هي المعيار في بناء المشترك الجامع، ويتم دفع التنافس حول الصدارة إلى الوراء قليلا بحيث يكون الموضوع هو الأصل وليس الذات، أي أن الدفاع عن ثوابت السردية الإسلامية ومقدساتها يكون هو المشترك الثقافي الجامع بين العرب والفرس والآتراك، وهو الحل لجعل التنافس يرتبط بالموضوع والجغرافيا الثقافية بعيدا الذاتية المجردة، والانتصار لفريق دون الآخر.

ثالثا على مستوى القارة الأفريقية؛ هناك مشكلتين رئيسيتين الأولى مشروع الأفروسنترزم أو المركزية الأفريقية العنصرية، والتي تعتبر الشمال العربي الأفريقي والإسلام عدوا، وهذا سيتطلب العمل بتصور جيوثقافي للكتلة الجيوثقافية الثالثة، يسعى لحل هذه النقطة عن طريق العمل لاستعادة مشروع أفريقيا الثقافي الأساسي الذي ظهر في القرن العشرين بعنوان حركة عموم أفريقيا التحررية المعروفة باسم البان أفريقانيزم، وتحريرها من هيمنة من هيمنة الأفريقية العنصرية السوداء (الأفروسنترزم).. بالإضافة إلى وجود إرث من التصورات

الثقافية المسبقة لدى البعض في القارة بأن العنصر العربي الإسلامي سعى للهيمنة السلطوية السياسية في القارة، من ثم سيكون حل هذه النقطة عن طريق مفهوم الذات العربية المختارة من جهة بوصفها ثقافة مختارة، ومن جهة أخرى عن طريق الموضوعية في آليات العمل والفرز الطبيعي استنادا لفكرة القيم والمشاركات الثقافية وثوابتها أيضا وليس بالاستناد إلى الانتصار إلى جماعة بشرية بعينها.

ويتبقى كذلك موقف الكتلة الجيوثقافية الضابطة الجديدة من أمريكا اللاتينية، وحضورها الثقافي الرافض لهيمنة المسألة الأوروبية القديمة وتصوراتها عن النظرية المطلقة، من ثم تقترح الدراسة هنا أن يكون العنوان العام الجامع للكتلة الجيوثقافية الضابطة الثالثة تحت اسم: «الكتلة العربية الإسلامو جنوبية» (Arab-Islamic Southern bloc)، بحيث تشمل الجنوبية النطاق الثقافي الأفريقي واللاتيني، وكذلك تشمل دول آسيا جنوب منطقة الأوراس التي تقع في نفوذ المشروع الأوراسي الصيني الروسي.

وبالطبع مستويات الكتلة «الكتلة العربية الإسلامو جنوبية» سوف تنتظم حول الذات العربية وجغرافيتها الثقافية بالأساس، ويكون مستوى التنسيق والتوافق الإسلامو جنوبي شرطاً مرتبطاً بفاعلية الذات العربية وقدرتها على تجاوز التناقضات وبناء المشاركات الثقافية والجيوثقافية مع بلدان الانتماء الإسلامي وبلدان الجنوب في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وآسيا، وذلك ليس انتصاراً ذاتياً للذات العربية بقدر ما هو تفعيلاً لـ«جوهرها الثقافي الموروث» عبر التاريخ، والذي شهد نزول الأديان السماوية الرئيسية وشهد الحضارات البشرية الأولى في مصر والعراق، مع وجود نقطة هامة توضع في الاعتبار أن نمط الانتشار العربي القديم وهجراته قبل ظهور الإسلام، وبعد ظهور الإسلام، يختلف عن نمط الانتشار الجرمانى وهجراته في أوروبا، بما يمنح الذات العربية المختارة أفضلية جيوثقافية في قيمته الثقافية العميقة والمختزنة هنا عبر التاريخ.

فهجرة العرب قبل الإسلام ونمط الفتوحات التي تمت مع الإسلام قامت في المعظم على التجاور، ولننظر انتشار قبائل الجزيرة العربية واليمن وهجرتها عند القحط والجفاف، في بلاد العراق والشام، وفي القرن الأفريقي وساحل البحر الأحمر وأفريقيا، حيث قامت على التجاور في تجمعات سكانية متجاورة مع سكان البلاد الأصليين، ولم تقم على العدوان المباشر والعنف الأعمى الذي قام عليه نمط الهجرة والانتقال الذي غزت بها القبائل الجرمانية التي هي أصل النمط الثقافي المهمين على الذات الأوروبية/ الغربية في جغرافيتها الثقافية حالياً، رغم اعتمادها على الكر والفر كطبع الحياة البدوية في بعض الأحيان.

ومع ظهور الإسلام الذي حملت رسالته القبائل العربية لم يتسم الأمر بالوحشية، التي مارستها القبائل الجرمانية حينما حملت رسالة المسيحية في مرحلة العصور الوسطى الصليبية، مع الإشارة أيضا إلى أن فكرة النظرية المطلقة التي خرج بها هيجل ترجع للتطرف الجرمانى العميق نفسه، حينما اعتبر المسيحية الجرمانية الطبقية ودورها في المجتمع هي التطور النهائي للفكر الديني البشري.. كل هذا يعطي الذات العربية المختارة وقيمها الثقافية التاريخية والكامنة القدرة على الخروج بالعالم من عنق المسألة الأوربية الجرمانية القديمة ووهم الحضارة المطلقة أو الجغرافيا الثقافية المطلقة، التي تسعى للسيطرة على العالم برمته باعتباره يتكون من ذوات أقل في الرتبة المثالية الدينية الطبقية كما طرح هيجل، أو أقل في التطور المادي الإنتاجي كما طرح تلميذه ماركس.

ليكون واضحا وجليا أن التمثل الجيوثقافي للكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة، الذي تطرحه الدراسة تحت اسم « الكتلة العربية الإسلامية جنوبية» يضرب عدة عصافير بحجر واحد، فهو على المستوى الجغرافي يعيد التوازن فعلا للعالم بظهور كتلة تاريخية جغرافية جنوب البحر الأبيض تعمل بالفعل كرمانة ميزان تتوسط الكتلتين المتصارعتين، على يمينها الأوراس أو قوى البر كما كانت تسمى في الأدبيات الأوربية القديمة وعلى يسارها قوى البحر الأطلسية وأمريكا، بل يمكن القول إن الدراسة تطرح فرضية جيوثقافية واضحة هنا أن فك الاشتباك وتجاوز وهم النظرية المطلقة ومركزية الصراع بين الأوراس والأطلسية، يعتمد على تطور وعي الكتلة العربية الثالثة بدورها الثقافي والجيوثقافي العالمي، ليصبح تحقق الذات العربية في جغرافيتها الثقافية ليس شرطا ذاتيا فحسب إنما شرطا عالميا لسلام البشرية كلها، وتجاوز مرحلة الحضارة المطلقة وخرافتها ومتلازمتها الثقافية، لأن الصعود الصيني يتنصر جيوثقافيا للمسألة الأوربية القديمة سواء في شكلها القديم بشعاراتها الشيوعية، أو في شكلها الحديث بانضمامها لحلف «الأوراس الجدد».

### ٣- مصر مركزا للكتلة الجيوثقافية الثالثة وفرص التمثيل المتعدد

إذا كانت الدراسة تطرح فرضية عامة ترى أن شطرا كبيرا من حل مشكلة الحضارة البشرية في القرن الحادي والعشرين؛ يكمن في تطور كتلة جيوثقافية جديدة تضبط الصراع الصفري و«الثنائية الحدية» بين قوى البر الأوراسية وقوى البحر الأطلسية، فإن الذات العربية تأتي في طليعة الاحتمالات الكامنة لتقدم هذه الكتلة الضابطة الثالثة، متميزة الذات العربية وفرصتها عن الجيوثقافية الصينية التي تنتصر للمسألة الأوربية

القديمة والحديثة، ومتميزة أيضا عن الجيوثقافية الأفريقية العنصرية التي هي رد فعل مضاد للمركزية البيضاء العنصرية، وهو تمايز ظرفي خلقت الظروف والسياقات التاريخية، لتضطلع الذات العربية بمهمة تمثيل حضارات الموجة الأولى التي تنتمي لها الصين مع مصر والعراق، وكذلك تضطلع الذات العربية بمهمة التفاعل والتمثيل مع القارة الأفريقية عن طريق تحرير الجيوثقافية الأفريقية الأصلية أو حركة عموم أفريقيا «البن أفريقانيزم»، من الأفروسنترزم.

وإذا كانت الدراسة ترى في فرصة الذات العربية وسياقها الأفضل بين البدائل الجيوثقافية المحتملة للمسألة الأوربية ووهم الحضارة المطلقة والصراع الأبدي بين الأوراس والأطالسة، فإن التحليل للعوامل الممكنة يرى أن مصر تملك فرصة أكثر مرونة في الجغرافيا الثقافية للذات العربية لتكون مركزا للكتلة الجيوثقافية الثالثة عند الذات العربية وفي تمثيلها «العربية الإسلامية جنوبية»، وذلك لأن الجغرافيا الثقافية المصرية تحتوى على طبقات من المشتركات الثقافية الواسعة في معظم دوائر الاستقطاب والتناقضات القائمة والمحتملة داخل تلك الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة.

وذلك على مستوى الذات العربية نفسها والجدل بين التاريخي المصري القديم والمستجد العربي؛ حيث أن مصر قبلت طبقة الهوية العربية في مستودع هويتها المتراكم وتجاوزت متلازمات الصراع على المستوى اللغوي والعنصري والاجتماعي لحد كبير، بما يجعلها تقدم نموذجا فاعلا في حل إشكاليات مستودع الهوية والجغرافيا الثقافية بطبيعتها الجغرافية الخاصة وسماتها الثقافية التي تطورت محمولة على تلك الجغرافيا الخاصة.

وعلى مستوى السردية الإسلامية والتدافع بين العرب المعاصرين الذين طرحوا مشروع القومية الاشتراكية، وبين العثمانية الجديدة التي تحاول تجاوز العلمانية الأتاتوركية التي أنهت الخلافة الإسلامية، وبين إيران المعاصرة التي تسعى لتقديم شكل جديد من التشيع السياسي بوصفه سردية تستحق التعبير عن السردية الإسلامية التاريخية عموما، وحتى بين سردية المغرب العربي التي تطرح فرضية الجدل العقلي المجرد لإنتاج سردية دينية جديدة... يمكن لمصر تطرح نموذجا حضاريا جيوثقافيا مشتركا وغير استقطابي يملك القوة الناعمة للتعبير الواقعي عن ثوابت الجغرافيا الثقافية الإسلامية المشتركة لدى الجميع، وهذا هو معيار الفصل وتجاوز الاستقطاب في السردية الإسلامية الذي يمكن لمصر أن تقدمه استنادا لطبيعة الجغرافيا الثقافية الخاصة بها التي تقوم على الوسطية وقبول الآخر في سياق مبادئ جامعة.

وعلى مستوى السردية الأفريقية تملك الجغرافيا الثقافية المصرية الميزة الطبيعة نفسها؛ في إمكانية تحرير حركة عموم أفريقيا أو «البن أفريقانيزم» التاريخية من هيمنة الأفريقانية العنصرية السوداء أو الأفروسنترزم، لدور مصر التاريخي في تأسيس الاتحاد الأفريقي وحركة عموم أفريقيا عامة، وكذلك لأن مصر التاريخية تعد معبرا وجسرا واصلا وطبقة متراكمة من الهويات التي جمعت النوبي في جنوب مصر بالعرق القوقازي في الشمال بالعرق الأسود في جنوب السودان، من ثم تملك مصر سردية تاريخية تتجاوز العقد الثقافية رد الفعل للأفروسنترزم في العصر الحديث وحججها في العصر القديم.

وعلى مستوى الجنوب اللاتيني والآسيوي وليس الأفريقي فقط؛ تملك مصر المرونة الجيوثقافية نفسها والقدرة على وجود المشتركات الثقافية والتاريخية إرث مرحلة ما بعد الاستقلال عن الاحتلال الأجنبي القرن الماضي والمرحلة الناصرية، والذي يتمثل في منظمة «دول عدم الانحياز» وفي منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية،

مع الإشارة إلى أنه يتميز مشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة عن مشروع «دول عدم الانحياز»؛ بأن تصورهما الثقافي المباشر يقوم على فلسفة التداول الحضاري والتعدد الجيوثقافي، وليس مجرد الإقرار بوجود كتلتين مركزيتين وعدم الانحياز لأي منهما إنما سوف يكون المشروع الجيوثقافي الواضح والمعلن لهذه الكتلة الجيوثقافية الثالثة هو التأسيس لفكرة التداول الحضاري والجيوثقافي، وأن الجغرافيا الثقافية الخاصة بالمسألة الأوربية ووهم النظرية المطلقة والتمركز حول الأوراس والأطالسة، ليست هي الجغرافيا الثقافية المطلقة التي على العالم أجمع أن يأخذ موقفا تجاهها بالاصطفاف مع هذا أو ذاك، وإنما مشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة الضابطة يقوم على ظهور تداول ثقافي وحضاري وتعدد وتنوع.

ليكون منطقيا أن تربط الدراسة تطور الكتلة الجيوثقافية الثالثة وأفضل فرصها في تجاوز التناقضات ومستوياتها المتعددة بالذات العربية وبالمركز المصري ومرونة الجغرافيا الثقافية الخاصة بها، وذلك استنادا على قدرة مستودع الهوية المصري الواسعة والمتعددة، وقدرتها على التعبير والتمثيل عن معظم الأطراف والتمثيلات الجيوثقافية خارج المركز الأوربي القديم وثنائيته الأولى بين المادية والمثالية أو الماركسية والرأسمالية، أو الثنائية الجديدة بين الأوراس والأطالسة.. من ثم ترى هذه الفرضية أنه إذا نهضت مصر وتحولت إلى دولة صاعدة نهضت معها الكتلة الجيوثقافية العربية بأطرافها وأجوارها وتقاطعاتها المتعددة والمتنوعة، وإذا كبت أو تراجعت مصر تفككت الكتلة الجيوثقافية العربية ودبت الخلافات والتناقضات في أطرافها وأجوارها التي على علاقة وتدافع باستمرار مع مستودع هويتها الأساسي..

مع الإشارة إلى أنه فيما يخص الذات العربية فإن حاضنة الجغرافيا الثقافية العربية تمثل فيها مصر دور القلب الجغرافي الحامي والحاكم، وتمثل العراق والسودان باين حارسين للحاضنة، فالحاضنة الجغرافية العربية الحديثة قلبها المتين هو مصر، ولها باين أساسيين حارسين العراق من الشرق والسودان مع الجنوب، وأنه من تراجع الجغرافيا الثقافية وتفكك مشروع القومية العربية إرث القرن العشرين ووقوع العرب في الفشل الاستراتيجي وتوقع مخططات أمريكا لعزل العراق وإزاحته من محصلة القوة العربية، سقطت هذه البوابة لصالح التمدد الشيوعي الإيراني باعتبار أن إيران مركزا مجاورا للحضارة الجغرافية العربية يرى فيها فرصة ممكنة ووحيدة لتمدد جغرافيته الثقافية الشيعية، وكذلك وقعنا في الفشل الاستراتيجي نفسه عندما ضعفت بوابة السودان الجنوبية لصالح تمدد المركزية السوداء العنصرية من أثيوبيا ضد مصر، وعندما تطالب حاليا أثيوبيا بالتمدد في البحر الأحمر مطالبة بميناء بحري.

لتكون مصر مركزا محتملا لهذه الكتلة الجيوثقافية الجديدة، تدير التناقضات وتتجاوزها مع المراكز الإسلامية والعربية والأفريقية تحديدا، أي مع إيران وتركيا، ومع دول الخليج الصاعدة، ومع أفريقيا ومشروع «البان أفريقانيزم»، وذلك عن طريق استثمار المحفظة الجيوثقافية المصرية المركبة في بعدها الإسلامي مع تركيا وإيران، وبعدها المتوسطي تجاه أوروبا، وجزئها الذي يقع في قارة آسيا، حيث أن المحفظة الجيوثقافية المصرية بمكوناتها تتسم بالفردة الشديدة في قدرتها على تجاوز التناقضات وإدارتها الخاصة بـ«الكتلة الجيوثقافية الثالثة».



♦ الباب الثاني:

## الجغرافيا الثقافية

إشكاليات التعامل الثقافي والنموذج البديل



## الفصل الأول:

### تمثيلات التعالق الثقافي بين الذات والآخر

أولاً: الصهيونية وتمثل الحضارة الغربية المركزية

١- الأشكال الثلاثة المركزية للنظرية المطلقة الغربية في القرن الـ ٢٠:

أ- المثالية المسيحية المطلقة ومركزيتها وأصل فكرة الحضارة المطلقة

إذا كان للدراسة أن تطرح تساؤلاً مباشراً عن سبب العجز المركزي الذي كبل الدول العربية والإسلامية في القرن الحادي والعشرين وبعد انقضاء ربعه الأول؛ عن وضع تصور إقليمي أو عالمي لمشروع سياسي أو ثقافي جديد رغم كل الأزمات والتشققات التي تعرضت لها حتى تاريخه، جراء الاستقطاب الثاني القديم والجديد للمسألة الأوروبية ووهم الحضارة المطلقة وتمثلاتها؟ وربما ستقدم الدراسة فرضية أن السبب في ذلك يرجع للتعاليقات الثقافية التاريخية وتمثلاتها السياسية إرث القرن العشرين بين الدول العربية والإسلامية (وكذلك بين الصهيونية)، وبين ما تسميه الدراسة الحضارة المطلقة الغربية المركزية ومتلازماتها الثقافية بتمثلاتها المتعددة التي شاعت في العالم كله، تلك الحضارة التي ادعت أنها ذروة الحضارة البشرية المطلقة ونهايتها العظيمة.

من ثم ستسعى الدراسة لبحث التعالق الجيوثقافي بين دولة الاحتلال والمشروع الصهيوني وبين الحضارة الغربية المطلقة من جهة، ليسعى لكشف أسباب الدعم المطلق لها، وكذلك لاختبار أشكال التعالق الجيوثقافي بين الفواعل العربية والإسلامية وبين الحضارة الغربية المطلقة ذاتها من جهة أخرى.

بداية إن الفكرة أو القيمة الثقافية المركزية الكبرى التي لم يقارنها المثقفون العرب كما يجب، سواء عن قصد وعمد، أو عن تقصير في الفهم والاكتفاء بالأفكار النمطية الشائعة والرائجة هي فكرة المسألة الأوروبية ومتلازماتها الثقافية والقيمة الثقافية المركز الحاكمة لها (ولنسقتها الثقافي العميق والمضمّر)، تلك التي تقوم على مسألة الحضارة المطلقة، واعتبار الذات الأوروبية الحديثة سواء في شكلها المثالي الرأسمالي أو شكلها المادي الماركسي، هي

المركز وذروة الحضارة البشرية ونهاية طريقها، معتبرة ما سواها توابع أو هوامش لها، يجب أن تدور وتتنظم في فلكها الثقافي ونسقتها القيمي ذاته.

وفكرة الحضارة المطلقة هذه خرجت إلى النور بداية بشكل فلسفي وكلي واضح مع الفيلسوف الجرمانى هيغل، الذي قدم نظرية على المستوى الفلسفي تجمع بين المثالية العقلية أو الروحية وبين الواقع المادي أو الفعلي، واعتبر أن الدولة المسيحية ودورها الواقعي في بناء ورعاية نظام اجتماعي شامل يوظف الطبقات الزراعية والصناعية والبيروقراطية، هو ذروة سلم التطور المثالي أو الديني للبشر الذي مثلته الحضارة الغربية المسيحية بطرحه المسيحي الشمولي الطبقي.

فلقد ظهرت فكرة الحضارة الغربية المطلقة المركزية التي تجب الجميع فيما قبلها ولا ترى شيئاً بعدها وتعتبرهم هوامش أو توابع لها، عند الفيلسوف هيغل الجرمانى، حينما قدم تصورا يعتبر الدولة المسيحية الجرمانية أو الغربية هي ذروة التطور الحضاري البشري مستندا إلى وظيفتها التي ستوزع الأدوار المجتمعية بين الناس وطبقاتهم الرئيسية لخدمة فكرتها، جامعا بين فكرة الدنيا أو المادي والواقعي وبين فكرة الدين أو المثالي والروحي، عن طريق هذه الدولة الشمولية التي تستلهم القيم المسيحية الكلية وترعى الأدوار المجتمعية وتوزعها في الوقت نفسه.

#### ب - المادية العلمانية المطلقة والمركزية المضادة ورد الفعل الماركسي

خرج تلميذ هيغل ماركس بفكرة مركزية مضادة له، عن الحضارة المطلقة المركزية أيضا ودولة شمولية أخرى ترفع شعارات مضادة، وترفض فكرة توزيع الأدوار المجتمعية الطبقيّة، وتدعي أنها ستلغي الأدوار المجتمعية والفوارق الطبقيّة من خلال دولة شمولية تتحكم في العوائد والأدوار، لكنها ستحقق المثالية من خلال توفير كافة الاحتياجات المادية لجميع أعضاء المجتمع وفق ما يحتاجونه، ويعمل كل فرد وفق ما يقدر عليه، وتكون الهيمنة فيها لنخبة حزبية منظمة تمارس دور الحكومة أو الدولة، وهي التي تتولى إذابة الفوارق الاجتماعية أو الطبقيّة.. محتفظة الماركسية بفكرة الشمولية أو المركزية وضرورة تعميم الفكرة وأهميتها على جميع البشر، وتهميش كافة الأشكال الثقافية والإنسانية الأخرى.

فالمسألة وخرافة النظرية المطلقة الأوربية المركزية لم تقف عند هذا الحد مع هيغل الأب التاريخي لها، إنما خرج تلميذه ماركس متمردا عليه بخرافة مركزية أخرى، وهي أن الذات الأوربية في شكلها المادي الصناعي الذي يعتمد على تراكم رأس المال والعمالة الكثيفة، هي

ذروة التطور البشري المادي الذي مر قبله بمراحل أخرى للإنتاج والعلاقات الاجتماعية المتعلقة به، وقدم شكلا للنظرية المطلقة يقوم على المادية المثالية وأن ذروة البشرية ومنتهاها الذي يتخيله، هو ظهور مجتمع لا طبقي ينتصر للعمال والعمل اليدوي فقط، وتعتمد مثالته على فكرة خيالية تنميطية وهي أن المرحلة التالية والهدف لنظريته المطلقة، يكمن في الوصول المجتمع عالمي مادي يعطي الجميع بقدر ما يحتاج، ويطلب من الجميع ما يستطيع أن يقدم فقط!

### ت - الفاشية والمركزية العنصرية المطلقة والنازية الألمانية

امتد أثر هيجل ونظريته عن الحضارة المطلقة المركزية إلى شكل سياسي ثالث ظهر في أوروبا تأثرابه بالإضافة إلى الماركسية، وهو العنصرية المطلقة الاستبدادية التي عرفت بـ«الفاشية» التي تمركزت حول فكرة وجود عرق إنساني مطلق أعلى يخول لنفسه فكرة المركزية والتعالى والهيمنة على باقي الأعراق، ويعتبرها هوامش أو توابع له، وقام نظامها السياسي على سيطرة الدولة أيضا من خلال فكرة مركزية وحيدة مطلقة وقمعها للمعارضين ، ورغم أن «الفاشية ظهرت بداية في إيطاليا ( التي تستمد المفردة معناها التسلطي من التاريخ السياسي الإيطالي، إلا أن تمثلها الأبرز كان مع الفاشية العنصرية المطلقة عند هتلر وما عرف بـ النازية»، متبينة النازية أفكار هيجل عن دور الدولة وشمولية رعايتها للمجتمع وبنيتها الكلية الطبقية أو الإنتاجية والاجتماعية، لكن الفاشية تختلف عن نموذج هيجل وتلميذه ماركس في أنها عنصرية متطرفة، تؤمن بالحق المطلق للجنس الجرمانى أو الآري تحديدا في سيادة العالم بصفته الجنس الأعلى المطلق (متأثرة أيضا بتصور نيتشه عن الإنسان السوبر أو الأعلى، كما أنها تؤمن بالقمع أو العنف السياسي الداخلي ومنع تداول السلطة أو الديمقراطية، وعلى المستوى الخارجي تؤمن بالحرب والعنف لفرض تصورها للحضارة المطلقة على العالم والشعوب الأخرى.

## ٢- صراع الحضارة المطلقة وتحول مركزياتها بين القرن الـ ٢٠ والـ ٢١

### أ - الحرب العالمية الثانية إزاحة الفاشية المطلقة ومركزيتها

في واقع الأمر إسرائيل والصهيونية ليسا سوى إحدى تمثالات الحضارة المطلقة بشكل ما أو بآخر، سواء في تصورات الصراع في القرن العشرين أو تصورات الصراع في القرن الحادي والعشرين، فلو اعتبرنا أن القرن العشرين شهد الصعود الكبير للمسألة الأوروبية

بين الماركسية والرأسمالية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، لوجدنا أن الصهيونية حاضرة في جناح كل منهما، وقبل ذلك كانت حاضرة في جناح أحد تمثلات الحضارة المطلقة الأخرى التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى وماتت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الشمولية العنصرية النازية التي قدمها هتلر مع ألمانيا والتي قامت على فكرة الشمولية ودور الدولة وهيمنتها الطبقية كما قدمها هيجل، ولكن أضافت عليها فكرة العنصرية ونقاء الجنس الجرمانى والإنسان السوبر الخاصة بنيتشه... حيث قامت الصهيونية على توظيف العداء والاضطهاد العنصري النازي ليهود أوروبا، لتروج للصهيونية باعتبارها إبراء ذمة للضمير الأوربي جراء ما فعله هتلر.

وكان أن انتهت الفاشية العنصرية المطلقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لتظهر عندنا المسألة الأوربية وخرافة الحضارة المطلقة بصراعها الثنائي أو ثنائيتها الحدية سواء الشيوعية أو الرأسمالية وتهيمن على الفكر الإنساني العالمى، سواء كانت الشيوعية عن طريق التنظيمات الماركسية الحديدية وقدرتها على التشويه وغسيل المخ والترويج الجماهيري الواسع لأن ذلك الطريق هو الطريق المركزي الوحيد للنضال والبطولة وما إلى ذلك، وكذلك الرأسمالية عن طريق مسارات الهيمنة الثقافية والاستعمار الناعم واعتبار القيم الغربية المسيحية وتمثلاته الثقافية المثالية هي النموذج المركزي والمثال الذي يجب على الجميع الهوامش اتباعه على الأقل على مستوى أفكار العقلانية والعلمانية والتعدد الثقافي، مع دفع التمثلات الرئيسية للهيمنة الغربية المثالية أو المسيحية الليبرالية للوراء قليلا.

وهكذا وقع العالم برمته أسيرا للصراع الثنائي المركزي الخاص بالحضارة المطلقة، والمسألة الأوربية ومركزيتها وتهميشها لكافة الأشكال والمحددات الثقافية الأخرى الخاصة بالجماعات البشرية، إما عن طريق التنظيمات الحديدية الماركسية وإرهاها الفكري للمنافسين المستقلين من المثقفين المحليين وآليات التشويه والاستقطاب، أو عن طريق الهيمنة الثقافية للمثالية المسيحية الليبرالية ووكلائها المحليين أيضا عبر مسارات العمل الثقافي ومراكزه الناعمة، التي فرضت نفسها من خلال مسارات التمويل للمراكز الثقافية الغربية في العالم، ومن خلال فروع الجامعة الأمريكية والسياسات الأكاديمية التي تعمل من خلالها على فرض الشكل السائد المركزي لما يجب أن يكون عليه العلم أو الثقافة.

وفي السياق ذاته أهملت الثقافة العربية الرسمية وغير الرسمية -وعلى الرسمية كانت تابعة هنا لغير الرسمية - العلاقة المركزية بين المشروع الصهيوني وبين فكرة الحضارة المطلقة، التي تعد أبرز العوامل الحاكمة للصهيونية ودولة «إسرائيل».

## ب - نهاية الحرب الباردة إزاحة المادية المطلقة ومركزيتها

في تحول دارمي شهده الربع الأخير من القرن الحادي والعشرين، ستمر فكرة الحضارة المطلقة الغربية بلحظة تحول جديدة مع سقوط النظرية الثانية من ثلاثية: الليبرالية والماركسية والفاشية، فبعد سقوط الفاشية بنهاية الحرب العالمية الثانية، ستشهد نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات سقوط النظرية الماركسية اللينينية في الاتحاد السوفيتي، الذي سيتفكك محدثاً دويماً كبيراً وصدمة لدى مريديه. لتتفرد الشمولية الطبقيّة المثاليّة الخاصّة بهيجل بالحضارة المطلقة في شكل أمريكا السياسي مع نظام الليبرالية الديمقراطيّة الذي شمل بعض التعديلات الشكلية والهامشية على فكرة هيجل الأصلية).

فلقد كان سقوط الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ حدثاً صادماً في التاريخ الحديث، وأدى إلى تحولات عميقة في النظام العالمي، وترك آثاراً بالغة على الصعيدين النظري والعملي خاصة بالنسبة إلى أتباع النظرية الماركسية اللينينية، حيث أدى إلى تفكك النظرية الماركسية وضعف مصداقيتها بعد فشل التجربة السوفيتية، حيث ارتبطت في أذهان الكثيرين بالبيروقراطية العاجزة، والتخطيط المركزي الشمولي غير الفعال، وانتهاكات حقوق الإنسان في سبيل التميّط ومحاوله فرض نوع واحد من الثقافة المادية وإزاحة ما سواه.

وأدى ذلك إلى انتصار النظرية الليبرالية وهيمنتها الأيديولوجية بدرجة كبيرة، حتى صارت الليبرالية الديمقراطيّة هي الأيديولوجيا السائدة في العالم، وبديل ناجح تبنته بشكل جزئي معظم الدول الشيوعية القديمة في روبا والصين بعد ذلك، كما أدى ذلك إلى ظهور العولمة الاقتصادية والثقافية بالاستناد إلى النموذج الأمريكي، كما أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى تغيير خريطة العالم في المنطقة الأوراسية التي كان يشغلها قديماً، مع استقلال الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي، ولكن التأثير الأبرز كان انفراد الليبرالية بالهيمنة على عقلية الحضارة المطلقة بعد هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية، ثم هزيمة المادية مع نهاية الحرب الباردة.

## ت - القرن الـ ٢١ وتحول الليبرالية المطلقة لـ «الصدام الحضاري» المطلق

مع نهاية القرن العشرين ستتحول المثاليّة المطلقة إلى شكل نظريات الصدام الحضاري، أو الصدام الحضاري المطلق مع جميع الحضارات المغايرة بذريعة أن تظل هي الشكل المركزي المهيمن والمسيطر، والباقي توابع أو هوامش له، فتجدر الإشارة إلى أن فكرة الحضارة المطلقة المثاليّة المسيحية الطبقيّة لم تكتف بعد إزاحة النازية والماركسية بما حققت، وإنما ستطور من

نفسها وبعد الصراع مع الماركسية حول الشكل الاقتصادي والمادي وإزاحته، ستقدم نفسها في شكلها الثقافي المركزي المباشر فيما عرف بنظريات الصدام الحضاري التي ظهرت في نهاية القرن الماضي أيضا، مع هيتلر هيتلر صدام الحضارات) وفوكوياما (نهاية التاريخ)، وبرنارد لويس صدام الحضارات المسلمون والمسيحيون واليهود في عصر الاكتشافات الجغرافية).. حيث ركز هيتلر هيتلر على الصدام مع الصين مركزا على بعدها الحضاري الحضارة الكونفوشيوسية)، وركز فوكوياما على روسيا والتمدد في القضاء السوفيتي القديم (الأرثوذكسية الروسية) وركز برنارد لويس على العرب والمسلمين والشرق الأوسط تحديدا (الإسلام).

ليشهد القرن الـ ٢١: إعادة الإنتاج للصراع الثنائي المطلق المركزي الجديد من خلال عودة روسيا مع الأوراسية الجديدة، والصين من خلال التمدد الجيو اقتصادي من خلال طريق الحرير الجديد، حيث أن استهداف الحضارة المطلقة التي انفردت بها الليبرالية الديمقراطية وريثة هيجل بنهاية القرن الماضي للصين وروسيا سيجعل كل منهما يطوران حلفا جديدا في محاولة لإعادة إنتاج الثنائية الحدية المركزية والمسألة الأوربية مجددا، فيما عرف بمشروع الأوراسية الجديدة التي طورها المفكر الروسي الكسندر دوجين، وحذت حذو نظريات الصدام الحضاري مركزة على البعد الثقافي والحضاري، معتبرة أن الوجود البشري برمته هو صراع أزلي وثنائي مركزي بين قوى شرق أوروبا وآسيا البرية الأوراسية أي التي تقع بين أوروبا وآسيا، وبين قوى غرب أوروبا البحرية التي تطل على المحيط الأطلسي ومعها أو في مركزها قوة أمريكا البحرية، وأن باقي العالم وحضاراته هو مجرد حشو أو هامش لذلك الصراع المركزي.

### ٣- الهامش الصهيوني وتمثله لمركزيات الحضارة المطلقة

#### أ- الصهيونية الماركسية وتمثل المركز الماركسي

هناك عدة أزمات وقعت فيها الثقافة العربية في مقاربتها لفهم الصهيونية وجذورها في القرن العشرين، معظم هذه الأزمات كانت بدافع الانتقائية المعرفية التي مارسها البعض، واعتبر نفسه إما وصيا على الذات العربية ووسيطا تعبر من خلاله المعرفة، يسمح بتمرير ما يناسبه منها ويمنع الآخر، أو اعتبر أنه يمارس دورا معرفيا بدافع الأيديولوجية ومستوياتها التنظيمية والفكرية التي قد تمارس دورا في الحجب المعرفي لتصورها أنه يضر بالصورة التي تقدم نفسها عليها، ويقيد قدرتها على الحركة الجماهيرية والفكرية.

وفي سبيل بيان علاقة الصهيونية الجذرية بالتمثيلات الرئيسية الثلاث تلك للمسألة الأوروبية والحضارة المطلقة الماركسية - الليبرالية - النازية) أو (الشمولية العمالية المادية غير الطبقة الشمولية المسيحية المثالية الطبقة الشمولية الجرمانية العنصرية الطبقة)، سنذكر أهم ثلاث تمثيلات للصهيونية في علاقتها بالحضارة المطلقة ومتلازماتها الثقافية.

إذا بداية سنجد أثر الحضارة المطلقة المركزية في تمثيلها الماركسي وعلاقتها باحتلال فلسطين، وتبنى لينين ومن بعده ستالين للصهيونية في تمثيلها الماركسي المعروف بـ «الصهيونية الماركسية»، باعتبار الصهيونية طليعة لفكرة الحضارة المطلقة في شكلها الشيوعي مع الكشف عن جذور الصهيونية الماركسية التي قام بتأسيسها اليهودي الروسي الماركسي الصهيوني بير دوف بير خوف.<sup>(١)</sup>

فلقد نشأت الصهيونية الماركسية بوصفها تيارا فكريا روسيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ساعية إلى الجمع بين الصهيونية وإقامة وطن قومي لليهود والمتصور الماركسي الطبقي ليكون هذا الوطن على الطريقة والبناء التعاوني والعمالي، وقدمت الصهيونية الماركسية مساهمتها في تصور المركزية الغربية والدور الذي سيقوم به الاحتلال الصهيوني الماركسي لفلسطين بوصفه طليعة تقدمية تسعى لنشر الفكر الماركسي بين السكان العرب المتخلفين في وطن مشترك، ثم يساهموا في العمل السياسي المركزي الغربي المعروف باسم «الأمية»، سعيا لنشر الماركسية في العالم كله.

#### ب - الصهيونية الليبرالية وتمثل المركز الليبرالي

وعن الأثر الحديث لفكرة الحضارة المطلقة في صورتها المثالية الطبقة أو الليبرالية الديمقراطية الحديثة سنجد الصلة مع المثالية المسيحية المطلقة في عدة تمثيلات دينية وسياسية جذورها ترجع لـ الصهيونية المسيحية والصلة التي عقدتها البروتستانتية والمذهب البيورتاني/ التطهري فيها مع التوراة واليهودية، التي مثلها مثل الصهيونية الدينية اعتبرت عودة اليهود لفلسطين فعلا دينيا مسيحيا يعجل بقدوم المسيح عليه السلام، وعلى المستوى السياسي سيعتبر البعض «إسرائيل» بعد إعلان الدولة واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، كما تستمر تمثيلات الصهيونية الليبرالية في الظهور مع مرحلة صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية، حيث في الحقيقة تعد الصهيونية الليبرالية أو الطبقة أو الرأسمالية

(١) انظر: حاتم الجوهري خرافة التقدمية في الأدب الإسرائيلي: نقد أسطورة الاحتلال التقدمي، عن الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣م

أو المثالية أعقد أنواع الصهيونية على خلاف السائد عنها، فعلى المستوى المثالي أو الديني المسيحي تعتبر الصهيونية الليبرالية نفسها ممثلاً للحضارة الغربية المسيحية وقيمها في الشرق العربي والإسلامي مثلما تعامل برنارد لويس مع الصهيونية وإسرائيل في مرحلة نظريات الصدام الحضاري بعد سقوط الاتحاد السوفيتي)، ويعتبرها البعض آخر القلاع الصليبية أو الحملة الصليبية الجديدة على الشرق. وفي السياق ذاته ترتبط بالقيم الثقافية العميقة عن تفوق الشخصية الأوروبية البروتستانتية في مرحلتها الجرمانية أو الأنجلو ساكسون تحديداً (كما في جذور الصهيونية المسيحية الأمريكية)، لذا تجد قوة الصهيونية الليبرالية في بريطانيا وأمريكا سواء في تمثيلها الديني وما عرف بالصهيونية المسيحية، أو تمثيلها السياسي مع دولة الليبرالية الديمقراطية وشعاراتها الرنانة واعتبار «إسرائيل نموذجاً ديمقراطياً، أو في تمثيلها الإمبريالي القديم باعتبار «إسرائيل» مستعمرة حصينة للغرب في الشرق.. لتكون صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية هي آخر تمثيلات الصهيونية في علاقتها بالنظرية المطلقة الليبرالية وقيمها المسيحية.

### ت - الصهيونية الوجودية وأثر الفاشية المطلقة

وفي واقع الأمر رغم أن الفاشية العنصرية المطلقة النازية انتهت من الوجود في الحرب العالمية الثانية، وقبل إعلان دولة «إسرائيل» عام ١٩٤٧م مع قرار التقسيم، إلا أن الفاشية العنصرية المطلقة كان لها أثر على الصهيونية من خلال ظهور الصهيونية الوجودية التي طورها الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر<sup>(١)</sup>، والتي كشفت تأثر سارتر بأزمة الحضارة المطلقة في شكلها العنصري الشمولي النازي أو الفاشية العنصرية المطلقة، واحتضانه للصهيونية كأثر جانبي لاضطهاد هتلر لليهود أوروبا، واعتباره الصهيونية واحتلال فلسطين أعلى صور الوعي الوجودي التحرري لليهود أوروبا.

لنجد أن الصهيونية في حقيقة الأمر ليست سوى إحدى تمثيلات الحضارة المطلقة والمسألة الأوروبية ومتلازماتها الثقافية في صورها الثلاث الماركسية والليبرالية والفاشية الوجودية، وفي الوقت نفسه فإن الكشف عن هذه الفرضية يكشف في الوقت نفسه عن فرضية مهمة.. وهي أن تفكك الصهيونية ليس رهناً بظرفها الذاتي الخاص، وإنما رهناً بتفكك فكرة الحضارة المطلقة وظرفها العام، وظهور ما بعد المسألة الأوروبية، بتمثلاتها القديمة والحديثة.

(١) انظر جان بول سارتر، تأملات في المسألة اليهودية، ترجمة حاتم الجوهري، دار روافد، مصر، ط١، ٢٠١٦م.

وفي الوقت نفسه توجد فرضية أخرى في السياق ذاته ترى أن الذات العربية الإسلامية سيكون عليها العبء الكبيرة لتحرير البشرية من خرافة النظرية المطلقة والمسألة الأوروبية، لأن الدرس الثقافي والحضاري المشروع الأوراسية الجديدة والتمدد الصيني يشي في حقيقته بأن كل منهما تعيد إنتاج الاستقطاب الثنائي حول النظرية المطلقة، الصين بتبنيها للشعارات الشيوعية القديمة في مواجهة الليبرالية القديمة، وروسيا بتبنيها لمفهوم قوى البر الأوراسية منطقة روسيا الجغرافية التي تقع في قارتي أوروبا وآسيا في مواجهة قوى البحر الأطلسية غرب أوروبا وأمريكا!

ويكون من المهم طرح تصور وفرضية أعم؛ ترى أن الذات العربية سواء وعت بذلك أو لم تع سيقع عليها عبء تحرير العالم من تصورات الحضارة المطلقة وتمثلها الصهيوني، ولكن وعي الذات العربية بجذور التدافع الحضاري بينها وبين الصهيونية بصفتها تمثل الحضارة الغربية المطلقة، سيجعل الذات العربية تفتح أعينها على ما تواجهه، وأهمية أن تطور كتلة جيوثقافية ثالثة، تستهدف في نهاية المطاف أن تجعل العالم يحترم وجودها كوحدة جغرافية واحدة لها ثوابت ثقافية على العالم أن يحترمها، وهذا هو لب الكتلة الجغرافية الثقافية الثالثة ومشروعها إذا وعت له ولدوره الذات العربية ودوائر صنع القرار فيها في القرن الحادي والعشرين.

## ثانيا: السردية الإسلامية.. الهوامش والمتون الداخلية والتعالق الغربي

### ١ - السردية الإسلامية جدل المتون والهوامش وتحولاتهما الداخلية

#### أ- المركز الجغرافي العربي ظرفية النشأة وتبادل الأدوار

إذا كانت السردية الصهيونية لها تعالقاتها وجذورها العميقة الضاربة داخل الحضارة المطلقة الغربية، بتعريف الحضارة المطلقة الذي هو أن الحضارة الغربية تمثل ذروة الوجود الإنساني ونهاية سلم التطور الحضاري من ثم هي مطلقة ونهائية ومركزية وأبدية دونها التوابع والهوامش، فإن السردية الإسلامية التي من المفترض أن تكون حاضنة للمقاومة الفلسطينية في حرب غزة، لها جدلها الداخلي وفق تصور المتون والهوامش، ولها جدلها الخارجي وتعالقها مع المتون الغربية، وفي سياق الجدل الداخلي لتصورات المتون والهوامش في السردية الإسلامية والتدافع بينهما ودور كل منهما في السردية، وتبادل المواقع والأدوار يمكن أن نجد المتن التاريخي الذي حمل السردية الإسلامية ارتبط بعرب شبه الجزيرة

العربية، ذلك في فترة النشأة والتأسيس والفتوحات الأولى، وتمدده نحو الحواضن الجغرافية القريبة من شبه الجزيرة العربية في منطقة العراق والشام ومصر تحديداً، وتميزت هذه المناطق بوجود تاريخ من الجدل والتعاليق بين متونها وبين التمدد القديم من شبه الجزيرة العربية أصلاً، خاصة في فترات الجفاف والقحط التي كانت تضرب شبه الجزيرة العربية.

ففي مصر كانت تسكن القبائل البدوية العربية في منطقة سيناء، وفي الشام شهدت هجرة لكثير من القبائل العربية، التي استوطنت السواحل والأراضي الداخلية ومنها الفينيقيون في منطقة لبنان والكنعانيون في فلسطين الحالية، وفي العراق من المعروف أن حضارة الأشورية لها أصول عربية «سامية» كما أن أطراف العراق شهدت استقرار العديد من القبائل العربية على مدى الأزمنة، والأمر نفسه ينطبق على الحضارة البونيقية في شمال أفريقيا وتونس الحالية، حينها هاجر من سواحل الشام بعض الفينيقيين وأسسوا حضارة هناك، وكذلك الأمر في منطقة القرن الأفريقي التي شهدت هجرة الكثير من قبائل جنوب الجزيرة واليمن عبر التاريخ.. في حين لم تقدم الهضبة الإيرانية بتضاريسها ولا هضبة الأناضول بتضاريسها جاذبية مركزية لهجرات شبه الجزيرة العربية.

لذا سوف نجد أن متن السردية الإسلامية استطاع التمدد ثقافياً أو جيوتقافياً بسهولة تجاه المتون التاريخية الأخرى التي كان له تواجداً في هوامشها الجغرافية وتداخل معها، وكانت تلك البلدان العراق والشام وتونس ومصر تحديداً، معبراً ومدخلاً للعديد من الهوامش الجغرافية الأخرى التي ستؤدي دوراً في رئيساً في السردية الإسلامية، فعبر العراق والشام تحديداً سينشأ دوراً مهماً لكل من الفرس المجاورين للعراق وللاتراك سكان هضبة الأناضول أو تركيا الحالية (السلجقة)، وعبر تونس أيضاً سيكون للقبائل الأمازيغية دوراً في بزوغ السردية الإسلامية في الأندلس.. في حين ستحتضن العراق والشام ومصر حواضر أو عواصم السردية الإسلامية وتدافع عنها في فترات متفاوتة من تاريخ السردية.

من ثم يبدو أن تدافع المتون والهوامش بعد دولة المدينة يثرّب أو السردية الإسلامية الأولى في شبه الجزيرة العربية التي كان متنها عربي سوف يبدأ دور الهوامش في الصعود عندما تحتضن العراق والشام حواضر الخلافة أو السردية الإسلامية الأموية والعباسية، ثم الفاطمية في تونس وبعدها مصر، إلى أن تظهر ذروة الهوامش في السردية الإسلامية وتوليها دور المتن مع الدولة العثمانية من هضبة الأناضول، والدولة الصفوية من بلاد فارس و الهضبة الإيرانية، وظهور الأندلس محمولة على القبائل الأمازيغية ودورها.

لكن تبقى القاعدة الإسلامية في حديث نبي الإسلام (ص): «يا أيُّها الناسُ إنَّ ربَّكم واحدٌ ألا لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ ولا لعجميٍّ على عربيٍّ ولا لأحمرَ على أسودَ ولا لأسودَ على أحمرَ إلا بالتَّقوى إنَّ أكرمكم عند الله اتَّقاكم»، وأن السردية الإسلامية تقوم بمن تصدى لها وليست ورثا ولا حkra على أحد، إنما هو تنافس على شرف فاعلية التمثيل ودوره، سنة الحياة وطبعها الأزلي، وأن المتن الأول يرتبط بالتأسيس وظروفه لكن استمرار المتن وحاضرته قد ينتقل إلى بقاع أخرى وجماعات أخرى تقوم به.

#### ب - الدور التركي بين الهامش الجغرافي وصدارة المتن الثقافي

سيظهر عندنا نمط في السردية الإسلامية مفاده أن معظم الدول التي كان بها تمدد وتداخل ما مع الهجرات العربية القديمة، سوف تستقبل التوسع الجيوثقافي العربي الإسلامي بسهولة وسرعان ما ستعتبره جزء من المستودع هويتها، وتبنى المكون الديني الإسلامي واللغة العربية وثقافتها وتتوحد معها سواء بعد صراع وفترة ازدواج أو بشكل طوعي متدرج، وسوف نجد هذا النمط حاضرا في مصر والعراق والشام وتونس وشمال أفريقيا إضافة إلى سواحل منطقة القرن الأفريقي التي تشمل الصومال وجيبوتي وأريتريا، في لن نجده حاضره في إيران وتركيا لأن الهضبة الإيرانية وهضبة الأناضول لم تكن جاذبة بقوة للهجرات العربية واستقرارها على قدر بقية جغرافيا البلدان الأخرى.

بما سيؤدي إلى أن الدول والبلدان التي لم يصلها التمدد وموجات الهجرة العربية المباشرة والواسعة سواء على أطرافها أو إلى مراكزها ستقبل المكون الديني الإسلامي لكنها لن تقبل اللغة العربية وثقافتها وتتوحد معها، ومن ضمن البلدان التي لم تصلها موجات الهجرة العربية قديما لعدم توافر الموارد الوفيرة بها، كانت هضبة الأناضول موضع تركيا الحالية والهضبة الإيرانية، إنما سنجد أن القبائل السلجوقية التركية ستؤدي دورا مهما في الصراع السياسي بين الأمويين والعباسيين في العراق والشام في مرحلة ما، ثم سرعان ما سيشتد عود الحاضنة التركية وتتحوّل المركز وحاضرة السردية الإسلامية، خاصة في مرحلة الصدام مع أوربا المسيحية والتمدد الدعوي باسم نشر الدين الإسلامي.

لنتنقل تركيا والقبائل السلجوقية من كونها هوامش للمتن العربي والسردية الإسلامية تنتصر سياسيا لهذا الجانب أو ذاك، لأن تصبح متنا ومركزا معبرا عن تلك السردية ومشروعها الجيوثقافي.. وتظل ذاكرة تركيا العثمانية الامبراطورية حاضرة السردية الإسلامية في ذاكرة الشعب التركي حتى وقتنا هذا.

## ت - الدور الإيراني بين الهامش الجغرافي وصدارة المتن الثقافي

على الجهة الأخرى من هضبة الأناضول كانت توجد الهضبة الإيرانية شرق العراق، حيث ظهرت واحدة من الحضارات التي تداخلت مع بلاد الرافدين، وهي الحضارة الفارسية التي مثلها مثل القبائل التركية وسكان هضبة الأناضول عندما ستستقبل السردية الإسلامية، ستتوحد مع المكون الروحي الديني للإسلام لكنها ستظل على مسافة من اللغة العربية وثقافتها، ومثلها مثل الهامش التركي والقبائل السلجوقية ستمثل إيران عنصرا سياسيا مرجحا ومتداخلا في الصراع السياسي بين الأمويين والعباسيين.

وفي لحظة معينة من السردية الإسلامية ستحاول إيران التمايز الديني المذهبي وستظهر بها الدولة الصفوية متبينة السردية الشيعية سياسيا، ومزيج المذهب السني من البلاد حيث كانت له السيادة قبلها، ليحدث تدافعا بينها وبين الدولة العثمانية التي تواكبت معها استنادا إلى الخلاف المذهبي، ورغبة إيران في التوسع السياسي في اتجاه العراق بحجة وجود الأماكن ذات الأهمية الشيعية التاريخية هناك. ولقد توسعت الدولة الصفوية وتمسكت بسرديتها الشيعية الجديدة وقامت بعمليات اجتماعية واسعة من الاضطهاد ضد الوجود السني، ودخلت الدولة الصفوية في صدمات كثيرة خاصة في مرحلة التوسع الاستعماري الغربي، ولكن السردية الشيعية التوسعية والدعوية ظلت كامنة في المخيلة الإيرانية إلى أن قامت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ م واستردتها.

## ٢- جدل المتون والهوامش للسردية الإسلامية خارجيا في القرن الـ ٢٠

### أ - على المستوى التركي: ظهور القومية التركية العلمانية

في القرن العشرين ستستقبل السردية الإسلامية برمتها تأثيرا ثقافيا جديدا ومركزيا ومستحدثا تماما (استقبال التمديد الجيوثقافي الغربي بوصفه مركزا جديدا)، يمكن أن نفسره في سياق المتون والهوامش، إذا للمرة الأولى ومع ظهور تمثيلات النظرية المطلقة والمسألة الأوربية المتنوعة، ستتحوّل معظم مكونات السردية الإسلامية إلى ما يشبه الهوامش والتوابع الثقافية لذلك المركز والمتن الثقافي الأوربي ونظرياته وتمثلاته الجديدة، حيث ستتأثر السردية الإسلامية برمتها بالأشكال الثقافية السياسية المركزية التي سيقدمها الغرب، وللمرة الأولى سنجد اختفاء للسردية الإسلامية السياسية الجامعة أو الخلافة الإسلامية تماما،

حيث ستتخلل تركيا العثمانية عن الخلافة، ولن يتبناها مكون عربي أو فارسي أو غيرهما تأثر بالأشكال الثقافية الأوروبية المركزية الجديدة.

فعلى المستوى التركي ستتبنى التصور العلماني الأوروبي الثقافي المتطرف الذي يقوم على إزاحة كالمزمية الدينية من مظاهر الحكم السياسي، لتتخلص تماما من الخلافة الإسلامية وإرثها التاريخي بشكل جذري شديد التطرف، لتتحول تركيا الخلافة الإسلامية إلى النقيض تماما وتصبح أكبر تمثلات تعالق السردية الإسلامية القديمة مع المركز الأوروبي وتصوراتها الثقافية، وستتبنى تركيا شكلا شائعا ظهر في أوروبا وهو «القومية» التركيز على الإرث التركي الخاص، وتستبعد معظم الإرث الإسلامي العام وتمثلاته، وسيتم ذلك التحول الثقافي المركزي بالتعلق التام مع الغرب وتمثلاته الفكرية، على يد الشخصية التاريخية كمال أتاتورك الذي ستنسب إليه «الأتاتورية»، متبينا تناقضا رئيسا في تصوره الوجودي السردية التركية القومية الجديدة، يقوم على القطيعة التامة مع إرث الخلافة الإسلامي السياسي والثقافي، وتبنت فكرة الدولة الأمة التركية (القومية) بإرثها الغربي المعاصر مقدمة أبرز أشكال التعالق الثقافي العميق مع الغرب، وتتحول تركيا من الخصم التاريخي لأوروبا إلى علاقة التابع بالمركز، والتي وصلت إلى ذروتها في سعي التابع الهامش التركي إلى الانضمام إلى المتن المركز الاتحاد الأوروبي».

#### ب - على المستوى العربي: ظهور القومية العربية الاشتراكية

أما العرب في القرن العشرين الذين كانوا خاضعين بشكل أو بآخر السردية الخلافة العثمانية التركية والصراع ذاته مع الاستعمار الأوروبي الحديث وتمدداته، فعند الاستقلال عن الاحتلال الأوروبي وبعد تفكك الخلافة العثمانية وتخلي الأتراك عنها، لن يتبنى العرب الشكل التاريخي للسردية الإسلامية بديلا عن تركيا، إنما سيتأثرون مثلهم مثل تركيا بالمركز الثقافي الأوروبي الجديد وتمثلاته السياسية، وسيتبناوا الشكل نفسه للدولة القومية والقطرية التي ظهرت في المركز الأوروبي.

فلن يعيدوا إنتاج الشكل السياسي للبلدان الإسلامية عندما تخلت عنه تركيا الأتاتورية أي الخلافة»، وسيتبناوا أحد تمثلات الحضارة المطلقة المتمثل في الدولة القطرية أو الوطنية، مع تصور جماعي قومي اشتراكي»، تجسد في الناصرية في مصر، والبعثية في العراق والشام بشكل أساسي.

ليظهر عندنا عربيا تعالق ثقافي وهامش تابع لمتن أوروبي، ربما أقوى من التمثل التركي العلماني العام، وهو شكل «القومية الاشتراكية» التي كانت تنتقل أحيانا للتعالق مع المركز الأقوى والجذر الأبرز وهو «الشيوعية» والاتحاد السوفيتي سواء بشكل فردي أو حزبي أو دولي مؤسسي، وكانت ذروة علاقة التابع الهامش بالمركز المتن في الشكل الثقافي الماركسي وتمثلاته السياسية عربيا، تتمثل في التعالق مع ما عرف بـ «الأممية الشيوعية» كمنظمة عالمية تسعى لمركزية الفكرة الماركسية كفكرة مطلقة ممثلة للحضارة الغربية تجل كل ما سواها هوامش فرعية مثلها مثل الرأسمالية المطلقة وتصور هيكل الأصلي للنظرية المطلقة).

وأخذت «القومية الاشتراكية العربية» تمثلاتها الأبرز مع عدة شخصيات هي الناصرية نسبة إلى عبد الناصر في مصر، و«الصدامية» نسبة إلى صدام حسين في العراق، و«القذافية» نسبة إلى معمر القذافي في ليبيا، إلا أن هزيمة عام ١٩٦٧م، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي، وغزو صدام حسين للكويت، وضع مشروع القومية العربية في حالة تيه، في مواجهة صعود القومية اليهودية واحتلالها لفلسطين من خلال المشروع الصهيوني ككيان سياسي مضاد في جغرافيا المنطقة العربية وجيوثقافتها أي ما تحمله الجغرافيا من إرث ثقافي مشترك وحاكم ومؤثر في بناء المستقبل العربي)...

واستمر التأزم الثقافي لمشروع القومية الاشتراكية العربية ودولة ما بعد الاستقلال عموما حتى ظهرت الثورات العربية في القرن الحادي والعشرين، والتي فشلت أيضا في بناء تصور ثقافي جديد، ووقعت في تناقضات الإرث العربي التابع لتناقضات المركز الأوروبي وقضاياه نفسها، والاستقطابات بين اليسار واليمين والاختلاف حول المفاهيم الثقافية الأساسية للحياة، من ثم لم تتمكن البلدان العربية من تطوير مشروع جديد بعد تأزم مشروع دولة القومية الاشتراكية، وكذلك تأزم دولة ما بعد الاستقلال عموما حتى في أشكائها السياسية الأقرب للملكية في شبه الجزيرة العربية والأردن والمغرب.

#### ت- على المستوى الإيراني: ظهور الليبرالية الملكية الدستورية

في إيران بالقرن العشرين ظهر التأثير المركزي القوي للثقافة الأوروبية وتمثلاتها المركزية السياسية أيضا، فقد شهدت إيران تأثيرا ثقافيا وسياسيا مركزيا من الغرب تمثل في الثورة الدستورية وعمل أول دستور للبلاد في بدايات القرن العشرين، ثم شهدت تدخلا مباشرا من الغرب في ظهور دولتها الحديثة بدعم إزاحة النظام الجمهوري في مرحلة ما بعد الاستقلال أواسط القرن الماضي، وظهور النظام الملكي الموالي للغرب الليبرالي مع حكم

الشاه، ثم تمرت إيران بنظامها السياسي الحالي على حكم الشاه عبر الثورة الإيرانية التي أدت لظهور جمهورية إيران الإسلامية ونظام الحكم القائم على ولاية الفقيه وتصدير الثورة الإسلامية، لتكون إيران في إحدى تمثلاتها على قطيعة مع الغرب دون تعالق مشابه للحالة التركية أو الحالة العربية لحد كبير.

### ٣- راهن السردية الإسلامية تعالقاتها في القرن الـ ٢١

#### أ- تعالقات تركيا مع الحضارة المطلقة بالقرن الـ ٢١ : حلف الناتو

شهدت تركيا في القرن الـ ٢١ إرهابات لظهور وعودة الذاكرة الثقافية القديمة لسردية الخلافة الإسلامية فيما عرف بـ «العثمانية الجديدة» في البداية سنجد أن تركيا القرن الـ ٢١ تحمل تناقضا بارزا في جدل العلاقة بين السردية الإسلامية وجغرافيتها الثقافية التي من المفترض أن تنتمي لها، وبين الحضارة المطلقة وتمثلاتها، وهذا التناقض يكمن في علاقة تركيا العضوية بالليبرالية الغربية إرث هيجل الجرمانى من خلال عضويتها في حلف الناتو العسكري أو حلف شمال الأطلسي بقيادة أمريكا، وهذا التعالق فيما بين تركيا وحلف الأطلسي يجعلها تنظر بحرص إلى التوازنات الممكن القيام بها دفاعا عن السردية الإسلامية وجغرافيتها الثقافية في فلسطين، وهنا علينا تذكر أن دولة الاحتلال «إسرائيل» تحظى بصفة حليف رئيسي خارج الناتو (Major Non-NATO Ally) أو MNNA، وكذلك مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي والملفات التي تديرها في هذا السياق، بما يجعل مشكلة تركيا في تعالقها مع تمثلات الحضارة المطلقة وحلف الأطلسي عصية على التفكيك القريب.

#### ب - تعالقات العرب مع الحضارة المطلقة بالقرن الـ ٢١: الاتفاقيات الإبراهيمية

ستجد أن الذات العربية في تعالقها مع تمثلات الحضارة المطلقة في القرن الـ ٢١ كثيرة متشعبة؛ أولها الاتفاقيات التي عقدها وتوقيعها مع دولة الاحتلال برعاية أمريكية وغربية كامب دافيد - أوسلو - وادي عربية - الاتفاقيات الإبراهيمية، بداية من السلطة الفلسطينية ومنظمة فتح نفسها التي هي نتاج لاتفاقيات أوسلو التي جرت في تسعينيات القرن الماضي، من ثم هي عالقة في اتفاقية أوصلتها إلى حائط سد طوال أكثر من ثلاثين عاما، مصر وقعت اتفاقية كامب دافيد للسلام عام ١٩٧٩م مع دولة الاحتلال، الأردن وقعت اتفاقية السلام وادي عربية مع دولة الاحتلال عام ١٩٩٤م. كما وقعت الإمارات والبحرين على معاهدة سلام الاتفاقيات الإبراهيمية عام ٢٠٢٠م. وفي السياق نفسه أعلنت السودان والمغرب

تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال عام ٢٠٢٠م. وكان يجري الحديث قبل الحرب وعملية طوفان الأقصى عن انضمام السعودية لـ «الاتفاقيات الإبراهيمية».

وفي الوقت نفسه تم استخدام تكتيك تفجير التناقضات في الدول العربية وفقا لمخططات تمهيد الطريق لهيمنة دولة الاحتلال على المنطقة وطمس الهوية العربية، وتحويلها إلى مسمى جديد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبر إثارة النزعات الانفصالية وتفجير التناقضات الثقافية ورعاية الأطراف المتناقضة، كما جرى في الصومال وجيبوتي والسودان والقرن الأفريقي عامة، وكما جرى في بلدان المغرب العربي، وكذلك مثلما حدث في العراق ولبنان واليمن وسوريا وليبيا.. مع توظيف الأدوات الدبلوماسية الأمية لتمرير أهداف أمريكا والغرب وإدارة التناقضات كافة لصالحها.

لتصبح معظم الدول العربية متعلقة مع الحضارة المطلقة وتمثلاتها بعضها مقيدة باتفاقيات رسمية مع دولة الاحتلال وبرعاية أمريكية وغربية تربطها أمريكا بالمساعدات الاقتصادية وأحيانا إلغاء الديون الناتجة عن هذه المساعدات الاقتصادية عند الحاجة، والبعض الآخر قامت أمريكا بتفكيكه وتحويله إلى شبه دولة للفواعل غير الرسميين تضغط على القرار فيها عبر إدارة تناقضاتهم متى تشاء، والبعض الآخر فجرت تناقضاتهم الداخلية ليصبح من الصعب عليهم الوصول لقرار مشترك، وتلعب أمريكا دورها في إدارة التناقضات بينهم.

من ثم تفتقد الذات العربية عموما إلى مشروع جيوثقافي واضح تجتمع عليه وتستطيع أن تتخارج به من تعالق الحضارة المطلقة وتمثلاتها التي تمددت فيها بقوة شديدة.

#### ت - إيران والحضارة المطلقة بالقرن الـ ٢١: القطيعة والسردية الشيعية

في القرن الـ ٢١ طورت إيران علاقاتها مع تمثل آخر وجديد للحضارة المطلقة تجسد في روسيا والصين روسيا التي قدمت مشروع إعادة إنتاج المسألة الأوربية القديمة والصراع الحدي بين مشروع الأوراسية الجديدة وبين الغرب الأطلسي، وبين الصين التي أكدت على اختيارها الشيوعي القديم وشعاراته وطورت مشروع طريق الحرير الجديد .. في هذا السياق تعالقت إيران بقوة مع روسيا تحديدا ومع الصين بدرجة مساوية أو أقل بعض الشيء.

وفي الوقت نفسه دخلت إيران في عداء صريح ومعلن مع أمريكا والغرب ودولة الاحتلال، وأصبحت هي الداعم الرئيسي لفصائل المقاومة الفلسطينية، وطورت آلية

تنظيمية للتمدد في الدول العربية التي تحوي وجودا شيعيا عبر التسليح والتنظيم والتمويل، كما حدث في لبنان واليمن والعراق، لتتصدر إيران محور المقاومة الداعم لفلسطين.

ولكن تبقى الإشكالية الجيوثقافية أن مشروع الأوراسية الجديدة يعتبر نفسه مركزا حضاريا للعالم في مواجهة الغرب، ولا يمنح السردية الإسلامية ثقلا سوى على سبيل ضرب المثل في التنوع الحضاري والثقافي ونقد الممارسات الغربية.

إنما يبدو أن إيران تتعامل مع الأمر بواقعية وتتحرك في نطاقها المرحلي في مواجهة أمريكا ودولة الاحتلال لذا تبدو إيران أقل تعالقا مع الغرب الأمريكي، وأكثر تعالقا مع الشرق الجديد الروسي والصيني، الذي قد يرى مصلحة ساقها القدر في تفجير الشرق الأوسط وملف فلسطين، ليخفف الضغط على روسيا في ملف أوكرانيا، ويخفف الضغط على الصين في ملف تايوان.

والمحصلة من العرض السابق يتبين لنا أن تركيا شديدة التعالق مع الغرب ودولة الاحتلال من خلال حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وأن العرب شديدو التعالق مع الغرب ودولة الاحتلال من خلال الاتفاقيات ومعاهدات السلام، وإيران أقل تعالقا مع الغرب لكنها شديدة التعالق مع الشرق الجديد ولو بشكل مرحلي وتوظيفي.

### ثالثا: إمكانات التخارج والتلاقي مع المشروع البديل

#### ١ - استجابات الصدام الحضاري والنظرية المطلقة: روسيا والصين والمسلمين

منذ تسعينيات القرن الماضي وتفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت النظرية المركزية المهيمنة على الغرب، هي فكرة الصدام الحضاري بديلا لفكرة صراع الديمقراطية مع قوى الشيوعية الشمولية، وتحولت العقيدة الاستراتيجية الغربية الأمريكية بالتبعية لتتكيف مع نظرية الصدام الحضاري. وأصبح هناك ثلاثة اتجاهات أو مسارات رئيسية للعداء مع الآخر في كل من روسيا - الصين الإسلام، طورتها لنظرية الصدام الحضاري.

فأصبح العدو الرئيسي لها ثلاثة اتجاهات الأول هو الحضارة الروسية بعدها الأرثوذكسي بديلا لروسيا بعدها الأيديولوجي الشيوعي، والثاني هو الصين وريثة الحضارة الكونفوشيوسية بديلا للصين الشيوعية في نسختها الخاصة التي أسس لها الزعيم الصيني ماو تسي تونج، والثالث هو الإسلام الحضاري عدوا بعدما كان المجاهدون في أفغانستان مقاتلون باسم الحرية وحلفاء لمشروع الليبرالية الديمقراطية.

## أ- روسيا واستجابتها للصدام الحضاري

### - روسيا: ما قبل الصدام الحضاري

كانت روسيا في القرن العشرين تمثل قلب النظرية الماركسية المادية العدو التاريخي للنظرية الهيجيلية المثالية التي أخذت شكل الليبرالية الديمقراطية مع أمريكا، وفي ثمانينيات القرن الماضي كان مشروع الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف للإصلاح الاقتصادي المعروف بـ «البيريسترويكا» (إعادة الهيكلة) قد تسبب في تفكك الاتحاد السوفيتي. حيث قام بالاتجاه نحو تمكين الملكية الخاصة وإنهاء احتكار الدولة الحزب للتجارة الخارجية، وكذلك السماح للأجانب بالاستثمار داخل البلاد، وزيادة التفويض للسلطات المحلية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، لكن استمرار الأزمة الاقتصادية وخفوت بريق الشعارات السياسية الشيوعية دون انعكاس واقعي، أدى لانفراط العقد وتوجه الكثير من الجمهوريات نحو الاستقلال، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه، وتولى يلتسين رئيس روسيا المسئولية في موسكو.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ظهرت عدة مقاربات ونظريات للحياة في روسيا بحثا عن سردية ومقاربة ممكنة، بدأت مع مقاربة بورييس يلتسين في تبني النظام الرأسمالي دفعة واحدة لكن التحول السريع أنتج أزمات أخرى والمزيد من الفساد والفقر، ليستقيل يلتسين عام ١٩٩٩ ليتولى رئيس وزرائه فلاديمير بوتين الرئاسة بدلا منه.

تولى بوتين الرئاسة دورتين متتاليتين من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨ وكانت فترة اضطرابات داخلية شديدة، في محاولة لاستعادة الاستقرار إرث الاتحاد السوفيتي عبر تدافعات داخلية هيكلية غالبا بين النخب المهيمنة الجديدة على الاقتصاد.

وفي الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م حدث تمرير شكلي للسلطة لرئيس وزراء بوتين؛ ديمتري ميدفيدف، لأن القانون يمنع ترشحه لولاية ثالثة، وانتقل بوتين ليشغل منصب رئيس الوزراء شهد استمرار السياسات بوتين نفسها بشكل ما.

### - الأوراسية الجديدة وظهور الوعي بالصدام الحضاري

عاد بوتين للحكم في ولاية جديدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦م وهي الولاية التي بدأ يرسم فيها سياسة جديدة، باستعادة النفوذ المباشر في أوكرانيا والحضور العسكري فيها، ردا على التغلغل الغربي واستمرار الهيمنة والعداء لروسيا، وكذلك تحركت القوات العسكرية

الروسية لتدخل ميدان الشرق الأوسط في سوريا منتصرة لوجهة نظر النظام السوري ضد الثائرين عليه، وفي مواجهة النفوذ والحضور الأمريكي الغربي أيضا..

حيث أشار المراقبون إلى أن روسيا تبنت في تلك الفترة سردية جديدة تماما استجابة وردا على نظرية الصدام الحضاري ما سيعرف بـ «الأوراسية الجديدة ردا على استمرار، وهي نظرية قدمها المفكر الروسي الكسندر دوجين وقامت على فكرة بناء استقطاب جديد مع الغرب يقوم على تصور ثقافي حضاري أيضا مثلما فعلت نظرية الصدام الحضاري.

تصورها الثقافي هو وجود تمايز بين غرب أوروبا وشرقها، الشرق المسمى بالأوراسي نتيجة وقوع جزء منه في أوروبا وجزء في آسيا، لذا سمي بالأوراسي، حيث الشرق ينتمي للمذهب الأرثوذكسي الأقرب للمحافظة والتقليدية، والغرب ينتمي للبروتستانتية بتنوعاتها الأقرب للتمرد والاحتجاج والتجديد عامة، وينتمي الشرق الأوراسي لثقافة المدن والأراضي الداخلية بينما ينتمي الغرب الأطلسي (نسبة لوجود غرب أوروبا مطلة على المحيط الأطلسي لثقافة المدن الساحلية.

وعلى المستوى الجيوسياسي قامت الأوراسية الجديدة على فكرة التمدد الجغرافي في مناطق نفوذ الغرب الأطلسي، كما حدث في عدة ملفات منها أوكرانيا وسوريا والقرن الأفريقي.

## ب - الصين واستجابتها للصدام الحضاري

### - الصين ما قبل الصدام الحضاري

مثلت الصين واحدة من أكبر النظم الشمولية الماركسية المادية في القرن العشرين، وفق نسخة خاصة بها من الماركسية وضعها ماو تسي تونج استقرت فيما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن تلك الفترة وحتى السبعينيات مرت التجربة الصينية بأزمة مشابهة للاتحاد السوفيتي لكن في وقت مبكر، نتيجة للسياسات الاقتصادية نفسها، إضافة إلى ما عرف بالثورة الثقافية التي حاولت إزاحة الشكل التقليدي للثقافة المجتمع الصيني وتنميط وتوحيد مظاهرها في شكل شمولي.

وبعد وفاة ماو عام ١٩٧٦م تولى دنج شياو بنج السلطة متجها للقيام بإصلاحات اقتصادية، متجها نحو التحرر والاقتصاد المختلط الذي يسمح بالحرية للأفراد والملكية.

وفي التسعينيات تولى الحكم جيانج زيمين الحكم بسياسات لانتشال الفلاحين من الفقر، وبعد ذلك تولى الحكم هو جين تاو في السياق العام نفسه إلى أن وصل الأمر إلى الرئيس شي

جين بينج عام ٢٠١٣م، والذي في عهده كانت قد بدأت نظرية الصدام الحضاري في البروز والتأثير على الملف التايواني، باعتباره وسيلة الاستقطاب ضد الصين.

#### - الحزام والطريق الجيوإيكونوميكال والاستجابة الصينية

طورت الصين في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بالتواكب تقريبا مشروع الأوراسية الجديدة الروسي مشروعا جيو اقتصاديا عالميا (يعتمد على الجغرافيا الاقتصادية) للتمدد خارج أرضها، تحت اسم مبادرة الحزام والطريق، وتعني اختصارا إحياء طريق الحرير البري والمسار البحري القديم مع ربطه بحزام اقتصادي يشتمل على بني تحتية ومشاريع اقتصادية بالأساس، بالإضافة إلى تبادلات ثقافية.

ومن ضمن ما جاء في مبادرة الطريق كان أنها خصصت صندوق تمويلي باسم صندوق طريق الحرير، وتمددت في آسيا وأفريقيا. ومن جهة أخرى في موضوع تايوان أبدت الصين استعدادا لمجابهة أمريكا في الملف، حتى على المستوى العسكري.

#### ت - الإسلام واستجابته للصدام الحضاري:

#### - الإسلام ما قبل نظريات الصدام الحضاري

اعتبرت أمريكا أن الإسلام في مرحلة الحرب الباردة سلاحا يمكن توظيفه ضد المد الشيوعي؛ خاصة مع دعمها للمجاهدين الأفغان والعرب في أفغانستان التي وقعت تحت الغزو السوفيتي، تحت اسم مقاتلي الحرية.

وكانت أمريكا تحضر بقوة في معظم المراكز الإسلامية التاريخية في باكستان وفي السعودية وفي تركيا وفي مصر وإيران في باكستان التي تحالفت مع أمريكا في الحرب الباردة، وفي السعودية على خلفية العلاقات البريطانية القوية منذ تأسيس المملكة، وفي تركيا على خلفية عضويتها في حلف الأطلسي وطموحها للانضمام للاتحاد الأوروبي، وفي مصر ما بعد اتفاقية كامب دافيد، وفي إيران الملكية مع الشاه قبل الثورة الإيرانية (١٩٧٩).

وتمثلت مشكلة أمريكا مع العالم الإسلامي خلال الحرب الباردة في وجود مشروع توطین اليهود في فلسطين من ثم حاولت أن توازن في علاقاتها مع الدول الإسلامية ومع كونها قوى عظمى مهيمنة ومع دعمها وتوظيفها للمشروع الصهيوني.

#### - استجابة الحاضنة الإسلامية والسردية الشيعية الإيرانية

شاعت الظروف أن تطورت علاقة أمريكا بالدول الإسلامية من التحالف والتعاون

في مرحلة الحرب الباردة ولما قبل سقوط الاتحاد السوفيتي، إلى أن أصبح الإسلام وفق نظريات الصدام الحضاري وتحديدًا عند برنارد لويس أحد مواضع الاستراتيجية الأمريكية عالميا، فتم إعداد الفخ أولا لصدام حسين ودعمه في محاولة الإضعاف نظام الثورة الإيرانية، ثم استدراجه لغزو الكويت وتفجير الناقض السني الشيعي. ثم الانقلاب على المجاهدين في أفغانستان ووصمهم بالإرهاب بعدما كانوا مقاتلين باسم الحرية، مع انكشاف مشروع السلام بين الفلسطينيين وتطبيع وجود الشكل السياسي للمستوطنين اليهود، وتحوله لفكرة هيمنة إسرائيل على المنطقة باسم الشرق الأوسط الكبير، ليضم معظم الدول الإسلامية الكبرى بما فيها تركيا وباكستان وإيران.

وتشاء الظروف أن تكون إيران الشيعية هي المهيأة داخل الحاضنة الإسلامية لتطوير مشروع مضاد لنظرية الصدام الحضاري، فمعظم القوى السنية العربية وغير العربية خرجت من مرحلة الحرب الباردة متعلقة بدرجة ما مع أمريكا مركز الصدام الحضاري، بما فيها السعودية ومصر وتركيا وباكستان.

لتطور إيران سردية خاصة بها في مواجهة نظريات الصدام الحضاري على المحور الإسلامي، تقوم ثقافيا على شعارات المقاومة ودعم المقاومة الفلسطينية والمقدسات الإسلامية في مدينة القدس، وجغرافيا تقوم على تفعيل القواعد الشيعية في الدول العربية والتمدد داخلها عبر التنظيم والتمويل والتسليح لتلك القواعد في لبنان والعراق واليمن وسوريا.

وتصل السردية الشيعية الإيرانية إلى ذروة لم تصلها من قبل مع حرب غزة وعملية ٧ أكتوبر، وتفعيل معظم قواعدها الشيعية في الدول العربية، وصولا إلى المواجهة الشهيرة والتراشق الصاروخي بينها وبين دولة الاحتلال «إسرائيل»، في النصف الثاني من شهر أبريل ٢٠٢٤م.

## ٢- الذات العربية بين الجيو حضاري والجيو سياسي والجيو ثقافي

### أ - انسداد منظومة القيم الأوروبية ومتلازماتها الثقافية

تدفعنا حرب غزة واحتمالية اتساع نطاقها الإقليمي واستمرارها لمدة زادت عن العام، لتتساءل عن فرص الذات العربية وكيف تكون حاضرة في ظل التدافع العالمي الراهن، فمن

وجهة نظر واقعية تستخدم منطق ومنهج الدرس الثقافي العميق للقيم الحاكمة للظاهرة العالمية الآن؛ يجوز القول إن منظومة القيم الأوروبية الغربية التي سادت الحالة البشرية منذ حوالي قرنين أو أكثر قليلاً، وصلت لمرحلة الانسداد والعجز عن الاستمرار، وانكشف بوضوح ما يمكن تسميته بـ المسألة الأوروبية ومتلازماتها الثقافية التي مركزها رفض منظومة القيم الأوروبية الغربية لإمكانية تداول السيادة الحضارية وظهور نمط قيمي إنساني جديد .. بما يستدعي ضرورة البحث عن مقاربات ونظريات كلية جديدة تصلح للخروج من المأزق العالمي الراهن.

ومن أجل البحث عن مسارات بديلة للمتلازمات أو العقد الثقافية التي صاحبت المسألة الأوروبية وخلقت حالة الانسداد العالمي الراهن وما هي الاحتمالات والبدائل الممكنة للحالة البشرية، ومنظومة القيم التي يمكن أن تحل محل المسألة الأوروبية وانسداداتها ... يجب النظر للأمر من زاوية ثورية أو جذرية غير تقليدية بالمرّة، لكي نستبق الأحداث ولا نظل في دائرة رد الفعل لها، ونضع أيدينا بالفعل على المحددات والعوامل التي بالاشتغال عليها، يمكن أن يولد عالم الغد.

مع الوضع في الاعتبار أننا سنتناول الأنماط الكبرى التي حكمت الظاهرة الإنسانية وحضاراتها عبر التاريخ وصولاً للحظة الراهنة، حتى يمكن أن نخرج بنمط بديل يفكك الانسداد الحالي ويرصف الطريق للمستقبل ويستشرّفه.

لكي نفهم اللحظة التاريخية الحرجة التي تمر بها الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، يجب علينا أن ترجع للبدايات الأولى كي نرصّد ملامح النمط الحضاري الذي بدأت معه الجماعات البشرية ونستكشف العوامل التي شكلته، ثم نسعى لترصد كيف تطورت هذه العوامل مع النمط الحضاري السائد اليوم والمتغيرات التي حدثت بها، لنستطيع أن نضع ملامح النمط المستقبلي ونستشرف العوامل الممكن لها أن تساعد في ميلاد نمط حضاري جديد.

## ب - مرحلة الجيو حضاري ونشأة الحضارات الأولى

يمكن القول إن الحضارات البشرية الأولى نشأت وفق نمط «جيو حضاري» شديد الوضوح، «جيو حضاري» بمعنى أن مجمل ومحصلة الظروف الجغرافية والموارد الطبيعية هي التي منحت الفرصة أو منعتها لتراكم الخبرات الإنسانية وتحوّلها إلى بدايات شكل الاستقرار الحضاري وتطوره المتعارف عليه، ولقد تحكم في هذا النمط الجيو حضاري

عاملان رئيسيان هما؛ توفر الموارد المائية أو النهار - وتوفر التضاريس الجغرافية والموانع الطبيعية الحامية، وهذان العاملان توفرا في الموجة الحضارية الأولى وبلدانها التي شملت كل من مصر والعراق والهند والصين، كل منهم بشكل مختلف في طبيعة المورد المائي، وفي طبيعة التضاريس الحامية.

شملت الموجة الحضارية الأولى كل من مصر والعراق والصين والهند مصر قامت على حضارة النهر الواحد المركزي وعلى التضاريس الحامية من معظم الجهات عبر الصحراء من الغرب والجنوب والبحار من الشمال والشرق العراق قامت على تعدد الأنهار وروافدها، ولكن ضعف التضاريس الحامية بنسبة ما ووجود أطراف رخوة الهند شهدت حضارة الأنهار المتعددة لكنها اتسمت بطبيعة حامية شبه معزولة لحد بعيد، أما الصين فاتسمت بالتعدد النهري مع حالة من التضاريس المفتوحة المشابهة للعراق نوعا لكنها كانت منعزلة في أقصى الشرق لحد بعيد.

اتسمت الموجة «الجيو حضارية الأولى وطبيعتها بفكرة عدم الحاجة للصراع مع الآخر والتصالح مع الذات ماديا ومثاليا، متحققة على مستوى الموارد المادية ومكتفية بذاتها على المستوى الاعتقادي والروحي والمثالي أو الثقافي.

لكن الصدام والحرب سينشأ بشكل أساسي مع حضارات الموجة الثانية أو حضارات الهضاب والسواحل التي ستسهم بالطمع المادي في موارد الحضارات الأولى مصر والعراق والصين والهند وأيضا الشعور بالغيرة من بنيتها المثالية والاعتقادية والروحية، وسيظهر هذا النمط بوضوح مع الفرس والإغريق، وبشكل غير كامل مع الكوشيين جنوب مصر واللوبيين غربها.

ثم سيتطور نمط الحضارات الطامعة باستمرار ؛ عبر استمرار ظهور جماعات بشرية في جغرافيا جديدة طامعة في السيطرة على الحضارات التي سبقتها، حيث سيظهر في الجغرافيا الجيو حضارية الرومان في إيطاليا غرب اليونان، ثم الجرمان الغزاة إلى الشمال من إيطاليا / الرومان الذين سيؤسسون أوروبا الغربية التي نعرفها حاليا بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وغيرهم، ثم سيتمددون في مشروع الاستيطان الاستعماري خارج أوروبا، باتجاه أمريكا وأستراليا وغيرهما .

وكذلك في الشرق ستظهر الجيو حضارات الطامعة مع هجرات الجرمان الشرقيين إلى مناطق روسيا القديمة، وكذلك ظهور المغول والتتار من أطراف الصين، وكذلك القبائل

التركية، وأيضا قبائل الهون وكذلك حركة قبائل شبه الجزيرة العربية عندما كان يضرها القحط باتجاه العراق والشام والحبشة ومصر والسودان وشمال أفريقيا.

#### ت - من النمط الجيوسياسي إلى النمط الجيوثقافي وفرصة الذات العربية

يمكن القول إنه مع نهاية الأرض الجديدة موضع الطمع التي بالإمكان التوسع تجاهها في منطقة العالم القديم بقاراته الثلاثة أفريقيا وأوروبا وآسيا، وبعد التمدد إلى العالم الجديد في الأمريكيتين وأستراليا ومرحلة الاستعمار الغربي.. ظهر نمط جديد لصراع الحضارات وتدافعها يعرف بالنمط الجيوسياسي الجيوبولوتيكي»، وارتبط هذا النمط بالمسألة الأوروبية وتمثلتها السياسية الأيديولوجية وتوزعها في العالم، حيث سعى فريق المثالية المسيحية الأوروبية أو الليبرالية الديمقراطية الذي تقوده أمريكا، لإزاحة ومنافسة فريق المادية العلمانية الأوروبية أو الشيوعية أحادية الحزب الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي وصل نمط الصراع الجيوسياسي الأيديولوجي إلى نهاية مطافه، لكن المسألة الأوروبية ووهم الحضارة المطلقة لم تقف عند هذا الحد فطورت نظريات الصدام الحضاري التي تقوم على ما يشبه فكرة التقسيم «الجيوثقافي» للعالم، و اخترعت لنفسها من الثقافة الإسلامية والثقافة الصينية والثقافة الأرثوذكسية أعداء جدد.

ففي القرن الحادي والعشرين تقف البشرية أمام لحظة فارقة حقا فبعدما أفل الشكل الجيوسياسي أو الجيوبولوتيكي أو الجيوإيديولوجي الخاص بالقرن العشرين سعت أمريكا وريثة الصراع القديم التطوير شكل الصراع العالمي والمسألة العالمية إلى شكل جيوثقافي جديد تحت اسم الصدام الحضاري، مدفوعة باختراع الصدام الثقافي مع الثقافات الرئيسية الموجودة في العالم (الأرثوذكسية الروسية - الكونفشيوسية الصينية - الإسلام والعرب).

وسعت روسيا والصين لمواجهة مشروع الصدام الجيوثقافي بأن طورت كل منهما تصورات جيوثقافية خاصة بهما، لكنها تقوم على إعادة إنتاج المركزية الثقافية الأوروبية القديمة والمسألة الأوروبية التاريخية نفسها، فروسيا تقدم الأوراسية الجديدة عن مركزية الصراع بين شرق أوروبا وآسيا وبين غرب أوروبا وأمريكا والصين تتمسك بشعاراتها الشيوعية والحزب الواحد وتمدد عبر طريق الحرير الجديد في مواجهة الليبرالية الديمقراطية الغربية.

لكن هناك أمل جديد للعالم يحتاج إلى جرأة وقوة وحزم شديدين في تصور فكرة جديدة تحرك العالم وهذا الأمل يقوم على فرضية أن العالم بدأ بالدوافع الجيو حضارية وأثر الجغرافيا، ثم انتقل إلى الجيوسياسي وأثر الأيديولوجيا، وصولا إلى الجيوثقافي ودور الثقافة

في القرن الحادي والعشرين.. وأن المسار الجيوثقافي يمكن أن يتفوق لصالح دول العالم القديم في الموجة الحضارية الأولى، شرط وعيها بمحددات التدافع التاريخي وأن حركة التاريخ بعد نهاية قدرة الحضارات الطامعة على التمدد والاستعمار بحثا عن أرض جديدة، عليها أن تخضع وتلتزم بالنفوذ التاريخي لحضارات الموجة الأولى وفكرة الحضارات المتصالحة ماديا ومعنويا.

أي أن هذه الفرضية تقوم على قدرة حضارات الموجة الأولى مصر - العراق - الصين - الهند) مجتمعة أو منفردة حسب استقلال أي منهم عن الحاضنة السائدة للحضارات الطامعة وورثتها، على العالم لعودة النموذج الحضاري للبدايات الأولى ومركزيته.

وهذه الفرضية ترتبط بوجود عدة قراءات وملاحظات لنقف عليها من أجل بناء نمط العبور للمستقبل وظهور نمط نهاية التمدد وانتهاء الأرض الجديد، وعودة النموذج الإنساني للبدايات الحضارية الأولى.

### ٣- سياسات الهوية بين القطرية الفردية والوظيفية الإقليمية والقطبية الجيوثقافية

#### أ- أزمة القطرية العربية واللحظة التاريخية الراهنة

في غضون أعوام قليلة تعرض العالم لعدة متغيرات متتالية في القرن الحادي والعشرين تحديدا منذ العقد الثاني من القرن الجديد من تلك المتغيرات الثورات العربية التي فشلت في تجديد دماء المشروع العربي لأسباب عدة، وصعود الروس مجددا بمشروع الأوراسية الجديدة» وصعود الصين بمشروع «الحزام والطريق، وتطبيق أمريكا لنظريات الصدام الحضاري وأفكاره في أوكرانيا وفلسطين وتايوان، وكذلك صعود مشروع المركزية الأفريقية العنصرية السوداء» وتوظيف أثيوبيا له لتخترق السودان وتسعى لعزل مصر أفريقيا، والترويج العنصري لكرهية الإسلام والشمال الأفريقي العربي عموما، إضافة إلى جائحة كورونا والصراعات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بتلك التغيرات خاصة ظهور «البريكس» مرتبطا بالصين وروسيا، وتطور الصراع المائي في القارة بين مصر ودعاة الأفروسنترزم وبناء سد النهضة، وتفجر حرب غزة بعد مشروع «صفقة القرن» و «الاتفاقيات الإبراهيمية» لتصفية القضية الفلسطينية، وكذلك تفجر عدة صراعات في قارة أفريقيا استنادا للصعود الروسي الصيني والتناقضات مع الحضور الغربي.

في ظل كل هذا الخضم يسعى الجميع للبحث عن موطأ قدم في عالم القرن الحادي والعشرين وتقف الذات العربية في قلب هذا الخضم لأنها في قلب محور جيوبوليتيكي مهم من محاور ميلاد القرن الحادي والعشرين، وهو محور فلسطين والمنطقة العربية والشرق الأوسط الذي يضم دور الجوار الأفريقي وإسرائيل وتركيا وإيران وباكستان).

وتقف مصر والعرب - إجمالاً في موضع شديد الحساسية لأن المرحلة الانتقالية ما بين صعود الروس والصين مجدداً في القرن الجديد شهدت جهود المشروع العربي مع «دولة ما بعد الاستقلال» في مصر والوطن العربي وتوقفه عند سياقات القرن العشرين نفسها، فلم تفلح الثورات العربية في تقديم تصور جيوثقافي أو جيوسياسي جديد ووقعت في فخ التناقضات الداخلية والإقليمية والدولية، من ثم إجمالاً تعيش الدول العربية في تراتبات القرن العشرين القديمة ودولة ما بعد الاستقلال سواء في شكلها الجمهوري الديمقراطي أو شكلها الملكي الوراثي.

#### ب - مآل الوظيفة الإقليمية ومشاريع السلام

من وجهة نظر معينة؛ لم تفهم دولة ما قبل ٢٠١١م في مصر الرسائل السياسية التي مارسها الغرب ضدها تحديداً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، حين حاولت مصر إمساك العصي من المنتصف دعماً للانتفاضة ومحافظة على علاقتها مع «إسرائيل» وأمريكا، وتلك كانت بداية التدهور الاستراتيجي العام في مصر، حين أصر قطاع مؤسسي كبير في البنية التاريخية لدولة ما بعد الاستقلال في مصر على تلك الثنائية الاستراتيجية في الجمع بين الأضداد، وكبح كل الأصوات التي كانت تنادي بضرورة تطوير مصر الاستراتيجية بديلة للتحالف مع أمريكا، بعد انتفاضة الأقصى وبعد فشل اتفاقيات أوسلو مع اغتيال إسحاق رابين عام ١٩٩٦م، وأصرّت مصر على دور الدولة الوظيفية أو الدولة حارسة التناقضات الإقليمية.

في حين كان الغرب و«إسرائيل» قد حصلا على كل ما يريداه من مصر واتفاقية السلام الموقعة عام ١٩٧٩م، وشيئاً فشيئاً مع اتفاقية السلام خسرت مصر أفريقيا والقرن الأفريقي، وخسرت المكانة الرمزية في المخيلة العربية، وتعتمد أمريكا والمؤسسات الدولية توجيه الاقتصاد المصري بعيداً عن التصنيع والزراعة والإنتاج، وجعلته اقتصاداً هامشياً استهلاكياً يعتمد على المساعدات، وكانت الفكرة المسيطرة على دولة ما قبل ٢٠١١م هي أن دورها الوظيفي يجعلها أئمن من أن يتم إثارة حفيظتها وغضبها، ولكن

المشكلة كانت تراجع مصادر القوة الذاتية وتآكل محصلتها باستمرار عند مصر، ذلك على المستوى الناعم وحضورها في مستودع هويتها الجيوثقافي وفضائه، وعلى المستوى الخشن ومواردها الاقتصادية والعسكرية والبشرية وتوظيفها وفرزها. والمعضلة الآن؛ أن هناك تيار مؤسسي تكاد تكون له الهيمنة على دولة ما بعد ٢٠١٣م وإزاحة الإخوان، مازال يعيش في مرحلة الدولة الوظيفية حارسة التناقضات إرث القرن العشرين المنتهي ولا يريد أن يغادر مواقعه المعرفية التي يتخندق فيها مزايدا، لينظر في الواقع العالمي شديد القسوة الذي أصبحت فيه مصر!

هذا التيار المؤسسي منطقته المعرفي يقوم على فكرة التفسير والتبرير والتعليق على المشهد العالمي، وكأنه مجرد مشاهد في مباراة لا لاعب فيها، وحقته أن مصر هي اللاعب التاريخي الوظيفي الإقليمي الأول دون أن يملك الجرأة ولا الحلول أو البدائل - ليدرك أنه يعيش في عالم انتهى منذ تسعينيات القرن الماضي، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وموت إسحاق رابين وفشل اتفاقيات أوسلو واندلاع انتفاضة الأقصى.

هذا التيار المؤسسي استنفد كل أوراقه وانتهت صلاحيته تماما مع معركة رفع العسكرية ومحاولته استخدام كافة أوراقه للتأكيد على دور مصر المتخيل، وواهما أن إسرائيل وأمريكا - لن تكسر قواعد الاشتباك السياسي والعسكري مع مصر، والمحصلة لا تحفى على البعيد أو القريب.

#### ت - القطبية الجيوثقافية وفرصها الممكنة

في واقع الأمر يمكن أن تكون دولة المركز التاريخي العربي -أي مصر- أمام اختيارين؛ الأول هو استمرار الوهم وخرافة الدولة حارسة التناقضات الدولة الوظيفية الإقليمية التي انتهى دورها تماما بالنسبة إلى إسرائيل وأمريكا، والثاني هو اختيار القطبية الجيوثقافية وتبنى مصر لمشروع جيوثقافي جديد يعيد ترتيب مستودع الهوية ومكوناته العامة بما يسمح لمصر ببناء كتلة جيوثقافية جديدة، تقف الند للند مع الأوراس الجدد» ودعاة الحزام والطريق شرقا، ومع نظريات الصدام الحضاري» غربا.

مصر ليست في حاجة إلى صدمة مدوية أكبر مما أوصلها له تيار الدولة الوظيفية الإقليمية واتفاقية عام ١٩٧٩م، كي تستيقظ وتأخذ قرار بالتغيير الجذري.. ليست في حاجة إلى أكثر مما وصل لها الحال الآن. هل دولة ما بعد ٢٠١٣م مسئولة سياسيا عما وصلت له البلاد ومفهوم الدولة الوظيفية الإقليمية يبدو أنها مسئولة بمقدار قدرتها على تحمل المسئولية

السياسية لرؤية المسار التاريخي لدولة ما بعد الاستقلال ومستقبله، وحاجته الجذرية للتحويل الطوعي والذاتي لمقاربات جيوثقافية جديدة.

المسئولية السياسية هي قرار بتحمل تبعات موقف وجودي عام مصر الآن تتعرض للتآكل الشديد وانتهت صلاحية النظريات الجيواستراتيجية التي تحكمها إرث القرن العشرين ومخلفاته، وإما أن تكون هناك قدرة على تحمل المسئولية والقيام بالتغيير المطلوب وتبني مشروع القطبية الجيوثقافية»، أو قد تكون مصر بكل أسف - عرضة للمزيد ولكل ما تتعرض لها الأمم والجماعات الإنسانية حينما لا تلتفت إلى واقعها، ولا تعترف بالمأزق التي هي فيه، ولا تحسم أمر قراراتها المصيرية.

## الفصل الثاني:

### أثر التعلق الثقافي الهوية العربية بين التناقض والتعايش

أولاً: إدارة «مستودع الهوية» العربي بين رؤيتين متدافعتين

#### ١ - التعلق الغربي وإشكالية خلق التعدد وتفجير التناقض

سيبرز أثر التعلق الثقافي في موضوع مركزي للغاية في الوجود السياسي للذات العربية تعالقا مع تمدد الأطروحات الثقافية للغرب في الجغرافيا العربية، خاصة عندما ينجح الغرب في تأسيس وتجزير بنية ثقافية تمثل أطروحاته هذه، هذا الموضوع المركزي هو تصور «مستودع الهوية» العربي ومكوناته وعناصره المختلفة، وسحبها نحو نظريات التعدد وتفجير التناقضات وتفكيك اللحمة الحاضرة والمتراكمة تاريخيا داخل الذات العربية بوصفها اختيارا ثقافيا فاعلا وحاضنا للحضارة الإسلامية ومشروعها الكبير، ليرز عندنا جدل مهم أو صراع في تصورات مستودع الهوية العربي بين طبيعته المتعايشة، وبين التمدد الغربي والتعلق معه الذي سيدفع في اتجاه تفجير التناقضات وتركيز الصراع الهوياتي بين الطبقات المتعايشة في مستودع الهوية، فيتحول الصراع في الثقافة إلى صراع في الجغرافيا، كما حدث في السودان عندما تمدد مشروع الأفروسنتريزم على حساب الذات العربية الإسلامية، وكما تمدد الحضور الشيعي والنفوذ الإيراني في العراق، والصراع السني العلوي في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد.

إضافة إلى تفجير التناقضات في مستودع الهوية داخل القطر الواحد وطبقاته ومكوناته المتعايشة، مثلا في المغرب العربي تفجير التناقض بين المكون اللغوي العربي واللغة الأمازيغية، وفي مصر السعي لتفجير التناقضات الطائفية بين المكون الإسلامي والمكون المسيحي، والمكون اللغوي بين العربية والنوبية، والمكون الحضاري بين الهوية العربية الإسلامية وبين الهوية المصرية القديمة وحضارتها، وفي لبنان تفجير الفسيفساء والموزايك الحضاري والهوياتي والعرقي والديني المتعايش... وهكذا برز لدينا حضور واضح لتمثلات وجماعات ثقافية عربية شديدة التعلق مع الغرب وتدفع في مسارات التعدد وتفجير التناقض الثقافية لتأخذ أبعادا جغرافية سياسية أو الأصح جيوثقافية.

ليظهر عندنا متغير واضح في إدارة مستودع الهوية وسياساته؛ بين سعي عربي يؤكد على التنوع والتعايش واللحمة بين المكونات المتراكمة وعناصرها، وبين تعالق غربي له تمددات معرفية وثقافية تروج لفكرة التعدد بل وتدفع هذه المكونات داخل الحاضنة العربية لكي تبدل ولأهها وأولوياتها نحو مستودعات هوية جيوثقافية أخرى مجاورة، سواء كانت شيعية أو أفريقية عنصرية متطرفة (أفروسنترزم) أو غيرهما.

من ثم في موضوع الجغرافيا الثقافية الفاعلة وعلاقتها بمستودع الهوية الخاص بها بطبقاته ومكوناته؛ تأتي إشكالية مفهومي «التنوع الثقافي» (Cultural diversity) و«التعدد الثقافي» (Multiculturalism) وعلاقتها بمشروع الجيوثقافية العربية الجديدة ونظريتها التي تطرحها الدراسة، على صلة بما قد يكون له دور رئيسي في توجهات الأمم والجماعات البشرية عموماً عبر التاريخ، دور يتحكم في اضمحلال أو ازدهار الدول والممالك والامبراطوريات والكيانات السياسية، ذلك من جهة أن كل حاضنة وكتلة جيوثقافية-من خلال مركزها التاريخي- يقع علي عاتقها دائماً، مهمة احتواء واستيعاب كافة عناصرها المتنوعة والمتراكمة عبر الزمن، في ظل الحقيقة التاريخية أن «مستودع الهوية» الخاص بكل حاضنة وكتلة جيوثقافية يحتوى على عناصر متراكمة، وقد تتبادل تلك العناصر السيادة في كتلتها الجيوثقافية سواء بشكل دوري أو متباعد أو مرة واحدة، وقد يكون لأحدها السيادة والظهور على الآخرين لأسباب موضوعية أو ذاتية، ومن ثم على منظومة القيم السائدة في الكتلة الجيوثقافية أن تحتوى العناصر الفرعية أو العناصر غير السائدة، وإلا قد تحدث أزمة عندما يختار أحد هذه المكونات -بسبب موضوعي أو بتشجيع من آخرين- التحول لآخر متعدد، ويخرج على أو ينفصل عن تلك الحاضنة الجيوثقافية بأي شكل من أشكال الخروج الناعم أو الخشن، ويصبح «التعدد الثقافي» حينها أحد مشاكل الخروج على المجتمع وتفكيك حاضنته الجيوثقافية التاريخية، في حين يكون تناغم «التنوع الثقافي» هو موضع اللحمة وتضافر عناصر «مستودع الهوية» وتفوقه.

وفي هذا السياق هناك معضلة رئيسية على المقاربة الجيوثقافية العربية الجديدة أن تنظر لها بحرص ووعي شديدين، وإلا أصبح مشروعها آيلاً للتفكك والغياب ومفرغاً من حضوره التاريخي وما يتطلبه من مستلزمات، وهذه المعضلة تكمن في أن كل عنصر مكون لـ «مستودع الهوية» هو سلاح ذو حدين، خاصة في ظل القاعدة التاريخية التي تقول بأن الأمم والجماعات الحضارية الضاربة في عمق التاريخ، يتكون «مستودع هويتها» من عدة تراكبات وطبقات فوق بعضها، وأن السيادة في لحظة تاريخية معينة قد تكون لعنصر ما

-بطبيعة الحال- على حساب بقية العناصر والطبقات والمكونات، والتي تتحول -بطبيعة الحال- لأبنية فرعية في إطار التنوع داخل «مستودع الهوية» الجامع، من ثم إذا لم تشعر هذه المكونات الفرعية برحابة التنوع وقدرتها على التحقق في ظل سيادة «منظومة قيم» ما وعدالتها وإتاحتها للفرض أمام الجميع بدرجة متساوية، فإنها قد تختار في صمت أو في علانية «تغيير الولاء» وتفجير التناقض الجيوثقافي متجهة إلى حواضن أو جماعات تاريخية أخرى بشكل ناعم أو بشكل عنيف، من هنا يجب دائماً على منظومة القيم والمبادئ الجيوثقافية السائدة أو «النمط السائد» في «مستودع هوية» جماعة حضارية ما، أن تحرص بسياساتها العامة -والثقافية- على احترام بقية القيم الفرعية أو التابعة وحق تنوعها الذي يقوم على الحرية والعدالة والإتاحة.

بل في لحظات معينة قد يتم تفجير مكونات «مستودع هوية» ما بسياسة جيوثقافية غير واعية وفعالة تتسم بالضحالة والعجز، تؤدي لتأجيج التناقضات وخلقها -أحياناً بوعي وعن قصد- بحيث يتفجر الاستقطاب داخل عنصر الهوية الواحد وتصوراتها، بداخل الجماعة نفسها التي من المفترض أن هذا العنصر يجمعها ويضمها، إن ذلك «يستدعي الاعتراف بأن الاختلافات توجد حتى داخل المجموعات الثقافية التي تربطها علاقات القرابة والجوار، بل حتى داخل الكيان الثقافي الواحد المفترض الذي يفترض أنه متجانس ومتماثل»<sup>(١)</sup>، ونلاحظ هذا على مستوى الدين الواحد (المسلمين ومذاهبهم مثلاً سنة وشيعة ومتصوفة)، وقد يتم تفجير التناقضات الجيوثقافية كرد فعل للجماعة أو حاضنة حضارية خارجية تحقق التناقضات ومصالحها وتبرر حضورها في المشهد، وقد تنشأ علاقات مصالح أو تبعية -بوعي أو بدون وعي- من داخل الحاضنة الحضارية التي تتعرض لعملية التفكيك وخلق التناقضات، مع الحاضنة التاريخية الخارجية ويحدث رعاية وتغذية متبادلة للتناقضات وتمثلاتها، التي تفجرت في عنصر الهوية المحدد وتمثلاته وزيادة التناقضات (في عنصر الدين مثلاً، وتفكيك التفكيك كأن يتفرع من السنة حديثاً الإخوان والسلفيين والوهابيين)، ويتم تسليط الضوء على مساحات الاختلاف وإزاحة المساحات المشتركة العامة للخلف، وكل هذا يتم لصالح الجماعة أو الحاضنة الحضارية الخارجية التي تخلق بعض المصالح التابعة لمن يؤججون التناقضات ويعملون على تغذيتها وتفجيرها، في حين ربما تعاني الحاضنة الخارجية تلك من مسببات أكثر لتفجير «مستودع هويتها»، بسبب ووصول معادلتها الحضارية الراهنة لنهاية قدرتها على الاستمرار والحياة.

(١) عبد الرازق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١، لبنان، ٢٠١٣م، ص ١٠٦.

## ٢- العناصر الثقافية المترادفة بين التنوع والتعدد

على مستوى التنوع في العناصر الجيوثقافية داخل «مستودع الهوية» بمكوناته المتجاوزة أو المترادفة، قد تؤدي مقاربات عاجزة وغير فعالة إلى تفجر مكون ما بما يخلق تضارب في الولاء للمشارك المجتمعي الخاص بهذه الوحدة الجيوثقافية، حيث «لم تعد المسألة، قاصرة على والولاء الديني والولاء الوطني بالمعنى الضيق. فإنسان هذا العصر الحديث يواجه ولاءات كثيرة، لا تقل أهمية عن الولاء التقليدي للدين أو الوطن»<sup>(١)</sup>، وهو ما قد ينطلق على عنصر العرق مثلاً داخل البلد الواحد أو الكتلة الجيوثقافية الواحدة (كان يحدث التدافع والصدام بين الأكراد والعرب والزنج والأمازيغ مثلاً)، وربما يحدث هذا التفجير بفعل تدخل خارجي أيضاً ليجد له موضع قدم، أو قد يجري التفجير وخلق التناقضات على مستوى اللغة في المجتمع الواحد مثلاً (اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الأمازيغية مثلاً)، وقد يحدث ذلك عن طريق منظمات التمويل الدولي التي تخلق لها منتفعين يكون من صالحهم تفجير «المشارك المجتمعي» والتعاشيش اللغوي، أو على مستوى الدين في المجتمع الواحد (الدين الإسلامي والدين المسيحي مثلاً)، وقد يؤدي غياب المساحات المشتركة والتأكيد على تنوعها واحترام ذلك التنوع، وإهمال علاقة النمط السائد بالأنماط الفرعية.. إلى تفجر التراتبات الاجتماعية وتفجر المكونات الثقافية وتمثلاتها المعبرة عنها (مثل: الملبس الخارجي - الاختيارات الفنية والموسيقية - القيم العامة والذوق العام - الآداب والفنون - الخ).

من هنا حقيقة تكون المقاربة الجيوثقافية الناجعة هي التأسيس لوجود أو استعادة «المشارك المجتمعي» المعبرة عن تنوع «مستودع هوية» جماعة حضارية ما، مع الحرص على احترام منظومة «القيم السائدة» وعناصرها لبقية مكونات وعناصر «مستودع الهوية» الأخرى، وفي الوقت نفسه الالتزام بمتطلبات الدفاع عن مكونات «مستودع الهوية» ذلك. مع ضرورة الوعي بتفاوت الطبيعة البشرية وقدراتها النفسية في تلقي الأشياء والعناصر المكونة لـ «مستودع الهوية»، ما بين التخفف أو التشدد، وأن النفس البشرية في جدلها مع الظروف المحيطة يمكن أن تلجأ للتأويل المتشدد أو ربما تتخفف وفق البدائل المتاحة أمامها، ويمكن للنفس البشرية ذاتها - في أي جماعة حضارية - أن تختار «المشارك المجتمعي» في «مستودع هويتها»، أو تدفعها الظروف ربما للتمحور والتمترس حول أحدها في مواجهة غيره لتفكك الكتلة الجيوثقافية العامة الخاصة بتلك الجماعة الإنسانية..

(١) جوزابا رويس، فلسفة الولاء، ترجمة أحمد الأنصاري، ص ١١، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد ٣٣٧، ط ١، ٢٠٠٢.

وعلى نبوغ ونجاعة المقاربة الجيوثقافية هو القدرة على استعادة «المشترك المجتمعي» وقيمه والتأكيد عليها، مع حضور التنوع واحترام السائد للفرعي أو المراكز للتخوم، ويقع الفشل الجيوثقافي عندما تتفجر التناقضات وينجح البعض في تذكيتهما، والحقيقة أن الأزمة هنا تكمن في القائمين على وضع المقاربة الجيوثقافية وممارستها، وغياب قدرتهم على فهم دور الجيوثقافية في الوجود البشري عموماً، خاصة إذا انتقل الخطاب الثقافي للكرنفالية وخلق التناقضات وعجز القائمون عليه عن فهم مكونات «التدافع الحضاري» في اللحظة الراهنة، وتم تقديم تعريف للثقافة يفصلها عن المقاربة الجيوثقافية العامة كما حدث في بعض الدول العربية ومنها مصر.

تكون أزمة البعض الذي عمل إدارة السياسة الثقافية لمصر أنه قد لا تعرف أن كل عنصر مكون لـ «مستودع الهوية» الخاص بجماعة بشرية ما، يحتل التفجير من داخله أو في علاقته مع أقرانه المتجاورين معه، وأن هذا التفجير وخلق التناقضات قد ينتقل من التنوع الرحب إلى الوصول إلى الانفصال والتحول إلى آخر متعدد، ربما بما يدعو للخروج الناعم أو الخشن على الحاضنة المصرية وبنيتها الجيوثقافية، بل ضعف الوعي الحضاري عند البعض قد يؤدي لأن يتم استخدام الخطاب الثقافي العام ذاته، كوقود لعملية التطرف والتشدد والخروج على المجتمع المصري! لأن السياسة الثقافية بحجة «مواجهة» تطرف ما قد تستخدم خطاباً منفراً، وتصبح رد فعل وتتمفصل حول قضايا تخلق التناقضات وتدفع بالمزيد من الناس نحو التحول إلى آخر متعدد والانفصال عن المجتمع وحضوره الجيوثقافي، أو الخروج عليه خروجاً خشناً أو ناعماً، والحقيقة أن هناك أزمة السياسات الثقافية المطروحة في مصر منذ التسعينيات وعلاقتها بالجيوثقافية الجامعة ومبادئها العامة.

### ٣- متغير «التنوع» و«التعدد» داخلياً وخارجياً

بالنظر لمفهوم التعدد والتنوع وتاريخ استخدامها الثقافي والسياسي وما أثاراه من أزمات جيوثقافية رئيسة للذات العربية، نجد ضرورة للتنبيه بأنه في مجال السياسة الثقافية الخارجية الدولية ونطاق عملها بين أكثر من طرف أو دولة أو كتلة جيوثقافية، فالأدق استخدام مفهوم «التعدد»، إذ أنه «على صعيد سياسات العلاقات الثقافية الخارجية يرى الاستراتيجيون أنفسهم في موقع الإحاطة بالصناعات الثقافية ضمن إطار تنافسي»<sup>(١)</sup>،

(١) أرمان ماتلار، التنوع الثقافي والعولمة، ص ١١٩، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.

والتعدد في العلاقات الثقافية الخارجية يعني قبول التنافس والذوات المتعددة أصلا بمستودعات هوياتها الجيوثقافية المختلفة المعبرة عنها، أما إذا كنا نعمل ونحدث في نطاق السياسة الثقافية الداخلية الخاصة بدولة واحدة، أو حاضنة اجتماعية وكتلة جيوثقافية واحدة فالأدق والأولى استخدام مفهوم «التنوع»، لأن الخلط بينهما استخدمه البعض كثيرا لتفجير التناقض عبر الخلط في استخدام الخطاب بين المجال الدولي للدول والكتل الجيوثقافية المتعددة أصلا، وبين المجال الداخلي للكتل الجيوثقافية الواحدة أو البلد الواحد الذي يقوم على التنوع وليس التعدد.

وكان موضع المشكلة أن طرح مفهوم «التعددية» الثقافية في المشهد العربي؛ صاحبه توجه جيوثقافي غير محمود ومعادي من جانب بعض الدول والمنظمات الدولية أو الحواضن الحضارية الخارجية، استطاع البعض توظيفه لبناء مواقف متناقضة وظروف متباينة، من هنا يرى البعض «إن الدعوة إلى هذا التنوع الثقافي هي استجواب واسع، كشكول ينطوي على وقائع ومواقف متناقضة، جاهز وقابل لكل التسويات الظرفية»<sup>(١)</sup>، فاعتبر كثيرون أن الهدف من المفهوم غالبا كان إثارة دوافع الفرقة والتفكيك داخل إطار الدولة الواحدة أو داخل الحاضنة الجيوثقافية الواحدة، فكان «التعدد» في هذا السياق الغرض منه الفصل بين أبنية الحاضنة الجيوثقافية الواحدة ومكوناتها وتفجير التناقضات داخل «مستودع هويتها»، لأغراض سياسية أو دعائية الهدف منها محاولة زعزعة الأبنية الاجتماعية المستقرة لبعض الدول العربية وخلخلة اللحمة الطبيعية فيها، تمهيدا ربما لإثارة نزعات انفصالية داخل تلك الدول وتزكيته (كما حدث في بعض الدول)، أو لخلق مجموعة من التناقضات داخل تلك الدول تخدم أهداف جيوثقافية وسياسات مجموعات مصالح دولية أخرى.

لذا يجب أن يحضر الوعي الجيوثقافي في استخدام المفهومين الثقافيين بين المستوي الخارجي والمستوي الداخلي، في العموم وعند وضع السياسات الثقافية الخارجية بين الدول المختلفة، يكون الأفضل استخدام مفهوم «التعدد الثقافي» لأن مجال العمل هنا بين أكثر من طرف جيوثقافي بالفعل، وسياق التعدد يجب أن يكون ضد فكرة الطرف الواحد كمرکز للجميع، فالتعددية هنا موظفة في السياق ضد فكرة المركزية، وتحديدًا ربما يجب أن تكون ضد فكرة «المركزية الأوروبية» وتمثلاتها الثقافية أو الإيديولوجية أو الأدبية أو الفنية، أو ضد إعادة إنتاج مركزية جديدة لا تملك مشروعا إنسانيا جديدا وتستند لمجرد «فرض النمط» وفق توفر مجموعة من السيولة والتدفقات النقدية، من هنا يجب أن يكون الأصل في نطاق السياسات

(١) المرجع السابق ص ١٣

الثقافية الخارجية الدولية مفهوم «التعددية»، والوصول على المستوى الجيوثقافي الدولي لعناصر ثقافية تعتمد على تكوين «مزيج ثقافي» متبادل بين الدول، دون الانكفاء على عناصر جيوثقافية مركزية واحدة لطرف بعينه، فالتعدد هنا يقوم على ضرورة المزج عند البحث عن المشترك والعمل الثقافي الدولي المتبادل، وطرح السياسات الثقافية للدول.

في حين أن مفهوم «التنوع» يشير في سياقه لوجود متن وحاضن جيوثقافي اجتماعي رئيسي وعام، يصحبه بشكل فطري وطبيعي ظهور بعض السمات الفرعية التي ظهرت عبر الفترات التاريخية المتوالية عند بعض التجمعات البشرية فيها، هنا السمات الخاصة الطبيعية تلك تحسب على فكرة التنوع الفطري والتلقائي والطبيعي للكتلة الجيوثقافية نفسها، ولا تتمدد لتصل لفكرة التعدد أو تتحول تلك السمات لمفهوم الآخر والانفصال عن الحاضنة الجيوثقافية الأم والمتن الرئيسي بساته المعبرة عنها، أو تتواصل مع سمات مشابهة أخرى خارج إطار الحاضنة الجيوثقافية التاريخية لها، ويصير تفوق المجتمع ونبوغه في سياساته الجيوثقافية العامة هو دعم الخطوط العامة لـ «المشترك المجتمعي» و«القيم المشتركة» عند أفراد والحفاظ عليها، ويصير فشل المجتمع وعجز سياساته الجيوثقافية هو إثارة التناقضات وتزكية نقاط الاختلاف بين أفرادها التي تكونت عبر التاريخ.

خلاصة عند الحديث في نطاق السياسة الثقافية الداخلية وما يتعلق بـ «مستودع الهوية» الجيوثقافي الواحد، فإن المفهوم الذي يجب أن يسود في هذا السياق هو مفهوم «التنوع» ما بين متن وحاضن اجتماعي رئيسي، وبين تنوعات وسمات تظهر أو توجد بشكل طبيعي وتاريخي بين الأفراد المشكلة لهذا المتن في طبقات متراكمة ومتجاورة، فالتنوع هنا هو في ظل الإطار الواحد الجامع والمشارك لموجود تاريخي واحد، والتاريخ هنا هو العنصر الحاكم في «مستودع الهوية» ومكوناته، فبطبيعة الحال عبر طبقات من التاريخ ستظهر اختيارات جديدة يتبعها البعض والبعض لا يتبعها (دينية أو لغوية أو ثقافية، الخ)، مما ينتج التنوع داخل «المستودع» الواحد، ويصبح معيار تفوق السياسة الثقافية ونبوغها هنا هو زيادة مساحة المشترك في «مستودع الهوية» الواحد استنادا للعدالة والحقوق المتساوية والاحترام المتبادل، وأن يكون الخطاب الثقافي العام لتلك الجماعة في ظل دفاعه عن مكونات «مستودع هويته» حاويا وحاضنا ومُدججا لكل تنوعاته، واعيا لمساحات التناقضات وعدم تركيتها وفتح الثغرات فيها، حتى في ظل بروز أحد طبقات أو مكونات «مستودع الهوية» على حساب الآخر، وفق اختيارات تاريخية طبيعية آنية أو موروثية أو ظرفية، أو حتى وفق لحظة ظرفية تاريخية بعينها.

## ثانيا: الجغرافيا الثقافية والحواضن الجامعة

### ١ - خلق التناقض أو تأكيد المشترك في الحاضنة الثقافية

يقف على المحك دوما معيار نجاح أو فشل السياسات الجيوثقافية الداخلية أو العامة للدولة في مواجهة جموع الأفراد الموجودة بها، فربما تدفع السياسات الجيوثقافية - بقصد أو بدون قصد - لزيادة مساحة التناقضات أو تعمل في مناطق لا طائل منها، مما يدفع «المشارك المجتمع» نحو التفكك وظهور التناقضات في «مستودع هويته» الجيوثقافي الجامع، وقد تعمل السياسات الجيوثقافية على زيادة مساحة «المشارك المجتمعي» وتقوية اللحمة بين أفراد المجتمع التي تعمل به، والعمل على استعادة «القيم الأساسية» لمجتمعها حتى أحلك أوقات الأزمات والاستقطابات، حيث قد يؤدي فشل سياسية جيوثقافية ما إلى أن «يبلغ تفكك المجتمع في البلدان الأكثر حداثة أشكاله القصوى عندما تنقطع الصلة بين النظام والفاعل، أي عندما ينعدم التطابق بين معنى المعيار بالنسبة إلى النظام ومعناه بالنسبة إلى الفاعل... ويريد الفرد أن يؤكد ذاته بمعارضة لغة المجتمع»<sup>(١)</sup>، من هنا لا توجد سياسة جيوثقافية محايدة أو سياسة جيوثقافية تتصف بالبعد عما هو اجتماعي حاضن، فإما سياسة جيوثقافية ناجحة في مواجهة ظروف مجتمعها وفهم طبيعته الخاصة تحتوي أفرادها، وتقلل مساحة التناقضات وتؤكد على القيم الأساسية لمجتمعها، أو سياسة جيوثقافية عاجزة غير واعية لواقعها وغير واعية لمساحة المشترك فيه ولا تعمل عليها، وتتحرك في نطاق زيادة التناقضات غير مدركة للقيم الأساسية لـ «مستودع هويتها» والمشارك فيها.

أهمية السياسة الجيوثقافية هنا أنها ممكن أن تعمل على تقوية «المشارك المجتمعي» بين مكونات المجتمع المختلفة، وممكن أن تقع في فخ الاستلاب أو فخ عدم احترام أحد هذه المكونات أو التمرس حول أحدها، بما يجعل هذا المكون أو المعيار المحتفى به يعلو أو يتعالى على الآخرين بدوره، وينتقل من مفهوم التنوع إلى فكرة الانفصال والتحول لآخر والتعدد، وقد يكون آخر عرقي أو ديني أو قبلي أو لغوي أو مذهبي أو آخر ثقافي أو اجتماعي / ترابي، ومعيار الحسم هنا قدرة السياسة الجيوثقافية للدولة الضابطة لبقية السياسات العامة، على زيادة المشترك وقيمه في «مستودع الهوية» بكل مكوناته وتعبيرها عن تنوعه، وعدم سقوطها في فخ زيادة التناقضات والاستقطابات تجاه العناصر المكونة لمستودع هويتها، بحيث ينفصل ولاء مكون جيوثقافي ما عن حاضنته التاريخية، ويختار الالتصاق بحاضنة جيوثقافية أخرى

(١) آلان تورين، برادينا جديدة لفهم عالم اليوم، ص ١١٨، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط ١،

تجمعه به وفق الفرز التناقضي الذي أوجدته تلك السياسية العاجزة، ليتحول هذا المكون إلى آخر وينفصل عن المشترك العام لمستودع هويته وحاضنته الجيوثقافية التاريخية.

من هنا يمكن النظر للتاريخ البشري من زاوية معينة على أنه قدرة السياسة الجيوثقافية لمجتمع ما على التعبير الفعال عن مستودع هويته، بما يضمن تعزيز «المشاركات المجتمعية» وتضييق مساحات إثارة التناقضات بين مجموع الأفراد الموجودة به، أو فشل هذه السياسة الجيوثقافية التي يتبناها «النمط السائد» في السلطة في التعبير عن مستودع الهوية والدفاع عنه، وكذلك زيادة مساحة التناقضات بين الأفراد الموجودة به بما يدفع للتدخلات السياسية الخارجية (الاحتلال بأنواعه الناعمة والخشنة) تحت أي مسمى من مسميات تناقضات الهوية، سواء الدينية أو العرقية أو الاقتصادية أو القيمة أو الثقافية، وكذلك يثير عجز السياسة الجيوثقافية مساحات التفكير الداخلي، فيتحول «التنوع» في المشترك التاريخي الواحد إلى أزمة تصل لحد «التعدد» والفرقة، ويبدأ بعض أفراد المجتمع في الخروج على حاضنته الجيوثقافية أو تفكيكها من الداخل.

## ٢- تدافع الحواضن تمددا وانكماشاً بين التنوع والتعدد

كذلك يمكن النظر لدراسة أشكال التمدد والتوسع الجيوثقافي عبر التاريخ بين الجماعات البشرية، وفقاً لعلاقة ذلك بحضور التنوع والتجاور في عناصر «مستودع الهوية» وبناء «المشارك المجتمعي» وقيمه، أو حضور التعدد والتنافر وخلق «التناقضات» وتهميش «المشارك المجتمعي»، حيث سنجد أن عناصر «مستودع الهوية» وسياسة إدارتها الجيوثقافية الناجحة سيؤدي إلى تماسك هذه الحاضنة وقدرتها على قبول التنوع في طبقاتها التاريخية المترامية، وسيجعلها عصية على التفكير أو استقطاب أحد عناصرها تجاه حاضنة جيوثقافية خارجية أخرى، أما سوء إدارة عناصر مستودع الهوية وعدم فهم تبعاته سيؤدي عاجلاً أو آجلاً لعملية تفكيك لهذه الحاضنة وربما ميل بعض مكوناتها نحو «تغيير الولاء» التام تجاه حواضن جيوثقافية أخرى، استناداً ربما للعنصر نفسه الذي تعرض للقهر أو عدم قبول التنوع فيه، بما سيسمح بظهور مبررات جيوثقافية معلنة أو مضمرة ناعمة أو خشنة للتعدد، ربما يلجأ لها العنصر الموجود نفسه أو يبادر بها طرف خارجي ما (حاضنة جيوثقافية أخرى) يسعى للتمدد، ذلك لأن الواقع يقول «إن كل مجموعة من الناس (قبيلة، أمة) تطور أنظمتها الخاصة من ضمن ما يمكن تسميته بـ: ثقافتها الخاصة، التي تشترك فيها

مع مجموعات أخرى ببعض الخصائص وتنفرد فيها بخصائص أخرى»<sup>(١)</sup>، والأزمة تنشأ عندما تستغل مجموعات أو كتل جيوثقافية أخرى بعض خصائص جماعة ما، لتستقطب منها فئة ما تشترك معها في تلك الخصائص.

كما يصير الأمر أكثر مدعاة للانتباه عند اشتداد لحظات التدافع الحضاري المفصلية بين مجموعة من الحواضن الجيوثقافية المتجاورة والمتدافعة في الآن نفسه، حينها يوضع «مستودع هوية» الخاص بكل جماعة بشرية على المحك، إما تنجح الدولة أو الجماعة البشرية بخطابها الجيوثقافي وسياساته العامة، في الحفاظ على لحمة أفرادها وفق مفهوم التنوع والتأكيد على المشترك والقيم الأساسية لمستودع هويتها، أو تفشل الدولة أو الجماعة البشرية بخطابها الجيوثقافي وسياساته العامة في الحفاظ على ذلك التنوع، ويتحول التنوع إلى تعدد ويتفكك «مستودع الهوية» الجيوثقافي المستقر، لصالح ظهور مستودع جديد وافد، أو ضرورة بروز خطاب جيوثقافي محلي حاضن جديد يبرز في مواجهة الوافد.

فلا بد أن تخضع السياسة الجيوثقافية وخطابها الضابط لمجمل السياسات العامة للجماعة بشرية ما لمحددات حاكمة، ترتبط بـ «مستودع الهوية» الخاص بمجتمعها، سواء في فترات التراجع الحضاري أو إرهاصات النهضة الحضارية، حيث التدافع والجدل بين تفوق الذات وتقديمها نموذجاً حضارياً خاصاً بها وبين أتباعها وتبنيها لنماذج حضارية أخرى، وضرورة الانتباه للحظات الحضارية المفصلية الممكن أن تحمل الذات نحو تفوقها وتجاوز النماذج الحضارية السائدة. إن تفكك مكونات أي جماعة بشرية هو تعبير عن عجز وفشل السياسة الجيوثقافية في التعبير عن «مستودع الهوية» الخاص بها وقيمه الأساسية، خاصة عند وجود «تنخب خاطيء» وسيطرة نخبة منفصلة ومستلبة عن مستودع هويتها على صياغة تلك السياسة الجيوثقافية، بما قد يدفع لظهور سياسة جيوثقافية سالبة للقوة الوجودية للذات، بها نزوع لفكرة «الاستلاب» للآخر الحضاري و«الانسلاخ» عن الذات وتاريخها ومستودع هويتها، وقد تؤدي مثل هذه السياسة الجيوثقافية وتسبب في مراكمة موقف سلبي جماهيري متطرف (خشن أو ناعم) من «النمط السائد» في المجتمع ومنظومة قيمه، باعتباره المسئول الأعلى عن السياسات العامة في الدولة أو الجماعة البشرية؛ بحيث يتحول الخطاب الجيوثقافي المنفصل عن مستودع هويته؛ لعنصر تغذية للتطرف وخلق التناقضات والخروج على الشكل الرسمي للمجتمع، ويؤدي لانفصال الخطاب الجيوثقافي عن قاعدته وعجزه عن التعبير عنها.

(١) كليفوردي غيرتز، تأويل الثقافات، ص ١٣، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩.

### ٣- التمثل الأدنى والأقصى لـ«مستودع الهوية» في الحاضنة الجامعة

يمكن اعتبار «المشترك المجتمعي» و«القيم الأساسية» الجامعة لمستودع هوية جيوثقافي ما (بما يشمل من عادات وتقاليد وفنون وآداب وبطولات شعبية وقومية) واستعداداتها هي الحد الأدنى للسياسة الجيوثقافية الفعالة لجامعة ما (خاصة في أوقات الاستقطابات والتدافعات الداخلية أو الخارجية). ويمكن اعتبار ظهور «نموذج حضاري» جديد والتأسيس له هو الحد الأعلى للسياسة الجيوثقافية (خاصة في لحظات التمدد الحضاري والبحث عن تفوق مستودع هوية جماعة بشرية ما، واستشراف مسار نبوغه ورصف الطريق إليه وتوقع مسارات التدافعات الحضارية المحتملة وفق سياقه الخاص)، وهذا النموذج الجديد قد يكون من التفوق بحيث يتحول لقدوة ومثال تسير على خطاه الجماعات الجيوثقافية الأخرى، وقد يتفوق للغاية ويقدم معادلة جديدة في علاقتها بمستودع الهوية الخاص به والعالمي، بحيث تسعى بعض الجماعات الأخرى لتبني معادلته الجيوثقافية بدرجات متفاوتة من التبني، وتبدأ الجماعات الأخرى في التعامل مع معادلته الحضارية كنظام اجتماعي/ سياسي/ اقتصادي/ شعبي لأتباعه.

ذلك ما يتبدى في تفوق السياسة الجيوثقافية وعلاقة الوطني بالعالمي؛ إذ «إن مستقبل الثقافة حتى داخل الوحدات الوطنية، يرتبط ارتباطاً رقيقاً بنمو عناصرها العالمية، الذي يرتبط بدوره بتنظيم الإنسانية كوحدة معنوية وحقوقية...»<sup>(١)</sup>، فهنا يمكن القول إن الوطني في نبوغه في السياسة الجيوثقافية قد يقوم بالتأكيد على المشتركات الخاصة بهذا الوطن وقيمته، وفي لحظة معينة قد يصل النبوغ بالسياسة الجيوثقافية وفي ظرفيات بعينها، لأن يتحول المشترك الوطني لنموذج عالمي يكتسب الاحترام والرغبة الطوعية في التحول عند الآخرين لنمط سائد، لنظراً لما حققه من تفوق في حاضنته الخاصة، وعادة ما يكون هناك نمط جيوثقافي سائد يحقق التفوق الداخلي ويسعى البعض خارجياً للتماثل معه، ويسعى البعض الآخر للتعامل معها بنوع من الوعي فيأخذ منه من الآليات ما يفيد حاضنته الخاصة ومستودع هويتها.

### ثالثاً: مكونات «مستودع الهوية» في الحالة المصرية أنموذجاً

#### ١- الجيوثقافية بين الديني والطائفي والعرقي

إن قراءة مكونات مستودع الهوية المصري تقتضي منا ممارسة نوع من «النقد الجيوثقافي»

(١) أرمان ماتلار، التنوع الثقافي والعولمة، ترجمة خليل أحمد خليل، ص ٥٥ دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٨م.

للممارسات السياسية التي أدت إلى تفجير الهويات الفرعية، ليس بهدف السجل التاريخي، بل لفهم كيف يتم اختراق «الجغرافيا الرابطة» عندما يغيب المشترك الجامع لصالح التوظيفات الظرفية، فربما تبدو مساحات دعم التنوع أو تفجير التعدد حاضرة في الحالة المصرية وجيوثقافتها منذ تأسيس «دولة ما بعد الاستقلال» عن الاحتلال الأجنبي، ويمكن أن نحدد من داخل «مستودع الهوية» المصري عدة مكونات كانت هي موضع التحول من التنوع إلى التعدد الجيوثقافي بدرجة ما، أو من التجاوز والتعايش إلى خلق التناقض، وخاصة كلما قلت مساحة «المشترك المجتمعي» ولجأ معظم الناس لمساحات أخرى، بسبب الظروف أو السياقات التاريخية والسياسية، ويمكن أن نحصر هذه المكونات الرئيسية للجيوثقافية المصرية في ثلاثة عناصر وهي: (الديني - الطائفي - العرقي).

#### - توظيف المكون الديني والجيوثقافية الجامعة:

بدأ المكون الديني في التفجر داخل «مستودع الهوية» الجيوثقافي المصري في لحظة تاريخية سابقة، فعندما «تولى السادات أكمل إغلاق الدائرة منتصرا للانتماء الديني [الدعائي]، لأنه أراد التخلص من خصومه من الناصريين واليساريين من خلال شرعية جديدة...»<sup>(١)</sup>، ذلك عندما دفع للواجهة بالمتطرفين من صفوف جماعة الإخوان التي تعد الممثل الرئيس لـ «فرق الدين السياسي» في الحالة العربية الحديثة، لكبح جماح القوميين ومؤيدي عبد الناصر في السبعينيات بالجامعات المصرية، عندما بدأ في التحول عن سياسات «دولة ما بعد الاستقلال» الأولى التي وضعها عبد الناصر، لكن الوحش خرج عن السيطرة بعد اتفاقية كامب دافيد وتم استعادة تأويلات الخروج الخشن على المجتمع المصري من داخل المكون الديني الإسلامي؛ لتصبح هذه اللحظة هي اللحظة الأبرز لتفجير المكون الديني في «مستودع الهوية» الجيوثقافي المصري، وتحول هذا المكون لأحد عناصر التحول من التنوع وقبول «المشترك المجتمعي» وقيمه الجامعة، إلى حالة التعدد والانفصال عن المجتمع الجيوثقافي والخروج عليه بتأويلات دينية، قد تتماس مع حاضنات جيوثقافية أخرى على حساب الحاضنة الجيوثقافية المصرية التاريخية الأم، كما أن تفجير المكون الديني داخل العنصر الواحد (الإسلام) استمر في عهد مبارك، حين قام في التسعينيات بتصعيد مجموعة دينية أخرى في الجامعات والمجال العام وهي التيار السلفي ليحجم جماعة الإخوان ونفوذها وتصوراتها الدينية. بما يستوجب ضرورة الوعي بظهور تصور جديد تجاه المكون الديني ليؤكد على المشترك الجامع، ويتعد عن التوظيف السياسي الظرفي ومخاطره الكبرى.

(١) نادية مصطفى، ماجدة إبراهيم، أسامة مجاهد، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، ص ٤٧، دار البشير، مصر، ط ١، ٢٠١٣.

## - المكون الطائفي والجيوثقافية

أما المكون (المسيحي) وبداية تفجره الواضح داخل مستودع الهوية الجيوثقافي المصري؛ فيعود أيضا للمكون الديني الأول حيث في السياق نفسه مع دفع مرحلة سياسية سابقة (السادات) بمتطري جماعة الإخوان داخل الجامعات، تطورت تأويلات دينية عند بعضهم من داخل المكون الديني (الإسلامي)، تؤكد على التمايز والقطيعة والانفصال والتعالي على المسيحيين في مصر، مما دفع بعض مسيحي مصر بدورهم للتخلي عن «المشارك المجتمعي» والقيم الجامعة في المجتمع المصري، واللجوء لرد فعل ديني مضاد في عدة جهات ناعمة وربما خشنة عند البعض، ووصل رد الفعل هذا عند البعض لوجود مساحات مشتركة مع حاضنات جيوثقافية أخرى بمستويات متنوعة، على حساب الحضانة المصرية الجيوثقافية التاريخية. ذلك رغم أن التاريخ العام للمصريين لم يقدم لنا تمثلا لمثل هذه التفرقة وتفجرها عند هذا المستوى، ورغم أن الحالة المصرية لم تصل للشعور «إن الطائفية التي تقلقنا اليوم هي تحديدا تلك التي تتموضع فوق المواطنة، أي تلك التي تحل الانتماء الثقافي [أي كان نوعه] في مرتبة أعلى من الهوية القومية»<sup>(١)</sup>

بما يدفع في ضرورة تبني رؤى وتصورات جديدة للمكون الديني وتوظيفه السياسي، بين المكون الإسلامي ذاته وتنوعاته وبين المكون المسيحي وحضوره العام والموقف الشعبي تجاهه لدى البعض.

## - المكون العرقي والجيوثقافية

في حين يرجع تفجر المكون العرقي الأبرز وظهور دعائه الأبرز في «مستودع الهوية» الجيوثقافي المصري، إلى المكون النوبي الذي ظهر للوجود على أثر مشروع بناء السد العالي وضرورة تهجير مجموعة من القرى الواقعة خلف السد في المناطق التي ستتحول لخزان مائي (بحيرة ناصر)، بالإضافة إلى تعرض النوبيين لعملية هجرة أخرى تمت مع خزان أسوان وتعليته قبل بناء السد العالي، وظهرت المشكلة بشكلها الواضح بعد بناء السد العالي، حيث كانت البيئة الجديدة وظروفها الحياتية المخصصة لاستقرار النوبيين ليست بمستوى المناطق القديمة، وتم تقديم وعود متوالية للمجتمع النوبي بإصلاح الوضع دون الوصول لحل نهائي، مما جعل البعض في ظل فكرة الأقليات والتعدد الثقافي والتعالي الثقافي مع الغرب أن يسعى للعب بالورقة النوبية، داخليا وخارجيا، وظهرت بعض الأصوات

(١) آلان تورين، برادينا جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، ص ٢٩٧، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط ١، ٢٠١١ م

التي تشددت في الرفض والتمرد على الحاضنة الجيوثقافية المصرية الجامعة بسبب شعورها بالقهر والتهميش، لكن غالبية العقلاء من المجتمع النوبي يجدون «المشترك المجتمعي» الأكبر في الحاضنة المصرية الجيوثقافية التاريخية وقدرتها على احتواء التنوع، خاصة مع التوجه المؤسسي للاستثمار في منطقة بحيرة ناصر، والذي يجب أن يشمل ضرورة دمج المجتمع النوبي واحترام خصوصيته، ضمن تركيبة أوسع للاستثمار والتعمير والتنوع في منطقة البحيرة وخلف السد، حيث يمكن الوصول لحل يقبل التنوع ويحتويه في ظل حضور الحاضنة الجيوثقافية المركزية وتمثلاتها، أي يكون المكون النوبي له حضوره وخصوصيته إلى جوار الكم الضخم من المشاريع التي ستحتاج لاستقطاب أعداد أكبر من المصريين وأهل الجنوب عموماً، مما سيحقق التنوع والاحتواء في الآن نفسه، بما يؤكد إن «الوحدة الوطنية من المسائل الضرورية لنهضة المجتمعات، والدول ذات التركيبات السكانية الخاصة تحتاج دائماً لما يؤكد وحدتها الوطنية، وتحقيق تماسك مجتمعتها»<sup>(١)</sup>

## ٢- جدل التراتب العام والتراتب النخبوي المستقل

إن دراسة جدل التراتب داخل الحالة المصرية لا تستهدف محاكمة الحقب السياسية تاريخياً، بقدر ما تستهدف رصد «محددات التآكل والتماسك» في مستودع الهوية، إننا هنا بصدد تفكيك أثر المنعطفات السياسية الكبرى على البنية التحتية للقيم الجماعية، وكيف أدى التخلي عن المشروعات الكلية لصالح السياسات الظرفية إلى ظهور نخب منعزلة وهويات فرعية مجهرية، إن هذا التشريح النقدي هو ضرورة حتمية لإعادة بناء «الأمن القومي الجيوثقافي» على أسس منضبطة، تفرّق بوضوح بين متطلبات الإدارة السياسية العابرة وبين ثوابت المتن الحضاري الراسخة.

على مستوى التحليل الموضوعي ودراسة الحالة يوجد عنصرين ساهما في خلق التناقض وتراجع المشترك المجتمعي المصري العام لحد ما، وأثرا على فاعلية جيوثقافيتها وتماسكها الداخلي وقدرتها على تقديم نموذج ناعم له القبول الطوعي من الآخرين في جيوثقافية الكتلة العربية كلها وأجوارها، وهما قواعد بناء «التراتب الاجتماعي العام» و«التراتب النخبوي المعرفي» ونقصد بالأول اختلال التراتب الاجتماعي ومنظومة القيم الخاصة به

(١) جوزابا رويس، فلسفة الولاء، ترجمة أحمد الأنصاري، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد ٣٣٧، ط١، ٢٠٠٢، ص٥.

في عموم المجتمع الجيوثقافي المصري، حيث تشكلت قيم مشتركة وتراتب اجتماعي مع المرحلة الأولى من دولة ما بعد الاستقلال مع دولة عبد الناصر تتسم -رغم اعتراض البعض- بالتفاعل مع جيوثقافيتها، ثم تفكك ذلك الترتاب منذ دخول دولة ما بعد الاستقلال مرحلة سياسية جديدة (عصر السادات).

ونقصد بالتراتب النخبوي المعرفي؛ أي اختلال المشترك المجتمعي في «التراتب النخبوي» الذي يعبر ظاهريا عن المجتمع المصري، واختلال اختياراته المعرفية وانحراف بعض الأيديولوجيين السابقين نحو التبني الجزئي المتضارب وربما المتناقض مع محددات الجيوثقافية العامة للمجتمع المصري، وهو ما ظهر مع دعاوي بعض النسويات المتطرفات وانفصال الأقليات وما إلى ذلك.

حيث انحرف الترتاب الاجتماعي العام وتمت منظومة القيم الخاصة به في عموم المجتمع المصري، ويمكن القول وكبداية للنموذج المعرفي الجيوثقافي إن دولة ما بعد الاستقلال مع عبد الناصر دعمت منظومة قيم ما وتراتب اجتماعي ارتبط بمنظومة القيم هذه اتفقت أو اختلفت معها، لكن تحول اختيارات دولة ما بعد الاستقلال مع السادات أدى لتفكك الترتاب الاجتماعي الأول ومنظومة القيم الخاصة به، فأصبح عندنا صراع بين القيم الأقرب لـ «مستودع الهوية» الجيوثقافي الخاص بمرحلة عبد الناصر، مع القيم الأقرب للذاتية والفردية والتحلل من الجماعي والمشارك مع مرحلة السادات، وتحول الترتاب الاجتماعي إلى فكرة المادية والانتهازية وتراجع الأخلاقي والقيمي عموما، وهو الصراع الذي استمر في مرحلة مبارك، ولم يحسم هذا الصراع بعد والتراتب الاجتماعي الخاص به فيما بعد ثورة ٢٥ يناير.

لكن يمكن القول إنه توجد بعض الخطوط العامة الاسترشادية لمعيرة وضبط الترتاب الاجتماعي العام في مصر، في علاقته بتحقيق النظرية الجيوثقافية الجديدة يقوم على إفصاح المجال لـ «الفرز الطبيعي»، وإعطاء الفرصة للمواهب في كل المجالات، وضع التوصيفات الوظيفية الحاكمة والضابطة للمؤسسات العامة بما يسهل الفصل بين الترقى المرتبط بتلك التوصيفات الحاكمة وبين التأييد السياسي المجرد لأي سلطة موجودة في سدة الحكم، حيث أكدت «المدخلات والنقاشات عن أهمية أن تتحول معاني الهوية الذاتية، وصلات الارتباط المعنوية، بالوطن والأمة والإقليم والإنسانية إلى حقائق واقعية، ومصالح ملموسة، يجني ثمارها الأفراد والجماعات والأوطان»<sup>(١)</sup>.

(١) نادية مصطفى، ماجدة إبراهيم، أسامة مجاهد، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، ص ١١، دار البشير، مصر، ط ١، ٢٠١٣.

مع أهمية الإعلاء من قيم ومفاهيم «الأمن القومي» الجيوثقافي العام والراسخ، وتراجع مفاهيم وقيم «الأمن السياسي» الظرفي والمرحلي، حيث مفاهيم الأمن القومي تعني بكل موارد الدولة الجيوثقافية وضرورة تفعيلها وضبطها وفق منظومة قيم مركزية تحتضن أفرادها وتصب في صالح مجموع القوة الكلية للوطن ومحصلتها، على العكس من مفاهيم «الأمن السياسي» التي تنشط في أوقات الاضمحلال الحضاري الجيوثقافي، وتعمل على تذكية التناقضات -وفي مرحلة ما خلقها- لكي لا يتلفت الناس لأزمة ومعضلة وجودهم الكلية الجيوثقافية في الحياة، خاصة إذا كان لديهم «مستودع هوية» قوي كما لدى الشعب المصري.

وقد تضخمت مفاهيم «الأمن السياسي» لتؤثر بشدة على التراتب العام، وأصبح هناك «تنخيا زائفا» لخلق طبقة ثقافية عليا، تتضمن الكوادر الجيوثقافية العاملة على المستوى المركزي السياسي، ومن ثم شيئا فشيئا تلك النخبة «الزائفة» عند تنفيذها للسياسات الجيوثقافية، افتقدت حتى للمهارات الأساسية للعمل العام فزادت من مساحة الهوة وخلق التناقضات بين الناس والتفكيك للكتلة الجيوثقافية المصرية والعربية وحضورها في محيطها.

وفيا يخص الجيوثقافية والتراتب النخبوي المستقل، فإننا نقصد بـ«مكون التراتب النخبوي المستقل» أنه بالإضافة للتراتب الاجتماعي العام في النقطة السابقة، ودوره في تفكك «القيم المشتركة» عند الشعب المصري بعد مرحلة دولة ما بعد الاستقلال الأولى مع عبد الناصر، حدثت أزمة أيضا على مستوى وعي النخب المستقلة واختياراتها وكان ذلك على مرحلتين، الأولى كانت مع صدمة النكسة وهزيمة ١٩٦٧ التي التحمت مع تبدل اختيارات دولة ما بعد الاستقلال ومنظومة قيمها الجيوثقافية في مرحلة السادات، والثانية كانت مع انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، كان التراتب النخبوي المصري المستقل وأثره في المجتمع المرتبط بالسياسة، والثقافة والأحزاب على درجة من التماسك النسبي والتأكيد على «قيم مشتركة» ما في العموم التي ترتبط بالعموم بأفكار الاشتراكية والقومية والوحدة العربية والاهتمام بالمجتمع والجماعة، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي بوصفه «الحاضن المركزي» عند البعض لأفكار الاشتراكية والماركسية؛ أدى لأن تفككت معظم «القيم المشتركة» عند تلك النخب المستقلة بأثرها الثقافي والسياسي والمجتمعي والثقافي وتمثلاتهم المتعددة.

فعلى مستوى الشأن العام انتقل العديد من النخب القديمة لفكرة الجزئيات والهروب من أي فكرة جيوثقافية مركزية جامعة للمجتمع، وشغلت الذات بقضايا فرعية كنوع

من رد الفعل العنيف على هزيمة القضايا الجيوثقافية الكبرى، فانسحب البعض لقضايا الجزر المنعزلة والتمركز حول بعضها مثل: النسوبة المتطرفة وتمكين المرأة المنفلت (أنتجت تشوهات ضربت المجتمع المصري في مقتل أهمها قانون الأسرة)، وظهور أفكار غريبة على المجتمع بشدة -بحجة الليبرالية الفردية والحقوق الفردية غير المحددة بسلطة مجتمعية ضابطة- مثل الأم العزباء أي التي تنجب خارج مؤسسة الزواج الرسمي، وتحولت بعض النخب كذلك إلى التأكيد على الحريات الليبرالية في العموم بما تشمله من شذوذ جنسي، أو قيمي يقوم مثلاً على التطبيع مع العدو الصهيوني!

وتبنى البعض أفكار العلمانية بشكلها المتشدد الذي يعلن قطيعة مع التراث الجيوثقافي للذات العربية والمصرية تماماً، واتجه البعض لشكل آخر من الفردية وحمايتها تمثل في جمعيات حقوق الإنسان، أو توجه البعض نحو فكرة الهوية الذاتية الفردية تلك «الهوية الذاتية التي سبق أنطوني غيدنز معظم الذين تحدثوا عنها منذ تسعينيات القرن المنصرم إلى تحليلها... هذه الفردية الموجهة نحو الحضور للذات هي حديثة بامتياز، كما أثبت بطريقة مقنعة أنطوني غيدنز، لأنها تفترض التجرد من الأدوار الاجتماعية قدر الإمكان» (١)، وهو ما أثر على الخطاب الجيوثقافي المصري المستقل بشدة الذي أصبح أقرب لشتات ما بعد الحداثة وأطروحاته الأقرب لفكرة الفانتازيا والرفاهية والكماليات!

في حين يحتاج المجتمع المصري لاستعادة فكرة جيوثقافية مركزية جامعة يمتلك بها «ذاته» مجدداً، ويستعيد من خلالها «القيم المشتركة» التي طالما اجتمع حولها وميزته عن غيره، وكالعديد من اللحظات التاريخية يكون الفرز و«التنخب الطبيعي» هو الحل، أو الحركة خارج النخب التي تآكلت قدرتها النفسية على الصمود في وجه الظروف غير المواتية، من أجل تشكل وظهور «كتلة جامعة» جديدة تعبر عن المشترك الجيوثقافي للشعب المصري التاريخي، وتعمل كمركز لبناء جديد يتجاوز التناقضات التي تفجرت وتحولت من التنوع والرحابة إلى التعدد والصراع من أجل الصراع وإثبات الذات بدافع فردي نفسي ليس إلا، فاستعادة مصر لمركزيتها الجيوثقافية في «الكتلة العربية» مرهونة بمدى القدرة على إنتاج «تنخب طبيعي» فاعل، يقود المؤسسات برؤية وطنية شاملة، تدرك أن الثقافة هي اللاصق والرابط الذي يحمي الجغرافيا من التفكك، والدرع الذي يمنع التطرف من إيجاد ثغرة في جدار الوطن.

(١) آلان تورين، برادينا جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، ص ١٧٨، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط ١، ٢٠١١م

### ٣- دور الخطاب العام وتغذية التطرف والإرهاب

إن مراجعة أداء الخطاب الثقافي الرسمي في مواجهة التطرف لا تهدف إلى النيل من الرموز المؤسساتية التي تصدرت المشهد في حينه، بل تهدف إلى رصد الفجوة الاستراتيجية بين النوايا السياسية والنتائج المجتمعية، فالمشكلة لم تكن في الرغبة في محاربة الإرهاب، بل في استخدام أدوات خطابية صادمة للمكون الديني العام، مما أدى إلى فقدان «الحاضنة الشعبية» التي هي السند الحقيقي لأي مواجهة أمنية أو فكرية. إن الجيوثقافية الرابطة ترى أن أي خطاب يستعدي «المشترك المجتمعي» هو خطاب يضعف قدرة الدولة على الحشد والاحتواء.

ودراسة الحالة المصرية وفق التصور هذا تذهب بنا إلى سؤال جوهري؛ هل كان الخطاب الجيوثقافي المصري السائد منذ نهاية التسعينيات خطابا مثبطا لدوافع الإرهاب، أو كان يمثل حائطا معرفيا وفكريا ونفسيا ضد الخروج على «الحاضنة المصرية» والمجتمع المصري خروجا خشنا كما فعل بعض المنتمين لـ «فرق الدين السياسي» من المسلمين؟ أم أن الخطاب الثقافي كان خطابا سطحيا هشا، ردد مقولات تعميمية منفرة لعموم الناس من المسلمين؟ والأخطر هل كان من ضمن أثر ذلك الخطاب الثقافي أنه غذي دعاوى الخروج على المجتمع المصري وأصبح وقودا للإرهاب، لا ماء لإطفاء جذوته؟!

قد يقول البعض أنه وفق بعض المعايير؛ كان الخطاب الثقافي السائد منذ بروز العمليات الإرهابية في تسعينيات القرن الماضي، مصدر تغذية للتطرف وليس حائط صد في مواجهته، مستدلا بأن هناك مشكلة بنيوية أو هيكلية أساسية في الخطاب الثقافي الذي ادعى محاربته للإرهاب منذ التسعينيات، وهو أنه كان بدوره خطابا يقوم على تفجير الحاضنة المصرية و«مستودع هويتها» و«منظومة قيمها المشتركة»! وأنه في خطابه لم يلتفت للمسافة الفاصلة بين نقد تأويلات وأسانيد «فرق الدين السياسي»، التي روجت للخروج على المجتمع المصري خروجا خشنا، وبين الخطاب التعميمي الذي يطلق أحكاما سلبية على الدين ككل، ومن هؤلاء الذين خلطوا في خطابهم بين نقد التأويل والتجاوز للمصدر د. جابر عصفور، حيث في تصريحات صحفية له «طالب الدكتور جابر عصفور، وزير الثقافة الأسبق، بحذف الآيات القرآنية من مناهج الأزهر التي تدعو للجهاد، حتى لا تكون مبررا للتنظيمات الإرهابية أمثال داعش يستقطبون من خلالها المجاهدين ويستهدفون المدنيين والأبرياء بحجة الجهاد في سبيل الله»<sup>(١)</sup>، وهو ما وقع في شراكه البعض كرد فعل للأزمة

(١) جابر عصفور، جريدة اليوم السابع (تصريحات صحفية)، بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٦

نفسها أو كموقف شخصي ذاتي من «المكون الديني» في العموم! وجعل البعض يقول إن ذلك الخطاب الثقافي أو الإطار الثقافي عموماً لم يوفر القوة الناعمة للنظام الاجتماعي والسياسي المصري، وقد يشجع التطرف ويثير التوتر، ومن هنا يتضح «أنه ينبغي لنا أن نقدر قيمة الإطار الثقافي حق قدره، حيث أنه يشجع التعددية والهويات المختلفة داخل الكيان القومي... كل هذه السمات توفر الشرعية للنظام الاجتماعي والسياسي القائم... وفي المقابل سوف تقلل كل هذه السمات حدة التوتر المحتمل، وبهذا تجعل من الصعب على التطرف أن يضرب بجذوره عميقاً»<sup>(١)</sup>، ويمكن في السياق ذاته يأتي الكاتب الصحفي حلمي النمنم الذي تولى وزارة الثقافة أيضاً فيما بعد ٢٥ يناير حيث قال «حلمي النمنم وزير الثقافة السابق، في تصريحات صادمة لبرنامج «رأى عام»، على فضائية «TEN»، مع الإعلامي عمرو عبد الحميد، إن عدد الملحنين في مصر يقدر بالملايين، وأن عدد الشباب الذين طالبوا أن يتحولوا عن الإسلام إلى ديانات أخرى يقدر بمئات الآلاف»<sup>(٢)</sup>، ما يلفت الانتباه في تصريح النمنم أنه يأتي دون سياق واضح يبين موقفه مما يدعيه، ويبين لماذا يطرحه بهذه الطريقة المنفرة!

الواقع وشواهدة تقول إن الخطاب الثقافي الذي ادعى مواجهة الإرهاب خلط بالفعل بين عدة مساحات متباينة، وأكثر ملاحظة أن هذا الخطاب استقطب بعض الأسماء التي لها ثأر أو نزاع تاريخي مع جماعة الإخوان المسلمين، فخرج الأمر عن نطاق الموضوعية ومعايير العمل العام وضبط الخطاب والصالح العام المشترك للجماعة المصرية، إلى الاستسلام لمساحة المكايدة السياسية، والأشد خطورة هو الخلط بين نقد تأويلات ومذاهب «فرق الدين السياسي» التي خرجت من عباءة جماعة الإخوان، وتوظيف هذه التأويلات للخروج على المجتمع المصري والتعالي على الناس وتكفيرهم جماعة أو فرادى، وبين التشدد الذي قدمه بعض من ارتبطوا بالخطاب الثقافي وتجاوزهم في بعض مسائل الدين الإسلامي بما لا يليق، فكان البعض يتحدث عن مراجعة بعض آيات القرآن الكريم مثلاً، دون أن يكلف نفسه عناء الفصل بين تأويل لها قد يتبناه دعاة الخروج على الحاضرة المصرية، وبين المعنى العام للآية! مما كان يستعدي الناس ضد هذا الخطاب الذي يدعى محاربة الإرهاب ويدعي أنه يمثل الثقافة المصرية، في حين كان في حقيقة الأمر مصدر تغذية للتطرف والتشدد المضاد والخروج على الحاضرة التاريخية للدولة المصرية وقيمها المشتركة. وبالتالي فقد ذلك الخطاب

(١) إسمايل سراج الدين، التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف، ص ٩٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥

(٢) حلمي النمنم، جريدة اليوم السابع (تصريحات صحفية)، بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢٠

قدرته على تقديم صياغة جامعة ناظمة لأبعاد لهوية المصرية المتنوعة، إذ نجد إن «تدقيق النظر في مفهوم الانتماء يؤكد أهمية ربطه بجذوره الثقافية وسياقاته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، ودوائره المتنوعة المحلية والإقليمية والإنسانية والنوعية، وضرورة البحث عن صيغة جامعة ناظمة بين هذه الأبعاد والجوانب المتنوعة»<sup>(١)</sup>.

يتضح حجم التناقض في بنية الخطاب المصري الرسمي وسياسته الثقافية، في أن العديد من التصريحات الثقافية العامة والرسمية، والتي كانت في واقع الأمر تستعدي الناس وتغذي التطرف والخروج على الحاضنة المصرية لا العكس، كانت تخرج عن أحد أهم مراكز صنع الخطاب الثقافي السائد منذ التسعينيات متمثلاً ذلك في د. جابر عصفور وتصريحاته المتكررة التي تخلط بين المكون الديني ذاته وبين تأويلات ومذاهب فرق الدين السياسي ودعاويها للخروج على المجتمع والحاضنة المصرية، كما وفي ظل تقاطبات ما بعد ٢٥ يناير وصل للموقع الأعلى المسئول عن تطبيق السياسات الثقافية في مصر أي موقع وزير الثقافة، أحد أبرز السماء التي تخلط كثيراً بين الموقف من المكون الديني ذاته وبين تأويلات ومذاهب فرق الدين السياسي، وهو حلمي النمنم الذي كثيراً ما تورط في تصريحات حماسية أو مندفعة، والتي ربما يراها البعض خطاباً ثقافياً عكسياً يغذي التطرف ومبررات الخروج على المجتمع والحاضنة المصرية، وليس العكس!

من هنا ننظر في دور مؤسسات الثقافة المصرية وسياساتها الثقافية وضبطها ضمن مشروع الجيوثقافية الجديدة، لأن الجغرافيا الثقافية يجب أن تكون رابطة وليست مفارقة، فربما اجتهدت بعض النخب ولم تصب عندما كانت «مفرقة» باسم التنوير، بينما «الجيوثقافية» الحقيقية يجب أن تكون «رابطة» باسم المتن والمشارك الثقافي الجامع في صورته العامة، فإذا كانت كل قطاعات وزارة الثقافة كمؤسسة عامة تكون معنية بتطبيق السياسات الثقافية ذات الصلة بتأكيد التنوع والتجاوز أو خلق التعدد والتناقض، فإنه سيكون أمامنا بعض المؤسسات التي تتحمل العبء الأكبر في تفعيل مبدأ التنوع والتأكيد على المشترك في الحاضنة الجيوثقافية المصرية، وهى بالترتيب: المجلس الأعلى للثقافة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الهيئة العامة لقصور الثقافة، ووفقاً للبعض قد نجد أن إدارة المؤسسات الثقافية تلك، ومتطلباتها قد لا تكون متوفرة حالياً بالشكل الأمثل عند القائمين على عليها، ذلك لأن «الإدارة الثقافية على وجه التحديد تتطلب، بالإضافة إلى الدراية الكافية بالإدارة، معرفة

(١) نادية مصطفى، ماجدة إبراهيم، أسامة مجاهد، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، ص ٨، دار البشير، مصر، ط ١، ٢٠١٣

جيدة بالمجالات الثقافية المختلفة... وبالعوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية التي تؤثر في هذه المجالات، وبالمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية الفاعلة في مجال الثقافة»<sup>(١)</sup>، ولنسلط الضوء هنا على العوامل الاجتماعية وأيضاً السياسية وكذلك ضعف الخبرة بالشأن العام عموماً والحس الجماهيري والشعبي.

لأن الغاية من هذا النقد البنيوي للخطاب الثقافي الرسمي ليست الوقوف عند عثرات الماضي، بل هي التأسيس لـ «فعالية جيوثقافية» قادرة على حماية مستودع الهوية المصري من الاختراق والتمزق، ليقدم مشروع الجغرافيا الثقافية الرابطة صياغة بديلة تتجاوز ثنائية (الاستقطاب/ المكايدة) إلى فضاء (الاستيعاب/ السيادة)، وذلك عبر ثلاث ركائز أساسية أولاً: الفصل المنهجي بين (المتن الديني والمذهب الديني)؛ وضرورة صياغة خطاب مؤسسي يحترم «المكون الديني» بصفته جزءاً أصيلاً من المتن الحضاري، مع توجيه النقد الصارم لتأويلات «فرق الدين السياسي» التي تستخدم هذا المكون للخروج على الجماعة الوطنية. ثانياً: استعادة المؤسسة الثقافية لوظيفتها الرابطة لتتحول مؤسسات الثقافة من منصات «نخبوية منعزلة» منعزلة لحد ما إلى مختبرات لبناء المشترك الثقافي الجامع والتأكيد عليه، فدور المسئول الثقافي ليس التعبير عن «ذاتيته» أو «أيديولوجيته»، بل حماية «الحاضنة العامة» وتوفير القوة الناعمة التي تحصن المجتمع ضد أي تطرف، سواء كان دينياً خشناً أو علمانياً صداماً. ثالثاً: الانتقال من «الأمن السياسي» إلى «الأمن القومي الثقافي»، فنجاح أي مواجهة مع الإرهاب يمر حتماً عبر «التصالح الجيوثقافي» لأن الخطاب الذي يستعدي الناس في أحصّ مكوناتهم الوجدانية، هو خطاب ينتج «فراغاً سيادياً» في «النسق الثقافي» العام تملؤه التنظيمات المتطرفة، بينما الخطاب الرابط هو الذي يجعل المواطن يرى في الدولة ومؤسساتها الثقافية الملاذ والحامي لهويته، لا المههد لها.

---

(١) بسمة الحسيني (ضمن مجموعة مشاركين)، الدليل إلى الإدارة الثقافية، ص ٤٢، دار شرقيات، ط ١، ٢٠٠٦، القاهرة.

## الفصل الثالث:

### بدائل التعامل الثقافي الحاضنة المصرية أنموذجا

#### أولا: الأمن القومي المصري متغيرات التعامل والنشأة

##### ١ - دولة ما بعد الاستقلال ما بين التمدد والانكماش والبحث عن الذات

في حقيقة الأمر مفهوم الأمن القومي هو مفهوم في الأنساق الثقافية الشاملة الكلية والمدمجة، التي تجمع معا القوة الناعمة والخشنة وإدارتهما داخليا وخارجيا بالنسبة لدولة ما تنتمي لمجموعة حضارية، ما في مواجهة دولة أخرى أو مجموعة حضارية أخرى، ليصبح بالأساس أقرب لفكرة السردية الثقافية الكبرى وقدرتها على الحضور في الفضاء الجغرافي الخاص بها. وفي السياق المصري لم تحظ مصر مثلها مثل معظم دول العالم التي تحررت حديثا من الغرب والاستعمار الأوربي بفرصة كبيرة لفك التعامل في مرحلة ما بعد الاستعمار، خاصة وأن الغرب كان قد طور نظرياته الجيوليتيكية التي تعتبر منطقة «الريملاند» التي تشمل العرب والبلدان الإسلامية موضعا لفرض الهيمنة والنفوذ لمحاصرة الاتحاد السوفيتي ونظرية الاحتواء الشهيرة.. ذلك ما أوقع مسارات الأمن القومي المصري في الكثير من الفخاخ، لأن ما تلى نظرية الاحتواء في مرحلة الحرب الباردة كان مشروع الحضارة الواحدة المهيمنة ونظرية الصدام الحضاري، التي وضعت العرب والمسلمين على رأس محاورها الثلاثة (المحور الصيني والمحور الروسي والمحور العربي الإسلامي)، مستفيدة من وجود ذراعها الصهيوني ووكيلها في المنطقة.

تاريخيا نشأت الدولة المصرية المعاصرة بمؤسساتها الحالية وتصورها الخاص بالأمن القومي وجيوثقافتية؛ في سياق «دولة ما بعد الاستقلال» عن الاحتلال الأجنبي في الوطن العربي أواسط القرن الماضي، متواكبة مع الإطاحة بالنظام الملكي والتحول للنظام الجمهوري مع ثورة عام ١٩٥٢م وحركة الضباط الأحرار، ولقد ولدت الجمهورية المصرية في خضم فترة صعبة لمقاومة الاحتلال الأجنبي ودولة الاحتلال ذاتها لأرض فلسطين (إسرائيل)، من ثم كونت تصورها للأمن القومي في هذا السياق ملتحمة بمفهوم

الأمن القومي العربي، بعد تفكك السردية الأقدم للذات العربية التي كانت مرتبطة بسردية الخلافة الإسلامية/ العثمانية قبلها، لكن التصور الجيوثقافي المرتبط بالأمن القومي العربي تعرض لهزات وتشققات جذرية وهو بعد لم يزل في مرحلة الميلاد والتأسيس، لأسباب ذاتية ولأسباب موضوعية، ولكن كانت الأسباب الذاتية والاختيارات الخاصة بدولة ما بعد الاستقلال في مصر هي مركز التشققات، خاصة في تحولاتها الرئيسة وتبني موضوع التعاهد مع دولة الاحتلال والتوجه الاقتصادي نحو الرأسمالية الاستهلاكية (والتعلق مع أمريكا)، مما جعل المكانة المصرية تتآكل شيئاً فشيئاً في محيطها الجيوثقافي القريب ومحيطها الجيوسياسي، أو الأصح أن تشقق محيطها الجيوسياسي تشقق بسبب تفكك روايتها الجيوثقافية ودورها الذي كانت متمسكة به، حيث تعمل الجيوثقافية بوصفها مادة لاصقة في الكتلة الجيوثقافية العربية وأجوارها، ومتى تفككت الروابط الجيوثقافية تشققت بالتالي الروابط الجيوسياسية، فلم تكن دولة الاحتلال لتطالب بالتمدد الجيوسياسي لروايتها وإزاحة الفلسطينيين في جغرافيا سيناء المصرية، لو لم تكن الرواية المصرية قد تراجعت على المستوى الجيوثقافي في علاقتها بالقضية الفلسطينية منذ معاهدة كامب دافيد، وما تبعه من تآكل في الخطاب الجيوثقافي المصري عموماً.

وبالنظر إلى سياسات الأمن القومي المصري ومفاصلها التاريخية وسرديتها الجيوثقافية بين التمدد والانكماش في مرحلة دولة ما بعد الاستقلال منذ النشأة وحتى الآن، سنجد أن هناك مفاصل حاكمة في السياسات العامة للدولة المصرية في مرحلة «دولة ما بعد الاستقلال» عن الاحتلال الأجنبي منذ أواسط القرن الماضي، وعلاقتها بالأمن القومي المصري ما بين التمدد والانكماش ارتباطاً بمشروعها الثقافي وسرديته، فلقد مرت دولة ما بعد الاستقلال بأربعة مفاصل حاكمة في تاريخها الحديث منذ أواسط القرن الماضي، وهذه المفاصل الأربعة هي:

- **المفصل الأول/ «مرحلة التمدد»/ مقاومة التعالق:** وكان في المرحلة الناصرية التي شهدت تمدد الحضور المصري عربياً وإفريقياً ودولياً، من خلال «المشروع القومي» عربياً، والمشروع التحرري إفريقياً «البن أفريقانيزم»، ومشروع «عدم الانحياز» دولياً.

- **المفصل الثاني/ «مرحلة بتر التمدد»/ عودة التبعية:** وكان في مرحلة السادات؛ حيث تم بتر التمدد المصري عربياً وإفريقياً ودولياً، مع تبني السادات مشروع التكيف مع السياسات الأمريكية/ الصهيونية وأثره على شق الصف العربي، وصورة مصر الذهنية في محيطها

العربي، وفي القارة إفريقيا، وفي المشهد الدولي عموماً، بعد مشروع الاستقلال والندية الذي قدمه عبد الناصر.

- **المفصل الثالث / «مرحلة التضييق على الذات»:** وكان في مرحلة مبارك التي شهدت تقزيم الذات وتضييق فرصها الذاتية داخل حدودها، بعد بتر تمددها في المرحلة السابقة، حيث ترسخ مفهوم «الدولة حارسة التناقضات» التي اختلت عندها بشدة محددات «الأمن القومي» وعلاقتها بـ«مستودع الهوية»، وفقدت مصر حتى حضورها في مجالها المحيط المباشر.

- **المفصل الرابع / «البحث عن طريق للذات»:** وهي مرحلة ما بعد ٣٠ يونيو التي اتسمت بحضور التناقضات والاستقطابات داخليا وخارجيا، ومحاولة الإدارة السياسية الحالية البحث عن مقاربات لتجاوز الملفات المطروحة أمامها بعد إزاحة نظام الإخوان، وتواكب ذلك مع صفقة القرن وظهور خطاب «الاستلاب» ومحاولة البعض تزيين مقارنة «الدولة حارسة التناقضات» ودورها القديم، لكن رحيل ترامب وضع خطاب الاستلاب ومحاولة إعادة إنتاج «الدولة حارسة التناقضات» في مأزق، خاصة مع محاولة أثيوبيا إتمام حجز الماء الثاني هذا العام، ثم حرب غزة وما صاحبها من متغيرات.

## ٢- الأمن القومي وأزمة الدولة حارسة التناقضات للغرب

في بداية «دولة ما بعد الاستقلال» عن الاحتلال الأجنبي؛ شهدت مصر صعودا قويا مع جمال عبد الناصر ودور المؤسسة العسكرية بعد إزاحة الحكم الملكي، خاصة أن هذه الدولة وسرديتها الجيوثقافية ارتبطت بخمسة مسارات مذهلة؛ أولا: الانتقال من الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري، ثانيا: الاستقلال عن الاحتلال الأجنبي وجلاء القوات البريطانية، ثالثا: مشروع القومية العربية وحلم الوحدة والتحرر العام، رابعا مشروع «عدم الانحياز» الدولي، خامسا مشروع الوحدة أفريقيا «البان أفريقانيزم»، ويمكن القول إن هذه المسارات الخمسة شكلت محددات الأمن القومي المصري وسرديته الجيوثقافية في فترة ولادة «دولة ما بعد الاستقلال»، لكن الأزمة والجمود أصابا النموذج المصري وسرديته مع عدة صدمات جذرية وموجعة للغاية على المستويات الخمسة.

ويمكن أن نقارن كل منها بالواقع الراهن الذي تعيشه مصر والذات العربية اليوم، أولا مع تأزم الحكم الجمهوري في مصر ومعظم الدول الجمهورية العربية وعدم القدرة على

تجاوز مرحلة دولة ما بعد الاستقلال إلى دولة المؤسسات، ثانيا عودة الاحتلال الأجنبي المباشر في العراق كليا وجزئيا في سوريا ولبنان وليبيا والصومال، وثالثا تحطم مشروع الوحدة العربية بعدما ضربته التشققات والتناقضات في معظم مكوناته الأساسية شرقا وغربا، ورابعا تفكك مشروع عدم الانحياز دون ظهور بديل أممي جديد لدول العالم خارج مظلة الاستقطاب الأوربي المباشر قديما وحديثا مع الصعود الروسي والصيني، وخامسا سيطرة «الأفروسنتريزم» أو «المركزية السوداء العنصرية» على مشروع الوحدة الأفريقية و«البن أفريقانيزم».

والحقيقة أنه يجب هنا مواجهة النفس بالمسار الذي آلت له دولة ما بعد الاستقلال من أجل الإصلاح الداخلي وليس من أجل المزايدة أبدا، وعبر مشروع الجيوثقافية الجديدة ونظريتها، فالذات العربية عموما -ومصر في مركزها بالطبع- أصابه الفشل الاستراتيجي في تحقيق سرديتها الجيوثقافية على المستويات الخمسة الرئيسية، وهذا الفشل يحمل الكثير من الأسباب الذاتية والموضوعية، لكن المهم هو تقديم الحل والبديل لراهن التراجع الجيوثقافي الذي أصاب الذات العربية ومستودع هويتها بما يحمله من التزامات تجاه مكوناته ومسلماته وفي القلب منها فلسطين ومدينة القدس والمسجد الأقصى.

بداية التفكك الخاص بالسردية الجيوثقافية العربية ومشروع الوحدة القومية القرن الماضي، كانت الصدمة الكبرى مع هزيمة عام ١٩٦٧م وانكسار الحلم العربي عامة والمشروع القومي خاصة، بما تحمله من مرارة المؤامرة الخارجية أو دعاوي التقصير الداخلي الذاتي، والصدمة الثانية كانت اتفاقية عام ١٩٧٩م والتطبيع مع الصهيونية بشكل منفرد وبشروط سيئة للغاية، والصدمة الثالثة كانت التحول نحو الاقتصاد الاستهلاكي أو الرأسمالية الاستهلاكية وليست الرأسمالية التصنيعية أو الإنتاجية مثلما فعلت الدول الآسيوية ومن بعدها الصين حاليا، ثم توالى الانكسارات إقليميا/عربيا وأفريقيا ودوليا.

هذه المتغيرات في فترة حكم السادات لـ«دولة ما بعد الاستقلال» أربكت محددات الأمن القومي الجيوثقافية التاريخية التي نشأت في ظل الدور الوطني لتنظيم الضباط الأحرار ومشروع عبد الناصر -رغم تحفظ البعض عليه جزئيا أو كليا-، واستمر جمود «دولة ما بعد الاستقلال» في عهد مبارك لأن اختيارات السادات كانت حاکمة، ولكن وصل جمود «دولة ما بعد الاستقلال» مع مبارك لحالة أسوأ.. خاصة مع ضرب العراق حين أغوته أمريكا بدخول الكويت ثم حشدت ضده، وبعدها حين سعت أمريكا لتجميل صورتها في العالم العربي بالدعوة لمشروع السلام واتفاقية أوسلو، وكانت مصر معبرا -لضعفها الاقتصادي-

لهذه الاتفاقية وتم إلغاء ديون مصر في التسعينيات، ثم تم تجمد مشروع السلام باغتيال إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل الذي تبناه.

وشيثاً فشيئاً تحولت «دولة ما بعد الاستقلال» في مصر مع كل هذه التناقضات والانسدادات السياسية الخارجية والته الداخلية والمسارات الحاكمة المورثة، إلى ما يمكن تسميته بـ«الدولة حارسة التناقضات» للغرب أي دولة شبه عاجزة اقتصادياً وعلمياً ومعرفياً، ومتآكلة في جيوتقافيتها التاريخية، لكن القوى الدولية الغربية وحلفاؤها الإقليميون (الصاعدون الجدد) كانوا يحافظون عليها من خلال القروض والمنح (في تأكيد على التعالق)، نظراً لما تقوم به من دور في بقاء الوضع كما هو عليه، والحفاظ على التناقضات التي تفجرت في مستودع هوية الذات العربية، من هنا تمنحها الدراسة اسم «الدولة حارسة التناقضات»، فلا هم يتركوا التناقضات لتنفلت وتنفجر، ولا هم يتركونها لتنبسط وتحل التناقضات وتعود مصر قوية عالية تسترد جيوتقافيتها المتآكلة، وأصبحت محددات الأمن القومي في «دولة ما بعد الاستقلال» مع مبارك أكثر ارتباكاً وتشتتاً؛ وصعدت مفاهيم «الأمن السياسي» بشدة مؤكدة على فكرة الجمود و«التنخيب الزائف» والفرز حسب الولاء والمحسوبية، حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث خرجت ثورة يناير بمحددات ثقافية واضحة ومطالب لا لبس فيها من «دولة ما بعد الاستقلال» سلطة ومعارضة، حين نظر لها من وجهة نظر جيوتقافية عميقة بعيداً عن نخب اليمن واليسار التي تم توظيفها للهروب من لحظتها الجيوتقافية التاريخية.

### ٣- تدافع مفاهيم الأمن القومي للتمرد مع مفاهيم الأمن السياسي للتعالق

ومن العلامات المهمة في الشكل الجيوتقافي العام ومحدداته في «دولة ما بعد الاستقلال» خاصة في مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، هو التضارب في النطاقات والأهداف بين مفاهيم الأمن القومي الكلية الحافظة للدولة المصرية وسعيها للاستقلال، وما بين مفاهيم الأمن السياسي التي من المفترض أن تتعلق بمراقبة الأنشطة السياسية التي تتحرك بغرض الخروج على الدولة المصرية بأي شكل من أشكال الخروج، ومن المفترض أيضاً أن يكون هناك تكامل قوي بين أدوار مفاهيم الأمن القومي الكلية والعامة وبين مفاهيم ونطاقات عمل الأمن السياسي، لكن مع تفكك محددات الأمن القومي المصري الجيوتقافية في نهاية دولة مبارك تضخمت نطاقات عمل الأمن السياسي بحيث وقع التضارب بينها وبين نطاقات

الأمن القومي، وافقدت بعض كوادر الدولة المصرية لمهارة إدارة التناقضات والعمل في المجتمعات السياسية المفتوحة التي تحمل أطرافا لديها أهدافا متنافسة أو متضاربة، وفي كل الأحوال كان المحدد الحاكم هو التخفف من متطلبات الأمن القومي المصري في معظم الملفات في مقابل الحفاظ على الشكل التقليدي لمفاهيم الأمن السياسي وبقاء الوضع السياسي الداخلي تحت نطاق السيطرة (الذي كان متعلقا بالفعل مع أمريكا)، وكان أبرز مفاهيم الأمن السياسي التي جرفت الكوادر المصرية هو التحكم من المنع في عملية «الفرز الطبيعي» و«المزيج البشري» و«دمج وتسكين» أبناء المجتمع المصري في مؤسسات الدولة وبنيتها الصلبة، وكل هذا تم تحت مفهوم واضح وقاطع هو تجاوز أي محددات للأمن القومي ومحصلة القوة الخاصة به، طالما الوضع الداخلي للأمن السياسي مستقر وفق تصور كوادر «الأمن السياسي» المصري.

الأصل أن مفاهيم الأمن القومي الجيوثقافية تهدف لعملية تعظيم محصلة القوة المصرية الناعمة والخشنة على كل المستويات البشرية، والملفات التي تهتم الجماعة المصرية (بها فيها مؤسسات الدولة عموما والبنية الشعبية والأهلية عموما)، لكن سيطرة مفاهيم الأمن السياسي على نطاقات عمل ومفاصل الدولة المصرية من المنع، وتحكمها في عملية «الفرز الطبيعي» وانتقال معايير «الفرز والانتخاب الطبيعي» من معايير «الكفاءة والموهبة»، إلى معايير «الولاء السياسي» المجرد أضعف الحضور المصري في كافة نطاقات عمل الأمن القومي التي أصبح عليها أن تختار من محدود، مما أضعف معظم الملفات التي تهتم الجماعة المصرية وأصاها بالتآكل حتى على المستوى المهني التقليدي، المفترض انه يحدث بشكل إجرائي وتلقائي.

هنا يجب أن يحدث إعادة ضبط لمفاهيم الأمن القومي المصري ومحدداتها الجيوثقافية العامة لتضبط دور الأمن السياسي الداخلي وتحدد نطاق عمله مع الاتفاق أنه في كل حال من الأحوال يجب أن يكون هدف محصلة القوة المصرية وبنيتها الجيوثقافية التاريخية هو الوصول إلى هدف «المجتمع الفعال»، ودولة المؤسسات ذات التوصيف الوظيفي المنضبط، والفعالية المجتمعية التي تحقق العدل والكفاءة وتقوم على «الفرز الطبيعي» لا التخبث الزائف وفق الولاء والمحسوبية، وضبط مميزات «الدمج والتسكين» المركزي في يد الدولة ومعيرتها بعيدا عن مفاهيم «الأمن السياسي»، مع استعادة أولوية السياسات الخارجية ودورها الضابط للسياسات الخارجية وليس ما يحدث حاليا، فالمعيار هو أن تضبط السياسات الخارجية المصرية ودورها الجيوثقافي التاريخي السياسات الداخلية لترفعها بها

يعينها على القيام بدورها، وما يجعل النموذج المصري يمتلك قوة ناعمة طوعية لدى الجميع في المحيط الإقليمي والدولي، وهذه النقطة هي مرتبط الفرس التي تحتاج أن تتجاوز الجماعة المصرية كافة التناقضات التي تفجرت في مرحلة ما بعد الثورات العربية في مصر والبلدان العربية، لتستعيد مصر محددات أمنها القومي الجيوثقافية التاريخية وتضبط نفسها وفقا لها.

ووفق هذا التصور للأمن القومي المصري ومظلتها الجيوثقافية التاريخية سيتمكن استعادة «المشترك المجتمعي» وتجاوز التناقضات، وبناء «القيم الجامعة» مرة أخرى والتحول إلى مركز ملهم في المحيط العربي وأجواره المحيطة وعلى المستوى الأعمى كذلك، وتتبقى المشكلة أن مفاهيم الأمن السياسي في خلق طبقة سياسية وثقافية واجتماعية واسعة؛ تردد رطانات التبعية والاستلاب للآخر الغربي، ورخص تكلفة التبعية كوسيلة للنجاة والحياة. لكن الأمل ليس في هذا الطريق ولا شيء يحمله سواء الخواء والعدم، وتآكل الجماعة المصرية على المستوى الجيوثقافي والجيوسياسي بالتبعية أيضا كذلك.

## ثانيا: الأمن القومي المصري بين الأبنية الفوقية والتحتية

### ١ - إشكالية الأمن القومي بين الأبنية الفوقية الصلبة والناعمة

هناك جدل ما في التصور الجيوثقافي للأمن القومي في أبنية الفوقية العليا والاختيارات والسياسات التي تحكمها، بين البنية الصلبة وعلاقتها بالبنية الناعمة، فالبعض يظن أن البنية الصلبة الخشنة بما تحمله من عناصر القوة العسكرية والموارد الطبيعية والمخصصات المالية هي المركز المستقل لبنية الأمن القومي، لكن التصور الجيوثقافي ينافي هذا المنطق تماما ويرى أن الأمن القومي هو مزيج من البنية أو القوة الصلبة والبنية أو القوة الناعمة (وبوصفه مفهوما في النسق الثقافي بالأساس)، وأنه دون سياسات واضحة وضابطة للقوة الناعمة، سوف تصاب القوة الخشنة بالتيه والتضارب وضياح الجهد والتآكل الجيوسياسي فيما بعد (أي تراجع الحضور السياسي نتيجة عجز المشروع والمظلة الثقافية أو الجيوثقافية الحاملة له)، من هنا وبالنظر للحالة المصرية نجد أنه خلال الفترة الماضية ولحد بعيد كان هناك غياب ما للسياسات الناعمة الجيوثقافية ودورها في ضبط السياسات الصلبة أو الخشنة للأمن القومي.

ورغم أنه قد يظن البعض أن الأمن القومي محدداته الجيوثقافية محسومة ومستقرة في الدراسات الإنسانية والعسكرية والتاريخية، إلا أن تلك قناعة في حاجة لمراجعة ونقاش بعض الشيء، فالأمن القومي في حقيقة الأمر هو فكرة ثقافية ناعمة تتمدد في الطبيعة الجغرافية الصلبة أو الملموسة أو الخشنة بالأساس (علاقة بين الثقافة والجغرافيا)، وتتمدد وتنكمش ما بين الضعف والازدهار، لتمد لنفسها أسوار الحماية على الأرض في أشكال سياسية للحكم تتغير عبر العصور، لكن الأساس هو ضبط علاقة الجغرافيا بالثقافة أو ما نسميه الجيوثقافية، ثم تخرج أبنية سياسية محمولة على هذه العلاقة الجيوسياسية لكل جماعة بشرية، ولا يحدث تفكك للسياسي وتضييق أسواره على أهلها، أو تتسع بهم وترحب، ولا يحدث اختراق للأسوار إلا إذا اخترقت الفكرة الثقافية الناعمة قبلها، أو غفل القائمون عليها في الانتباه للمتغيرات الجيوثقافية المحيطة بها أو توقع مساراتها، ولابد من التأكيد أن الجيوثقافي يسبك الجيوسياسي دوماً، ولو اعتبرنا الجغرافيا عاملاً ثابتاً في المفهومين لقلنا أن المتغير الثقافي يسبق المتغير السياسي عند الجماعات البشرية، وأنه حتى المتغير السياسي المتعاقب في حكم مصر عبر فترات الحكم الأجنبي، كان عليه أن يحترم الطبيعة الثقافية الموروثة للمصريين بشكل ما وإلا تعرض للفظ، قبل يحدث التلاقح والتداخل الطبيعي ويتم استيعاب الثقافة المصاحبة للمتغير السياسي وتذويبها في الحاضنة الجيوثقافية المصرية شديدة القوة والترابط.

من هنا يكون الأمن القومي دائماً في حاجة لحاضنة أو بنية فكرية ناعمة تعمل كرافعة له يستمد منها المدد، وتجدد مفاهيمه ونطاقات عمله الصلبة عند الحاجة، وتطرح أمامه احتمالات المستقبل وتستشرف مآلاتها وفق تصورها لـ «مستودع هويتها» وأولوياته الجيوثقافية في كل مرحلة، ويبدو أن ما ينقص الجماعة المصرية حالياً هو غياب تلك الحاضنة الفكرية الناعمة الفاعلة التي تصنع الصلة بين «مستودع الهوية» التاريخي وبين الطرق الآنية للعبور للمستقبل، والقادرة على استشرف المتغيرات المحيطة به وطرح السيناريوهات على الحوار المجتمعي وأمام الإدارة السياسية للبلاد، في لحظة تاريخية حرجية.

فهناك دائماً مفاصل جيوثقافية تعبر من عليها الأمم في لحظات التحول التاريخية، وتعمل كرافعة لها نحو المستقبل، وإذا اعتبرنا الأمن القومي هو في الأساس يرتبط بتصوير الجماعة البشرية عن نفسها ومكوناتها الثقافية الخاصة بها ومستودع هويتها، لقلنا أن الأمن القومي هو مبحث ثقافي ناعم بالأساس خاصة في عالم تتدافعه عناصر الهوية المختلفة ما بين الذاتي والوافد، ما بين الاستلاب للآخر والتمسك بما هو خاص وموروث، وأصبحت فكرة

البقاء في عالم متغير تتطلب ضرورة الاستثمار في بناء المراكز الثقافية، التي تعمل أبحاثها في نطاق التدافع الحضاري وتستشرف طرق بقاء الجماعة المصرية وازدهارها، في ظل إقليم مشتعل بالتدافعات الجيوثقافية الإقليمية والدولية.

إن الأمن القومي في حده الأدنى يرتبط بتأمين الموارد الطبيعية الخشنة أو الصلبة اللازمة لاستمرار جماعة بشرية في الحياة وتأمين مقومات وأبنية هذه الجماعة والدفاع عنها وعن تلك الموارد، وفي حده الأقصى يتحول لفكرة التمدد الحضاري/ الثقافي الناعم، والحركة للأمام في أشكال من التمدد والتوسع وتبادل السيطرة بين الأمم والجماعات المتجاورة.. وهناك شق يمكن تسميته بالجانب الخشن/ الصلب للأمن القومي، والشق الثاني يمكن تسميته بالشق الناعم للأمن القومي، الشق الثاني هو الذي يرسم المسارات ويحددها لكي يشغلها الشق الأول، ذلك لأن أروع الاستراتيجيات العسكرية الخشنة لا يمكن لها أن تضمن البقاء إلا إذا صاحبها استراتيجية للاحتواء الثقافي والحضاري الناعم، وكذلك أمهر التصورات الثقافية الناعمة لا تستطيع تأمين بقائها في جماعة ما، إذا لم تتوفر لها الحماية الصلبة/ الخشنة في مواجهة مساعي فرض الرأي بالقوة أو الإزاحة من قبل الآخر، من هنا لا يسقط الأمن القومي لجماعة ما إلا إذا حصل الشقاق بين بنيته الصلبة وبنيته الناعمة، ويبدو أن ذلك كان هو الغالب في الفترة الماضية.

فلا تحدث هزيمة عسكرية خشنة/ صلبة للأمن القومي لجماعة بشرية ما، إلا إذا وقعت غفلة لبعدها الناعم/ الثقافي وأخطأ في استشراف وقياس أنماط التدافع الحضاري المحيطة به، أو أخطأ في تأويلها، أو أخطأ في الانغماس في تفاصيل صغيرة وسقط منه سهوا الالتفات للصورة الكبيرة، من هنا تكون أهمية الوعي والمعرفة العميقة والدراسة الجادة لأشكال التحول والتدافع التاريخية بين الأمم (على المستوى الصلب والناعم والتدافع والحراك المستمر بينهما)، لربط ما هو تاريخي بما هو مستقبلي استشراقي، ربما تفتقد مصر الآن لحواضن فكرية رافعة تطرح السيناريوهات والاحتمالات أمام الحوار المجتمعي والإدارة السياسية للبلاد.. بشكل قادر على قراءة أنماط التدافع التاريخية، واستشراف محددات وجود أنماط التدافع المستقبلية واحتمالاتها.

وقد يُغرق البعض البلاد في تفاصيل وصراعات صغيرة، ويهمل الكليات الكبرى والبحث في مصير الجماعة المصرية جيوثقافيا الذي هو أمنها القومي حقيقة، فالجناح الصلب (المادي عموما) لا يمكن له أن يذهب بعيدا، ما لم يستعيد الجناح الناعم (الثقافي أو الفكري عموما) صحوته ويعيد تقديم حجته أمام العالم، وكسب التأييد لها قبل أي حراك

صلب في دوائر الحركة المصرية المتعددة والمتنوعة وفق مستودع هويتها وطبقاته المتراكمة. ففي كل الملفات المطروحة على طاولة العمل الدولي والأممي، يجب أن يحظى الاختيار المصري ناعماً أو صلباً بالحجية أمام الرأي العام العالمي، فالواقع يقول بأننا في حاجة لحشد خطابات الحاضنة الجيوثقافية وطرح سيناريوهات المشهد أمام الحوار المجتمعي المفتوح لبناء توافق عام، ثم عرض حجيتها في المحافل والمنصات الدولية، كي تكتسب حجية منطقية ناعمة رافعة لأن الأمن القومي الصلب/ العسكري/ المادي، دون حاضنة ثقافية/ ناعمة/ فكرية رافعة، له سيفقد البوصلة، إذ لا بد القوة الصلبة من مظلة تشكلها القوة الناعمة ليتحركا معا في محيطهما الجيوثقافي الطبيعي.

## ٢- الأمن القومي وتشقق البنية التحتية الشعبية الحاضنة

من جانب آخر هناك حاضنة تحتية أي شعبية حاملة للأمن القومي وتصوراته الجيوثقافية، وهذه الحاضنة تعد المدد الطبيعي لمحددات الأمن القومي ومستودع هويته التاريخي، لكن كلما تقدم الزمن وكلما تقدمت وسائل الإعلام ونظم الحياة التي تكن أكثر خضوعاً للسيطرة المركزية، أصبح هناك قدرة على اختراق الحاضنة الشعبية من خلال كتلة الأفراد التي تؤمن بالنظرية الواقعية وتتكيف مع الأنماط السائدة أياً كانت، وفي الفترة الماضية تعرضت الشخصية المصرية لعمليات تشويه كثيرة على المستوى الشعبي بفضل وسائل الإعلام والدراما غير المنضبطة، لكن هذا لم يمنع أبد «الكتلة الجامعة» التي تدافع بفطرتها عن مستودع هويتها منم التحرك عند الحاجة وفق وقت الأزمات مثلما حدث مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)، وغيرها من أحداث تحرك مستودع الهوية وتهز أعماقه.

انطلاقاً من هذا التصور يمكن الحديث عن متغير مهم في نطاق الأمن القومي عند التحول والصعود الحضاري، وهو المتغير الذي يتعلق بالجماهير أو المستوى الشعبي أو دور الثقافة الشعبية ومدى اهتمامها بما هو عام أو ابتعادها عنه، منطلقين من التركيز على معيار مهم لقياس مدى ترابط الأمن القومي وحضوره من خلال التمسك بالثقافة الشعبية/ المحلية وعناصرها المختلفة، في مواجهة العناصر الثقافية الأجنبية الوافدة عليها، خاصة العناصر التي ترتبط بالهوية وتتعلق بها، وليس العناصر الإجرائية أو المخترعات الحياتية النافعة التي يمكن دمجها في الثقافة المحلية وهضمها في داخل حاضنتها الحضارية الممتدة والقوية، والقادرة على التطور واستيعاب الجديد والمختلف دون أن يلتهم خصوصيتها.

وسوف تستند الدراسة هنا إلى قاعدة بديهية على المستوى الشعبي مفادها أن حالة الغياب والفراغ الجيوثقافي لا بد أن يقابلها حضور بديل جيوثقافي ليسد ذلك الفراغ، ويحضر هنا الجيوثقافي لأن قبول تصور أو عادة ثقافية ما سوف يجعل هنا ميل للجغرافيا التي أنتجتها، أو يمهد لذلك إذا لم يكن هناك ضبط لما هو ثقافي وافد.. حيث نظرية الفراغ والتفكك الجيوثقافي الشعبي تستدعي بطبيعة الحال ما يملأ ذلك الفراغ الجيوثقافي ويشغله، فكل هدم لا بد أن يحل محله بناء ما، أي أن كل نقص في حضور عناصر الثقافة المصرية الناعمة على المستوى الشعبي، لا بد سيقابله حضور لأحد عناصر الثقافة الأجنبية خصوصاً في عالم أصبح في حالة اتصال وتواصل اجتماعي افتراضي يدعم خلق نمط سائد واحد يقلده الجميع، ومن هنا تكون خطورة هذا النموذج المعرفي على الأمن القومي المصري الناعم، ويكون الربط الواضح والقاطع بين الأمن القومي وبين حضور الثقافة المحلية وعناصرها وفق هذا النموذج، لأن الثقافي في حقيقة الأمر ليس إلا جيوثقافية كامنة قد تستجيب للجغرافيا الغربية عند حالة الصدام مدفوعة بحالة الاستلاب أو الاحتواء الثقافي المسبقة (وللنظر في هذا السياق حالة المقاطعة الشعبية للمنتجات والثقافة الأمريكية التي تنشط في أوقات الصدام).

وفي مثال آخر؛ حين غابت أغنيات الفلكلور المصري الشعبي الأصيل، وتفككت آليات دعم استمرارها ووجودها في حياة الإنسان المعاصر، هنا كانت لحظة اختراق الأمن القومي الشعبي الناعم من خلال تفكيك البناء الثقافي المعبر عنه، فالثقافة هي كائن حي برغم أنه موروث إلا إنه قابل للتطور والفقد والزيادة والنقصان، وحين تم إهمال مؤسسات الثقافة المنتسبة للدولة لدورها في استمرار النمط الثقافي الوطني وحفظه، عبر الآليات والعناصر والممارسات المختلفة، كان ذلك لصالح غزو النمط الثقافي الأجنبي وسلخ الشخصية الوطنية عن تاريخها وحاضنتها الموروثة، ودمجها في النمط الموحد الرائج للثقافة الغربية الجديدة التي صنعها النمط الأمريكي، وذلك في كل مظاهر الحياة اليومية التي يحلو للبعض أن يسميها بـ«العولمة»، وللنظر هنا حالة الممثل الشعبي محمد رمضان وموقفه المتكيف للغاية مع التطبيع الإبراهيمي وقبوله من خلال الإمارات.

وعلى سبيل المثال في العناصر الثقافية المصرية الشعبية الناعمة التي تعرضت للتفكيك والغياب، وتم استبدالها بحضور البديل الوافد من الثقافة الأجنبية الناعمة؛ لنراجع مثلاً برنامج الأطفال الأجنبي «عالم سمسم» الذي أزاح أو قام على أثر غياب أو تغييب «بوجي وطمطم»، وبالمثل برنامج «المابيت شو» في مواجهة عرائس «الليلة الكبيرة» وما على

شاكلتها، ضياع ثقافة «الشاطر حسن» و«على الزيتق» و«أبوزيد الهلالي» وحواديت البطل القومي بطبقاته المتعددة العربية والمصرية في الوعي المصري في مقابل حضور البطل المسخ «السوبر» الأجنبي «سوبر ميكى» مثلاً، وبالمثل حضور ثقافة المطاعم السريعة في مواجهة غياب ثقافة العائلة وتبادل العزومات المنزلية والود والتزاور..

وكذلك اضمحلال المسرح المصري وتفكيك صورة البطل الشعبي الجماعي في السينما، والترويج لصورة المهرج السخيف كبطل والتأكيد على تحويله لنموذج شعبي سائد، وتهميش البطل الجماعي الذي يهتم بالجماعة والصواب والخطأ، وتنحية الأدب القومي والاعتزاز بالذات وقضاياها، والرموز العربية لصالح أدب ما بعد الحداثة الوافد والتفكيك، والوجود الذاتي المنعزل عن الهم العام والترويج للمشاريع الفردية، ووضع ممثلي الأدب الفردي المنعزل والهش على رأس المؤسسات الثقافية الرسمية، والتدليس على الناس بأن ذلك باسم «التنوير والتحديث» في حين كان ذلك لصالح تفكيك الذات المصرية الناعمة ومستودع هويتها وعناصرها الثقافية، مع تقديم عناصر متطرفة منفرة لترتبط في ذهن الناس بنموذج الثقافة الذاتية للشخصية المصرية، وكأن الناس عليها أن تختار من محدود ولا توجد بدائل أكثر منطقية وفطنة في التعبير عن هوية الذات المصرية وثقافتها.

### ٣- رفد البنية التحتية الشعبية ودمجها في الجيوثقافية الجديدة

الجيوثقافية الجديدة في علاقتها بالبنية التحتية/ الشعبية المصرية ستعمل على استعادة الحاضنة الشعبية، وعلاقتها العضوية بثوابت مستودع الهوية من خلال آلية معينة وفاعلة، فهنا يجب الإشارة إلى أن الثقافة الشعبية ليست إراثاً ثابتاً؛ بل تتحرك مثلها مثل غيرها عبر آليات لصنع النمط الاجتماعي والإنساني أو تفكيكه، وتكون الثقافة الوطنية وعناصرها هي المكون الأساسي لحائط الأمن القومي والحارس له.

فلنا أن تخيل القدرة على الاستقطاب الفردي أو تشكيل الرأي العام في ظل حضور أو غياب الثقافة الوطنية/ الشعبية، إذا نزعنا من الإنسان الثقافة الوطنية/ الشعبية وفكرة القيم والأخلاق والمبادئ تصبح ذاته الفردية الجائعة باستمرار هي المحرك الرئيسي لسلوكه، تلك الذات التي يمكن غوايتها بالمال أو النساء أو الجاه أو المناصب، أو حتى شغلها بالهامشي واللامبالاة وتحويل المجتمع إلى جزر منعزلة متناقضة متصارعة تأكل بعضها بعضاً دون رابط أو وعاء جامع مشترك (مشارك مجتمعي)، وإذا نزعنا من الوعي

الجماعي الشعبي ثقافته الوطنية الناعمة أصبح ذلك الوعي مجردا من التزامات مستودع هويته، لا تمثل بالنسبة له شيئا على استعداد أن يتنازل عنها في مقابل المزيد مزايا «الدمج والتسكين» الاجتماعي والمادي والرفاهية الفردية أو التغيب والتشتيت والضياع.

في هذا النموذج المعرفي الجيوثقافي الذي نسوقه لاستعادة العلاقة بين الأمن القومي والثقافة الشعبية؛ تكون الثقافة الوطنية الموروثة هي المحدد الأول والأخير للتأكيد على مفهوم الأمن القومي ومحدداته الجيوثقافية لبلد ما، وذلك عبر استعادة وإعادة توطين عناصر التراث الثقافي المصري في حياة البشر وتفصيلها اليومية، وفي «المنابر العامة» التي تشمل وسائل الإعلام والسينما والخطاب السياسي وكافة ماكينات مؤسسات الثقافة من فنون وغناء وشعر ومسرح ورقصات شعبية.

هناك علاقة وثيقة بين الثقافة الوطنية الموروثة الجامعة وبين الأمن القومي لبلد ما ينتمي لحاضنة جغرافية وتاريخية متمايزة، فلننظر كل دروس التاريخ هناك علاقة قاطعة بين تماسك مفهوم الثقافة الوطنية لجماعة ما من الناس، وبين استمرار وجودها الحضاري الجيوثقافي، وحين يتفكك مفهوم الثقافة الوطنية لجماعة ما فإن وجودها القومي والسياسي ينهار وقد يندثر أو يمر في أفضل الفروض بلحظات ضعف وتراجع حضاري. من وجهة نظر متفحصة يعد تمدد الحضارات وانكماشها الحضاري عبر التاريخ كله، علاقة جيوثقافية بين الثقافة الوطنية الشعبية وتماسكها من جهة، أو تفككها من جهة أخرى، حتى نماذج الغزو والاستعمار أو التمدد الحضاري الخشن ذاتها تقوم على فكرة تماسك الهوية الثقافية الناعمة لجماعة ما في مواجهتها، فإذا تفككت تلك الهوية الثقافية انتصر الغزو الوافد الخشن وسيطر بثقافته الناعمة، وإذا تماسكت الهوية الشعبية تحايلت على الغزو الخشن حتى تستوعبه وتمتصه لصالحها.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن حالة الازدواج تجاه الممارسات التي غزت الحياة اليومية/ الشعبية للمواطن المصري خلال العقود الماضية، يرجع إلى تباين المستوى التعليمي والمعرفي والثقافي بشكل غير مخطط تماما وغير طبيعي منفلت، لذا سيكون جناحا استعادة الثقافة المصرية الشعبية وثقافتها هما نظام تعليمي حكومي جديد أكثر إتاحة أمام الفقراء، يصحبه برنامج معرفي ثقافي ينزل بمؤسسات الثقافة الرسمية للشارع، ويدمج العناصر الثقافية في ممارسات الحياة ويتيح القراءة والمعرفة وممارسة الفنون والآداب أمام الفقراء، فلا بد من إتاحة التعليم والثقافة والفنون أمام الفقراء، وفي الوقت نفسه التدخل بالضبط في مدارس التعليم الأجنبي ومناهجها والثقافة والفنون التي تعرضها كذلك ودمجها في الثقافة الوطنية.

ليكون إتاحة التعليم والثقافة بمختلف أشكالها وآليات تقديمها؛ هما السبيل لخلق ثقافة شعبية متجانسة لمجتمع مصري متجانس، يستعيد هويته التاريخية وكامل مستودعها الجيوثقافي ويملك الإرادة للدفاع عنها، ومن خلال الحوار المجتمعي ستتشكل آليات التمكين الاقتصادي العادل لهذا المجتمع المتجانس ونخبه وكتلته الجامعة الأقرب لمستودع الهوية ذلك، وعند اجتماع التعليم والثقافة والتمكين الاقتصادي العادل، يكون المجتمع قد وصل للحظة النموذجية في مفهوم الأمن القومي الشعبي المستقر عليه تاريخيا وجيوثقافيا.

### ثالثا: الأمن القومي والسردية البديلة الممكنة

#### ١ - جيوثقافية الثورة المصرية القيمة والتصالح بديلا

من وجهة نظر مدققة تبحث في القيمة الثقافية المركزية الأساسية التي قدمتها ثورة ٢٥ يناير بعيدا عن توظيف اليمين واليسار السياسي لها، سنجد بأنها خرجت استجابة لاهتزاز المكانة الجيوثقافية المصرية في محيطها الطبيعي وثوابت «مستودع هويته»، وضد تراكمات السياق التاريخي وتخليه القيمي عما هو مفترض أن يدافع عنه، نقطة البداية لهذه الثورة لم تكن أبدا في بداية عام ٢٠١١م، إنما كانت مع جيل الحركة الطلابية المستقلة غير المنظمة وغير الأيديولوجية التي خرجت في عام ٢٠٠٠م دعما للانتفاضة الأقصى الفلسطينية، ثم تحركت الحركة الطلابية نفسها مع سقوط بغداد عام ٢٠٠٣م، ورغم أن هذه الحركة الطلابية المستقلة وانتمائها الجيوثقافي الواضح إلا أنها لم تجد لنفسها أبنية سياسية تعبر عنها وتستخدمها في إصلاح الجيوثقافية المصرية ومعها بالطبع أمنها القومي، ومن ثم استمرت هذه الحركة الطلابية غير المنظمة في حراكها حتى انتهت التناقضات إلى قيام ثورة ٢٥ يناير، وتستمر أيضا إشكالية غياب التمثيلات والأبنية السياسية الممكن العمل من خلالها، فتم تشويه الثورة المصرية العظيمة التي قام بها جيل الحركة الطلابية التي خرجت عام ٢٠٠٠م، وتم توظيف اليمين واليسار المصريين - كما حدث في معظم الدول العربية - لتفكيك طموح هذه الثورة في التغيير واستعادة التزامات مصر الجيوثقافية.

وتم استخدام عدة مقاربات تجاه الثورة المصرية معظمها تقوم على العداء والقطيعة رغم أنها أقرب لحظة تاريخية ممكنة لإصلاح مسارات الأمن القومي المصري، وضبطه وفق هويته الجيوثقافية الأساسية، لذا وفي سياق مشروع الجيوثقافية الجديدة يمكن للدراسة أن تطرح فرضية تقوم على التصالح مع ثورة ٢٥ يناير، بوصفها ثورة قيمة شعبية يمكن لها أن ترفد

البعد الجيوثقافي لمصر، فإذا ما كنا نبحث عن مقاربات جديدة ترفد نظرية الأمن القومي المصري وجيوثقافتها التاريخية، ومستودع هويته الموروث في القرن الحادي والعشرين، والسرديات الممكنة التي قد تعمل كرافعة له تستعيده من تفكك مقاربات القرن العشرين التي شملت تفكك سرديّة الخلافة العثمانية في بداياته، وتفكك سرديّة القومية العربية والمشروع الناصري والبعثي في نهايات القرن العشرين والنصف الثاني منه، فإنه من ضمن السرديات المرشحة تأتي سرديّة الثورات العربية الجديدة في العقد الثاني من القرن الجديد، وثورة الـ ٢٥ من يناير ٢٠١١م تحديداً.

وربما جرت محاولات عدة من البعض في سعي لمقاربة سرديّة الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١م، ارتكزت في معظمها على الجانب السياسي والأطراف السياسية الموجودة في الجانب المصري وتوظيفها، وكذلك ارتكزت على التراتب الاجتماعي المصري الواسع والتأثير في اختياراته وتوجيهها، لكن هناك مقاربة لم تختبرها الحالة المصرية بعد (بعيدا عن التوظيف والتوجيه السياسي لشوحيها باستخدام اليمين واليسار)، من أجل تحقيق الاستثمار الحضاري والجيوثقافي الأمثل للحظة الثورة المصرية ومشروعها في التغيير، وهو ما يمكن تسميته بالمقاربة الجيوثقافية للثورة وسرديتها كقوة ناعمة تضاف لمحفظة الأمن القومي المصري، وتوظيفها حضاريا كاستثمار في شبكة العلاقات الدولية في العموم، وانعكاسها على الإقليم العربي/ الشرق أوسطي في الخصوص بوصفها قوة ناعمة تضاف لمحلة القوة المصرية وأمنها القومي العام.

فحتى هذه اللحظة يتم تفكيك تلك اللحظة الجيوثقافية المفصلية الفارقة القادرة على خلق التحولات الحضارية، بالاعتماد على توظيف الفصائل السياسية ضد بعضها بداية بالتحالف مع الإخوان، ثم بالتحالف مع اليسار والليبرالية لإزاحة الإخوان، ومن جهة أخرى عبر توظيف «التراتب الاجتماعي» المصري وتوجيهه سياسيا، من خلال التناقضات وسياسات التمييز في مميزات «الدمج والتسكين» للاستقطاب أو التشويه ضد النخبة الجديدة التي ارتبطت بالثورة القيمية المستقلة الجديدة، لكن التوظيف السياسي والاجتماعي لتفكيك اللحظة الجيوثقافية للثورة لم يحقق شيئا يضاف حقيقة للأمن القومي المصري، سوى في التصورات الخاصة للبعض ومن وجهة نظرهم التي توقف التاريخ عن متغيراته والوعي بفلسفتها، كما أن المقاربتين وصلت لمرحلة الانسداد ونهاية الطريق الخاص بكل منهما، بما يدفع في اتجاه البحث عن مقاربات سلمية أخرى تختبرها الدولة المصرية بكل أبنيتها، وتختبر عائدها على مستوى الأمن القومي المصري في سياسات جديدة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي.

في سياق اختبار البدائل هذا وارتباطه بمشروع الجيوثقافية الجديدة التي تطرحها الدراسة، تقدم سرديّة: «الثورة كإضافة ناعمة للأمن القومي المصري»، وستتمثل هذه المقاربة في عدة سياسات داخلية وخارجية، حيث ستركز مجموعة السياسات الخارجية للمقاربة على أن الثورة هي قيمة مضافة لمحافظة الأمن القومي المصري الجيوثقافية، وليست خصماً منها أبداً. بما يستوجب تعديل الخطاب السياسي العام في هذه النقطة، كي لا يتم استثمار ذلك من جانب أنماط التدافع الخارجي النشطة في الملفات ذات الصلة بمصر والمنطقة العربية، وتلعب بدورها على خلق تناقضات تصب في اتجاه أهدافها، بحيث تصل الرسالة للخارج وللقوى النشطة في ملفات المنطقة وإعادة تشكيلها لصالحها، بأن مصر دخلت في مرحلة جديدة من الوعي القومي بقوتها الناعمة الجيوثقافية واستثمارها جيداً وتعي انعكاس ذلك على سياستها الخارجية.

## ٢- سياسات خارجية جيوثقافية تستثمر في الثورة القيمية

السياسات الخارجية للدول تقوم على استثمار مخزونها من القوة الناعمة، ولم تختبر مصر حتى الآن اعتبار الثورة قوة ناعمة تضاف للأمن القومي المصري ومحصلة العامة، وتستثمرها في مجال السياسات الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، وفي مختلف الملفات المتنوعة والمتعددة بوصفها قوة ناعمة ثمينة تلهم العالم.

على سبيل المثال في ملف مثل ملف الاتحاد الأفريقي، سيصبح للأمن القومي المصري ومحفظته الجيوثقافية الناعمة قوة ثقافية نوعية ومتفوقة للغاية، مفادها أن الشعب المصري طرح تصوراً لعبور مرحلة «دولة ما بعد الاستقلال»، يمكن الاستفادة منه إفريقياً دون المرور بمرحلة إراقة الدماء التي تعبرها أو عبرتها بعض دول القارة، ويمكن للنموذج المصري أن يكون مركز قوة ونفوذ ثقافي وروحي كبير، يلهم الأفارقة في العبور السلمي للمستقبل بعيداً عن النزاعات المسلحة، وسيحدث تقارب في فلسفته لإدارة العديد من ملفات القارة، خاصة مع دفع جيوثقافية المركزية العنصرية السوداء للخلف، واستعادة «البن أفريقانيزم» بمشروعه القيمي التحرري التاريخي من قيود «الأفروسنتريزم» بمشروعها العنصري المتطرف، حيث ستكون الثورة القيمية هنا جسراً بين مصر الحالية في القرن الحادي والعشرين وبين البن أفريقانيزم مشروعها التحرري القديم.

وفي الملف الصيني الذي يركز على مشروع طريق الحرير وقواه الناعمة، ستملك مصر قوة ناعمة غير تقليدية وجديدة، حيث أنها يمكن أن تمنح مشروع الطريق صبغة حضارية

ملهمة تضاف للتدفقات النقدية/ الصناعية التي تضخا الصين كمرکز في محطات طريق الحرير، ويمكن لمصر المتصالحة مع ثورتها أن تساهم في تشكيل الخطاب الحضاري لطريق الحرير الجديد، وتقف مع الصين بمفهوم تعدد المراكز وتنوع المحفظة الجيوثقافية للطريق، في مواجهة المركزية الثقافية لأنماط التدافع السابقة مع النموذج الغربي الأمبريالي (في طبعته الروسية أو الأمريكية)، وتجاوز المسألة الأوربية في العموم وجيوثقافيتها التي أصبحت مكبلة للظاهرة البشرية.

في ملف الشراكة المتوسطة والتنمية المستدامة مع الأمم المتحدة واتفاقيات اليونسكو، يمكن اعتبار التصالح مع الثورة دعوة للمزيد من البناء والعدالة بما يستوجب الدعم والمساندة، بمعنى أنه يمكن صك مصطلح جديد باسم «دولة التحول الطوعي» وأن مصر تمثل، من ثم في سعيها للمزيد من العدالة الاجتماعية وتخفيف ثمن التحول السياسي، ستتلقى معاملة تفضيلية للغاية في حزمة الملفات التنموية ذات الصلة، مثل الإسكان والتصنيع والزراعة والسياحة وغيرهم، شرط الشفافية والفعالية والوضوح في تقديم هذه المشاريع ودراسات الجدوى الخاصة بها، وضبطها وتكييفها وفق بروتوكولات تلك المنظمات واتفاقياتها التي وقعت عليها مصر.

وفي ملفات الدول الأبوية بعلاقتها الجيوثقافية مع مصر والتي تشمل: روسيا/ إنجلترا/ فرنسا، ستعمل المقاربة والسردية الجديدة على تجاوز مصر لمفهوم العلاقات الأبوية مع الدول الثلاث، كونها تملك الآن قوة ناعمة جديدة لا تدين لواحدة منهم، لتتجاوز روسيا الماركسية القديمة التي تعتقد نخبها التاريخية أنها الأب الشرعي للثقافة المصرية/ العربية بهيمتها الأيديولوجية التي تشبه الأمبريالية الثقافية أو الفكرية، وكذلك مع إنجلترا التي تعتبر مصر مستعمرة بريطانية سابقة، وفرنسا التي تعتقد أن مصر اكتشافا فرنسيا مع حملة بونابرت، هنا جاء الدور على مصر لتقدم لهم ثقافة التغير السلمي كقوة ناعمة واستعادة مفهوم «الثورة القيمية» الإنسانية، بعيدا عن مركزية المسألة الأوربية واستقطاباتها الأيديولوجية العتيقة.

### ٣- «المشارك المجتمعي» ودور الثورة القيمية في السياسات الداخلية

وعلى مستوى السياسات الداخلية وعند اعتماد مقاربة «الثورة كإضافة ناعمة للأمن القومي المصري»، ستتحول فكرة الثورة لمفهوم ثقافي معرفي يسعى للبحث في بدائل جديدة

ومبتكرة خارج الصندوق، لتجاوز السياق التاريخي المأزوم وقضاياها المفتعلة المفروضة على الشعب المصري فرضاً من نخب اليمين واليسار! تستعيد «المشارك المجتمعي» قيمه الجامعة كقوة ناعمة داخلية، بمعنى أن حاضنة الثورة كقوة ثقافية ناعمة ستهتم بوضع حلول للمشاكل عن طريق خطاب جديد يتمفصل حول لحظته التاريخية، ولن ترد لسياق إدارة التناقضات وخلقها، مثلاً في القضايا الفكرية والسياسية والتنمية والمستقبلية، سيتم طرح الملفات على الطاولة أمام باحثين متجردين من أثقال الصراع التاريخي وخلق التناقضات وإدارتها بين اليمين واليسار.

وستقف مقارنة «الثورة كقوة ناعمة» تضاف للأمن القومي المصري الجيوثقافي على «آنية الذات العربية» ولحظتها المفصلية، كحاضنة قادرة على إنتاج خطابها الخاص، وستعمل على بناء واحتضان نخبة جديدة تنتمي لمفهوم «الكتلة الجامعة» لمستودع الهوية المصري، بما يتطلب اعتبار الثقافة المصرية مركز نفوذ مستقل في جيوثقافيتها التاريخية، دون تبعية أو استلاب في الجغرافيا للغرب ودعاة الأصولية العلمانية، ودون تبعية أو استلاب في الزمن لدعاة الأصولية الدينية والعودة لمفهوم امتلاك الوحي المقدس في بدايات الدعوة الإسلامية.

من هنا ستتحول المقاربة إلى حاضنة لحل المشاكل وطرح البدائل فيما يتعلق بالملفات الداخلية، على المستوى التنموي والاقتصادي والصناعي والزراعي والإداري في العموم، بما يضمه من ملفات تتعلق بالتعليم وضبط التوظيف الوظيفي لمؤسسات الدولة، وعلى المستوى السياسي والفكري والثقافي ستتحول المقاربة لحاضنة فعالة ومتحركة، لإنتاج تصورات وبدائل وسيناريوهات لعبور المستقبل وفق الملفات الملحة التي يواجهها الأمن القومي المصري، متحللة من قيود خلق التناقضات وإدارتها ومن منظومة قيم «التكيف» التاريخية التي حكمت الشعب المصري، في سبيلها لتأكيد مفهوم «الثورة القيمية» والتمكين من «أسباب الحرية» والوصول لـ «المجتمع الفعال»، واعتماد الفرز الطبيعي للمجتمع المصري لتمكين أفضل عناصره، وعقلنة ومعيرة محددات «الدمج والتسكين» المركزية في يد الدولة.

أي ستكون مقارنة «الثورة كإضافة ناعمة للأمن القومي المصري» بنية مرحلية بدورها لتحقيق الجسر بين مفاهيم «دولة ما بعد الاستقلال» بقلبها المؤسسي إرث القرن الماضي ومرحلة التحرر من الاستعمار الأجنبي في مصر والدول العربية، وبين تجاوز «دولة ما بعد

الاستقلال» وتأسيس «دولة الثورة القيمية» والمؤسسات المنضبطة التي تتخلص مع مفاهيم ومنظومة قيم «التكيف» التي حكمت الشعب المصري بسبب ارتباطه بالنيل والزراعة وحتمية الخضوع لدولة مركزية تنظم وتواجه حالات النهر، أيا كانت منظومة القيم التي تطرحها بفرضية أو فلسفة «التكيف» معها.

وسيكون الهدف من المقاربة الجيوثقافي الداخلي هو بناء جسر سلمي بين نخبة «دولة ما بعد الاستقلال» بقلبها المؤسسي، وبين دعاة التغيير و«دولة الثورة القيمية» تمردا على قيم التكيف والقهر التاريخية الموروثة، ليتحقق العدل في بناء التراتب الاجتماعي المصري، ويتحقق التوحد الحقيقي مع مستودع هوية الذات المصرية بعيدا عن إزاحات اليمن واليسار تجاه المسألة الأوربية دعما أو رفضا، وعدم تمفصلهم حول لحظة «الذات العربية الآنية»، مع التأكيد على أن الهدف من المقاربة الجديدة على مستوى السياسات الخارجية والداخلية، هو إعلاء «القيم الجامعة» الأساسية للجماعة المصرية واستعادة «المشترك المجتمعي»، و التأكيد على أمنها القومي بوصف الثورة قيمة مضافة حقيقية لمحفظة الجيوثقافية التاريخية والآنية، والتأكيد على قدرتها في التحول لحاضنة تقدم حلولاً للملفات الداخلية والخارجية المطروحة على الطاولة الآن، وقدرتها على تقديم خطاب جديد يتجاوز تناقضات الماضي وخلقها وإدارتها، مع التحول لدولة المؤسسات وضبط المفاهيم الوظيفية لأبنية الدولة، والتوحد مع مستودع هويتها، واستعادة قيمها الأساسية، وتسكين التناقضات داخل المحيط العربي التفافا حول حلم التغيير، والالتفات لبدائل التدافع مع الآخر الدولي في المنطقة واحتمالاتها.

♦ الباب الثالث

## الجغرافيا الثقافية

### قراءة بديلة في حرب غزة



## الفصل الأول:

### حرب غزة

#### صعود الجغرافيا الثقافية وانفجارها

أولاً: «طوفان الأقصى» جغرافيا ثقافية تتمرد على الجيوسياسي

#### ١ - صدمة المكانة المركزية المستقرة لدولة الاحتلال

في قراءة للدرس الثقافي والجغرافيا الثقافية الجوهرية وتطبيقها على حرب غزة التي ترتبت على عملية طوفان الأقصى، سنجد أن مركز النسق الثقافي العام والمجمل لمنظومة القيم الثقافية الكامنة أو العميقة التي تحكم أطراف الصراع، يقوم على فكرة: مَنْ الهامش الثقافي وَمَنْ المركز الثقافي في رواية الوجود على الأرض وسردية الأحقية فيها (أو رواية الجغرافيا الثقافية السائدة)؟ فنحن أمام صراع على الجغرافيا الثقافية بوضوح، فهناك مساحة أو قطعة واحدة من الأرض / الجغرافيا، التي هي فلسطين، تتصارع عليها سرديات ثقافية عدة، أو بالأصح سرديتين سردية شرقية فلسطينية عربية بروايات ثقافية متعددة تدعمها، وسردية صهيونية غربية بروايات متعددة تدعمها، ومكمن الصراع يتعلق بعملية المركزية / الحضور لسردية منهما، في مقابل التهميش / الإزاحة للسردية الأخرى.

ولقد كشفت عملية طوفان الأقصى وحرب غزة بعدها، ومن خلال الدرس الثقافي العميق أن القيمة المركزية للمشروع الصهيوني الممثل للغرب؛ هي فكرة التهميش أو الإزاحة للفلسطينيين ونفي سرديتهم الثقافية للوجود في تلك الجغرافيا، في مقابل التأكيد على الرواية والسردية الصهيونية الدينية والسياسية بروافدها المتعددة المحمولة في المجمل على الرافعة الغربية / الأمريكية.

ليتناول هذا الفصل مجريات الحرب بعد عملية طوفان الأقصى، وتتبع مسار الصراع الثقافي الكامن فيها بين محاولة الفلسطينيين القيام بما يشبه العملية الأخيرة لوجود روايتهم الخاصة وسرديتهم الثقافية في جغرافيا فلسطين، في مقابل انكشاف الوجه الحقيقي للمشروع الصهيوني والدعم الغربي / الأمريكي الرديف له، والقائم على مركزية الرواية الصهيونية لحضورها في جغرافيا فلسطين ممثلة عن الحضارة الغربية المركزية، ونفي الرواية الجيوثقافية (أي التي تعتمد على الجغرافيا الثقافية) للفلسطينيين والعرب.

فلقد أشعلت عملية «طوفان الأقصى» العسكرية والتي وقعت في يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وما صاحبها من أحداث، الصدام الواسع مجددا مع المشروع الصهيوني ودولة الاحتلال وسرديته الثقافية ومركزها القائم على النفي والإزاحة للسردية الفلسطينية العربية، والإزاحة الجيوثقافية للفلسطينيين وتهميشهم، أي النفي الناعم لروايتهم الثقافية وإنكار حقهم التاريخي في فلسطين (بنفي وجود شعب فلسطيني تاريخيا كما صرح وزراء عدة في حكومة الاحتلال في أكثر من مناسبة<sup>(١)</sup>)، والنفي الخشن الواقعي لوجودهم في جغرافيا فلسطين وأرضها مع السعي لطردهم، وتهجير سكان غزة إلى مصر وسكان الضفة إلى الأردن (وفق تصريحات متكررة لحكومة الاحتلال ورئيسها نتانياهو).

بداية من المنظور الجيوسياسي التقليدي كانت كل محصلات القوة النهائية في نهاية عام ٢٠٢٣م تقف في غير صالح فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة المحتل، فهي منطقة مهمشة تماما ومحاصرة جغرافيا من جميع الجهات بلا امتداد سكاني أو حدود طبيعية جغرافية حامية أو حاضنة، وعلى المستوى السياسي تفجرت كافة التناقضات الثقافية في مستودع الهوية الفلسطيني وتمثلاته السياسية، بين السلطة الفلسطينية (وخلفها منظمة فتح) التي نشأت عن اتفاقيات أوسلو في تسعينيات القرن الماضي، وبين حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وهو ما أدى إلى أن سيطرت حماس على غزة بعد صدام مسلح مع السلطة في غزة، لتنعزل السلطة في الضفة الغربية وحماس في غزة، وعلى المستوى الإقليمي تفجرت التناقضات بين «حماس» وبين الدولة المصرية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، خاصة بعد إزاحة نظام الإخوان من مصر وأصبح هناك شبه قطيعة أو عداء مع الدولة المصرية ومؤسساتها، مع الإشارة إلى أن مصر هي القلب الجيوسياسي المفترض تاريخيا بالنسبة لقطاع غزة.

ورغم كل هذه المعطيات الجيوسياسية التقليدية التي لا تصب في صالح القوة العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية، وتصب في صالح التفوق المطلق لرواية جيوسياسية مركزية صهيونية لدولة الاحتلال، إلا أن فصائل المقاومة الفلسطينية، أخذت قرارا لا يمكن

(١) راجع التصريحات التي تناقلتها المنصات الإخبارية للوزير إيتار بن غفير بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٢٤م

جريدة الشروق المصرية بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٢٤م

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22022024>

وكذلك تصريحات سميريتش المنشورة في موقع آي ٢٤ نيوز بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٢٣م قبل الحرب

<https://www.i24news.tv>

تفسيره إلا من خلال نظرية جيوثقافية<sup>(١)</sup> عربية - ودرس ثقافي عميق يؤكد على رواية ثقافية بديلة مهمشة - واختيار الدفاع عن مقدسات مستودع الهوية العربي ببعده الديني، عندما شعرت أن المخططات الصهيونية للسيطرة على المسجد الأقصى وفق تصورات صفقة القرن القديمة<sup>(٢)</sup> قاب قوسين أو أدنى، فقامت بعملية «طوفان الأقصى» العسكرية آملة في أن يستيقظ محيطها الجيوثقافي العربي/ الإسلامي (بوصفه النسق الثقافي الحاضن الأكبر لها)، وينفض عنه التناقضات التي تراكت طوال الفترة الماضية، ولم يكن رهان المقاومة الفلسطينية جيوسياسيا أبدا وفق حسابات القوى التقليدية، ولكنه كان رهانا جيوثقافيا يستدعي الكامن في النسق الثقافي الجامع لدى الذات العربية الإسلامية، ويحدث صدمة في وعي الحاضنة الجيوثقافية التي ينتمي إليها منتظرا أن تقوم بما عليها.

فجوهر العملية الحربية الفلسطينية كان المحاولة الأخيرة لوقف المخططات الصهيونية - وفق صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية<sup>(٣)</sup> - تحديدا فيما يخص مخططات السيطرة على القدس والمسجد الأقصى وتهميش السردية العربية الفلسطينية نهائيا وللأبد، وفي ظل جملة التناقضات التي تفجرت في الحاضنة العربية في مرحلة ما بعد الثورات العربية في العقد الماضي، وبعد غواية بعض دول الخليج للصعود الإقليمي على حساب الدول العربية المركزية القديمة، شرط تبنيها لمشروع الصهيونية الإبراهيمية و صفقة القرن، ومن جهة أخرى كان مركز صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية الفعلي إذا استبعدنا كافة الرطانات والديباجات الزخرفية والشعارات الرنانة، يقوم على نقطتين، أولا: سيطرة دولة الاحتلال

---

(١) ستستعمل الدراسة كما سبق وأوضحنا في المقدمة مفردة جيوثقافية بمعنى مناظر ومرادف لمفهوم الجغرافيا الثقافية على طول صفحاتها، ليكون المفهوم الجيوثقافي الذي تطرحه الدراسة في القرن الحادي والعشرين بديلا لمفهوم الجغرافيا السياسية أو الجيوسياسي في القرن العشرين.

(٢) صفقة القرن: هي مفهوم ومشروع طرحه دونالد ترامب في فترة ترشحه الأولى عام ٢٠١٥م وظهر للعلن بعد نجاحه في الانتخابات، وارتبط بما عرف بالسلام الإبراهيمي أو الاتفاقيات الإبراهيمية بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية على رأسها دولة الإمارات، ونشر مشروع الصفقة في وثيقة أمريكية بعنوان: «السلام من أجل الازدهار - رؤية جديدة لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»، وكانت تقوم الصفقة على العديد من الحوافز الاقتصادية لكن مع الانقاص كثيرا من الحقوق الفلسطينية فيما قبل حرب عام ١٩٦٧م وما ورد في المبادرة العربية عام ٢٠٠٢م.

(٣) الاتفاقيات الإبراهيمية: هي الشكل الرابع أو المرحلة الرابعة من اتفاقيات السلام الموقعة بين «إسرائيل» والدول العربية، حيث سبقتها اتفاقية كامب دافيد، مع مصر، ووادي عربة مع الأردن، وأوسلو مع الفلسطينيين، وارتبطت الاتفاقيات الإبراهيمية بما عرف بصفقة القرن، واستندت الاتفاقيات الإبراهيمية إلى مستوى ثقافي يقوم على فكرة المشترك الإبراهيمي -نسبة إلى نبي الله إبراهيم عليه السلام- بين الأديان الثلاثة الإسلام (العرب) واليهودية (إسرائيل) والمسيحية (أمريكا)، ووقعت على الاتفاقيات كل من الإمارات والبحرين، وكذلك المغرب ومن بعدها السودان.

تماما على مدينة القدس العربية و«المسجد الأقصى» تحديدا، ثانيا: تنفيذ الهدف الصهيوني الدائم بعملية «الترانسفير» والتهجير ودفع الفلسطينيين إلى الاستيطان في سيناء المصرية.

لذا في شهر أكتوبر ٢٠٢٣م لم يكن أمام الفلسطينيين سوى حل أخير، وهو «الخيار شمشون» بهدم المعبد وتغيير قواعد اللعبة الجيوثقافية تماما، فطوال عشرات السنين تجمعت لدى المقاومة الفلسطينية خبرات متراكمة للقتال ضد «عدو متفوق» تفوقا تاما، وتراكت لديها التكتيكات الفعالة في هذا الصدد، مستفيدة من خبرات المقاومة في لبنان، والقدرات العسكرية الإيرانية التي اكتسبت عبر السنوات الطويلة مهارة مواجهة أمريكا بصفتها «عدوا متفوقا»، تكاد تكون التكتيكات التي تستخدمها أمريكا هي ذاتها التي تستخدمها دولة الاحتلال. فحدث ما لم يتوقعه أحد وهو «السيناريو الغائب» بأن جمع الفلسطينيون كل خبرات السنين في عملية حربية واحدة، بهدف كسر شوكة الغرور الصهيوني وردع محاولات هدم المسجد الأقصى الجدية والسيطرة الصهيونية التامة عليه.

وإذا انطلقت الدراسة من هذا الفهم بأن غرض عملية ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م كان ضرب صفقة القرن بعد تفكيك كل الموانع العربية والأمية أمامها، يمكن لنا تصور ما يحدث حاليا واختبار بدائل التعاطي معه، بوصفه محاولات مستميتة لتغيير أو تأكيد المكانات الثقافية أو الجيوثقافية المستقرة في المنطقة العربية برمتها (وفق ترابيات صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية)، واستعادة دولة الاحتلال لمكانتها ومن خلفها أمريكا والغرب، والأهم سيمكن فهم ما صرحت به دولة الاحتلال على لسان نتانياهو من أنه على الفلسطينيين في غزة أن ينزحوا باتجاه سيناء والنفي التام لوجودهم في الجغرافيا الفلسطينية، بعد تفكيك روايتهم الثقافية أيضا، «فخلال جلسة برلمانية مغلقة لنواب حزب الليكود الحاكم، قال نتنياهو إنه يسعى إلى وضع خطط لتنفيذ «الهجرة الطوعية» للفلسطينيين من غزة إلى دول أخرى، حسب ما نقلت صحيفة إسرائيل هايوم»<sup>(١)</sup>، ومن بعدها التجاوز الخطير وخرق القانون الدولي وقصف معبر رفح الدولي بين مصر ودولة الاحتلال.

## ٢- انقلاب توازنات الجغرافيا الثقافية والمركزية الجيوثقافية الصهيونية

من وجهة نظر تدقق في الأثر العميق لعملية «طوفان الأقصى» فإنها ستكون بلا شك

(١) موقع الحدث الإخباري التابع لقناة العربية؛ بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٢٣م

كسر «الحائط المسدود» الذي وصلت له البدائل الجيوثقافية العربية، وتصديها للاتفاقيات الإبراهيمية وصفقة القرن المعدلة في عهد بايدن، ومخططات السيطرة على مدينة القدس والمسجد الأقصى تحديداً، فلقد أدت تشابكات الأوضاع الإقليمية والدولية وعمليات إدارة التناقضات وتفجيرها، التي اتبعتها إدارة «ترامب» الأولى ومن بعده إدارة «بايدن»، إلى أن أصبحت السيناريوهات الصهيونية للسيطرة على مدينة القدس والمسجد الأقصى بلا أي رادع أو كابح فعال، خاصة بعد ارتباك البلدان العربية في مرحلة ما بعد الثورات الكبرى في العقد الماضي، وبعد تفجر التناقضات المحيطة بها لصالح مشاكل داخلية، أو ثنائية بنية، أو مشاريع جيوثقافية إقليمية أخرى متنافسة معها (التمدد الإيراني- المركزية العنصرية السوداء مع أثيوبيا- التمدد التركي- الهيمنة الصهيونية).

من ثم يبدو أن المقاومة الفلسطينية-بغض النظر عن هويتها السياسية والاستقطابات المرتبطة بها- وجدت أنه لم يعد أمامها من خيار سوى «الخيار صفر»، والعودة للمواجهة المفتوحة، وإعادة تأسيس قواعد الاشتباك السياسي والعسكري مع التمدد الصهيوني شديد التبجح والتوحش، فنحن أمام عملية عسكرية نوعية شاملة تماثل إعلان الحرب على دولة الاحتلال ومستوطناتها القريبة من غزة، دفعت «إسرائيل» لتعلن حالة الحرب للمرة الأولى منذ مدة طويلة، عملية حدث فيها إبرار جوي عبر طائرات شراعية بمحرك أحادي وبدائي تحمل فرداً واحداً، وقصف صاروخي واستيلاء على معدات عسكرية وأسرى بالعشرات.

والدليل الأبرز هنا؛ هو حسن اختيار المقاومة الفلسطينية لموعد العملية العسكرية في اليوميل الذهبي لذكرى حرب أكتوبر، وفي يوم سبت أيضاً تماماً كما كانت حرب عام ١٩٧٣م، مع التقديرات التي كانت ترى أن دولة الاحتلال تمهد لاحتحام المسجد الأقصى بشكل نهائي، وربما بناء الهيكل اليهودي مكانه مجدداً، وفق مشروع «التقسيم الزمني والمكاني» للمسجد الأقصى، حيث كان المعلن والمعروف أن «المخطط اليهودي يشمل فرض تقسيم ساحات الأقصى زمانياً بين الفلسطينيين والمحتلين الإسرائيليين في غير أوقات الصلاة في إطار مرحلة أولية يتبعها تقسيم مكاني، ثم السيطرة الكاملة عليه لاحقاً، وتغيير هويته ببناء ما يسميه الاحتلال الإسرائيلي «الهيكل الثالث» مكان قبة الصخرة» (١)، خاصة مع تصاعد تلك الممارسات ووصولها لمرحلة خطيرة مع صفقة القرن وكذلك في مرحلة جو بايدن، لتقلب عملية ٧ أكتوبر العسكرية معظم التوازنات والتفاهات التي ارتبطت

(١) المسجد الأقصى... مخطط اليهود لتقسيمه زمانياً ومكانياً، الموسوعة، موقع الجزيرة نت، ٢٠٢٢/٤/١٩  
<https://www.ajnet.me/encyclopedia/2015/9/30>

بصفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية، وتبدو وكأنها تغيير قواعد الاشتباك الجيوثقافي مع دولة الاحتلال بأنه رغم تفوقها الجيوسياسي، لتطرح أن هناك خطوط جيوثقافية عربية يجب عدم تخطيها.

من ثم تصبح العملية العسكرية مشكلة للنفوذ «الإسرائيلي» المتصاعد، وشرخا كبيرا يفكك قدرتها المدعومة غربيا على تفجير التناقضات العربية وإدارتها لصالح مشروع الاتفاقيات الإبراهيمية وجيوثقافيتها، والهيمنة الناعمة الجديدة على العرب وفرض الأمر الواقع، إذ بدت العملية العسكرية الفلسطينية فرصة استراتيجية مهمة ومناسبة للغاية للتقدم للأمم، وتجاوز التناقضات التي تفجرت على كافة مستويات «مستودع الهوية» العربي وتفاهات مرحلة دونالد ترامب، ومن جهة أخرى دفعت الدول العربية لضرورة السعي لإنشاء مظلة سياسية صلبة وقوية لدعم الحق الفلسطيني والمسار المسدود الذي وصلت له مع صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية، مظلة سياسية عربية تستعيد الخطوط الحمراء في القضية الفلسطينية، تعيد تأسيس الثوابت العربية بقدر المستطاع في مواجهة الاحتلال ومشاريعه في القدس تحديدا.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي قدمت عملية «طوفان الأقصى» مشتركا جيوثقافيا للحركة الوطنية وهدفا جامعاً مرحليا، وربما هذا أقصى ما يمكن الحصول عليه حاليا في ظل الظرفية التاريخية الراهنة وتناقضاتها الفلسطينية المتنوعة، إلى حين إعادة تأسيس مشتركات سياسية عربية جديدة تتجاوز استقطابات القرن العشرين، وإرثها الذي وصل لمرحلة اليأس من الإصلاح وفق تصورات البعض. وعلى الصعيد العربي ربما تكون بادرة لتأسيس مشترك ثقافي عام جديد بعد تناقضات صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية، وتضارب السياسات العربية في معظم الملفات الإقليمية لصالح الأجندات الدولية والمشاريع الإقليمية المتدافعة مع الذات العربية، وفي القلب منها مواجهة التمدد الصهيوني وشبكة علاقاته الدولية والإقليمية المتصاعدة، وكسر «حائط الانسداد» الذي وصلت له مقاربات التصدي للاتفاقيات الإبراهيمية، والاستيلاء على «بيت المقدس» والمسجد الأقصى.

### ٣- الجغرافيا الثقافية وقصور السردية الإعلامية

كانت أبرز نقاط الضعف التي ربما لم تعد لها المقاومة الفلسطينية العدة في بداية الحرب، هي غياب الرواية الإعلامية الكلية لعملية طوفان الأقصى العسكرية ٧ أكتوبر، فحدثت

فجوة بين التمدد الجغرافي والعسكري، وتغطيته الإعلامية وروايته الثقافية الذائعة عالمياً، ورغم إذاعة بعض اللقطات للعملية العسكرية إلا أن الرواية التي قدمتها دولة الاحتلال للعالم أصبحت لفترة طويلة وفي بداية حرب غزة عقبة في سبيل وقف جرائم الحرب تجاه الشعب الفلسطيني، ورغم أن حركة حماس قامت بعمل إعلامي مكثف بعد عملية طوفان الأقصى وعندما قامت قوات الاحتلال بالدخول البري لغزة، مدلية ببيانات ولقطات مصورة لعمليات رجال المقاومة، إلا أنها المكتب السياسي للحركة لم يلتفت لأهمية تقديم رواية كلية ليوم ٧ أكتوبر تنفي ما روجت له دولة الاحتلال حتى وقت متأخر من عام ٢٠٢٤م.

وهو ما جعل العمليات العسكرية في قطاع غزة الفلسطيني تستمر مدة طويلة خلال عام ٢٠٢٣م جاوزت الشهر ونصف، قبل أن يتم الاتفاق على هدنة، واستمرت مع العمليات سياسة المذابح التي يقوم بها جيش الاحتلال تجاه المستشفيات وتجمعات السكان المدنيين العزل ومرافق القطاع، وعجز المجتمع الدولي عن اتخاذ موقف موحد بقرار ملزم لدولة الاحتلال لوقف جرائم الحرب تجاه المواطنين الفلسطينيين، ورفع مظلة الحماية الأمريكية/ الغربية عنها، لأن البروباجندا الأمريكية والغربية كانت تقدم رواية شديدة العدوانية والتشويه عما قامت به المقاومة الفلسطينية في يوم ٧ أكتوبر الماضي في عملية طوفان الأقصى، وتقدمه بوصفه عملية إرهابية عنصرية واستمراراً للممارسات «معاداة السامية» الذي قامت به دول أوروبا تجاه يهود أوروبا وأقلياتهم هناك، خاصة ما عُرف بالهولوكوست أو المحرقة في العهد النازي من جانب ألمانيا/ هتلر، ويبررون جرائم الحرب بحجة حق دولة الاحتلال «إسرائيل» في «الدفاع عن نفسها»، حتى تنزع عن حركة المقاومة الإسلامية «حماس» قدرتها على تكرار العملية العسكرية! ولننظر التصريح الذي أدلى به جو بايدن الرئيس الأمريكي حين قال أن روسيا وحماس تحاربان دولتين ديمقراطيتين صديقتين ويجب التصدي لهما!

كان الحائط الصلب الذي يستند عليه جيش الاحتلال في استمرار جرائم الحرب بحق أهل غزة، هي رواية النفي والتشويه للفلسطيني بوصفه السفاح قاتل الأطفال والعزل في يوم ٧ أكتوبر في مستوطنات محيط غزة! ذلك رغم أن إعلام دولة الاحتلال نفسه وتحقيقاته التي أعلنت عنها جريدة هآرتس وتتناولها وسائل الإعلام، قالت إن المقاومة الفلسطينية لم تكن تعرف بوجود الحفلة الضخمة يوم تنفيذ العملية العسكرية، وأن طائرة تابعة لجيش الاحتلال قصفت المدنيين، وكذلك ما تردد عن تفعيل بروتوكول هاننوال الذي ينص على عدم وقوع أسرى في يد العدو وأن الجندي المقتول خير من الجندي الأسير، وتم تسليط

الضوء على كل التجاوزات التي قام بها جيش الاحتلال بنفسه وأودت بحياة بعض جنوده أو مستوطنيه.

فكان يجب على المقاومة الفلسطينية أن تقدم رواية بديلة لما حدث في يوم ٧ أكتوبر الماضي، تخبر العالم بـ«الجانب الآخر من القصة» (The other side of the story)، الذي هو واحد من أبجديات الثقافة الديمقراطية التي ينادي بها الإعلام الغربي ويعمل من خلالها، بما يكسر الشحن الجماهيري الذي كانت تستخدمه إدارة بايدن (ومعه فرنسا وألمانيا وبريطانيا) لدعم جرائم الحرب وقصف المدنيين الفلسطينيين العزل، وقد جاءت الرواية الفلسطينية متأخرة كثيرا بعدما تقدمت دولة جنوب أفريقيا بقضيتها إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفي النصف الثاني من شهر يناير عام ٢٠٢٤م حيث نشرت حركة «حماس» وثيقة بعنوان «هذه روايتنا» من نسختين بالعربية والإنجليزية<sup>(١)</sup>، ربما لتقدم رواية فلسطينية تستند إليها جنوب إفريقيا في قضيتها بالمحكمة الجنائية الدولية، عندما اتهمت دولة الاحتلال بممارسة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين.

## ثانيا: الحرب وأزمة «الجغرافيا الثقافية» وتشقّق «الجيو سياسي»

### ١ - التهجير إلى سيناء و«تفكك الجيو سياسي تابعا للجيو ثقافي»

حين تنظر الدراسة لأهم المتغيرات الجيوثقافية التي صاحبت طوفان الأقصى وكشفت عن نفسها بكل سفور، سنجد المطالب الجيوثقافية الخاصة بدولة الاحتلال وروايتها، ومناداتها بالتوسع نحو سيناء المصرية وتهجير الفلسطينيين سكان قطاع غزة إليها! وهنا يطرح السؤال المهم: لماذا استهدفت دولة الاحتلال ذلك في ظل اتفاقية السلام الرسمية بينها وبين مصر؟ فحرب عام ١٩٧٣م، كانت بهدف تحرير سيناء تحديدا، كما خاضت مصر بعد ذلك التحكيم الدولي لاسترداد طابا على الحدود بين مصر وأرض فلسطين المحتلة!

ولماذا أيضا في ظل الاتفاقية نفسها التي تحظى بالضمانة والشراسة الأمريكية؛ كانت صفقة القرن الأولى في عهد ترامب تحمل الفكرة نفسها لتهجير الفلسطينيين من القطاع إلى غزة؟ ولماذا رغم إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في النصف الثاني عام ٢٠١٩م موقفه صراحة من صفقة القرن والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحل الدولتين،

(١) موقع فرانس ٢٤ الإخباري بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢٤م.

ورفض وجود سيناء ضمن تسريبات الصفقة.. لماذا أعلن «الإسرائيليون» عن خطتهم لإزاحة الفلسطينيين إلى سيناء عقب عملية «طوفان الأقصى»!

تطرح الدراسة أن أبرز الفرضيات الصالحة لتفسير التغول على الجغرافيا المصرية من جانب الجيوثقافية الصهيونية، هي فرضية «أن تآكل الجيوثقافي يتبعه تآكل الجيوسياسي» أو «تفكك الجيوسياسي تابعا للجيوثقافي»، بمعنى أن تخلي مصر عن الالتزام الثقافي القوي تجاه قضية فلسطين مع توقيع اتفاقية كامب دافيد منفردة نهاية سبعينيات القرن الماضي وما تبعه من سياسات، ثم تمرير البعض - في ظل التناقضات السياسية وتوظيفها - لتيار الاستلاب في الإعلام المصري منذ نهاية عام ٢٠١٥م مروجاً للتخلي عن القدس (وعلى رأس هذا التيار يوسف زيدان)، توأما مع حملة دونالد ترامب الانتخابية آنذاك، وحديثه عن صفقة القرن ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، هذا التآكل للجيوثقافية المصرية وتخليها عن التزامها بالدفاع عن ثوابت «مستودع هويتها»، وإيمان البعض في المؤسسة المصرية بفلسفة أو استراتيجية «الحدود الدنيا» لعبور مرحلة تدافعات ما بعد ٢٠١١م واستقطاباتها، أقام قناعة لدى الجيوثقافية الصهيونية ومن خلفها أمريكا بإمكانية التمدد على حساب الجيوثقافية المصرية والتزامها تجاه مستودع هوية الذات العربية، خاصة مع الشعور بالأزمة والاختناق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مصر.

من هنا كان تغول الجيوثقافية الصهيونية على حساب الجيوثقافية المصرية ودفع الفلسطينيين للهجرة باتجاه سيناء، والذي ظهر للعلن مباشرة عند أول محك للتمدد الجيوعسكري والجيوثقافي للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث من خلال هذه الفرضية عن «تآكل الجيوسياسي تابعا لتآكل الجيوثقافي» يمكن للدراسة وضع الإطار العام للصورة الكلية عن علاقة مصر بجيوثقافيتها التاريخية خلال الفترة الماضية، حيث يتبدى لنا أن التناقضات التي حدثت في سردية الذات العربية في القرن الماضي وصولاً للحظة التاريخية الحالية فيما بعد الثورات العربية؛ أدت إلى تراجع مصر على مستوى السردية المركزية الخاصة بها فلم تمنح الجغرافيا الثقافية دورها الوظيفي بصفقتها المادة اللاصقة للجغرافيا السياسية في محيطها القريب.

وسمحت للتناقضات المتنوعة مع التمدد التركي / العثماني الجديد، والتمدد الإيراني / الشيعي، والتمدد الصهيوني / الإبراهيمي، بالقفز على جغرافيتها الثقافية في علاقتها بقضية فلسطين ومستودع هويتها خاصة فيما يخص المسجد الأقصى، وهذا التراجع أو التآكل على مستوى الجغرافيا الثقافية سرعان ما أعلن عن نفسه وقفز في وجه مصر عندما قامت المقاومة

الفلسطينية بعملية ٧ أكتوبر؛ لينتقل النمط في التعبير عن نفسه من الجغرافيا الثقافية إلى الجغرافيا السياسية، ومطالبة «إسرائيل» بالتمدد الجغرافي في النطاق الواقعي والاستحواذ على الأرض التي قدمت لها جغرافيا ثقافية مع صفقة القرن و«الصهيونية الإبراهيمية»، ومطالب التوسع الجغرافي وإزاحة الفلسطينيين في غزة إلى مصر.

وترى الدراسة أن انفجار الجغرافيا السياسية مسلمة حتمية عند انفجار الجغرافيا الثقافية الجامعة (وفق تصور للدرس الثقافي يقوم على مركزية البعد الثقافي للظاهرة الإنسانية)، أي بوضوح أكثر للفرضية التي تطرحها الدراسة في موضوع الأمن القومي العربي والمصري في القرن الحادي والعشرين، أن تراجع الاهتمام بالجغرافيا الثقافية وإهمال دورها أدى لانفجار الجغرافيا السياسية بالتبعية، ومطالبة القوة الصاعدة أو السردية الثقافية الصاعدة (أي الصهيونية الإبراهيمية) بما لها، وإزاحة الفلسطينيين جغرافيا إلى مصر. حيث تؤكد الفرضية أن كل انتشار وتمدد لجغرافيا ثقافية لا بد أن يصحبه تمدد وحضور في الجغرافيا السياسية، وأنه عندما أهملت مصر الحضور الثقافي وجغرافيته في فلسطين تحت وطأة سرديّة السلام والتطبيع في القرن الماضي، وتحت وطأة تناقضات ما بعد إزاحة الإخوان حديثا، فإن التمدد الجغرافي للصهيونية الإبراهيمية كان سيحقق عاجلا أو آجلا إزاحة في الجغرافيا السياسية الواقعية لصالحه.

## ٢- الفرضية العربية المضادة واستعادة الجغرافيا الثقافية لحضورها

من أبرز ما يمكن للدراسة أن ترصده تدليلا على صحة الفرضية النظرية الخاصة بـ«تفكك الجيوسياسي تابعا للجيوثقافي»، وعلى التصحيح الطبيعي والتلقائي للنمط الجيوثقافي دفاعا عن مكونات مستودع هويته، هو سرعة تغير الجيوثقافية المصرية تجاه القضية الفلسطينية ومشروع تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، والذي وصل إلى ذروته عندما انتقل رئيس الوزراء المصري من المقر الجغرافي للحكومة في العاصمة الإدارية، وأعلن من قلب الحدث الجغرافي من رفح المصرية عن موقف ثقافي مصري واضح لا لبس فيه، يرفض تصفية القضية الفلسطينية على حساب تهجير الفلسطينيين إلى سيناء<sup>(١)</sup>، ليكون الأمر أوضح ما يكون في استجابته الجيوثقافية للتمدد الجيوثقافي الصهيوني.

(١) جريدة اليوم السابع المصرية بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٢٣ م

كما وفي سبيل عملية التصحيح الجيوثقافي للتناقضات التي كانت قد تفجرت في الحالة المصرية، والتصحيح الذاتي للمسار، سنجد أن عملية طوفان الأقصى قد حدثت والعلاقات الجيوثقافية بين مصر وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ليست على أفضل ما يكون، وفي فترة كانت مصر قد قامت فيها على المستوى الجغرافي بمجموعة من الإجراءات، في المساحة الحدودية الفاصلة بين مصر وقطاع غزة ومدينة رفح، تمشيا مع تصديها للجماعات المسلحة التي انتشرت في سيناء في ظل مرحلة ما بعد إزاحة الإخوان، شملت هذه الإجراءات شبه إخلاء تام للمنطقة الحدودية من السكان على الجانب المصري.. وعلى الجانب الثقافي كان خطاب الدولة المصرية في مرحلة ما بعد إزاحة الإخوان على شبه قطيعة مع حماس ويقدمها البعض بصفته ذراعا إخوانيا، يسقط عليها الصراع الثقافي/ السياسي مع تنظيم «الإخوان» في مصر.

لكن رغم هذه القطيعة الجيوسياسية بين مصر وحماس، استجابت مصر فوراً لنداء مستودع الهوية والتزاماته بعد عملية «طوفان الأقصى»، وتجاوزت التناقضات التي تفجرت، مع عدة إجراءات جيوثقافية سريعة منشأة امتدادا مصرية - على قدر الإمكان - يصنع رديفاً للتمدد الفلسطيني والمواجهة التي أصبحت لا مفر منها مع قوات الاحتلال، وتجهيز المستشفيات المصرية، ورفع درجة استعداد القوات المسلحة المصرية، وتخصيص مطار العريش لاستقبال المساعدات المخصصة لقطاع غزة المحتل، كما شملت هذه الإجراءات التي تمت على فترات متباعدة إعلان رئيس الوزراء المصري عن إعادة تعمير المنطقة المصرية الحدودية بالسكان، رغم الظروف الاقتصادية شديدة الصعوبة التي تمر بها مصر، وكافة التناقضات التي تفجرت في محيطها العام.

وكانت أبرز الاستجابات الجيوثقافية المصرية لخلق مظلة سياسية مبكرة لعملية طوفان الأقصى، هي الدعوة لعقد قمة سلام عقدت في القاهرة، وذلك في أعقاب رد الفعل «الإسرائيلي» المنفلت بقصف المدنيين في غزة قصفا كانسا يدفعهم للجنوب باتجاه مصر، فقامت مصر بعقد قمة القاهرة للسلام مؤكدة على الثوابت الجيوثقافية للقضية الفلسطينية -متخطية تناقضات صفقة القرن- بمشاركة ممثلي الدول الإقليمية والعالمية، وحينما تعثر الاتفاق بين المشاركين العرب والدول الأوروبية على بيان موحد، أصدرت الرئاسة المصرية بيانا جيوثقافيا مهما يطرح وجهة نظرها إزاء ما يحدث ويؤكد على الثوابت الفلسطينية والعربية، رغم أن الظروف الجيوسياسية لم تكن مناسبة حينها لتفعيل البيان لكنه كان تأكيدا على ضبط بوصلة القاهرة المركزية وفق مستودع هويتها الجيوثقافي، واستجابة للصدمة الجيوثقافية التي

أحدثتها عملية طوفان الأقصى لما هو مستقر عليه عربيا وصهيونيا وفق تناقضات المرحلة السابقة ومساراتها الجيوسياسية، وهنا كانت أبرز تمثيلات نظرية الجيوثقافية العربية الجديدة حيث كانت هي الجوهر الذي ضبط الواقع الجيوساسي الراهن قدر المستطاع، على أن استكمال الطريق وضبط المسارات الجيوثقافية برمتها عند الذات العربية.

وفي الوقت نفسه رفضت القاهرة أن يكون معبر رفح ممرا لخروج بعض المحتجزين لدى المقاومة الفلسطينية، دون فتحه لإغاثة غزة المحاصرة ومدها بالوقود اللازم للمستشفيات وسبل الحياة، والأدوية والأغذية وطواقم الإغاثة الطبية، وخصصت مصر مطار العريش لاستقبال كافة مواد الإغاثة المرسلة إلى رفح، وتعاملت بضبط نفس شديد إزاء الاستفزازات «الإسرائيلية» وقصفها الجانب الفلسطيني من المعبر.. وحينما استمرت الضغوط «الإسرائيلية» تجاه مخطط التهجير قام رئيس الوزراء المصري وفي جلسة استثنائية لمجلس النواب حول فلسطين ومنع تهجير الفلسطينيين وتوطينهم في سيناء، حيث «أكد أنه في حالة أي نزوح للفلسطينيين» سيكون لمصر رد حاسم وفق القانون الدولي»، مؤكداً أنها «لن تتوانى في استخدام كافة الإجراءات التي تضمن حماية وصون حدودها». وقال رئيس الوزراء في كلمته، إن تهجير الفلسطينيين يعني تصفية القضية الفلسطينية، مؤكداً أن هذا غير مقبول تماماً<sup>(١)</sup>

### ٣- الصدام الجيوثقافي وسياسة حافة الهاوية

في يوم ٩ فبراير ٢٠٢٤م وبعد حوالي أربعة أشهر من انطلاق الحرب كانت منطقة رفح الحدودية بين مصر وفلسطين المحتلة قاب قوسين أو أدنى، من احتمالات متعددة للتماس بين جيش الاحتلال الإسرائيلي وبين القوات المصرية التي تقف دفاعا عن أرضها، وعن تهديدات الاجتياح ضد النازحين في منطقة رفح من الفلسطينيين العزل، ذلك بعد أن استمرت السياسات الأمريكية في تكتيك «حافة الهاوية» وإدارة التوازن الحرج بين دولة الاحتلال «إسرائيل» بصفتها ممثل الحضارة الغربية المطلقة، وبين مصر بصفتها الدولة العربية التي شاء القدر أن تتحمل المسؤولية السياسية والتاريخية لوقف مخططات صفقة القرن وتهجير الفلسطينيين إلى سيناء المصرية.

(١) جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣م

من جانبها قامت تصريحات دولة الاحتلال في الصراع على معركة رفح الحدودية بوصفها ذروة الاجتياح البري؛ وعبر سياسة حافة الهاوية على تصريحات متكررة باتخاذ خطوات من جانب جيش الاحتلال وحكومته بالتمهيد لاجتياح رفح، وقبلها فترة طويلة من الشد والجذب حول آليات السيطرة والمراقبة لمحوّر صلاح الدين/ فيلادلفيا، باعتباره الشريط الحدودي العازل بين مصر وحدود فلسطين المحتلة، وفي يوم ٩ فبراير كانت ذروة سياسة حافة الهاوية والتصريحات التي توحى بالقيام بالعملية خلال ساعات.

على الجانب الأمريكي كانت سياسة حافة الهاوية تقوم على إدارة التوازن بين مصر ودولة الاحتلال شكلا، مع الانتصار مضمونا بالطبع لدولة الاحتلال، ومن ضمن عملية إدارة التوازن بين مصر و«إسرائيل» كانت أمريكا تصرّح ضغطا على «إسرائيل» بربط الحصول على الأسلحة الأمريكية بقوانين معينة للاستخدام (مع إيهال بايدن «إسرائيل» ٤٥ يوما لإثبات عدم انتهاكها القانون الدولي أو ستخسر الدعم العسكري الأمريكي)، وتصريحات من بليكن بخطورة العلمية العسكرية المرتقبة في رفح، بالإضافة إلى تصريحات لمسؤولين أمريكيين تنتقد رد الفعل الأمريكي الذي سكت عن تجاوزات إسرائيل بحق الفلسطينيين مثل تشبيههم بالحيوانات، حيث «في تصريح خلال اجتماع في القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي، قال غالانت: «لقد أمرت بفرض حصار كامل على غزة. لن يكون هناك كهرباء ولا طعام. نحن نقاتل الحيوانات البشرية ونصرف وفقا لذلك»<sup>(١)</sup>

ومن التصريحات الأمريكية التي كانت تضغط على مصر ما قاله بايدن من أن الرئيس السيسي كان يرفض فتح معبر رفح، ولكن الضغوط الأكبر على مصر كانت عبر تكتيك «إدارة التناقضات» وتفجيرها مثلما حدث مع إعلان أثيوبيا عن الاتفاق مع دولة أرض الصومال حول نفاذ أثيوبيا لميناء بحري على البحر الأحمر، وكذلك تزايد الضغوط الاقتصادية والتمويلية، مع الإعلان عن تمديد بقاء حاملة الطائرات «باتان» وقوة التدخل السريع في شرق البحر المتوسط.<sup>(٢)</sup>

أما مصر فقد اعتمدت مواجهتها في عملية رفح العسكرية الباردة على عدة تصريحات أو خطوات، منها: التهديد بسحب السفير، التهديد بوقف العمل باتفاقية كامب دافيد للسلام واعتبار العملية العسكرية إذا تمت خرقا لها، ثم رفع الحضور العسكري المصري في المنطقة

(١) موقع روسيا توداي الإخباري الروسي بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٣ م

[https://arabic.rt.com/middle\\_east/1502221](https://arabic.rt.com/middle_east/1502221)

(٢) وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الدولية المتعددة لشهر يناير وفبراير ٢٠٢٤ م

الحدودية بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ توقيع اتفاقية السلام. ثم تجمدت معركة «عملية رفح» الباردة مؤقتا -التي نشبت منذ البدايات المبكرة للحرب- بأن صرح نتنياهو بأنه أخبر الطرف الأمريكي بأن اجتياح مدينة رفح قد يتم خلال أسبوعين، وتوصيفها بالجمود لأن التصور الجيوثقافي العام لنهاية الحرب وفق قوة الأطراف المختلفة لم يحسم بعد، وربما يحتاج لاستقطاب مصري جديد (مؤتمر القاهرة الثاني للسلام مثلا) ووضع الجميع أمام مسؤولياته.

لتبدو «معركة رفح الباردة» نموذجا مصغرا للمعارك الجيوثقافية الحديثة في القرن الحادي العشرين؛ حيث يضغط كل طرف لتمرير أهدافه ويسعى لتوظيف كافة الأوراق المتاحة، لكن المشكلة أن الذات العربية انتظرت وقتا طويلا وتراجعت جغرافيتها الثقافية بشدة، حتى وصلت إلى الحد الأقرب للانفجار والهزيمة الحضارية في قضيتها المركزية، لتصبح معركة «رفح الباردة» درسا في السياسات البديلة، ودرسا للمستقبل الجيوثقافي والسياسات العربية البديلة التي من الممكن ممارستها، لاستعادة الجغرافيا الثقافية العربية المتآكلة التي تمددت فيها جغرافيات ثقافية بديلة، ومتنافسة على كافة المحاور. لكن تزايدت الضغوط الاقتصادية التي كانت تجهز لها أمريكا منذ فترة باتجاه مصر، ليحدث الاجتياح «الإسرائيلي» في نهاية المطاف لمدينة رفح ومحور صلاح الدين/ فيلادلفيا.

### ثالثا: جدل الجغرافيا الثقافية في فلسطين بين الإقليمي والدولي

#### ١ - الجغرافيا الثقافية للصهيونية: جغرافيا ثقافية مركزية خارج الحدود

على مستوى الجغرافيا الثقافية وصراع السرديات والتدافع الذي تحمله في القضية الفلسطينية، والبحث في الحالة الصهيونية وروايتها والحاضنة الحاوية لها، سنجد أن جغرافيتها الثقافية تأتي من خارج المنطقة ومن الحاضنة الأوربية/ الغربية تحديدا، على تنوع هذه الحاضنة وتباين تياراتها الثقافية، التي لو تم تفكيك هذه الرواية الحاملة لها سيكون قد تم قطع نصف الطريق لتجفيف رواية التعالي لدى دولة الاحتلال.. وعلى سبيل إقرار الواقع سنجد أن البعض يتخيل أن الصهيونية ليست سوى «صهيونية دينية» أو حركة يهودية متطرفة تستند إلى مرحلة الاصطفاء والوعد الإلهي لبني إسرائيل بأرض فلسطين في التوراة، لكن الكثير من العرب يجهلون أنه في خليفة الدعم ورواية الجغرافيا الثقافية للصهيونية التي تأتي من خارج المنطقة وحدودها، كانت توجد «صهيونية ماركسية»

و«صهيونية وجودية» و«صهيونية ليبرالية»، ولكل هذه الصهيونيات لها جذورها في القيم الثقافية العميقة للغرب ووهم الحضارة المطلقة والمسألة الأوربية القديمة المستمرة حتى هذه اللحظة.<sup>(١)</sup>

رغم الموقف الروسي الحالي من «إسرائيل» بسبب الحرب الأوكرانية، إلا أن البعض رأي أن لينين قد دعم تيار «الصهيونية الماركسية» الذي أسسه الروسي بير دوف بيرخوف، في المفاوضات التي شملت حضور ممثلها لاجتماع الأمية الشيوعية، واعتبر البعض أن شروط الأمية عليها في حينه ليست سوى اعتراف ضماني يعتبر الصهيونية طليعة تقدمية في الشرق العربي، بسبب حضورها لاجتماع نفسه ووجودها فيه من الأساس، رغم تلك الشروط.<sup>(٢)</sup> ومن بعده يرى البعض تأكيد ستالين على الدعم للصهيونية نفسه من خلال اعترافه بـ«إسرائيل» وقرار التقسيم عام ١٩٤٧م، في استمرار لفكرة توظيف الصهيونية في الصراع بين الرأسمالية والشيوعية، أو اعتبار الصهيونية طليعة تقدمية في الشرق العربي، حيث أدى اعتراف أمريكا السريع بإسرائيل إلى اعتراف الاتحاد السوفيتي بها<sup>(٣)</sup>، ويخبرنا التاريخ أنه «بعد عدة لقاءات ومفاوضات صعبة وطويلة قررت اللجنة التنفيذية الكومنترن [بمعرفة لينين بالطبع] قبول الحزب [اليهودي] في صفوف الأمية الشيوعية.. لقد اشترطت اللجنة التنفيذية للكومنترن على الحزب من أجل قبوله في صفوف الكومنترن «أن يسعى إلى إقامة أوثق الصلات مع أوسع الجماهير العربية بغية تحويله من منظمة للعمال اليهود إلى حزب قطري حقيقي»<sup>(٤)</sup>، في حين يعتبر البعض أن هذا كان خطأ وتشوها في التصور

(١) للمزيد حول «الصهيونية الماركسية» انظر: حاتم الجوهري: «خرافة التقدمية في الأدب الإسرائيلي: نقد أسطورة الاحتلال التقدمي» الهيئة العامة لقصور الثقافة مصر، ٢٠١٣ (رسالة ماجستير منشورة)، وانظر مؤلفات بير دوف بيرخوف الصهيوني الروسي مؤسس أيديولوجيا «الصهيونية الماركسية»، وانظر وثائق الحزب الشيوعي «الإسرائيلي» المتاحة على الإنترنت، وعشرات الكتب والدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت اليسار الصهيوني. وحول «الصهيونية الوجودية» انظر: جان بول سارتر «تأملات في المسألة اليهودية» ترجمة حاتم الجوهري، دار روافد، القاهرة، ٢٠١٥م، والدراسة النقدية المصاحبة للكتاب بعنوان: «سارتر بين الصهيونية وسلب الحق الوجودي للفلسطينيين»، وانظر مواقف سارتر الفلسفية والسياسية الداعمة لإسرائيل والمذكورة توثيقاً في كتابات إدوارد سعيد، والمستقرة في الأدبيات السياسية الأوربية والعربية.

(٢) انظر ماهر الشريف، الأمية الشيوعية وفلسطين، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، صفحات: ٧٦، ٧٣، ٧٨، ٧٦، ٨٥، ٨٤، ١١٥، ١١٤، ١٢٢

(٣) حسني عايش، أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م، ص ١٥٠

(٤) مروان مشرفي، مقدمات وخصوصيات نشوء الحركة الشيوعية في فلسطين، صحيفة صوت اليسار العراقي <http://saotaliassar.org/Frei%20Kitabat/Palastina01.htm>

للموضوع الصهيوني من لينين والكومينترن، لأن اعترافه بالحزب اليهودي الصهيوني داخل الأهمية لم يذهب به أبعد من تصورات بيرخوف عن التحول إلى مرحلة النضال الأممي بعد تأسيس الدولة التي تجمع العرب واليهود.

أما «الصهيونية الوجودية» فقد ظهرت في فرنسا مع سارتر تعاطفا مع يهود فرنسا فيما بعد الحرب العالمية الثانية معتبرا أن الصهيونية أعلى وعي وجودي جماعي ليهود أوروبا، واعتبر أن من يعادي الصهيونية و«إسرائيل» معاديا للسامية واليهود كما هو مستقر في القيم الثقافية العميقة للشخصية الأوروبية عموما، لذا تجد مواقف فرنسا أكثر تشددا في دفاعها عن «إسرائيل»<sup>(١)</sup>.

في حين تعد الصهيونية الليبرالية<sup>(٢)</sup> من أعقد أنواع الصهيونية على خلاف السائد عنها، فهي ترتبط بالقيم الثقافية العميقة عن تفوق الشخصية الأوروبية البروتستانتية في مرحلتها الجرمانية (صعود القبائل الجرمانية) أو الأنجلو ساكسون تحديدا، «كما أن الفكر الليبرالي صاغ المشروع الصهيوني على هيئة مشروع ليبرالي ديمقراطي، لكنها ديمقراطية المستوطنين فحسب»<sup>(٣)</sup>، لذا تجد قوة الصهيونية الليبرالية في بريطانيا وأمريكا سواء في تمثلها الديني وما عرف بالصهيونية المسيحية، أو تمثلها السياسي مع دولة الليبرالية الديمقراطية وشعاراتها الرنانة واعتبار «إسرائيل» نموذجا ديمقراطيا، أو في تمثلها الإمبريالي القديم باعتبار «إسرائيل» مستعمرة حصينة للغرب في الشرق.

كذلك يجب الإشارة لـ«صهيونية رد الفعل تجاه النازية» القادمة من ألمانيا شديدة التعاطف مع «إسرائيل» حاليا، «وليس هذا فحسب، بل إن ألمانيا الاتحادية ظلت تنظر لعلاقتها مع إسرائيل بأنها علاقات ذات طبيعة خاصة، مهما بلغ مستوى التطبيع فيما يخص العلاقات الألمانية- الإسرائيلية محكومة ومتذرعة في آن معا بعقدة الذنب النازية تجاه يهود ألمانيا والعالم»<sup>(٤)</sup>، حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية وفي نوع من تكفير الذنب بعد ما قام به

(١) انظر: «تأملات في المسألة اليهودية» جان بول سارتر مرجع سابق.

(٢) حول «الصهيونية الليبرالية» انظر الكتب التي ربطت بين الصهيونية وبين المسيحية الأنجلو ساكسونية/ البروتستانتية، مثل ستيفن سابرز «الصهيونية.. المسيحية: إنجيليون توراتيون متطرفون» ترجمة نبيل صبحي، مؤسسة الرسالة العالمية ٢٠١٠م، وعشرات الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت العلاقة بين الصهيونية والليبرالية ببعدهما الديني (المسيحية الصهيونية) وخلفيتها المشتركة.

(٣) سوزان حرفي، حوارات عبد الوهاب المسيري، الصهيونية واليهودية، دار دون، مصر، ط١، ٢٠٢٤م، ص ٢١١

(٤) سعاد إبراهيم السلموني، السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٢٠م، ص ٢٥٧

هتلر تجاه يهود أوروبا، أصبحت ألمانيا من أشد المناصرين لدولة الاحتلال، وهو ما كان جليا في قاعة المحكمة الجنائية الدولية في شهر يناير الماضي، حينما بررت ألمانيا دعمها لإسرائيل بعقده الاضطهاد النازي الثقافية القديمة، حيث «أعلنت ألمانيا عن دعمها لإسرائيل يوم الجمعة» [بالأسبوع الثاني من شهر يناير ٢٠٢٤م]، وهو اليوم الذي اختتمت فيه جلسات الاستماع [بالمحكمة الجنائية]، وهو دعم له أهمية رمزية بالنظر إلى تاريخها في المحرقة [الهولوكوست]، عندما قتل النازيون ٦ ملايين يهودي في أوروبا. وتم إنشاء إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية كملاذ لليهود في ظل تلك الفظائع<sup>(١)</sup>. وهكذا تجد أن لدعم الصهيونية الحالي جذورا ثقافية عميقة في الشخصية الأوروبية في روسيا وفرنسا وأمريكا وبريطانيا وألمانيا، وهو ما يغيب بشدة عن وعي الكثيرين من العرب.

وفيما يخص «الصهيونية الوجودية» هناك ما يمكن تسميته بـ«المسألة الأوروبية» التي لها تمثيلات كثيرة تقوم معظمها على فكرة النظرية المطلقة والحضارة النهائية، التي تجعل من نفسها مركزا لكل شيء في الكون والآخر يدور حولها، وهذا نجده في تمثيلها الهيجلي أصل النظرية المطلقة والأب التاريخي للدولة الرأسمالية، وفي تمثيلها الماركسي والدولة الشمولية العمالية، وبالمثل لم يختلف جان بول سارتر الفيلسوف الوجودي الشهير، فلقد اعتبر سارتر أن الذات الأوروبية وقيمتها الثقافية العميقة القديمة تجاه يهود أوروبا المتمثلة في معاداة السامية التاريخية، كظاهرة تصاعدت في العصور الوسطى، والاضطهاد النازي لهم في الحرب العالمية الثانية حديثا مركزا للكون ولا مركز بعده، فخرج بنظرية وجودية لليهود أوروبا ترى أن وعيهم الوجودي الفاعل العام يرتبط بتحولهم لجماعة كبرى تتمثل في الصهيونية واحتلال فلسطين، هو قدم الأمر بوصفه انتصارا لليهود أوروبا المضطهدين وتحريراً لهم من نيران أوروبا الدينية في العصور الوسطى مع معاداة السامية، ومن الاضطهاد النازي الحديث، لكنه لم يمتلك الحجاج المنطقي والفلسفي العادل لينفصل عن وهم المسألة الأوروبية ومركزيته الخاصة، لينظر للعرب الفلسطينيين الذين ستقام حرية يهود أوروبا الوجودية على حسابهم! وتلك هي أزمة الشخصية الأوروبية وقيمها الثقافية العميقة عامة التي تفتقد لفكرة النسبية وتعدد وجهات النظر واحترام الآخر، إنما تنظر للأمر دوما من زاوية واحدة وتتطرف في التشيع لها.. على عكس ما يروج له البعض<sup>(٢)</sup>.

(١) موقع الحرة الإخباري ووكالة أسوشيتدبرس، بتاريخ ١٤ / ١ / ٢٠٢٤م  
<https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/01/14>

(٢) انظر: تأملات في المسألة اليهودية»، جان بول سارتر، مرجع سابق.

وكذلك الأمر بالنسبة «للصهيونية الماركسية» فبالمنطق نفسه لفكرة المسألة الأوروبية ومركزية نسقتها وظرفها الخاص وتجاهل أي ذوات إنسانية أخرى والتعالي عليها، قدم تيار «الصهيونية الماركسية» مع المنظر الروسي اليهودي بيير دوف بيرخوف قراءة طبقية ومادية لأزمة اليهود في أوروبا وعبر التاريخ، فقال إن البناء الطبقي للجماعات اليهودية في العالم كان مشوها يقوم على مهن غير عمالية أو زراعية في المعظم ومعظمه مهن نوعية، وقال إن الحل يتمثل في تصحيح البناء الطبقي ليهود أوروبا وتحويلهم إلى مجتمع كبير قاعدته المهن العمالية والزراعية، وليس المهن النوعية التي تسبب في صدامهم وتنافسهم مع المجتمعات التي يعيشون وسطها، ولكن انحراف النموذج وعنصريته ستبدأ عندما يختار بيير دوف بيرخوف فلسطين ليقم عليها مشروع الصهيونية الماركسية، حيث سيعتبر أن فلسطين هي الحق التاريخي لليهود! وأن يهود أوروبا سيقودون العرب المتخلفين في مرحلتين، المرحلة الأولى بناء الدولة المزعومة (إسرائيل) والمرحلة الثانية المشاركة في نضال باقي الدول الشيوعية لتأسيس دولة عمالية عالمية، وهو هنا لم يأخذ رأي الفلسطينيين في مشروعه، واعتبرهم بنية حضارية أقل في حاجة لمثل الحضارة الغربية (الصهيونية) ليقوم بالتحديث نيابة عنهم! في أعلى درجات التعالي والعنجهية الحضارية.<sup>(١)</sup>

## ٢- الارتباك الجيوثقافي الغربي والربط بين روسيا وفلسطين

يتضح أثر المسألة الأوروبية/ الغربية ومتلازماتها الجيوثقافية على القضية الفلسطينية، من خلال عملية طوفان الأقصى وحرب غزة عموماً، من خلال نموذج للخطاب الأمريكي بوصفه الممثل السائد للمسألة الأوروبية في القرن الحادي والعشرين، وبوصف أمريكا هي القوة العالمية التي ورثت التجربة الغربية/ الأوروبية وإرثها عن نظرية الحضارية المطلقة، وذلك من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن في خضم الحرب وذروتها، والتي تعد أبرز دليل على تشوهات العقلية الجيوثقافية الغربية والارتباك الذهني الشديد الذي تمارسه على المستوى الثقافي/ النظري، وعلى المستوى التطبيقي، حيث في مقال رأي نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية: «أشار بايدن إلى أن الرئيس الروسي بوتين وحماس «بقاتلان من أجل محو (الدولة) الديمقراطية المجاورة من على الخريطة، ويأملان انهيار

(1) Ber Borochov, Class Struggle and the Jewish Nation: Selected Essays in Marxist Zionism, Editor Mitchell Cohen, Routledge, UK, 1st Edition, 1983.

الاستقرار والتكامل الإقليميين والاستفادة من الفوضى التي تترتب على ذلك»<sup>(١)</sup>، ففي الفقرة السابقة تتبدى بكل وضوح ذهنية المسألة الأوربية الجيوثقافية التي ترى أن «إسرائيل»، وأوكرانيا الجديدة في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، جزءا من حضارة المركزية/ النظرية المطلقة في تمثلها الأمريكي الليبرالي الديمقراطي، لتبرز هنا مشكلة هذه الحضارة المركزية التي تعتقد في ديمومة تمددها باستمرار، وفي ضرورة قيامها بتفكيك وتهميش أي احتمال لنهضة الآخر الحضاري (في تمثل للقيمة المركزية الثقافية الأعمق والأشمل التي تحكم النسق القيمي الثقافي الغربي)، وهذا سر تسمية الدراسة لها بالحضارة المركزية المطلقة أو حضارة النظرية المطلقة، التي أول من قدمها الفيلسوف الألماني هيجل أبو الدولة الطبقية (التي عكسها تلميذه ماركس بنظرية مطلقة ومضادة لها عن الدولة غير الطبقية).

فذهنية المسألة الأوربية/ الغربية تقوم على التمدد على حساب الآخر باستمرار بحجة أنها تحمل الرسالة البشرية المركزية المطلقة عن الديمقراطية والليبرالية، وترى عدوا مشتركا في المقاومة الفلسطينية وفي التصدي الروسي الجديد لتمدد حلف الأطلسي باتجاه حدودها من خلال أوكرانيا! وفي المقالة ذاتها استطراد بايدن، قائلا إن «العالم يواجه اليوم نقطة انعطاف، حيث ستحدد الاختيارات التي نتخذها، بما في ذلك تلك التي نتخذها في الأزمات الحالية في أوروبا والشرق الأوسط، تجاه مستقبلنا على مدى أجيال قادمة».<sup>(٢)</sup>

وسر الارتباك الثقافي الذي تمارسه المسألة الأوربية وذهنيتها هنا، أنها ترى في كل تمثل سياسي مرتبط بعقدها أو متلازماتها الثقافية القديمة مقدسا مركزيا يحظر المساس به، وبالنظر إلى المستوى التاريخي سنجد أن المتلازمة الثقافية التي أنتجت الصهيونية هي عقدة «معاداة السامية» التي جرت على أرض أوروبا، واضطهاد الأقليات اليهودية هناك وعقدة الذنب التي نشأت عن ذلك، أما وأمريكا والمستوطنون الأوريبيون الجدد بها في بداياتها، استطاعوا أن يجدوا من خلال المذهب البروتستانتي الصلة، والقدوة في أبطال العهد القديم وتفسيره وشروحه في «التلمود» التي تبرر لهم القتل المقدس تجاه سكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر)، بعيدا عن المذهب الكاثوليكي (الذي تأسس في عهد الامبراطورية الرومانية) الذي ارتبط بسماحة المسيح عليه السلام والموقف المتشدد تجاه اليهود بوصفهم قتلة المسيح عليه السلام.

(١) موقع الشرق نيوز الإخباري بتاريخ ١٨ / ١١ / ٢٠٢٣م

<https://asharq.com/politics/>

(٢) المرجع السابق

ومن ثم أصبحت الصهيونية متلازمة جديدة من متلازمات المسألة الأوروبية وتمثلاتها الثقافية المركزية، من يحاول المساس بها يصبح عدوا للديمقراطية والليبرالية وكل القيم التي أصبحت مقدسة/ مطلقة ترتبط بالحضارة الغربية ووهم أنها آخر الحضارات البشرية لا يوجد بعدها حضارة، ومن خلال دراسة السلوك الجيوثقافي الحديث للمسألة الأوروبية تجاه فلسطين والجماعات الجيوثقافية الأخرى عموما، سنجد ظاهرة أو «نمطا تكراريا» تستخدمه السياسات الخارجية الجيوثقافية الغربية يقوم على «تفجير النمط الجيوثقافي للآخر من داخله»، حيث تعتمد الذهنية الغربية في المستوى الجيوثقافي على خلق تناقض داخل الجماعات البشرية المتنافسة معها، ثم تحول هذا التناقض الجيوثقافي إلى تناقض سياسي واقعي.

ولننظر هنا إلى كيفية استقطاب أمريكا لتايوان على المستوى الثقافي، وموقعها الجغرافي بالنسبة إلى الصين مفجرة التناقض الجيوثقافي بينهما، رغم التاريخ الجغرافي والثقافي المشترك الذي يجمعهما، ثم تتمرس حول هذا التناقض الجيوثقافي عسكريا وسياسيا، للوصول إلى ذروة الصدام تمهيدا لتفكيك احتمال الذات الصينية في الصعود الحضاري والسياسي. وبالمثل فعلت مع أوكرانيا التي قامت بتفجير المشترك الجيوثقافي بينها وبين روسيا، ليتحول إلى تناقض عسكري وسياسي انتهى لذروة الصراع والحرب بين البلدين، وتقسيم للجغرافيا، وتباين في الاختيارات الثقافية/ السياسية/ الفكرية، رغم كل ما بينهما من مشتركات ثقافية وجغرافية تاريخية.

### ٣- أزمة الجغرافيا الثقافية للرواية الفلسطينية

في علاقة الجغرافيا الثقافية ونظريتها بالرواية الصهيونية في حاضنتها العربية الطبيعية؛ سنجد الكثير من التناقضات حاضرة، فالجغرافيا الثقافية الحاضرة الآن للرواية الفلسطينية ومقاومتها المسلحة تأتي من خارج الجغرافيا الثقافية العربية، وتستمد المدد تحديدا من الرواية الشيعية الخاصة بإيران ومحور التمدد الخاص بها في الدول العربية الموجود في كل من العراق ولبنان واليمن وكذلك سوريا (وهو التمدد الذي قام على التمويل والتنظيم والتسليح)، في حين تتصف الجغرافيا الثقافية العربية في دعمها للرواية الفلسطينية عموما -وليس المقاومة فقط- بالقصور والجزئية.

حيث يجوز القول إن النخبة العربية الثقافية من خلال أزمتهما في علاقتها مع الثقافة الأوروبية قد عكست ذلك على الرواية الفلسطينية، بالحذف أو التمرکز حول جانب واحد، للرواية الفلسطينية لتصبح الرواية الفلسطينية مأزومة في الجغرافيا الثقافية الخاصة بها،

خاصة وأن معظم المشاريع الثقافية للتيارات الفكرية والسياسية العربية في القرن العشرين قد تفككت أو ثبت عجزها، وكانت معظمها رد فعل (مع اليمين الديني) أو مجرد انعكاس باهت (اليسار والليبرالية) للمسألة الأوروبية، كما أن الثورات العربية كشفت اليمين الديني فلا يكفي أن تطور نظرية مطلقة مضادة للمسألة الأوروبية تستند إلى السماء دون مهارات سياسية أو اجتهادات فكرية حقيقية، وكشفت اليسار والليبرالية فلم يستطيعا التعبير عن تطلع الناس للانعقاد من الشعارات الجوفاء القديمة إرث المسألة الأوروبية واستقطاباتها.. الكل الآن عاجز لا يملك القدرة على الاعتراف بذلك أو البحث عن نظرية وجودية جديدة فيما بعد المسألة الأوروبية، يعيشون على ذكريات نفسية مريحة عن النضال القديم، لكن هذه النخبة الثقافية ليس لديها البنية النفسية لتقديم جديد لقد تم استهلاكها، والأمل في نخبة ثقافية جديدة تتحمل مسؤولية المستقبل.

ورغم التعاطف الذي يبديه المثقفون العرب والمصريون على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن المشكلة الجادة الآن حقيقة في الصراع بين الفلسطينيين وبين جيش الاحتلال؛ هي الصراع على امتلاك رواية وسردية عادلة وحاضرة في المحافل الدولية، ومواجهة أدبياتها المعادية لنا وصورها النمطية وبديهياتها الفكرية، لأن دولة الاحتلال «إسرائيل» تقدم رواية تستمد قوتها «الجغرافية الثقافية» من رواية المسألة الأوروبية ووهم المركزية والسيادة الحضارية المطلقة، وهي رواية شديدة التجذر في تصورات الماركسية والليبرالية والوجودية وألمانيا ما بعد النازية، كل هؤلاء يقدمون مشروع احتلال فلسطين بوصفه العدالة الغائبة ليهود أوروبا المضطهدين وحقهم في الحياة! دون اعتبار لحق الفلسطينيين العرب في الحياة!

ولم يقدم المثقفون العرب روايات مضادة تفكك تصورات الصهيونية في حاضنتها الأوروبية، سواء في «الصهيونية الماركسية»، أو «الصهيونية الليبرالية» بروافدها، أو «الصهيونية الوجودية» عند سارتر، أو صهيونية «ألمانيا ما بعد النازية».. كل تيار سياسي أو ثقافي / فلسفي / أيديولوجي عربي يداري على الجذور الكامنة والراسخة للصهيونية في هذا التيار الذي ينتمي له، فأخفى كل منهم جزءاً من الرواية المركزية للصهيونية لنصطدم الآن بالحائط الصلب للدعم الغربي لمذابح جيش الاحتلال بحجة الدفاع عن النفس! ورغم تقديم البعض نقداً مركزياً للصهيونيات<sup>(١)</sup> الأوروبية أو الروايات الفكرية الأوروبية التي

(١) ينظر كمثال أعمال كل من: عبد الوهاب المسيري، ورشاد الشامي، وحامد ربيع، بالإضافة إلى جهد الباحث نفسه في رصد الأطر العامة للصهيونية من خلال المسألة الأوروبية ومتلازماتها الثقافية، المتمثلة في الحوامل الرئيسية الثلاثة للصهيونية المتمثلة في الصهيونية الماركسية، والصهيونية الليبرالية، والصهيونية الوجودية (رد الفعل للتطرف النازي).

تدعم إسرائيل؛ إلا أن التمثيلات الثقافية العربية تعمدت عدم الاهتمام بها لأنها تكشف القصور أو الأخطاء التي وقعت فيها تلك التيارات العربية، واكتفى كل تيار بشعارات خاصة به في مواجهة الصهيونية تصلح للاستهلاك المحلي، لكنها لا تصلح لمواجهة المركزية الأوروبية في تبنيها للصهيونية ومشروعها الوجودي.

وتبدو أزمة الثقافة العربية والمصرية أنها تعيش على ذكريات القرن العشرين وشغف البدايات الأولى، دون حتى أن تقدم رؤية نقدية لتلك البدايات أو تسعى لتقديم رؤى وأفاق جديدة للذات العربية في القرن الحادي والعشرين، وفي المقابل هناك روايات نمطية للاستقطاب الداخلي؛ فمن يسعى للانتصار للرواية الفلسطينية والحق العربي فيها يقدمون له صورة نمطية مسبقة بأنه يريد الحرب وتوريط العرب في ذلك! والحققة أن أي حرب دون رواية متعاطفة معها، أو أي قوة خشنة في العموم دون قوة ناعمة تحميها وتمنحها مظلة للعمل بها؛ سيكون مصيرها الأزمة والتفكك والتحلل مهما كانت الموارد التي تم استثمارها فيها.

## الفصل الثاني:

### حرب غزة

#### المحددات الثقافية لأطراف الصراع

أولاً: الآخر الصهيوني وأثر شخصية القوة المركزية/ السوبر

#### ١ - صدمة الحرب ومآزق المكانة المهتزة

لعبت المحددات/ القيم الثقافية دوراً في تشكيل سلوك الأطراف التي تداخلت في حرب غزة، سواء الأطراف التي من المفترض أنها في صف السردية الفلسطينية بداية من الفلسطينيين أنفسهم، ثم الجبهات والأطراف التي وقعت في الدائرة المباشرة للحرب وعلى جبهاتها المتعددة، وكذلك في الصف الآخر مع السردية الصهيونية والمحددات الثقافية التي حكمت حركة جيش الاحتلال وسياسات الحكومة الصهيونية نفسها تحت رئاسة نتانيا هو.

على الجانب الآخر لسردية جيش الاحتلال التي كان يستخدمها لتبرير سلوكه، كانت أبرز المحددات الثقافية التي سيطرت عليه؛ هي فكرة القوة المطلقة أو القوة السوبر واستخدامها بشكل مفرط تجاه الفلسطينيين العزل، دون تفرقة بين مدنيين أو بين مقاومين، وترجع فكرة القوة المطلقة أو العنف المطلق هذه إلى العقلية الغربية/ المطلقة في تعاملها مع الآخر، سواء مع الهنود الحمر أو مع العبيد السود الذين أجبروا على العبودية في أمريكا، أو حتى ضد اليابانيين في الحرب العالمية الثانية مع القنبلة الذرية الثانية، وعدم الاكتفاء بالقنبلة الذرية الأولى، إضافة على وجود فكرة العنف المطلق تجاه الآخر في بعض مواضع العهد القديم التي عممها الصهاينة، لكن المحدد الأبرز هنا هو تشرب العقلية الصهيونية بعقلية المستعمر الغربي.

وفي جانب السردية الفلسطينية حضرت عدة محددات ثقافية على عدة جبهات نشط فيها جيش الاحتلال، رغم تعدد الجبهات التي استندت إليها السردية الفلسطينية إلا أنه كان هناك روايتين فقط تقف خلف معظم هذه الجبهات، رواية شيعية تقف خلف محور المقاومة برمتها في إيران ولبنان وسوريا والعراق واليمن ومعظم تمثيلات المحور، ورواية مصرية تقف خلف جبهة أو معركة رفح ومحور فيلادلفيا.

المحددات الثقافية التي حكمت الرواية الشيعية -ومركزها إيران- كانت تقوم على التمدد الجيوثقافي في اتجاه البلدان العربية، عبر ثلاثة آليات هي: التنظيم- التمويل- التسليح للجماعات الشيعية التي استخدمتها للحضور في الفضاء العربي، أما المحددات الثقافية التي حكمت الرواية المصرية ووقفت خلفها؛ فكانت فكرة صراع القيم والتصورات بين الالتزام بسياسة الحد الأدنى والكبح الاستراتيجي تمشيا مع معاهدة السلام، أو المواجهة وضبط التمدد الصهيوني باتجاه رفح ومحور فيلادلفيا، إلا أن العنصر الذي كان له الترجيح في حسم التدافع بين الوجهتين هو الضغوط الاقتصادية الهائلة التي تعرضت لها مصر، تواكبا مع عملية اجتياح رفح ثم السيطرة على محور فيلادلفيا وبسط جيش الاحتلال نفوذه عليه.

فلقد كان الهدف من عملية «السيوف الحديدية» برمتها الذي جاء في سياقها اجتياح قوات الاحتلال البري لقطاع غزة، هدفا جيوثقافيا مركبا في بداية الحرب، الهدف الأول للعملية العسكرية برمتها -وفي بدايتها تحديدا- هو نفسي ومعنوي ودعائي في المقام الأول؛ كان يقوم على استعادة الصورة الذهنية لجيش الاحتلال «الإسرائيلي» بصفته الجيش الذي لا يقهر، حيث أن بضع مئات من رجال المقاومة الفلسطينية في عملية ٧ أكتوبر المسماة «طوفان الأقصى»، استطاعت التغلب على كافة التدابير العسكرية والنقاط الحصينة في السياج المحيط بغزة، مستخدمين تكتيكات بسيطة وأسلحة خفيفة، وكان هناك هدف سياسي واستراتيجي للاجتياح البري الذي يأتي بالتزامن مع القصف الجوي المركز بالأحزمة النارية؛ يسعى لدفع الفلسطينيين إلى سيناء وتنفيذ مخطط صفقة القرن،

وهذا الهدف الاستراتيجي سيصبح شيئا فشيئا مركز الصراع خاصة مع دخول الحرب عام ٢٠٢٤م، وتهديد جيش الاحتلال باجتياح مدينة رفح الفلسطينية ومطالبة مصر بالسيطرة على الشريط الحدودي بينها وبين قطاع غزة المسمى محور صلاح الدين/ فيلادلفيا، ومطالبة بإجلاء الفلسطينيين من رفح لترفع مصر من نبرة خطابها ضد دولة الاحتلال في معركة دبلوماسية طاحنة، شملت التهديد بسحب السفير المصري، والتهديد بتعليق اتفاقية السلام بين مصر ودولة الاحتلال، كما رفعت حضورها العسكري قرب منذ رفح البري إلى درجة غير مسبوقة منذ توقيع الاتفاقية بين البلدين.

إجمالا وفي البداية وُضعت عملية «السيوف الحديدية» في مأزق صعب للغاية، ففي ظل هذه الأهداف والمعطيات لا يمكن للاجتياح البري أن ينجح ويحقق الانتصار للجيوثقافية الصهيونية، لكن الأهم أن العملية العسكرية وحرب غزة منحت المجموعة العربية حدا

مشاركاً أدنى للعمل عليه رغم كل تناقضات الجغرافيا الثقافية المتراكمة، لتنتقل منه لدعم الرواية الفلسطينية وحققها في الحياة والإجهاز على صفقة القرن ومخططاتها في القدس والمسجد الأقصى، والترانسفير وتهجير الفلسطينيين.

فلقد كان البعض يعتقد أن صفقة القرن قد انتهت بسقوط ترامب الجمهوري في الانتخابات الأمريكية الماضية ونجاح بايدن الديمقراطي، ولكن على العكس من ذلك قدم بايدن والديمقراطيون نسخة خاصة بهم من صفقة القرن، وروجت إدارة بايدن للاتفاقيات الإبراهيمية، ليتضح أن البنية الثقافية العميقة للشخصية الأمريكية المتطرفة واحدة، والاختلاف قد يكون في القشرة الضحلة التي يرفعها هذا أو ذاك لكنها يحملان وهم المسألة الأوربية القديمة وخرافة الحضارة المطلقة التي يجب أن تسيطر على الآخر دائماً.. فلقد ضغط بايدن من أجل انضمام السعودية إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، وقبلها حاول تفجير التناقضات بين العرب السنة وإيران الشيعة مروجاً لحلف ناتو عربي تقوده «إسرائيل» في «اجتماع النقب» العام الماضي، وفي عهده أصبح اقتحام المسجد الأقصى فعلاً اعتيادياً، واستمرت أمريكا في تفجير التناقضات العربية وإدارتها كسياسة خارجية ضاغطة تُضعف البلدان العربية وتضعها تحت دائرة الخضوع والعجز دوماً.

تاريخياً ظهر تيار الاستلاب العربي والترويج للجيوش ثقافية الصهيونية ودولتها «إسرائيل»، في فترة حملة ترشح ترامب الأولى عام ٢٠١٥م مع إعلان عن مشروع صفقة القرن، ونقل عاصمة أمريكا في دولة الاحتلال إلى «القدس»، قاد هذا التيار يوسف زيدان لكن التيار نفسه سرعان ما اتسع يميناً (ليضم بعض القرائين والمنفصلين عن حركة الإخوان والمتطرفين المسيحيين) ويساراً (ليضم بعض العلمانيين والليبراليين والملاحدين)<sup>(١)</sup> ويشمل كافة الخارجين على الجيوش ثقافية العربية والمحتجين على متونها وأفكارها الرئيسية السائدة، وبعد أن قام هذا التيار بدوره انتقل تيار الاستلاب العربي إلى مستوى الدول ليصبح مركزه في دولة الإمارات العربية المتحدة، لكن تمردت السعودية عليه بعدما تشدد ترامب مع محمد

(١) للمزيد انظر: حاتم الجوهري «دفاعاً عن القدس وهوية الذات العربية: نقد خطاب الاستلاب العربي للصهيونية في ظل «الاتفاقيات الإبراهيمية» و«صفقة القرن» والمروجين العرب لها»، دار إضاءات، القاهرة، ط ١، ٢٠٢٣م.. حيث ذكر الكتاب أمثلة لخطاب الاستلاب العربي والترويج لصفقة القرن من خلال نماذج بخلفية دينية وعلمانية على السواء، فمن أصحاب الخلفيات العلمانية تناولت الدراسة تصريحات ومواقف كل من: مراد وهبة (مصر) - سليمان الطراونة (الأردن) - نبيل فياض (سوريا) - فرحات عثمان (تونس)، ومن أصحاب الخلفيات الدينية: أحمد صبحي (قرآني/ مصر) - سامح عسكر (إخواني سابق/ مصر) - مصطفى راشد (أزهري سابق/ مصر)، زكريا بطرس (قس مسيحي سابق/ مصر).

بن سلمان، وضم التيار البحرين، وكذلك المغرب والسودان عبر تكتيك إدارة التناقضات في كل من البلدين، لتأتي عملية طوفان الأقصى وحرب غزة وتقلب كل تلك التفاهات وتهز المكانة التي قد استقرت لدولة الاحتلال وتضعها في مأزق شديد، مع عجز القوة العسكرية وممارستها لمذابح إنسانية خلفت عشرات الآلاف من المدنيين العزل.

## ٢- الحرب الجيوثقافية بين الفلسطيني الضحية ومعاداة السامية

هناك إشارة مهمة للغاية توضح كيف قامت الرواية الصهيونية التي قدمتها عن عملية «طوفان الأقصى»، وهذه الإشارة هي نقطة مركزية دالة لفهم عقدة الصراع الجيوثقافية برمتها لإدراك أبعاد التصور الجيوثقافي للصراع العربي/ الصهيوني، وذلك في المكالمة التليفزيونية المصورة التي تناقلتها وكالات الأنباء العالمية بين رئيس دولة الاحتلال نتانياهو وبين الرئيس الأمريكي جو بايدن، في هذه المكالمة قدم نتانياهو تلخيصا للرواية الجيوثقافية لإسرائيل ولماذا يدعمها الغرب، حيث قال: «إنها هجوم أستطيع أن أقول إننا لم نشهد وحشيته منذ المحرقة»<sup>(١)</sup>.

لتبلور هذه الجملة ملخص التصور الجيوثقافي الذي قامت عليها الصهيونية، فهم يقدمون وجودهم في الأرض الفلسطينية المحتلة بصفته استمرارا لوجودهم في جغرافيا أوروبا، حين قامت الثقافة الأوروبية بممارسة الاضطهاد ضدهم فيما عرف بـ«معاداة السامية»، يقدمون تصورا جيوثقافيا يخاطب عقدة الذنب في العقلية الأوروبية/ الغربية عما تعرضوا له هناك في الجغرافيا الأوروبية والثقافية الأوروبية الحاكمة لعقليتها، من ثم تتخيل العقلية الأوروبية أن احتلالهم للجغرافيا العربية هو تعويض عن اضطهادهم في الجغرافيا الأوروبية، وتتصور أن الانتصار للثقافة الصهيونية هو انتصار على ثقافة النازية التي قامت بالمحرقة (الهولوكوست)، حيث يمكن القول إن الجيوثقافية الصهيونية رواية منتزعة من سياقها الجيوثقافي الغربي والأوروبي، ليتم زرعها على حساب الجيوثقافية العربية أي على حساب الجغرافيا والأرض العربية، وعلى حساب الثقافة والموروث العربي الديني والتاريخي والشعبي والقومي والإنساني الشامل.

(١) موقع يورونيوز الإخباري بتاريخ ١١/١٠/٢٠٢٣م

<https://arabic.euronews.com/2023/10/11/israel-pm-netanyahu-calls-us-president-biden-to-thank-him-for-his-support-after-hamas-atta>

كما قال نتانياهو في المكالمة ذاتها عبر ترديد ادعاءات لم يدعمها بوقائع: «لقد تم ذبح المئات، عائلات بأكملها قضي عليها أثناء نومها، نساء قتلن وأغتصبن بوحشية. كما تم اختطاف أكثر من مائة شخص، بما في ذلك الأطفال. ومنذ تحدثنا آخر مرة، ازداد حجم هذا الشر. لقد أخذوا عشرات الأطفال ربطوهم وأحرقوهم، وقطعوا رؤوس الجنود»<sup>(١)</sup>، لتصبح هذه المكالمة هي الرواية السائدة في الغرب والتي استخدموها لتبرير جرائم الحرب في حق الفلسطينيين، لأن الصورة الجيوثقافية المسبقة عند العقلية الغربية/ الأوروبية تمنح المستعمرين أو المستوطنين الصهاينة صورة الضحايا الأبرياء، ولم تترك للفلسطينيين سوى دور الشرير!

ولكن شيئا فشيئا ومع دخول الحرب عام ٢٠٢٤م والإفراج عن بعض المحتجزين من المستوطنين الصهاينة؛ بدأت تظهر رواية بديلة تفكك ادعاءات نتانياهو خاصة قطع رؤوس الأطفال واغتصاب النساء وذبح العائلات، ولكن لفترة طويلة ظل صراع الروايات بين دولة الاحتلال والفلسطينيين يميل لصالح دولة الاحتلال، مستندا إلى الأوهام والعقد الثقافية المسبقة لدى العقلية الغربية/ الأوروبية، كاشفا عن الربط الذي تقوم بها العقلية الجيوثقافية الأوروبية وإسقاطها رواية «معاداة السامية» التي أنتجتها الثقافة الأوروبية ووقعت أحداثها في جغرافيتها، على الصراع بين العرب وبين الصهاينة على أرض فلسطين المحتلة.

فما زال هناك حائط صلب تصطدم به رواية الفلسطيني الضحية، وهو حائط الجيوثقافية القادمة من أوروبا ومن الغرب، لأنه وفق التصور الجيوثقافي للظاهرة البشرية لا يمكن أن تنتصر جماعة بشرية ما على أرض الواقع دون أن تقدم رواية جيوثقافية فاعلة لوجودها ومساراته الخشنة والناعمة، ومما يجب لفت الانتباه إليه أن الجيوثقافية الصهيونية القادمة من أوروبا والغرب، لها عدة مصادر ليبرالية وماركسية ووجودية وما بعد نازية، كل هذه الروايات ومصادرها تمثل حائطا صلبا، ودون مواجهة هذه الجيوثقافية الصهيونية الكامنة في الحاضنة الأوروبية، لن يتمكن العرب من سحب الغطاء الأخلاقي والثقافي عن الحشود التي أرسلتها أمريكا والغرب وسوف تستمر في إرسالها، ولا تحقق للعدالة الإنسانية أبدا للجيوثقافية العربية على أرض فلسطين، لأن الجيوثقافية الصهيونية لا تستمد قوتها من حيث هي قائمة في الوطن العربي وثقافته وجغرافيته، إنما تستمد قوتها من جغرافية وثقافة أخرى قابعة هناك في الغرب.

---

(١) المرجع السابق

### ٣- تمثل القوة المطلقة/ المركزية وتسوية مدن غزة بالأرض

العقيدة العسكرية الخاصة بقوات الاحتلال قامت على أسطورة الجيش الذي لا يقهر، ونظرية الذراع الطويلة التي يمكن أن تضرب على مدى واسع من العراق (ضرب المفاعل النووي عام ١٩٨١م) إلى تونس (ضرب مقر منظمة التحرير عام ١٩٨٥م)، وأنها يمكن أن تنقل المعركة إلى أرض العدو كما فعلت في حرب لبنان، وفي حرب عام ١٩٦٧م، لكن الحقيقة المرة أن جنود الاحتلال القادمون من شتى بقاع الأرض وبثقافات عميقة مختلفة ليسوا بمثل هذه السمعة عند القتال وجها إلى وجه! وهو ما حدث عند بدء الاجتياح البري لقطاع غزة بعد عملية تمهيد نيراني كثيف يدعمها مدد من الذخائر لا ينقطع من أمريكا، وللمرة الأولى تجد قوات الاحتلال نفسها أمام قوات فدائية تتسم بحسن التدريب والرغبة في التضحية بالنفس، وتجد نفسها أمام حرب مدن وشوارع، لم تستطع التكنولوجيا والأسوار أن تنفعها فيها.

لنجد أن هناك حالة تسترعي لفت الانتباه علميا وتحليل المضمون؛ للصراع بين قوة عسكرية تملك موارد نووية وأسلحة فائقة وقوة عسكرية أخرى بتسليح شخصي وبدائي في الأغلب الأعم، لأهمية هذه النقطة في رصد أدوات الصراع الواقعي ومدى علاقتها بالتمسك بالرواية الجيوثقافية لدى كل طرف، وأثر الاختيارات الثقافية/ الجيوثقافية على الواقع وتحمل نتائجه، والقدرة على توظيف المتاح في ظل تفاوت موازين القوى واستخدام فكرة «الصدمة والمفاجأة» بموارد غير مواتية، وكشف المفارقة بين الموارد العسكرية الضخمة غير المحدودة لدولة الاحتلال، وبين الموارد العسكرية البدائية التي تقوم على التسليح الشخصي ومهاته، وذلك لبيان فكرة الدراسة عن «عجز» القوة وفشلها على الجانب الصهيوني، و«انتصار» الضعيف عبر صموده بالإمكانات البسيطة لأفراد المقاومة الفلسطينية، خاصة مع العمليات المصورة التي كانوا ييثونها لتدمير الدبابات والآليات وقنص جنود الاحتلال، مما زاد من الأزمة النفسية وعمق جراح قوات الاحتلال وزادها تحبطا، خاصة حينما استهدفت المستشفيات المدنية، وعندما اقتحمت مستشفى الشفاء بحجة أن حماس والمقاومة الفلسطينية تستخدمه استخداما عسكريا، وكم كانت فضيحتها مدوية حينما لم تجد بالمستشفى ما يثبت صحت ادعائها.

وفوجئت إسرائيل بمدى فاعلية التصنيع المحلي الفلسطيني للقذائف المضادة للآليات «ياسين ١٠٥»، كما عجزت عن تحييد عمليات الرشق الصاروخي التي تنفذها المقاومة الفلسطينية، وأدهشتها عمليات المقاومة التي تتم من المسافة صفر وتفجير الآليات عبر

جنود أشباح يخرجون من باطن الأرض ويعودون إليها دون أثر، وأصبحت أنفاق حماس لغزا غير قابل للحل فهي كانت الحل الفلسطيني المناسب بسبب غياب الطبيعة الجبلية الحاضنة للمقاومة، وتحدث المصادر عن امتداد هذه الأنفاق لأكثر من ٥٠٠ كم تحت الأرض، وفشلت ادعاءات دولة الاحتلال بأنها ستغرق أنفاق غزة بمياه البحر.

لتجد قوات الاحتلال نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها وفشلت القوة المزعومة لجيش الاحتلال، كما أن سياسة الأحزمة النارية الكانسة رغم أنها روعت المدنيين وطردتهم، إلا أن تأثيرها العسكري ظل محدودا على قوات المقاومة الفلسطينية، وكذلك استطاع الفلسطينيون الصمود ضد سياسة الحصار والتجويع لحد بعيد، رغم سياسة القتل الجماعي وتعطيل المستشفيات ومنع الوقود وقطع الاتصالات، جربت قوات الاحتلال كل ما في جعبتها من أسلحة وخطط وعتاد وسناريوهات ولم تفلح في الانتصار لا على الجغرافيا الفلسطينية في غزة ولا على الثقافة الفلسطينية وتكسر إرادتها، لتؤكد الجيوثقافية الفلسطينية على قدرتها على كسر كل معادلات الجيو سياسية التقليدية.

وجاء تصريح الوزير «الإسرائيلي» باستخدام السلاح النووي<sup>(١)</sup> وضرب غزة به في سياق العجز والإحباط والرغبة في الشعور بالتفوق ووهم شخصية السوبرمان الإرث التوراتي القديم والإرث الغربي الحديث الخاص بالمسألة الأوربية، هو تصريح يعبر عن «فشل القوة» وعجز آلة الحرب التي تم الترويج لها وعنها بأنها من أقوى الجيوش في العالم، وأقوى أجهزة المخابرات، فلقد كشفت عملية طوفان الأقصى زيف كل هذه الدعايات، إنها ليست حربا متكافئة بالمعنى المتعارف عليه بين جيشين نظاميين، لها العتاد والتسليح نفسه، لكن رغم ذلك تراجع قوات الاحتلال في عمليات التوغل البري والخسائر التي يصاب بها والروح الفدائية العالية لدى رجال المقاومة وعملياتهم المصورة؛ تصيبه بالجنون وتضع آلة الدعاية والبروباجندا السياسية في مأزق شديد للغاية، خاصة في ظل بعض التقارير التي أفادت بقتل مرتزقة أسباني كان يقاتل في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي! و«كشفت صحيفة «الموندو» الإسبانية النقاب عن تسلل مرتزقة إلى صفوف جيش الاحتلال، ومن بينهم مقاتل أسباني يدعى بيدرو دياز فلوريس، والذي قال أنه تم تجنيده مقابل مبلغ نقدي كبير، ليقاتل في صفوف الجيش الإسرائيلي»<sup>(٢)</sup>، بما معناه وجود مشكلة في التجنيد ومعناه وجود تهديد وجودي لهذا الكيان الهش، ومعناه أيضا وجود تمويل مفتوح لدى جيش الاحتلال.

(١) موقع سكاي نيوز الإخباري الإماراتي بتاريخ ٨/١١/٢٠٢٣م  
<https://www.skynewsarabia.com/world/1667911>

(٢) جريدة اليوم المصرية بتاريخ ٥/١١/٢٠٢٣م  
<https://www.youm7.com/story/2023/11/5>

ثم كانت فضيحة استخدام الذكاء الصناعي في قصف غزة وعملية الإبادة الجماعية، حيث ظهر «تحقيق نشرته وسائل إعلام إسرائيلية وتناقلته عدة وسائل إعلام عالمية، قد تحدث عن وجود برنامج لدى الجيش الإسرائيلي اسمه «لافندر»، يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحديد أهداف في غزة مع هامش معين للخطأ... حين شنت إسرائيل موجة لم تتوقف من الغارات الجوية على القطاع أدت إلى هدم أحياء سكنية بكاملها»<sup>(١)</sup>، وهو ما أثار احتجاج الأمين العام للأمم المتحدة نفسه، حين «قال غوتيريش للصحافيين: يساورني قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن حملة القصف التي يشنها الجيش الإسرائيلي تستخدم الذكاء الاصطناعي كأداة لتحديد الأهداف، ولا سيما في المناطق السكنية المكتظة بالسكان، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الخسائر في صفوف المدنيين»<sup>(٢)</sup>

إضافة إلى فضيحة المقابر الجماعية التي دفن فيها جيش الاحتلال العنصري ضحاياه من شهداء أهل غزة فيها، خاصة بعد اقتحامه المخالف لكل الأعراف الدولية للمنشآت الصحية في مستشفى الشفاء ومستشفى ناصر بقطاع غزة، حيث «قال المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إنه يشعر «بالذعر» من تدمير مستشفى ناصر والشفاء في غزة والتقارير عن العثور على «مقابر جماعية» في الموقعين بعد الهجمات الإسرائيلية»<sup>(٣)</sup>

## ثانياً: المحور الشيعي وحسابات الصعود الجيوثقافي

### ١ - إيران ونمط التمدد الجيوثقافي: التنظيم - التمويل - التسليح

رغم أن الدراسة تدعو إجمالاً للتعامل مع التناقضات الجيوثقافية التي تفجرت في مستودع الهوية العربي وإدارتها، والتي يأتي من ضمنها التدافع على السردية/ الرواية الإسلامية وتمثيلها بين مصر وتركيا وإيران، إلا أنه من وجهة أخرى يجب دراسة الآليات التي تمددت من خلالها الأنماط الجيوثقافية الخاصة بهما على حساب الذات العربية، مع الإشارة إلى أن التنافس والتدافع هو سنة البشر والجماعات الإنسانية الجامعة لهم، فعلى المستوى الإيراني

(١) موقع مونت كارلو الإخباري الدولي، بتاريخ ٦/٤/٢٠٢٤ م

<https://www.mc-doualiya.com>

(٢) المرجع نفسه

(٣) موقع البي بي سي عربي نيوز بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٢٤ م

<https://www.bbc.com/arabic/articles/c2e0vyqdy5go>

والذي يتداخل بشدة في المجال العام لهذه الدراسة، سنجد أن هناك نمط إيراني في التمدد الجيوثقافي على حساب الذات العربية أصبح يمكن رصده بسهولة، يعتمد على تقوية الوجود الشيعي الثقافي في الدول العربية وتفجير التناقض الناعم بين السنة والشيعية في مستودع الهوية العربي، وذلك في معظم الدول التي يمكن تفجير التناقض فيها.

ويمكن رصد طريقة عمل إيران وتمدها الشيعي في البلدان العربية، حيث أن النمط الجيوثقافي الشيعي يعتمد في تمده على ثلاثة مراحل، وهي: التنظيم - التمويل - التسليح، أي يبدأ في البداية بتكوين رأس تنظيمي عقائدي شديد القوة والصلابة، يعمل في إطار مذهبي شيعي، ثم إذا وجد الفرصة سانحة وكانت الدولة العربية التي يوجد فيها هذا التنظيم في حالة رخاوة وضعف وعدم تماسك، قام بزيادة تمويل التنظيم المذهبي ليزيد من حضوره السياسي والاجتماعي، والمرحلة الأخيرة من نمط التمدد الجيوثقافي الإيراني في جغرافيا الذات العربية، أن هذا التنظيم الشيعي يتمدد ويتم تسليحه ليصبح له وجودا جيوثقافيا وسياسيا مستقلا في الدول العربية، ولننظر في حالة جماعة الحوثي اليمنية ومراحل تطور وجودها في اليمن من التنظيم إلى التمويل وتفجير التناقض السني الشيعي وصولا إلى التسليح.

كما أن إيران اختارت لنفسها على المستوى الجيوثقافي العام اختيارا ثقافيا براقا، يقوم على تبنيها لحالة المقاومة العربية عموما لدولة الاحتلال والصهيونية، وظهر هذا التناقض الجيوثقافي وبرز للوجود وأصبح متمايزا عقب معاهدة السلام بين مصر و«إسرائيل»، ليتقل مركز الثقل الجيوثقافي الخاص بالمقاومة إلى إيران، خاصة منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي وبعد انضمام الأردن إلى مسار التطبيع مع «إسرائيل»، ثم الضغوط الجيوثقافية التي مارستها أمريكا بعد زيادة نفوذها وحضورها الجغرافي في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية ضد العراق، لتخسر الذات العربية حتى الخطاب الجيوثقافي الناعم الداعم للمقاومة شيئا فشيئا التي كانت تحاول الدول الخليجية الصاعدة الجديدة تقديمه، وانتقلت بالتدرج أيضا من حالة القطيعة التي كانت عليها مع مصر بسبب معاهدة السلام المنفرد مع إسرائيل، لأن أصبحت الإمارات والبحرين (والسعودية بدرجة أقل) مراكز جديدة للصهيونية الإبراهيمية وصفقة القرن التي ظهرت في مرحلة ما بعد الثورات العربية، لتنفرد إيران تقريبا بالاختيار الجيوثقافي لدعم المقاومة، ومعها الأذرع الخاصة بها التي استطاعت تقوية حضورها الجيوثقافي والسياسي في البلدان العربية خاصة في ظل الفشل الجيوثقافي العربي في تقديم بدائل سياسية مقبولة لدولة

ما بعد الاستقلال عن الاحتلال الأجنبي في مرحلة الثورات العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ورغم التباين المذهبي المعروف بين السنة والشيعة والحركات الخاصة بكل منهما في التاريخ الإسلامي عموماً وللمنطقة العربية خصوصاً، إلا أن حركة المقاومة الإسلامية «حماس» سرعان ما وجدت المشترك الجيوثقافي بينها وبين إيران وأذرعتها في المنطقة العربية، لأن كل منهما على المستوى الثقافي كان يتبنى اختيار مقاومة العدو الصهيوني، وكل منهما ركز جهود الجغرافية في اتجاه العدو المشترك «إسرائيل»، ومع دخول بعض الدول الخليجية تحت مظلة الصهيونية الإبراهيمية وتفكك دولة ما بعد الاستقلال في ليبيا والصدام بين مصر وكل تمردات جماعة الإخوان بما فيها «حماس»، أصبح هناك مددا يكاد يكون وحيداً لحركة المقاومة الإسلامية في فلسطين يأتي من إيران، من ثم أصبحت إيران حاضنة جيوثقافية شبه منفردة للمقاومة الفلسطينية، خاصة بعد تحول منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل السياسي المؤسسي في ظل اتفاقيات أوسلو التي وقعت في التسعينيات بعد تفجير التناقض العراقي الكويتي وحرب الخليج الثانية، وعودتها إلى فلسطين حاملة بالدولة لكنها وصلت إلى الطريق المسدود لا مستقبل أمامها ولا تستطيع الخروج ثانية من الأرض المحتلة، بعد اغتيال إسحاق رابين وتفكك الطرف الضاغط لحرب الخليج الثانية ومحاولة تجميل وجه أمريكا بعد احتلال العراق وضربه.

وهكذا في نهاية عام ٢٠٢٣م أصبحت إيران تمثل الحاضنة الجيوثقافية شبه الوحيدة للمقاومة في فلسطين، والذات العربية عموماً لدولة الاحتلال متصدرة ما عرف بـ «محور المقاومة» أو «محور الممانعة»، بما فيه النظام السوري العلوي الشيعي، بما لا يترك مجالاً للشك أن إيران وبقية محور المقاومة كان على علم -بدرجات متفاوتة- بقرب قيام حركة حماس بعملية طوفان الأقصى، أو على الأقل كانت إيران قد رفعت درجة استعداد هذا المحور، وزودته بأسلحة يمكن لها أن تدعم العملية عند وقوعها.

مع أهمية الإشارة إلى عملية الضربة الصاروخية التي قامت بها إيران مرتين تجاه دولة الاحتلال (في إبريل وأكتوبر ٢٠٢٤م)، ثم الضربة الجوية التي قام بها جيش الاحتلال لإيران، ووضع هذا التراشق في حسابات الصعود الجيوثقافي لإيران، رغم تطورات الأحداث فيما بعد مع سقوط نظام بشار الأسد في سوريا.

## ٢- حزب الله والتصعيد المحسوب للدخول في المعركة

من أبرز تمثيلات التمدد الإيراني الشيعي لدى الذات العربية يأتي حزب الله اللبناني محتلا الصدارة بجدارة، ولقد بزغ هذا الحزب بعد الغزو «الإسرائيلي» للبنان في نهاية السبعينيات في عام ١٩٨٢م، وبعد تفجر تناقضات لبنان في سبعينيات القرن الماضي وشيئا فشيئا سيطر حزب الله على الفضاء الشيعي في لبنان مزيجا حركة أمل الشيعية الأقدم منه، خاصة مع تزايد الدعم والتمويل والرعاية الإيرانية وصعودها بعد تفكك العراق وحرب الخليج الثانية، واتسمت مواجهات حزب الله مع دولة الاحتلال بالقوة والندية منذ تسعينيات القرن الماضي، خصوصا في مرحلة حرب العصابات التي أدت إلى انسحاب «إسرائيل» من لبنان في ٢٤ مايو عام ٢٠٠٠م.

كما خاض حزب الله مواجهة جديدة وحربا مع دولة الاحتلال عام ٢٠٠٦م في ١٢ يوليو / تموز (عرفت في لبنان باسم حرب تموز)، كانت الحرب الجديدة تمهدا جديدا للجيوثقافية الإيرانية الشيعية، في ظل التراجع العربي بعد سقوط بغداد عام ٢٠٠٣م، حيث طالب حزب الله دولة الاحتلال بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين اللبنانيين لديه عن طريق وسطاء، لكن انسداد المفاوضات غير المباشرة أدى لأن قام حزب الله بعملية عسكرية أدت إلى أسر جنود «إسرائيليين»، تبعه محاولة تدخل برى من جيش الاحتلال قابلته قوات حزب الله بالتصدي الشديد مردية ثمانية قتلى في القوة المهاجمة، مما كان فتىلا لاشتعال الحرب التي استمرت ٣٤ يوما، وفيه حاول حزب الله تحمل تبعات التصعيد العسكري وحده مخليا مسؤولية الحكومة اللبنانية، ورغم الفارق في التسليح بين الجانبين وتكتيك القصف الجوي والذراع الطويلة التي استخدمته دولة الاحتلال، إلا أن البعض رأى في صواريخ حزب الله التي قصفت المستوطنات والمدن الصهيونية ندا قويا، وطرفا فاعلا في محور المقاومة العربية كما حظت الحرب بدعم شعبي عربي متجاوزة التباين المذهبي بين مذهب السنة الذي يسود في معظم لدول العربية ومذهب الشيعة الذي ينتمي إليه حزب الله.

وبعد انتهاء الحرب خاض حزب الله مواجهة في عام ٢٠١٥م في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة مستهدفا قافلة عسكرية «إسرائيلية»، ردا على استهداف «إسرائيل» لقافلة عسكرية في جنوب سوريا تابعة لحزب الله وإيران، وتعرضت صورة حزب الله وإيران إلى الاهتزاز كثيرا في المخيلة الشعبية العربية بسبب وقوفهما في مرحلة ما بعد الثورات العربية، إلى جانب قوات النظام السوري لتأتي عملية طوفان الأقصى وحرب غزة في عام ٢٠٢٣م محققة لحزب الله وإيران مكسبا جيوثقافيا يعيد لها بعض ما فقدته في مرحلة ما بعد الثورات العربية، حيث «بدأ حزب الله عملياته العسكرية، بعد ٢٤ ساعة على انطلاق معركة غزة، حيث

استهدف مواقع عسكرية في منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا التي يعتبرها لبنان محتلة، وهو ما ظهر على أنه وجهة ضربة «ضمن قواعد الاشتباك»، وفق ما يقول رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات، الدكتور هشام جابر، قبل أن يتوسع الاستهداف إلى تبادل للقصف وإطلاق النار، بعد مقتل عنصرين من الجهاد الإسلامي عبر الحدود إلى جانب مجموعة أخرى، واشتبكا مع الجيش الإسرائيلي. وردت إسرائيل بقصف موقع لحزب الله أسفرت عن مقتل ٣ من عناصره، الاثنين ٩ أكتوبر، مما استدراج ردوداً متبادلة، بما أدى إلى نزوح مدنيين من قرى حدودية. وفي المقابل، جرى إخلاء مستوطنات إسرائيلية إلى عمق ٧ كيلومترات من المستعمرات الشمالية الحدودية مع لبنان»<sup>(١)</sup>

وبعد اندلاع الحرب بأكثر من ثلاثة أسابيع خرج الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بخطاب سياسي، توقع الكثيرون أن يكون مؤشرا على تحول الحرب ودخولها منعطفا جديدا، إلا أن التصورات السياسية لحزب الله ومن خلفه إيران في قراءة المشهد الإقليمي والدولي، وتحديد المشهد الإقليمي والحشد العسكري الغربي والرسائل التي بعثت بها أمريكا، جعلت حزب الله في خطاب حسن نصر الله يرد على دعاوي الرواية الغربية والصهيونية بأن عملية طوفان الأقصى كانت بتحريض إيراني، وجاء الخطاب سياسيا في المقام الأول يدعم المقاومة ويقف في صفها لكن بحسابات سياسية دقيقة مفتوحة على كل الاحتمالات أيضا، وراصد عدة مفاصل أدت لحدوث عملية طوفان الأقصى، حيث «اعتبر نصر الله أن السنوات الأخيرة كانت قاسية جدا في غزة وفي الضفة الغربية، وتتلخص بأربعة ملفات ضاغطة مهدت لمعركة «طوفان الأقصى» وهي: ملف الأسرى، وملف القدس والمسجد الأقصى، والحصار على غزة، والمخاطر الجديدة في الضفة الغربية من استيطان وقتل يومي»<sup>(٢)</sup>، وظل دور الحزب في تصاعد مع دخول الحرب عام ٢٠٢٤م.

حتى وصل الأمر إلى مرحلة الأزمة مع سياسة الاغتيالات التي اتبعتها دولة الاحتلال، باغتيال حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، في تحول درامي أثر لحد بعيد في قوة حزب الله، خاصة مع ما سبقه من عملية «تفجير البيجر» النوعية، والتفوق النوعي عموما لجيش الاحتلال الذي يأتي محمولا على الدعم الغربي العسكري والاستخباراتي والسياسي أو السردية الغربية عموما.

(١) جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣م.

<https://aawsat.com>

(٢) موقع البي بي سي العربي، بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٣م.

<https://www.bbc.com/arabic/live/67293192>

### ٣- اليمن والعراق: أطراف للمناوشة والإشغال العسكري الجيوثقافي

كما شهدت عملية طوفان الأقصى وحرب غزة ٢٠٢٣م / ٢٠٢٤م ظهوراً قوياً لذراعيين إيرانيين آخرين في فضاء الذات العربية، الأول هو جماعة الحوثيين اليمنية، والثاني هو الحشد الشعبي في العراق، وإن كان الدور والظهور اليمني مع جماعة الحوثيين أكثر بروزاً من الحشد الشعبي، مع استخدام الأسلحة والصواريخ البالستية والطائرات الموجهة بعيدة المدى، وكذلك عملية احتجاز سفينة الشحن المملوكة جزئياً لـ«إسرائيل»، حيث «جاء احتجاز السفينة «غالاكسي» ليدر» وطاقمها الدولي المكوّن من ٢٥ فرداً الأحد، بعد أيام من تهديد الحوثيين المدعومين من إيران باستهداف السفن الإسرائيلية، على خلفية الحرب بين إسرائيل وحماس»<sup>(١)</sup>

وكانت جماعة الحوثي قد بزغ نجمها بعد مشاركتها في الثورة اليمنية ضمن سياق الثورات العربية الكبرى في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، رغم أنها تأسست عام ١٩٩٢، وقد ظهر الدعم الإيراني لها في العلن أكثر من مرة عن طريق التسليح حيث ضبطت السلطات اليمنية في عام ٢٠٠٩ سفينة أسلحة إيرانية متوجهة إلى الحوثيين، واشتعل الصدام بينها وبين الجيش اليمني الذي اتهمها بتكوين تنظيم مسلح على غرار حزب الله بلبنان، وتدخلت السعودية في المواجهة العسكرية بين الطرفين، غير أن الحوثيين أثبتوا فيها جدارة عسكرية ملحوظة.

ومع العقد الثاني وحالة الهشاشة والتأزم بين الرغبة الشعبية في التغيير مع الثورات العربية وعدم استجابة المؤسسات الحاكمة، استطاعت جماعة الحوثي أن تتقدم شيئاً فشيئاً ويزداد نفوذها، ويزداد الدعم والتمويل والصلات مع إيران، خاصة مع الصدام العسكري بين الحوثيين في عام ٢٠١٢م وبين حزب الإصلاح في مدينة صنعاء، وفتح الحوثيون جبهات كثيرة حتى عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥ سيطروا على الحكم والقصر الجمهوري وأزاحوا الرئيس هادي عبد ربه لتندلع الحرب الأهلية في اليمن، وتدخل السعودية والإمارات.. وصولاً إلى عام ٢٠٢٣م وعملية طوفان الأقصى التي وجد الحوثيون فيها الفرصة مناسبة لاكتساب تأييد شعبي عربي، يجمل وجههم في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مثلما وجد حزب الله الفرصة بعد تورطه في دعم النظام الثوري في قمع التمرد والثورة الشعبية.

(١) موقع فرانس ٢٤ الإخباري بتاريخ، ٢٠/١١/٢٠٢٣م

أما الحشد الشعبي في العراق فظهر للوجود عام ٢٠١٤م بمباركة حكومية لمواجهة داعش، جامعا العديد من قوات الميليشيات الشعبية العراقية التي كثير منها مقرب من التيار الشيعي رغم وجود بعض العشائر السنية المسلحة داخله، مع الإشارة إلى أن الحشد الشعبي تم تشكيله استنادا إلى فتوى من المرجع الشيعي الأعلى بالعراق على السيستاني، وكان الدعم الإيراني للحشد الشعبي علنيا وبمباركة الحكومة العراقية وفي ظل التناقضات وتفجرها مع ظهور داعش أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بعد ضمور القوة أو السيطرة التنظيمية لتنظيم القاعدة الذي نشأ بالأساس تحت رعاية أمريكية، ضمن دعم المجاهدين في أفغانستان للتصدي للاحتلال السوفيتي لها.

وفي أعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧م حقق الحشد الشعبي تقدما في المعارك ضد داعش، غير أن التطرف قد ظهر في خضم حراك الحشد الشعبي حيث ظهرت عمليات تشبه التطهير العرقي وجرائم في مناطق السنة والمناطق المختلطة بينهم وبين الشيعة، وفي ظل تكتيك إدارة التناقضات وخلقها باستمرار الذي تستخدمه الولايات المتحدة ضد الذات العربية، أعلن بعض المسؤولين الأمريكيين عن رغبتهم في تكوين تنظيمات سنية توازن التنظيمات الشيعية الموجودة ضمن الحشد الشعبي المدعوم من إيران، رغم أن أمريكا هي التي تعمدت عند وقف الحرب في حرب الخليج الثانية، أن تضع مناطق نفوذ وحظر طيران تركز لتفكيك العراق إلى أكراد وسنة وشيعة.. إلى أن جاءت عملية طوفان الأقصى في عام ٢٠٢٣م، حيث وجد فيها الحشد الشعبي فرصة لتجميل صورته السلبية مثله مثل حزب الله بعد مشاركته في قمع الثورة الثورية وجماعة الحوثي وانقلابها على السلطة اليمنية، ليعلم قاداته دعمهم لعملية طوفان الأقصى، حيث «أكد رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقية فالح الفياض، أن بلاده ستقوم «بكل الواجبات تجاه الفلسطينيين، سواء على صعيد المساعدات أو على المستوى العسكري، وقال.. إن «مشروع تهجير سكان غزة بائس، ولا يمكن تطبيقه»<sup>(١)</sup>، كما تعرضت عدة قواعد أمريكية في العراق للقصف، وهو الأمر نفسه الذي حدث في سوريا التي بها الكثير من القوات الإيرانية والجماعات الموالية لها والحزب لله.

(١) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (الإيرانية) بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢٣م

### ثالثا: المحور المصري والجدل بين الخيارات التاريخية ومستجدات الراهن

#### ١ - صراع القيم في تراشق الجبهة المصرية: بين الحد الأدنى والمواجهة

في يوم الأحد ١٢ مايو ٢٠٢٤م تناقلت وكالات الأنباء ما أعلنته وزارة الخارجية المصرية في بيان لها، عن نية مصر الانضمام لدعوى جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية ضد «إسرائيل»، في الادعاء القانوني بممارسات جرائم الإبادة ضد الشعب الفلسطيني والمدنيين في قطاع غزة، ذلك بعد أيام عدة من اجتياح قوات الاحتلال معبر رفح من الجانب الفلسطيني والسيطرة على ممر صلاح الدين/ فيلادلفيا الفاصل بين مصر وقطاع غزة، ضاربة عرض الحائط بالمفاوضات التي كانت تجري في القاهرة وبوساطة مصرية، رغم ما أعلنته حماس من موافقتها على الاتفاقية، وكان هناك تنازع في وجهات النظر المصرية تجاه ما يحدث على حدودها ما بين فريق ينادي بالحد الأدنى أو «الصبر الاستراتيجي» وفريق يطالب بالتشدد وردع مخططات جيش الاحتلال في إطار تراشق محدود.

بداية يجب النظر للنمط التاريخي الذي تعتمد القاهرة في سياساتها الخارجية منذ مرحلة ما بعد إزاحة الإخوان في عام ٢٠١٣م، وهو النمط الذي يمكن الإشارة إليه بسياسة «الحد الأدنى» ومحاولة التقليل من الخسائر وتقليل مساحة الملفات المفتوحة، وتقليل مساحة الاشتباك بقدر الإمكان، هذا النمط يمكن العثور عليه في ملف سد النهضة، وفي ملف العلاقات المصرية السودانية، وفي ملف التعامل مع السياسات الخارجية تجاه المنطقة في فترة دونالد ترامب الأولى، ويمكن القول إن محددات وجود هذا النمط تتمحور حول حالة الارتباك الداخلي والاستقطابات التي تفجرت فيما بعد ثورة ٢٥ يناير، وفي الوقت نفسه كان الارتباك الخارجي حاضرا أيضا لأن شبكة العلاقات المصرية التاريخية أصيبت بالارتباك الشديد بعد إزاحة دولة ما قبل ٢٠١١م، ثم إزاحة دولة الإخوان، من ثم سعت دولة ما بعد ٢٠١٣م لمحاولة استعادة التوازن شيئا فشيئا داخليا وخارجيا، مثقلة بلحظة تاريخية شديدة التعقيد والتدافع دوليا وإقليميا.

حين نعود لموضوع التراشق المصري الإسرائيلي في عملية رفع العسكرية؛ سنجد أنه تواكب مع عدة متغيرات داخلية مصرية شديدة الأثر على المستوى الاقتصادي، ذلك بعد وصول عجز الميزانية لمستويات قياسية، ووصول التضخم وزيادة الأسعار لمستويات غير مسبوقة، وندرة في العملة الأجنبية أثرت على توفير بعض الاحتياجات الأساسية من السلع والمكونات المستوردة، ووصلت للذروة مع توقف بعض المصانع عن العمل لعدم توفر الغاز لعملها، وكذلك القطع الدوري للكهرباء وتناوبه في المدن المصرية.

على المستوى المعلن ذروة التراشق كانت الإعلان عن وفاة أحد الجنود المصريين على الحدود وفق عدة روايات لأسباب الاشتباك مع قوات الاحتلال «الإسرائيلية» عبر الحدود، وكذلك الخلاف على تعريف الوجود الإسرائيلي في منفذ رفح واحتلال محور صلاح الدين / فيلادلفيا، وهل يكسر اتفاقية السلام المبرمة بين مصر و«إسرائيل» وملاحقها أم لا! وأخيرا تدمير محور رفح نهائيا والتسريبات الإسرائيلية بتفاهات مع مصر لنقله لمنطقة أخرى، ثم التسريبات التي قام بها الإعلام «الإسرائيلي» لصورة على زي عسكري لأحد الجنود تشمل صورة إسرائيل الكبرى متضمنة أجزاء من مصر، وأخيرا تصريح وزير التراث «الإسرائيلي» بضرورة احتلال سيناء المصرية، مروجاً لـ«تي شيرت» عليه صورة سيناء ضمن حدود «إسرائيل».

من ثم من وجهة نظر معينة يبدو أن «إسرائيل» انتصرت في التراشق بينها وبين مصر، وخرجت منتصرة بعدما احتلت معبر رفح ودمرته وسيطرت على محور فيلادلفيا/ صلاح الدين، وكان يروج بعضهم لكونها تعد منطقة عازلة جديدة بمحاذاة المحور، ورغبتها في عمل جدار أسفل الأرض وأعلىها لمنع إقامة الأنفاق بين مصر وقطاع غزة مستقبلاً، ولكن من وجهة نظر أخرى (سياسة الحد الأدنى) يرى البعض أن مصر واجهت مشروع التهجير وتصدت للضغوط الخارجية في هذا السياق، وأن عملية رفح العسكرية تواكبت مع تفجير عدة تناقضات داخلية لمصر كي يتم التأثير على قرارها الاستراتيجي وسياساتها الخارجية الناعمة والخشنة إزاء «إسرائيل»، وأن هذه التناقضات التي تفجرت كانت برعاية أمريكية وأمية شملت دور صندوق النقد، ودورا يزن الكفة ويجعلها في حالة تعادل ما للاتحاد الأوروبي في حزمة مشاريع اقتصادية في المؤتمر الذي عقد مؤخراً.

## ٢- معاهدة السلام: بين الالتزام الدولي والرؤية الاستراتيجية

يوجد بعد قانوني دولي في التدافع بين مصر وإسرائيل» في موضوع محور صلاح الدين ومنفذ رفح، باعتبارهما خاضعين لاتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية وملاحقها، خاصة في ظل الصراع وتباين وجهات النظر تجاه معاهدة السلام أو اتفاقية كامب دافيد، حيث يفسرها فريق بوصفها المحدد النهائي لاستراتيجيات مصر العامة في السياسات الخارجية (فريق الخضوع لمركزية الغرب وقيمه الثقافية الحاكمة)، ويصفها البعض الآخر باعتبارها مجرد التزام دولي يخضع لفلسفة عامة ترتبط وتنضبط وفق القرار المصري وهوية مصر ومستودعها (فريق التأكيد على الذات العربية ورفضها التهميش الخضوع للمركزية الغربية).

من ثم لابد من التفرقة شئئين؛ أولاً الالتزامات الدولية والمعاهدات التي تُوقع عليها وتبرمها الدول، بصفتها أحد العوامل أو المحددات التي يتم وضعها في الاعتبار عند وضع السياسات العامة للدولة داخليا أو خارجيا، وتؤثر فيها بدرجة ما زادت أو قلت، ثانياً المحددات العامة للشواهد التي تلتزم بها الدولة عند نظرتها لنفسها ووضعها للفلسفة السياسية العامة التي تحكم وجودها وتحركها في محيطها السياسي الداخلي والإقليمي والدولي، أو ما يمكن أن نطلق عليه عموماً الفضاء الجيوثقافي بدرجته والذي يعني القيم الثقافية الأساسية الحاكمة للدولة في علاقتها بممارسة دورها داخليا وإقليمياً ودولياً (حيث يختلف الفضاء الجيوثقافي عن الفضاء الجيوسياسي التقليدي في أنه أكثر تجزراً، وقدرة على الضبط من المستوى السياسي أو الأيديولوجي الذي قد ينكسر، فينهض الجيوثقافي بوصفه أقوى الأبنية الإنسانية وأعمقها للجماعات البشرية).

لتكون معاهدة السلام بين مصر و«إسرائيل» إحدى الالتزامات الدولية، التي تنضبط بالقطع وفق الفلسفة الجيوثقافية العامة الحاكمة لمصر ومحدداتها الهوياتية بمستودعها التاريخي المتراكم والمتجاور والمتناغم، فهو جزء من كل، هامش ضمن هوامش متعددة تدور في متن ومركز حاكم وعام، فالاتفاقية ليست مركز الفلسفة الجيوثقافية الوجودية لمصر بل هي مجرد التزام دولي ضمن نطاق عام، وحزمة من السياسات التي يحكمها مستودع الهوية المصري بأبعاده ومكوناته، ومستوياته المتعددة والمتناغمة داخليا وعربياً وإسلامياً وأفريقياً وعالمياً، ويكون الخيار الاستراتيجي العام والشامل لمصر؛ لا يعني حصراً سوى فلسفتها الوجودية العامة والعمل المستمر في سبيلها ولا خيار استراتيجي غيره، بينما معاهدة السلام هي مجرد التزام دولي، يجب أن يتم وضعه في خدمة الفلسفة الوجودية الجيوثقافية العامة لمصر وليس العكس، مثلها مثل أي التزام دولي آخر، أي ببساطة لو أن هناك من لديه ارتباك في تعريف الأشياء والبداهيات بسبب الاستقطابات السياسية التاريخية القائمة وإرثها المتداخل، فإنه علينا الآن أن نضع الأشياء في موضعها ونتجاوز فكرة الاحتراب الصفري الذي لا طائل منه.

فالأصل أن يتم ضبط الالتزامات الدولية وفق السياسة العامة لبسط الحضور المصري في فضاءه الجيوثقافي العام، ببعده الداخلي والإقليمي والدولي، العربي والإسلامي والإفريقي والعالمي، عبر ممارسة سياسات خارجية فاعلة في الاتحاد الأفريقي، فإذا كانت «إسرائيل» تروج لثقافة المركزية العنصرية السوداء والعداء للشمال الأفريقي وللهوية العربية الإسلامية ولمصر داخل القارة، فلا مانع أبداً من الحفاظ على الالتزام الدولي وفي الوقت نفسه وضع

سياسة خارجية فاعلة في مسار الاتحاد الأفريقي وأفريقيا عموماً، والالتزام الدولي بمعاهدة السلام، لا يعني القبول الاستراتيجي بالهيمنة الإسرائيلية لفرض نفوذها على الشرق الأوسط، وتفجير التناقضات العربية/ الأفريقية، أو السنية/ الشيعية، أو العربية/ التركية، ولا يمنع أبداً تطوير سياسة خارجية شرق أوسطية تعتمد على المبادرة، واقتحام تلك التناقضات وفق سياسة فاعلة لإدارة التناقضات وتفكيكها لصالح «مشارك جيوثقافي» جامع مصري/ عربي/ إسلامي/ أفريقي.

الالتزام الدولي بمعاهدة السلام، لا يعني القبول الاستراتيجي بانفراد إيران بتمثيل خطاب دعم المقاومة الفلسطينية والدفاع عن المقدسات الإسلامية في فلسطين، ولا يمنع تطوير سياسة خارجية تحافظ على الالتزام الدولي وتحافظ على الثوابت في أحقية الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ودولته المستقلة، ورفض سياسات العنصرية والإبادة وإرهاب الدولة الذي تمارسه «إسرائيل»، على أن يكون ذلك كله وفق الأعراف والبروتوكولات الدبلوماسية المعمول بها، فلا تنفرد إيران بتمثيل الحق الفلسطيني ودعم مقاومته في الفضاء الجيوثقافي الإسلامي وسرديته، بما قد يكسر الفلسفة الجيوثقافية المصرية ويمنع بسط حضورها في الفضاء الذي تنتمي له وتعتبر عنه.

الالتزام الدولي بمعاهدة السلام، لا يعني أبداً الامتناع عن تطوير خطابات وتصورات سياسية جديدة لا تسلم بهيمنة خطاب المركزية الأوروبية القديمة/ الجديدة، باعتبار «إسرائيل» هي الممثل لتلك الهيمنة في صورتها الماركسية القديمة (تيار الصهيونية الماركسية الذي قدمه بيردوف بيرخوف واشترطات لينين لقبوله في الجمعية الشيوعية الأممية العالمية المسماة الكومينترن)، أو الوجودية (فكرة الصهيونية الوجودية التي طرحها جان بول سارتر باعتبار الصهيونية هي التحرر الوجودي الأعلى لليهود أوروبا)، أو الليبرالية الدينية (بمعنى الصهيونية بتداخلها مع نموذج المسيحية البروتستانتية الأمريكية والإنجليزية، واعتبارها إسرائيل ممثلاً لليبرالية الغربية السياسية وامتداداً للشكل التجديدي للمذهب البروتستانتية وتصوراته الوجودية والدينية وعلاقته بالتوراة وتصوراتها)، هذا الالتزام لا يعني أبداً أننا نواجه خاضعين لأفكار الهيمنة الثقافية والتفوق الحضاري والصدام ونهاية التاريخ الغربية، بجذورها المثالية الدينية عند هيجل أو بجذورها المادية العلمانية عند ماركس، أو تمثلها الراهن في شكل نظريات الصدام الحضاري عند فوكوياما وبرنارد لويس وهينتنجتون.

### ٣- مقارنة ما بعد الشرق أوسطية: حقيقة الحرب في رفح

من وجهة نظر ما؛ فإنه يكون مخطأ من يظن أن ما كان يجري على الحدود المصرية وتناقلته وسائل الإعلام؛ هو مجرد تراشق عسكري قائم أو محتمل، فحقيقة الأمر أن مشروع الشرق الأوسط «الناعم» الذي طرح في تسعينيات القرن الماضي هو الذي يحترق، ويخرج من رماده مشروع الشرق الأوسط «الحشن» لفرض سيادة «إسرائيل» وأمريكا على المنطقة، وعلى مصر تحديداً، في حقيقة الأمر انتهى دور مصر ومعاهدة السلام بالنسبة إلى «إسرائيل» ولم يعد لديها ما تقدمه من وجهة نظرهم، تم اختراق القارة الأفريقية والترويج لمشروع المركزية العنصرية السوداء واعتبار مصر والعرب والإسلام قوى استعمارية دخيلة على القارة، وتم اختراق العديد من الدول الإسلامية كذلك، وتم اختراق العديد من الدول العربية، والعديد من دول العالم التي كانت في صف العرب مثل الهند.. ومن وجهة نظر ما كل ذلك تم بسبب اعتراف مصر بـ «إسرائيل»، والتخلي عن اعتبارها مشروعاً ونظاماً لـ «الأبارتهايد»، كانت تقف على السواء مع نظام بريتوريا العنصري في جنوب أفريقيا قبل سقوطه.

يتحدث البعض عن اعتبار مصر «الجائزة الكبرى» لإسرائيل؛ ولكن هذا تصور تجاوزه الزمن بالنسبة إلى «إسرائيل» واستنفذت كل أغراضها منه، وهم لديهم الآن تفسير آخر لمفهوم «الجائزة الكبرى» التي هي مصر، فلقد كشفت «إسرائيل» عن وجهها في الفترة الماضية؛ حين قالت أنها طالبت مصر بفتح الحدود لاستقبال أهل غزة في سيناء المصرية، وحين اتهمت مصر بعرقلة المساعدات لأنها رفضت التعامل مع الأمر الواقع وسيطرة جيش الاحتلال على منفذ رفح من الجهة الفلسطينية، والحقيقة أن الحرب ليست قراراً خشناً فقط بعمليات مواجهة بين جيش مصر وبين جيش الاحتلال، بل الحرب الحقيقية ربما تكمن في اتخاذ قرار سياسي مركزي يتجاوز مرحلة الشرق أوسطية، التي تسيطر على مصر فعلياً منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت «إسرائيل» المركز ومصر وكافة المنطقة هوامش أو حشوها.

وكانوا يعتبرون دور مصر مجرد «دولة حارسة للتناقضات» وشريكة فيما يسمونه «المصالح الأمريكية» في المنطقة، وكانوا يحافظون على توازنها الداخلي بكل الطرق كي تقوم بهذا الدور الحشو للمتن «الإسرائيلي»، والهامشي للمركز الأمريكي، ولم يكن مطلوباً من مصر في ظل «الشرق أوسطية» أن تقوم بـ «فرز اجتماعي» في كل المجالات يخرج العباقرة والقادة والأبطال والمفكرين والثوار، بل كان المطلوب هو مجرد «فرز اجتماعي» هش لأن

هناك دولة «راعية» أخرى لمصر سوف تضخ الموارد الكافية لبقائها على قيد الحياة.. بل إن مفهوم «الشرق الأوسطية» هو مفهوم نتاج للمركزية الغربية الذي يقيس العالم جغرافيا بالنسبة لها ولأمريكا، فهناك الشرق الأدنى والأوسط والأقصى.

وهنا لابد من مواجهة الواقع بكل قسوة؛ فالفترة القادمة لا تحتمل الاختيارات البين بين، لأن الحرب الحقيقية على حدود رفح المصرية هي قرار الحرب على مصر «الشرق الأوسطية»، واتخاذ القرار العقلاني الهادئ بدخول مصر مرحلة ما بعد الشرق الأوسطية، وامتلاك أسباب هذا الدخول والصعود مجددا في فضائها الجيوثقافي ومستودع هويتها ببعده العربي والإسلامي والإفريقي والعالمي، لأن «إسرائيل» وأمريكا يمارسون الشرق الأوسطية الخشنة مع مصر، ويقولون لها بالفم الممتلئ انتهت مرحلة الشرق الأوسطية الناعمة، ودخلنا في مرحلة الفرض والجبر والخشونة، والرد عليها ليس بالقوة العسكرية فقط أبدا إنما بتطوير مقاربة ومشروع جيوثقافي مصري جامع يتجاوز مصر الشرق الأوسطية، ويستعيد طبقات الهوية المتعددة لمصر في مستودعها الزخم ويحضر في كافة مستويات ذلك الفضاء، بخطاب فاعل جديد.

مقاربة ما بعد الشرق الأوسطية هي الحرب الحقيقية لتخرج مصر من كونها كانت مجرد حشو لمتن «إسرائيلي»، أو مجرد هامش لمركز حضاري يمثل الغرب/ أمريكا، حرب مصر الحقيقية هي حرب جيوثقافية بالأساس، تقوم على استعادة وعيها بثوابتها الثقافية في محيطها الجغرافي، مقاربة ما بعد الشرق الأوسطية هي استعادة المشتركات الثقافية العربية والتأكيد عليها، وبناء التكامل الاقتصادي وتفعيل تبادل الموارد المتنوعة في البلدان العربية، وصولا إلى تنسيق المواقف السياسية بعد ذلك الذي سيكون تطورا طبيعيا للمشارك الثقافي والتكامل الاقتصادي.

مقاربة ما بعد الشرق الأوسطية هي حرب مصر الحقيقية، فإذا لم يصحب التراشق الخشن القائم أو المحتمل بين مصر وبين جيش الاحتلال، بمسارات سياسية وخطة عمل متكاملة في السياسات الخارجية، فلن يحقق التراشق الخشن لمصر الهدف المرجو ولن يصيبه أبدا، لأن هدف أمريكا و«إسرائيل» الحقيقي هو إجبار مصر على قبول «الشرق الأوسطية» الخشنة، وإذا لم تدرك مصر أن هدفها لابد أن يكون هو فرض «مقاربة ما بعد الشرق الأوسطية» نكون قد بعدنا كل البعد عن الهدف الجيواستراتيجي والجيوثقافي للحرب الناعمة -والخشنة المحتملة- الدائرة حاليا على حدود رفح المصرية والفلسطينية.

خلاصة القول؛ مصر في حاجة إلى مقارنة تقوم بفك وتركيب بنيتها الاجتماعية الداخلية بالكامل، لأنها كانت تقوم على اعتبار مصر هامش لمتن شرق أوسطي تقوده «إسرائيل» وتضمنه أمريكا بوصفها المركز، ولقد تجاوزت أمريكا و«إسرائيل» هذه المرحلة ويريدون فرض الشرق الأوسط الخشن الآن، الحرب الحقيقية هي قرار سياسي بتبني مصر مقارنة ما بعد الشرق أوسطية، وتجاوز سياسات التبعية والحشو لمتون حضارية أخرى تخص أمريكا والغرب ونظرياتهم، الحشو والهامش لم يكن في حاجة إلى أبطال وقادة ودبلوماسيين ومفكرين، ولكي تتحول مصر إلى متن في وسط فضائها الجيوثقافي، يجب أن تغير من بنيتها الاجتماعية القائمة لتكون على قدر التحدي، وتعيد فرز المجتمع المصري وبنيتها الشاملة، بما يليق ببلد تواجه لحظة حضارية فاصلة إما أن تنهض أو يصيبها الدوار والمرض والوهن والاعتلال.

## الفصل الثالث:

### حرب غزة

#### بين الاستلاب للآخر والانسلاخ عن الذات

أولاً: الحرب وصفقة القرن: علاقات التهميش والمركزية الجغرافية

١ - صفقة القرن: خطاب المركزية الثقافية وانحيازاته

شهد الصراع على السردية الثقافية وهيمنتها على الجغرافيا في حرب غزة بعدا آخر ربما لا يكون قد تم الالتفات له جيدا، بسبب سخونة الأحداث وتلاحقها، وهو ظهور خطاب عربي يقدم استلابا ثقافيا للمركزية الغربية والحضارة المطلقة، ويبرر للانسلاخ عن الذات العربية للمقاومة وسرديتها، وإن كان هذا الخطاب قد ظهر في فترة ولاية ترامب وترشحه الأول مع صفقة القرن ووعدته بنقل السفارة الأمريكية للقدس.

حيث عملت صفقة القرن ومن بعدها الاتفاقيات الإبراهيمية، دورا رئيسا في التأكيد على سردية المركزية للرواية الصهيونية، وتهميش السردية الفلسطينية تماما وتحويلها إلى وجود مادي دون حضور ثقافي يتمثل في بعض المنح والعطايا الاقتصادية مع تهميش وإزاحة ثقافية للفلسطينيين، وذلك وفق النصوص المثبتة والتي جاء بها مشروع صفقة القرن في صورته التي خرج بها وأعلن عنها في فترة ولاية ترامب الأولى.

الظاهرة الأبرز في حرب غزة هي اشتداد تيار الانسلاخ عن الذات العربية وتمثلاتها السياسية إرث القرن العشرين، والترويج للاستلاب للتمثيلات الحضارية الغربية وأنه لا توجد ثقافة من الأصل دون أن يكون لها ركز حضاري قوي يعبر عنها وتخرج من خلاله، من ثم نلمح في صراع السرديات الثقافية في حرب غزة بروز تيار يروج للاستلاب الحضاري للغرب ممتزجا بنوع آخر من المركزية الثقافية، وهو تبنيه لمقاربات الاستشراق الغربي/ الأوروبي ومفاهيمه في توصيف الحالة العربية/ الإسلامية عموما، وراهن حالها في سياق حرب غزة خصوصا.

كما شهدت الحرب نوعا آخر من صراع السرديات الثقافية بين التهميش والمركزية، وهو

محاولة تحويل تيار الاستلاب الذي ظهر في مصر مع فترة ترامب الأولى، إلى شكل مؤسسي مع عرف بـ«مؤسسة» تكوين وتوقيت ظهورها، الذي ارتبط بتوقيت اجتياح جيش الاحتلال لمدينة رفح، وكذلك حالة الرفض الشعبي لمجموعة القيم الثقافية التي حاولت مؤسسة تكوين والقائمون عليها الترويج لها.

فمن وجهة نظر معينة جاءت عملية «طوفان الأقصى» وحرب غزة بعدها محاولة لإيقاف صفقة القرن في نسختها الديمقراطية مع بايدن، تمييزاً عن نسختها الأولى التي طرحها دونالد ترامب في فترة رئاسته الأولى، قامت الفلسفة الأساسية لـ«صفقة القرن» والتي صدرت وثقتها الرسمية الكاملة تحت عنوان: «السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»، على مركزية الوجود الثقافي أو الجيوثقافي للدولة الصهيونية مع تهميش الوجود الجيوثقافي للفلسطينيين وتمثلاثهم السياسية (الجيوثقافي هنا بمعنى القدرة على حضور الهوية وبروزها في الجغرافيا التي يشغلها الفلسطينيون، على العكس من إبراز الجيوثقافي الصهيوني وهيمته وبروزه في ذات الجغرافيا)، مركزة على فكرة أساسية وهي تأكيد الرؤية الإسرائيلية سياسياً في معظم الملفات، مثل حق العودة للفلسطينيين وإعلان دولة مستقلة ووضع مدينة القدس، وطبعاً بنفي الحق الفلسطيني في كل ذلك، في مقابل حزمة من المساعدات أو المشاريع الاقتصادية التعويضية للفلسطينيين بوصفهم هامشاً للمركز الثقافي والسياسي والاقتصادي «الإسرائيلي».

كان الاختلاف بين مرحلة ترامب ومرحلة بايدن؛ أن ترامب صوته مرتفع شعبي يميل للاستعراض وتهيج الجماهير، في حين كانت مرحلة بايدن تميل لشكل القاتل الصامت نوعاً والتي شهدت استمرار معظم سياسات صفقة القرن وأهدافها، خاصة الدعوة لتوسعة «الاتفاقيات الإبراهيمية» التي مثلت الجانب الدبلوماسي لصفقة القرن، والتغاضي عن السياسات العنصرية التوسعية «الإسرائيلية» نفسها، وكذلك عدم تغير الموقف من نقل العاصمة الأمريكية إلى القدس، قامت صفقة القرن على تأكيد المركزية الصهيونية السياسية والجيوثقافية، في مقابل التهميش الفلسطيني وتحويله إلى هامش متعاش اقتصادياً واجتماعياً دون بنية جيوثقافية تماماً، وهو ما نجده في نص وثيقة صفقة القرن، حين قالت: «إن للفلسطينيين تطلعات لم تتحقق بما فيها؛ تقرير المصير وتحسين مستوى المعيشة والارتقاء الاجتماعي ومنزلة محترمة إقليمياً ودولياً، ويرغب الكثير من الفلسطيني في السلام والاعتراف بالفرص الاقتصادية الهائلة والمزايا الاجتماعية التي تتظهرهم إذا

أمكن تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل<sup>(١)</sup>، ففي النص السابق يتضح تماما ما الذي تقدمه الصفقة للفلسطينيين (الفرص الاقتصادية والمزايا الاجتماعية) وما الذي تسقطه من حساباتها (حق تقرير المصير)، في أبرز تمثل للمركزية والتهميش باعتبار الفلسطيني/ العربي موضعاً للاقتصادي والاجتماعي دون الثقافي والهوياتي الذي قدمته الصفقة لصيقاً بالصهيونية ودولة «إسرائيل».

حيث فيما يتعلق بالرمز الثقافي والديني الأبرز للصراع بين العرب والصهاينة على القدس، أهملت الوثيقة أي ذكر للحقوق السياسية الفلسطينية فيها، وذكرت نصاً يحيل ضمناً لوجهة نظرها فيمن له السيادة والسلطة السياسية في مدينة القدس حين قالت: «كانت دولة إسرائيل حارساً جيداً لأورشليم القدس، إذ أبقى المدينة مفتوحة وآمنة أثناء إدارتها»<sup>(٢)</sup>، ففي النص السابق كلمة «إدارة» تعني السلطة السياسية لـ«إسرائيل» على المدينة، وهي التي شهدت العشرات من الانتهاكات والاحتجانات للأقصى والتي كانت واحدة منها سبباً في اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، لتبقى دلالة النص السابق مركزية في فهم المكون الثقافي ومحدداته في صفقة القرن التي قامت بكل وضوح على مركزية الرواية الجيوثقافية الصهيونية بكافة أبعادها، وتهميش الرواية الفلسطينية العربية بكافة أبعادها.

وفي موضع آخر تقول الوثيقة: «نعتقد أن العودة إلى أورشليم القدس المقسمة [بين العرب واليهود وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة].. سيكون خطأ كبيراً.. ستظل أورشليم القدس عاصمة دولة إسرائيل، ويجب أن تظل مدينة غير مقسمة»<sup>(٣)</sup>، يتضح من النص السابق فكرة مركزية السيطرة السياسية الكاملة لإسرائيل على مدينة القدس ثم التفاوض الهامشي على ترضية العرب وتسكينهم على الوضع المتاح أو المتبقي بعد تأكيد أو إقرار الثوابت المركزية الصهيونية.

وفي القسم الثامن عشر من الوثيقة الذي جاء تحت اسم: التعليم وثقافة السلام، ورد النص التالي شديد الدلالة في وضع مواصفات لثقافة الفلسطيني الهامش والتأكيد على مركزية الثقافة «الإسرائيلية» والصهيونية، حيث نص على أنه: «يجب أن يشمل [الاتفاق]

---

(١) انظر الترجمة الكاملة لوثيقة صفقة القرن، «السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعب الفلسطيني والإسرائيلي»، ص ٧، ترجمة مؤسسة «النهضة العربية للديمقراطية والتنمية»، فبراير ٢٠٢٠م، نسخة متاحة على الإنترنت.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣

(٣) المرجع نفسه، ص ٢١.

إنشاء ثقافة السلام وضع حد للتحريض، بما في ذلك وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة، وكذلك وضع حد لتمجيد العنف والإرهاب والشهادة [بالمفهوم الديني لمجاهدة العدو في الإسلام]. كما ينبغي أن تحظر الدعاية المعادية، وكذلك الكتب المدرسية والمناهج، والمواد ذات الصلة بما يتعارض مع هدف اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني<sup>(١)</sup>، فالاتفاقية تنص على وضع القيود على الجانب الفلسطيني وثقافته، في حين لا تنص على القيام بالمثل في الثقافة الإسرائيلية التي تقوم على تهميش الآخر بوصفه من «الأغيار» وفق المفهوم الديني اليهودي الرائج داخل دولة الاحتلال، وكذلك تركّز على ما تسميه وقف التحريض دون أن تهتم بالتأكيد على التوقف عن سياسة التحريض «الإسلاموفوبيا»، في الخطاب الأمريكي و«الإسرائيلي».

وربما ما ورد فيما يخص مدينة القدس في وثيقة صفقة القرن، كفيل بأن يعطي الدلالة لسبب تسمية عملية يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ م باسم «طوفان الأقصى»، أو رفض منطق الهيمنة والمركزية الصهيونية على المدينة في مقابل تهميش الحق العربي الفلسطيني الإسلامي فيها.

## ٢- الاتفاقيات الإبراهيمية: غطاء المركزية الثقافية

كان اختيار اسم «الاتفاقيات الإبراهيمية» تصورا للمركزية الثقافية في بعده الديني بامتياز، ويمكن تتبع أثره وصولا إلى برنارد لويس الذي وضع جذور الصدام الثقافي ومخططات تفكيك الشرق الأوسط، والتحالف المسيحي اليهودي ضد الإسلام، وهو الذي في كتابه الشهير: «التأثير الغربي واستجابة المسلمين»، كان واضحا في فكرة مركزية طرف ما (الغرب في شكله الذي يجمع المسيحية واليهودية) وهامشية طرف آخر (العرب والمسلمين) وضعه في موضع التلقي فقط، وكأن هناك مركز يرسل وهامش يتلقى فقط.

جاء اسم «الاتفاقيات الإبراهيمية» نسبة إلى سيدنا إبراهيم (ص) ونسبة إلى المفهوم أو المصطلح الشائع في الغرب المعروف بـ«الديانات الإبراهيمية»، فالهدف من الاسم هو تمييز الهيمنة ومركزية الرواية الصهيونية باسم المشترك الديني السماوي بين الإسلام والمسيحية واليهودية، وأن العرب واليهود أبناء عمومة أحدهما ينسب إلى سيدنا إسماعيل (ص) وهم العرب نسل سيدنا إبراهيم (ص) من زوجته هاجر المصرية، والآخر ينسب إلى سيدنا إسحاق (ص) وهم اليهود نسل سيدنا إبراهيم من زوجته سارة.

(١) المرجع نفسه ص ٣٨

واقعا تأخر ظهور مفهوم «الاتفاقيات الإبراهيمية» عن مفهوم «صفقة القرن» بمدة، وذلك إلى حين توقيع أول الدول العربية على تلك الاتفاقيات التي تعتبر الشكل السياسي الداعم لتمرير صفقة القرن ومركزية الرواية الصهيونية الأمريكية، وقعت عدة دول عربية على الاتفاقيات الإبراهيمية بما فيها الإمارات والبحرين والمغرب والسودان.

واستخدم دونالد ترامب سياسة خارجية تعتمد سياسات الهوية وإدارة تناقضاتها التاريخية ما بين التهميش والمركزية، فمثلا في مقاربتة للمملكة المغربية وضع توقيعها على الاتفاقية الإبراهيمية في كفة وفي الكفة الأخرى وضع انتصاره لروايتها في الصراع على الصحراء المغربية في مقابل تهميش رؤية دعاة الاستقلال المدعومين من الحاضنة الجزائرية بشكل ما، وفي مقاربتة للسودان وانضمامها للاتفاقيات الإبراهيمية ساوم برفع السودان مع قائمة الإرهاب والتهميش والعقوبات التي تصاحبها، أما مع الإمارات فكانت لعبته مختلفة تقوم على سعى الإمارات لتكون مركزا جديدا للذات العربية ينافس المراكز والحواضر التاريخية القديمة في مصر والعراق والشام.

وللتدليل على توظيف «الاتفاقيات الإبراهيمية» بوصفها الغطاء الثقافي، المعبر عن مركزية الآخر في صفقة القرن وتصوراتها السياسية، نضرب مثلا بما كتبه الباحث د. هاني نسيه في مقالة بعنوان: «بيت العائلة الإبراهيمية والزوبعة التي ثارت!» بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٣م، طرح فيها وجهة نظر لتصوره لافتتاح بيت العائلة الإبراهيمية في جزيرة السعديات بإمارة أبو ظبي في دولة الإمارات في السادس عشر من فبراير رسميا، والذي ضم مسجدا وكنيسة ومعبدًا يهوديًا..

ملخص وجهة نظره تركز على سياقات وشواهد مجردة لعلاقة الأديان السماوية بعضها البعض، ومكانة سيدنا إبراهيم عليه السلام فيها جميعا كما يصفه الإسلام بـ«أبي الأنبياء»، ساردا عدد مرات ورود اسم سيدنا إبراهيم في القرآن، ومستشهدا ببعض الشواهد التاريخية لتجاوز أماكن العبادة في ظل الحضارة الإسلامية؛ متجاهلا السياق الراهن للمفهوم وتوظيفه المترابط والمتداخل فهناك «الاتفاقيات الإبراهيمية» و«الصندوق إبراهيمي» للتمويل والمساعدات ذات السياق نفسه، ثم «بيت عائلة إبراهيمي»، وكلهم يقومون على سياق سياسي وحضاري وثقافي واحد للتهميش والمركزية، وهو سياق «صفقة القرن» والتهميش للرواية العربية عبر الاستيلاء على القدس والمخططات ضد المسجد الأقصى، وشرعنة المستوطنات في الضفة الغربية، والتمكين لمركزية الرواية الصهيونية.

وفي السياق ذاته نشر د. هاني نسيرة مقالة أكثر وضوحاً في توضيح المفهوم ودوره العام بعنوان: «حوار الأديان لم يبدأ سياسياً بل بدأ فكرياً مدنياً! من القديم إلى الحديث»، يطرح فيه وجهة نظره حول حوار الأديان والمشتراك بينها في سياق مقاله السابق عن «المشتراك الإبراهيمي» بين الأديان السماوية، و«بيت العائلة الإبراهيمية» الذي افتتح في الإمارات، فيفتتح المقالة بأن يرد على سؤال: لماذا الحوار - في سياق المشتراك الديني الإبراهيمي - دفعه السياسة ورفضه الفقهاء؟ لتبدو خلاصة مقالته أنه يؤسس لمشروعية المضي قدماً في الترويج للاتفاقيات الإبراهيمية وصفقة القرن، في موجتها الجديدة التي تستخدم ستار «حوار الأديان» مع تدشين ما يسمى «بيت العائلة الإبراهيمية» في الإمارات، ولكن مع تجاوز رفض طبقة علماء الدين الذين عارضوا قبول الهيمنة الحضارية وتطبيع الاحتلال الصهيوني باسم «المشتراك الديني» الإبراهيمي، وعن طريق تأسيس مشروعية ما لقيام ذلك الحوار الديني المزعوم على يد طبقة عربية تنتسب لـ «التيار المدني» أو «الفكري».

فتجاهلت مقاربتة الفكرة المركزية في «الاتفاقيات الإبراهيمية» والتقدير السياسي والثقافي والعام لمشروع صفقة القرن، وهل هو يأتي في سياق مفاهيم وأطروحات «صدام الحضارات» ومركزية الذات الغربية المسيحية اليهودية، أم يأتي في إطار التعدد والتنوع و«حوار الأديان» أو حتى «تحالف الحضارات» كمشروع طرحته الأمم المتحدة؟

والنظر في أيديولوجية دونالد ترامب الذي ينتمي إلى اليمين المسيحي الأمريكي، بأفكاره عن التفوق الأبيض الجرمانى (الأنجلو ساكسونى)، والكنيسة الأمريكية التي طورت مفاهيم التعالي الديني لمذهب البيوريتانية أو التطهريّة العنصرية (مثل مواقفها تجاه السكان الأصليين من الهنود الحمر وتجاه السود المستجلبين من أفريقيا)، كما أن رأسمالية ترامب البرجماتية بكل الخلفيات الشعبوية والصدامية لا تقف بعيداً أبداً عن مشروع «صدام الحضارات» الذي طرحه صمويل هنتنجتون، حيث اعتبرت العديد من منصات التحليل العالمية أنه: «يذكرنا ترامب بنظرية صمويل هنتنجتون عن صدام الحضارات والتي صاغها بعد نهاية الحرب الباردة، وأبرز فيها أولوية الأبعاد الثقافية في نزاعات زمن العولمة، في نقض لتفاؤل تلميذه فرنسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ».

### ٣- حرب غزة: أزمة الذات والآخر

إن الجدل في البنية الثقافية العميقة وأنساقها الحاكمة للعلاقات الجيوثقافية في منطقة

الشرق الأوسط، متجسدا في سياسات الهوية (من الذي ستبرز هويته ومن الذي ستخفت هويته)، وعلاقات الهامش والمركز...، قد ظهر بشكل جلي في حرب غزة عبر تمثلات عدة، مثلما ظهر قبلها موضوع الاستلاب للآخر الصهيوني/ الغربي ومركزيته وهامشية الذات العربية بشكل سافر مع صفقة القرن وفترة ترشح دونالد ترامب وولايته، حيث ظهر تيار عربي بدأ مع د.يوسف زيدان في مصر والتشكيك في بعض الوقائع التاريخية والأحداث الدينية، ليتنصر للرواية الصهيونية في موضوع هيمنتها على المسجد الأقصى والقدس ومركزية الرواية الدينية الخاصة بها، وتهميش الذات العربية الإسلامية وروايتها والانسلاخ عنها متذرعا بخطاب بعض المتطرفين العرب، ومصورا إياهم على أنهم التمثيل العام والكلي للذات العربية، بما يستوجب الخروج على تلك الذات العربية والانسلاخ عنها.

وتبعه مجموعة من الباحثين أو الكتاب العرب والمصريين أيضا، منهم مراد وهبة، وسعد الدين إبراهيم، وامتدت هذه الأسماء على مدار الوطن العربي كله، لتشمل: سليمان الطراونة (الأردن) - نبيل فياض (سوريا) - فرحات عثمان (تونس) - صالح الفهيد وفهد الشمري (السعودية)، وغيرهم. وتوسع تيار الاستلاب للصهيونية ومركزية روايتها ليشمل خطابا دينيا متمردا ومنسلخا عن الذات العربية قدمه بعض القرآنيين، والمنشقين على الإخوان والمأزوميين من تجربتهم معها، وكذلك ضم الخطاب بعض المنتسبين للمسيحية مدفعين بالصراع الحدي والاستقطابي مع الخطاب السلفي، وشمل تيار الاستلاب أيضا خطابا علمانيا متمردا يدعم مركزية الرواية الصهيونية بحجة الخروج على الرواية التقليدية للذات العربية والإسلامية وبعض تمثلاتها المتشددة،<sup>(١)</sup>

أما في حرب غزة فقد أخذ الجدل في سياسات الهوية وعلاقات التهميش والمركزية تمثلات أخرى عدة، بعد مرحلة خطاب الاستلاب بتنوعاته المتعددة فيما قبلها الذي أسس لخطابه في الإعلام يوسف زيدان، من أبرز هذه التمثلات يوجد تمثلان يمكن الإشارة إليهما، الأول ما يمكن تسميته بـ«خطاب الاستلاب الحضاري العام» الذي روج له مجموعة من الباحثين العرب الذين خرجوا من البلاد العربية مأزومين من تناقضات ما بعد الثورات العربية، فاقتربوا من الحواضن العلمية الغربية وأنتجوا خطابا يمكن تسميته بخطاب «الاستشراق الجديد» حيث أعادوا إنتاج المركزية الثقافية لمفاهيم الاستشراق بشكل جديد وقشرة براق

(١) للمزيد انظر: دفاعا عن القدس وهوية الذات العربية، مرجع سابق

ترفع شعارات الموضوعية والعلمانية والعقل النقدي، وكان خطابهم تجاه عملية ٧ أكتوبر وحرب غزة سلبيا وظهرت ميلهم لمركزية الآخر الغربي الحضاري العام من خلال عدة نقاط تشير الدراسة لها لاحقا.

التمثل الثاني كان في مصر ومحاولة تحويل تيار الاستلاب فيما قبل حرب غزة إلى شكل مؤسسي مع الحرب، فيما عرف بـ«مؤسسة تكوين» التي خرجت إلى النور تواكبا مع عملية رفع العسكرية على حدود مصر، كما سبق تقديم مؤسسة تكوين إرهابيات بعينها بظهور إعلامي معين للدكتور عبد المنعم سعيد المعروف بدوره التاريخي في مرحلة التسعينيات، ومحاولة تأسيس شكل واسع لتيار التطبيع المصري الذي تواكب مع احتمالية ظهور الشرق الأوسط والسلام الذي كان محتملا (الأرض مقابل السلام) برعاية أمريكا في اتفاقيات أوسلو، حيث عُرف د.عبدالمنعم سعيد بميله الفكري للتجربة الليبرالية الأمريكية عموما، وبتوجهاته تجاه الصراع العربي/ الإسرائيلي التي يضعها تحت اسم: السلام والاستقرار والتعايش (كما فعل مؤخرا في لقاءات عدة مع الإعلامي أحمد موسى في برنامج على مسئوليتي في عام ٢٠٢٤م)، والذي كشف فيه الكثير من الأوراق الثقافية الكامنة في جذر الاستقطاب العربي وأزمته الراهنة، حيث يرى أن الدول العربية حاليا تنقسم إلى فريقين فريق يسمى نفسه فريق الممانعة أو الرفض أو التيار العروبي التاريخي في مقابل فريق المواطنة والاستقرار والسلام والتقدم.

وحين نسلط الضوء على كلمة واحدة في خطابه وهي كلمة «المواطنة»؛ سنجد أنه يقع في تناقض الفك والتركيب الانتقائي، إذ يرى أن خطاب المقاومة العربية والصمود ورفض الهيمنة الثقافية يمثل فكرة الشمولية والدكتاتورية وغياب الديمقراطية (رابطا بينه وبين مرحلة الناصرية والقومية الاشتراكية والحزب الواحد)! بينما يرى أن فريق التطبيع والاتفاقيات الإبراهيمية الحديثة هو الفريق الذي سيحقق «المواطنة» العادلة والمشاركة الديمقراطية الشعبية أو التصور الليبرالي الديمقراطي الأمريكي عموما (فيما يدل على مرحلة الساداتية الليبرالية الديمقراطية نسبيا وتجربة المنابر الحزبية ثم الأحزاب المصرية بشكلها الراهن)! وهو المنحى نفسه الذي يقدمه عتاة تيار الاستلاب للصهيونية وفلاسفته عند يوسف زيدان ومراد وهبة تحديدا فيما قبل حرب غزة وأثناء طرح صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية.

## ثانيا: الحرب وخطابات الاستلاب للمركزية الحضارية والاستشراقية

### ١ - استلاب الاستشراق الجديد وخطابه

تواكب مع حرب غزة ظهور خطاب يتبنى بشكل ما وبدرجات متباينة الرواية الغربية أو الصهيونية للاحتلال ومركزيتهما، وفق رطانات وحجج وتأويلات وتفسيرات ترتبط بما يمكن تسميته «استلاب الاستشراق الجديد»، وهو الخطاب الذي يرتبط بمجموعة من الباحثين العرب الذين خرجوا من البلاد العربية إلى مراكز أوربا البحثية العاملة في «الاستشراق» أو ما أصبح يسمونه «الدراسات الشرقية»، التي تقوم على مركزية المقولات والمفاهيم الأساسية التي طرحها الغرب في مرحلة الاستشراق عند مقارنته لبلاد الإسلام والمسلمين، والتي تركز بالأساس حول مقولات العلمانية وعلاقة السياسي بالديني، وتركز أكثر على فكرة عمومية التمثيل أو تقديم الخطاب المتطرف الديني الذي يقدمه البعض بصفته الممثل للإسلام والمسلمين، مع تركيزهم أيضا على موضوع «الاستبداد السياسي» وتمثاله.

فهم مستشرقون عرب جدد أي باحثون يعملون وفق منهج الدراسات الاستشراقية، ويروجون لمشروعاتهم باسم المقاربات النقدية، مع تفكيك الخطاب العربي الذي نقد خطاب الاستشراق أي يقومون بعملية «نقد النقد» للخطاب العربي الذي يحلل مرجعيات الخطاب الغربي، والعديد من هؤلاء المستشرقين العرب الجدد خرجوا من بلادهم في سياق تناقضات الثورات العربية في العقد الماضي، ولديهم الحجة الجاهزة للانسلاخ عن الذات العربية عبر خطابات الاستبداد والهيمنة القومية والتطرف الديني، ولا يمارسون نقدا إصلاحيا من داخل البنية العربية إنما تتفتح لهم أبواب المراكز البحثية الأوربية المهمة بالدراسات الشرقية/ الاستشراق وبرامجها البحثية والتمويلية، لأنهم يعملون وفق السياسات العامة لها.

برز خطاب «الاستشراق الجديد» للاستلاب للآخر ومركزيته والانسلاخ عن الذات العربية الفلسطينية في حرب غزة، مع الباحث السوري د. حسام درويش المرتبط بالعمل في الجامعات الألمانية ومراكزها الاستشراقية الجديدة، وذلك من خلال عدة مواقف ومقالات أبرزها ما جاء في مقاله المعنون: قراءة نقدية لـ «بيان الفلاسفة العرب - من أجل فلسطين»، حيث كان قد صدر بيان عربي باسم «بيان الفلاسفة العرب»<sup>(١)</sup>، تعرض لما ورد في بيان

(١) انظر بيان الفلاسفة العرب من أجل فلسطين، موقع المعهد العالمي للتجديد العربي، ١٩/١/٢٠٢٤م  
<https://arabicrenewal.org>

الفيلسوف الألماني هابرماس الذي أصدره برفقة ثلاثة آخرين بعنوان: «مبدأ التضامن» الذي وقف إلى جانب العدوان الصهيوني<sup>(١)</sup>

سعى حسام درويش في مقاله المعنون: قراءة نقدية لـ«بيان الفلاسفة العرب - من أجل فلسطين»؛ إلى نوع من الجدل ليساوي بين الضحية وبين الجلاد، ويفكك إجمال الحق العربي الفلسطيني الذي يرى في الصهيونية قوة احتلال، وفي العرب ومقاومتهم حق شرعي أصيل لتقرير المصير وتحرير بلادهم، وذلك حين قال: «ومن ناحية ثانية، البيان المذكور أحادي، لأنه يقتصر على تبني رؤية بسيطة أو تبسّطية للصراع والمسائل المتصلة به. ووفقاً لتلك الرؤية، ثمة حقٌ فلسطينيٌّ مطلقٌ لا تشوبه شائبةٌ، ولا يأتيه الباطل من أيٍّ من جهاته، مقابل باطلٍ إسرائيليٍّ/ صهيونيٍّ مطلق ليس فيه ذرة حق ولا أي قيمة، معرفية أو أخلاقية، إيجابية...»<sup>(٢)</sup>، لتركز هنا على فكرة المعرفة والمنطق والفلسفة التي يحاول خطاب الاستشراق الجديد تقديمها بوصفه ذريعة لقبول الآخر الاستعماري الصهيوني، وهي الفكرة نفسها التي طرحها الاستشراق ومنطقه المعرفي لقبول الآخر الاستعماري الغربي.

وكرر الفكرة نفسها عن المساواة بين الضحية والجلاد والتخلص من المواقف المبدئية والكلية في الصراع ووجود طرف قائم بالاحتلال وطرف يتعرض للاحتلال، حين قال: «أما عالمنا الإنساني المعيش فخالٍ ليس من الآلهة فحسب، بل من الملائكة والشياطين أيضاً. وبدلاً من الاقتصاد على تصوير الإسرائيليين على أنهم مجرمون، وليس لهم أي حق، وتصوير الفلسطينيين على أنهم ضحايا، وليس عليهم أي لوم ولا يتحملون أي مسؤولية، كان من الضروري إضفاء طابع فلسفيٍّ ونسبيٍّ على تناول الأمور»<sup>(٣)</sup>، هنا يستمر منطق الاستشراق الجديد وخطابه في اعتبار الفلسفة والمعرفة مطية تبرر فكرة الاستعمار والاحتلال الصهيوني، تماماً مثلما كان تبرير فكرة الاستشراق ودوره المعرفي والعلمي وإهمال دوره في تبرير فكرة احتلال الآخر واحتكار تمثيله في صور نمطية متخلفة تبرر فرض الهيمنة والسيطرة عليه باسم المعرفة الغربية و«الجهل» الشرقي.

كما تبني خطاب الاستشراق الجديد مع درويش خطاب الآخر الصهيوني المباشر وسرديته التي تتهم حماس في يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ م بالتجاوزات الإنسانية! ذلك حين قال: «في

(١) انظر النسخة الإنجليزية من البيان، ١٥/١١/٢٠٢٣ م

<https://www.resetdoc.org/story/habermas-israel-principle-solidarity/>

(٢) المرجع نفسه

(٣) المرجع نفسه

كل خطابات الفلسفة الغربية الناقدة لإسرائيل، والمقرة بكامل حقوق الفلسطينيين، هناك نقدٌ أو انتقادٌ موجه للفلسطينيين أو لحماس تحديدًا. ويحصل هذا النقد/ الانتقاد، في إطار الإدانة المبدئية الحازمة لاستهداف المدنيين عمومًا، ولاستهداف الأطفال والعجائز والمستضعفين خصوصًا.<sup>(١)</sup>، متجاهلاً درويش المصادر الغربية نفسها التي أقرت بكذب روايات الاحتلال التي تتعلق بقطع رؤوس الأطفال وعمليات الاغتصاب وما إلى ذلك، ومتجاهلاً التقارير نفسها التي أكدت على تفعيل جيش الاحتلال لما يسمى بروتوكول «هانبيال» الذي ينص على ترجيح قتل مواطني «إسرائيل» عسكريين أو مدنيين إذا كان ذلك سيمنع وقوعهم أسرى لدى الفلسطينيين، وهو ما أكدته المصادر «الإسرائيلية» نفسها حيث» كشفت صحيفة إسرائيلية [هآرتس].. أن الجيش الإسرائيلي أصدر أمراً بتفعيل «بروتوكول هانبيال» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م... وأضافت الصحيفة أن أمر الضربة الجوية الأولى صدر عند معبر إيرز، وفي وقت لاحق، هاجم الجيش الإسرائيلي أيضاً معسكر ريعيم، وبؤرة ناحال عوض الاستيطانية، ومنطقة الجدار التي اختبأ فيها المدنيون [الإسرائيليون].»<sup>(٢)</sup>

وكانت أبرز تصورات المركزية في خطاب الاستشراق الجديد الذي يقدمه حسام درويش، تتعلق بفكرة الإلحاق والتبعية، إي إلحاق الذات العربية وتبعيتها للمركز الآخر الغربي المعرفي، ذلك حين قال: «ولعل التوترات المعرفية التي يتضمنها «بيان الفلاسفة العرب» تتجلى وتتكشف، خصوصاً، في الدعوة التي يتضمنها البيان والموجهة إلى كل: «المفكرين والفلاسفة في كل أنحاء العالم إلى الانضمام إلى صوت الفلاسفة العرب». فهذه الدعوة تجهل أو تتجاهل أن أصوات مفكرين وفلاسفة كثر، من كل أنحاء العالم، قد علت، مسبقاً، في هذا الخصوص، حتى قبل أن يفكر «الفلاسفة العرب» بإصدار بيانهم المذكور. وكان حرياً بهؤلاء الفلاسفة العرب أن يعلنوا، هم، التحاقهم بالفلاسفة غير العرب، مع التنويه بريادتهم، بدلاً من أن يكتفوا بدعوة الآخرين إلى الانضمام إليهم، مع ما يتضمنه ذلك الاكتفاء من زعم، صريح أو ضمني، بالريادة، وجهل أو تجاهل، فعلياً، لمبادرات الآخرين وأسبقيتهم، في هذا الخصوص.»<sup>(٣)</sup>، حيث تتبدى بوضوح هنا المركزية وغياب

(١) المرجع نفسه

(٢) موقع سكاي نيوز عربية، الإمارات، ٧/٧/٢٠٢٤م

<https://www.skynewsarabia.com/world/1727446>

(٣) المرجع السابق

المنطق فيمن هو الأصل ومن هو التابع، باعتبار أن البيان العربي خارج من أصحاب القضية وصوتها الأصيل!

ولم يكتف درويش بذلك بل اتخذ موقفاً كلياً تعميماً رافضاً للبيان ودوره وسعيه للتأكيد على الحق الفلسطيني، ورفض الدعم المعرفي الغربي لمشروع الاحتلال وعدوانه على الشعب الفلسطيني الأعزل، حيث قال في تعميّمه: «وهذا ما سعى الفلاسفة العرب إلى القيام به، في بيانهم المذكور، بغض النظر عن مدى (عدم) نجاحهم في مسعاهم المذكور. وأقول هذا، انطلاقاً من اطلاعي على بعض كواليس إعداد ذلك البيان، من جهةٍ، ومن قراءتي لمضمون ذلك البيان، من جهةٍ أخرى»<sup>(١)</sup>

إضافة إلى نقطة أخرى يستخدمها خطاب الاستشراق الجديد عند درويش في البيان وهي فكرة أن يقدم الخطاب العربي دوماً فروض الولاء والطاعة عند بناء مواقفه من الغرب، للأصوات الهامشية خارج المسار الرسمي التي قد تملك موقفاً مغايراً نسبياً، ويتجاهل درويش أن الخطاب العربي يكون في تعميّمه منصّباً على المسار الرسمي والمتون الكبرى الصانعة للسياسات الغربية، ذلك حين يذكر «وقد أشرت في نصٍّ سابق - الفلسفة وألمانيا والقضية الفلسطينية: «العار، العار» - إلى ضرورة تجنب بعض ردود الفعل التي تضمنت بعض التعميمات المجحفة في حق ألمانيا والغرب عموماً، من جهةٍ، وفي حق الفلسفة (الغربية) وقيم التنوير، من جهةٍ أخرى»<sup>(٢)</sup>، ذلك دون أن يلق درويش بالاً للخطابات الرسمية المركزية الألمانية معظمها إن لم يكن كلها التي تقف مع العدوان الصهيوني حتى على المدنيين الفلسطينيين! فقد «خاطبت وزيرة خارجية ألمانيا، أنالينا بيربوك، برلمان بلادها بمناسبة الذكرى الأولى للهجوم الذي شنته حركة حماس على إسرائيل في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي [٢٠٢٣م]، وقالت بيربوك إن حق الدفاع عن النفس «لا يعني مهاجمة الإرهابيين بل تدميرهم». وأضافت: «عندما يختبئ عناصر حماس بين الناس وخلف المدارس، فإن الأماكن المدنية تفقد وضع الحماية لأن الإرهابيين ينتهكونها»<sup>(٣)</sup>.

(١) حسام درويش، قراءة نقدية لـ «بيان الفلاسفة العرب - من أجل فلسطين»، موقع تليفزيون سوريا، ٢٠٢٤/٩/٢، <https://www.syria.tv>

(٢) المرجع نفسه

(٣) موقع يورونيوز، ٢٠٢٤/١٠/١٥م

<https://arabic.euronews.com/2024/10/15/german-fm-israel-can-kill-civilians-in-gaza-to-defend-itself>

## ٢- الاستلاب الحضاري والاختراق والممانعة الثقافية

في سياق حرب غزة وبالمواكبة معها ظهر شكل آخر من أشكال المركزية والهامش بين الذات العربية الإسلامية وبين الذات الغربية/ الأوروبية، تمثل في فكرة الاستلاب الحضاري العام الذي لديه فكرة رئيسة ومركزية بأنه لا توجد جماعة بشرية ما، لديها ثقافة أو هوية متماسكة ما دون أن يكون لديها حضارة مصاحبة، تشمل قيما سياسية وتراكما تقنيا أو علميا، من ثم من وجهة نظر هذا الفصيل فإن الذات العربية في لحظتها التاريخية الراهنة لا تملك تمثلات حضارية أو قيما سياسية فاعلة بالتالي فإنها لا تملك أو لا تستحق أن تملك ثقافة أو هوية ما، وعليها أن تندمج في الأشكال الحضارية السائدة وبالتالي ما يصاحبها من تمثلات هوياتية، مستدعين استشهادات عدة للفلسفة الوجودية في مرحلتها اليونانية حول كون الهوية الإنسانية لاحقة على وجود البشر وليست جاهزة وموروثة (الماهية أو الهوية لاحقة على الوجود).

وفي الوقت نفسه ظهر خطاب مصاحب أو مجاور لخطاب الاستلاب الحضاري؛ يرى أن الهوية العربية هي فعل يرجع لستينيات القرن الماضي يرتبط بالأنظمة الشمولية العربية أحادية الحزب والاستبداد والتعسف في الرأي، وكذلك يسقط ذلك الإرث على الموقف من الهوية العربية في القرن الحادي والعشرين، معتبرا أن الهوية قد تمثل تعاليا ومركزية ضد طبقات الهوية الأخرى في البلدان العربية كـ«الأمازيغية» مثلا، وأن الهوية العربية بسياقها في القرن الحادي والعشرين تقف في مواجهة مفاهيم: المواطنة والحريات والإنصاف والعدل، معتبرين المفاهيم الجزئية التي يطرحها الغرب حول الحريات الفردية مركزا، ومتجاهلين السياسات الكلية حول الهيمنة العنصرية والثقافية والحضارية التي تجري في القرن الحادي والعشرين، وما يجري في فلسطين تحديدا.

وسوف نضرب مثلا لخطاب الاستلاب الحضاري وأزمة مركزية الآخر الغربي وهامشية الذات العربية، بندوة «إشكالية الهوية العربية بين الاختراق والممانعة الثقافية»<sup>(١)</sup> التي عقدتها وحدة الدراسات الثقافية التي تتبع «المعهد العالمي للتجديد العربي» بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٢٤م وفي عز جرائم العنصرية الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل،

(١) انظر تسجيل الندوة على موقع «المعهد العالمي للتجديد العربي»

<https://arabicrenewal.org/even/>

وكذلك على موقع الفيس بوك

[https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch\\_permalink&v=248617258329554](https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch_permalink&v=248617258329554)

وكانت الندوة بإدارة الجزائرية د. سليمة مسعودي، وحاضر فيها المغربي د. محمد فارضي، وعقب فيها د. محمد بن علي العوفي من سلطنة عمان، طارحة الندوة الجدل حول تأثر وتأثير مجتمعات الوطن العربي مع باقي المجتمعات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، من خلال إشكاليتين رئيسيتين، هما: كيف يمكن الاحتفاء من الغزو الحضاري؟ وما السبيل إلى الانفتاح على الثقافات الإنسانية المتقدمة دون الاستلاب أو الانصهار فيها؟

حيث انقسمت الندوة إلى فريقين فريق يدافع عن الهوية العربية الراهنة وثقافتها في ظل التراجع الحضاري، ويرى أن الممانعة الثقافية وسيلة تلجأ إليها الأمم والجماعات البشرية عند لحظات التراجع الحضاري، ومثل هذا الفريق المحاضر والمقرب وبعض المتدخلين بالتعليق منهم: د. عزيز العصا (مؤكد أن العولمة ليست فكرة بريئة وأن العالم ليس عادلاً منصفاً تجاه الجميع)، ود. سعيد أصيل (الذي أكد على تعالي خطاب بعض المثقفين وتأثرهم بالتصور الاستشراقي للتراث)، ود. ناصر زيدان (الذي أكد أن الصراع في غزة لا يتعلق بالمواطنة أو الديمقراطية، وأن هناك استهداف للعرب! وأنه لا توجد بنية أممية عالمية عادلة يمكن الانتساب لها بديلاً عن الهوية الذاتية).<sup>(١)</sup>

بينما انتصر الفريق الآخر في الندوة لوجهة نظر الاستلاب الحضاري ومركزية الذات الغربية وقيمها، وأن الثقافة أو الهوية يجب أن تُصحب بتمثيلات حضارية وقيم سياسية وإلا فإنها لا تعد هوية فاعلة، وأن هوية الذات العربية الراهنة غير مكتملة الآن ولا يجب أن تُستمد من الإرث أو الموروث القادم من الماضي، بل عليها أن تندمج في الحاضر السائد ثقافة وحضارة، وقد مثل هذا الفريق د. قاسم المحبشي، ود. هدى الكافي، ود. نجلاء نصيرية.

ففي مداخلته تساءل د. قاسم المحبشي، هل توجد هوية عربية الآن يمكن التمسك بها! وهل الهوية فكرة دائمة للدفاع عنها! وقال أنه لا يمكن أن تكون للعرب هوية في الماضي، يجب أن تكون هناك هوية في هذا العالم (الحالي)، مستشهداً بالفكر اليوناني القديم من وجهة نظر وجودية فلسفية، وأن الوجود يسبق الماهية أو الهوية، لذا يكون التأكيد على الهوية العربية المستقبلية لا الهوية التي في الماضي، فالمجتمع الإنساني غير مكتمل الهوية دائماً، وأن مقومات الهوية كالأعلام والثقافة والتعليم ما الذي يمكن أن تحققه! وأن العرب في حاجة إلى الحضارة والعلم والتكنولوجيا القادمة من العولمة أو الغرب، وأنهم في حاجة إلى

(١) المرجع السابق

الحضارة والاندماج في هذا العالم. ثم أوضح وجهة نظره دون لبس عندما طلب المداخلة مرة أخرى، حيث أكد أنه لا يمكن أن توجد ثقافة دون حضارة من أي نوع! وأن السياسة هي جوهر الحضارة، وحاليا ليس لدينا أي هوية نفتخر بها! فالهوية تبدأ من الحضارة ودون حضارة قائمة لا توجد هوية، معترضا على فكرة القيم (النظرية والمفترضة والثقافية) دون تمثلات سياسية معبرة عنها، أي لا توجد قيم (ثقافية) دون قيم سياسية (أو حضارية) معبرة عنها.<sup>(١)</sup>

وفي السياق ذاته قدمت د. نجلاء نصيرية مداخلتها، التي أبدت فيها استغرابها من المفهوم المركزي نفسه الذي طُرح في الندوة أي مفهوم «المناخ الثقافية»! منتقدة الرؤية التي قدمها المحاضر، وألحقها بستينيات القرن العشرين ومشروع الوحدة والقومية العربية الذي فشل فشلا ذريعا (حسب تعبيرها)، مستنكرة طرح فكرة الهوية الثقافية، وأنه يجب أن يكون البديل لها مفاهيم الكرامة والحرية والمساواة والمواطنة والديمقراطية، مؤكدة على وقوف التصورين في جهتين مختلفتين واضعة هذا في مواجهة ذاك (أي الهوية وقيمها في كفة والمواطنة وقيمها في كفة!)، وقدمت فكرة الهوية العربية الجامعة وكأنها في شكل ما من أشكال الصراع مع مسألة التنوع الهوياتي داخل الدول العربية (الأمازيغية مثلا)، محتجة بأن الهوية هي مشروع لتغيب المواطنة السياسية! وأنه في سياق المواطنة السياسية يجب مساواة المرأة في الميراث مع الرجل! وغير ذلك من مسائل مطروحة.<sup>(٢)</sup>

وفي السياق نفسه قدمت د. هدى الكافي مداخلتها، متسائلة هل العولمة جاءت مستهدفة العرب فقط ليفقدوا هويتهم! قائلة إن العولمة بدأت اقتصاديا وثقافيا وأفكارها منتشرة بالعالم أجمع، لذا فالعولمة ليست مصنوعة فقط من أجل العرب وتفكيك هويتهم، واعترضت على مقولة أن المجتمع العربي تهدده العولمة، محتجة بأن المجتمع العربي ليس خال من العاهات، مثل التخلف والتطرف والتعسف والأمراض! رافضة التعامل العولمة وقيمها بوصفها قوة جاءت لتفسخ الهوية العربية وقيمها، وأعلنت اتفاقها مع د. قاسم المحبشي رافضة اعتبار القيم مسألة ثابتة.<sup>(٣)</sup>

---

(١) المرجع نفسه

(٢) المرجع نفسه

(٣) المرجع نفسه

### ٣- المشترك بين خطابات الاستلاب والمركزية في حرب غزة

سوف نجد أنه في ظل حرب غزة وتواكبا معها حدث هناك اتفاق وتراسل، أو توافق في خطابات الاستلاب المتنوعة بشكل يدعو للتأمل والسعي للفهم بدقة، ففي خطاب الاستلاب وجدل المركزية والتهميش أو الهامش والمركز في الحرب، والصراع بين السردية الغربية ونسقتها الثقافي وهيمنته والسردية العربية ونسقتها الثقافي ومقاومته، سنجد هناك توافقا كبيرا على مستوى البنية الثقافية العميقة ومركز النسق الفكري الحاكم، عند كل من د.عبد المنعم سعيد الذي برز في مرحلة حرب غزة بشدة (مع الوضع في الاعتبار دوره التاريخي القديم في الانتهاء لتيار التطبيع تسعينيات القرن الماضي في مصر)، ود.قاسم المحبشي وفريق الاستلاب الحضاري في ندوة المعهد العالمي للتجديد العربي، وكذلك د.حسام درويش وخطاب الاستلاب الذي ينتمي لبنية الاستشراق الجديد الذي يقدمه (إضافة إلى موقفه الذي يتطابق تماما مع خطاب التطبيع القديم وخطاب الاستلاب الحضاري ووضع المقاومة أو الممانعة في كفة والديمقراطية والحريات في كفة، استنادا إلى الأطراف التي تمثل كل منهما، وليس إلى عدالة الفكرة نفسها وانطلاقا من منطق الصواب والخطأ وقيم العدالة والحرية الإنسانية)، حين قال: «ويمكن اتخاذ النظام السوري و«جماعة المقاومة والممانعة» عموماً، نموذجاً لتوضيح هذا التوظيف الانتهازي السلبي. فباسم مركزية القضية الفلسطينية وأولوية الصراع مع إسرائيل و«تحرير القدس»، مورس الاستبداد، وهُمشت قضايا الديمقراطية والحريات والتنمية، وُبُرر القمع وتحويل الدولة إلى دولة أمنية سلطانية تسلطية»<sup>(١)</sup>

فرغم تنوع خطابات الاستلاب ومرجعياتها الظاهرة التي قد تبدو متباينة نوعاً ما، إلا أنه في النسق الثقافي العميق الحامل لها هناك مشتركات تتفق فيها، وتستخدمها مبرراً لفكرة الانسلاخ عن الذات العربية وتهميشها، في مقابل الاستلاب لمركزية الآخر الغربي أو الصهيوني وتمثلاته، وذلك دون سعي لإصلاح الذات العربية من داخلها ووفق خطاب للنقد الذاتي لا يتمثل مركزية المسألة الأوربية الغربية ويسعى لإعادة إنتاجها! فالأزمة هنا في خطاب الاستلاب للآخر ومركزيته أنه لا يسعى للتغير من داخل الذات العربية معارضا لتمثلاتها السياسية فقط، إنما يسعى للانسلاخ عن الذات العربية بموروثها والترويج للاستلاب والتمثل بذات الآخر الغربي، وهنا قد يكون موضع الاختلاف

(١) حسام درويش، في التمثيل السياسي (الديمقراطي) للفلسطينيين، موقع تليفزيون سوريا، ٢٠٢٤/١/٥  
<https://www.syria.tv>

الرئيس والمركزي بين دعاة المركزية والاستلاب للآخر، وبين دعاة إصلاح الذات العربية وتغييرها من داخلها.

فالمشترك في مبررات مركزية الآخر الغربي أو الآخر الصهيوني ممثلاً له والانسلاخ عن الذات العربية وتهميشها عندهم، يأتي لحد بعيد من المنطلقات نفسها بوصفها النقيض من التيار الجماهيري والشعبي العريض (وليس فقط التيار الرسمي السلطوي) للتأكيد على فرص الذات العربية وقدرتها على الاستعادة في القرن الحادي والعشرين؛ مستخدمين مبدأً غريباً للغاية لاعتبار هذا التيار في عمومته هو امتداد لتيار القرن الماضي الستيني (هذا الخطاب نجده في ندوة معهد التجديد وفي مقال حسام درويش وكذلك عند عبد المنعم سعيد)!

وكذلك يستخدمون مبدأ «التعميم» في وصف كل من الذين يدافعون عن الذات العربية عن الذات العربية في قضيتها المركزية عن فلسطين.. بأنهم عروبيون قوميون أو إسلاميون متطرفون (من بقايا القرن الماضي)، رغم أن معظم القاعدة الشعبية للثورات العربية وللمدافعين عن فلسطين هي فعلاً قاعدة شعبية جماهيرية غير منظمة أو مهيمنة تماماً، تفعل ذلك بفطرتها ومكونات هويتها الطبيعية. وفي الوقت نفسه يقدم هؤلاء تبريراً مشتركاً لتصورهم الوجودي الفلسفي العام لمركزية الآخر والاستلاب له، بحجج تربط هذا التصور بخطاب ثقافي يتكرر في عمومته ليدور حول شعارات: «المواطنة» و«التعددية الثقافية» و«حقوق الأقليات» و«الديمقراطية»، وحول شعارات: «الاستقرار» و«السلام» و«التعايش» و«البناء»..

توجد هناك لحظة للإنارة العلمية في النسق الثقافي العميق وتمثلاته في خطابات مركزية الآخر والاستلاب له، والتقاء تلك الخطابات عند مشترك أو مفهوم مفصلي، ألا وهو: مفهوم «المواطنة» - و«الحريات» بدرجة ما-، فتكررت في ندوة المعهد العالمي للتجديد العربي، وفي خطاب د. عبد المنعم سعيد في مصر (بحجة أن فريق التطبيع القديم يتجاوز الدولة القومية العروبية وشعارات دول الممانعة القديمة، ويسعى إلى الديمقراطية والاستقرار والبناء والتعايش<sup>(١)</sup>)، وعند حسام درويش من خلال مفاهيم الحريات والديمقراطية.. كانت أزمته في الواقع العربي، لكن مشكلتهم كانت في البحث عن الحل بالانسلاخ عن الذات العربية وتهميشها متأثرين بالاستقطابات السياسية القديمة إرث القرن العشرين، ومحتسبين

(١) راجع لقاءات د. عبد المنعم السعيد التلفزيونية في برنامج على مسؤوليتي، المذاع على قناة «صدى البلد» المصرية مع المذيع / أحمد موسى، خلال عام ٢٠٢٤م

كل من يناصر القضية الفلسطينية أو يدافع عنها امتدادا لتلك التناقضات الموروثة، في تعميم لا يستقيم، لكي يبرروا اختياراتهم بمركزية الآخر وهيمنتته الثقافية.

من خلال القراءة الثقافية العميقة للتراسل والمشارك بين خطابات الاستلاب للآخر ومركزيته؛ سنجد أنها تزداد ثقلا؛ عبد المنعم سعيد في خطابه استحضّر دول الممانعة مقربا من فكرة «الممانعة الثقافية» موضوع ندوة المعهد، وفريق الاستلاب الحضاري بالندوة نفسها استحضّر مشروع الدولة القومية التي يذكرها د. عبد المنعم سعيد بوصفها هي التي ارتبط تاريخيا بخطابات الهوية! ثم يستحضّر فريق الاستلاب الحضاري العام استقطابا ليبرر وجهة نظره يقوم على مجموعة من المفاهيم المتجاورة: «المواطنة» و«التعددية الثقافية» و«حقوق الأقليات» و«الديمقراطية»، وفي الوقت نفسه قدم د. عبد المنعم سعيد استقطابا يبرر موقفه يدور حول مفاهيم: «الاستقرار» و«السلام» و«التعايش» و«البناء» (والتي تقترب من خطاب حسام درويش مع مسألة الاستشراق الجديد وخطاباته في مركزية الآخر الغربي).

فيمكن استنتاج أن كل منهم يؤدي إلى الآخر ويلتقي به في نقطة ما مضمرة أو ظاهرة داخل النسق الثقافي العام الذي يجمعهم؛ كل منهم يستخدم المبررات نفسها للوجود ويستخدم المبررات نفسها للقيام باستقطاب بينه وبين الذات العربية، وإذ أردنا أن نجمل الخطاب الثقافي العام والقيمة الثقافية الأشمل لكل منهم، سنجد أنهما يدورون في فلك تهميش الذات العربية، ومركزية الذات الغربية وتحديدا تمثلها الليبرالي الديمقراطي الأمريكي الحضاري ومفاهيمه وشعاراته الرائجة والمهيمنة.

وليس خفيا بأن عبد المنعم سعيد كان من النخبة المصرية التي ظهرت في مرحلة السادات وتبنت مشروع الليبرالية الاستهلاكية والديمقراطية الحزبية، وميله إلى تصورات الليبرالية الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، ليصبح الأمر واضحا أن الليبرالية الديمقراطية الحضارية الغربية/ الأمريكية في تصورها الواسع، هي الحاضنة العامة في حرب غزة لدعاة الاستلاب للآخر ومركزيته والانسلاخ عن الذات العربية واحتمالات أو فرص نهضتها من خلال نموذج ذاتي مستمد من واقعها ومن طبيعتها على السواء.

إجمالا؛ تتراسل خطابات مركزية الآخر والاستلاب -في سياق حرب غزة- وتبادل المواقع، فيقوم باحثو «الاستشراق العربي الجديد» بالتمركز حينا حول قيم العلمانية الغربية وتحويلها إلى مقدس يقيسون عليه الوجود العربي والإسلامي، معممين صورة الذات

العربية ومنمطينها من خلال الممارسات السياسية للقرن الماضي أو خطابات المتطرفين الإسلاميين، ويمارس دعاة «الاستلاب الحضاري» حيناً نقد الذات العربية متمركزين حول نقد مفاهيم الهوية وحضور المكون الديني والقومي والوطني، وغياب قيم الحرية الشخصية الدينية والتعبير المطلق عن الرأي، ويطرح دعاة التطبيع القديم حيناً أزمة المرحلة القومية بوصفها نقيضاً للمواطنة والحريات والتعايش والسلام والاستقرار.. وأحياناً كثيرة يتبادل كل منهم الحجج والمبررات للترويج لمركزية الآخر وتهميش الذات العربية.

### ثالثاً: الاستلاب للآخر ومؤسسة «تكوين» في حرب غزة

#### ١ - ظهور مؤسسة تكوين تواكبا مع اجتياح رفح

شهدت حرب غزة بروز مستوى آخر من الجدل في علاقات التهميش والمركزية بين الذات والآخر في الحالة العربية، ارتبطت بظهور شكل مؤسسي لخطاب الاستلاب أو لتيار الاستلاب للآخر ومركزيته الذي ظهر في مرحلة دونالد ترامب وترشحه لفترة الأولى منذ عام ٢٠١٥م، ونقصد به ظهور مؤسسة «تكوين» في مصر وكذلك توافق إطلاقها مع اجتياح مدينة رفح على الحدود مع مصر، والاستقطابات التي كانت مرتبطة به بين المروجين لتمريره وبين المطالبين بالتصدي له، انطلاقاً من خرقه للتفاهات المبرمة بين مصر ودولة الاحتلال في هذا الشأن، وقد شهدت مؤسسة تكوين بروز المؤسس الرئيس لخطاب الاستلاب ومركزية الآخر د.يوسف زيدان، كما شهدت أيضاً انسحابه بعد فترة.

وقد صاحب ظهور مركز / مؤسسة «تكوين» جدل شعبي كبير نظراً لما قام به يوسف زيدان وبعض الأسماء التي برزت معه تجاه القضية الفلسطينية في فترة دونالد ترامب، فقد رصدت بعض وسائل الإعلام صدى هذا الجدل مبرزة أنه «لا يزال وسم» أغلقوا مركز تكوين» يتصدر مواقع التواصل الاجتماعي، عقب الإعلان عن المركز مؤخراً وبشكل باذخ في المتحف المصري الجديد، واتفقت مجمل الآراء المنتشرة بمواقع التواصل الاجتماعي على أن الأزمة الحقيقية في المركز تكمن في تكوينه لا في أهدافه، إذ يشكل مجلس أمنائه من أسماء مثيرة للجدل، وهو ما يشكل معضلة ونفوراً بالنسبة للمنتقدين.<sup>(١)</sup>

إنما إجمالاً عبر التاريخ وفي أوقات التراجع الحضاري يمكن القول إن حياة الأمم

(١) موقع الجزيرة نت، قطر، ٩ مايو ٢٠٢٤م

تأرجح بين تيارين؛ تيار يبرر الهزيمة التامة ويغلفها بكل جميل وبديع وواقعي، بدليل تمكن الآخر من الانتصار وامتلاكه المقدرات الواقعية والمادية لذلك، وتيار يسعى للاستفاقة واستعادة ما للأمة والتأكيد على الذات النفسي والروحي والثقافي ويدعو لتحمل الصعاب والتضحيات، وحقيقة الأمة العربية الإسلامية ومصر ليسا كسرا لتلك القاعدة، في لحظة حرجة يتمدد فيها الآخر ويسعى للسيطرة على مقدراتها المادية والثقافية. حيث الصراع على أرض فلسطين المحتلة بوصف الاحتلال مشروعاً للهيمنة على المقدرات العربية، وترسيخ مشروع دولة الاحتلال «إسرائيل» ومركزيته بوصفها الممثل لحضارة الغرب، خاصة في المرحلة الحالية من القرن الـ ٢١، التي تحول فيها المشروع الغربي لفكرة «الصدام الحضاري» مع الحضارات العالمية الرئيسية الثلاث (الإسلامية/ الأرثوذكسية/ الكونفوشيوسية) بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والشيوعية، معتبرا الغرب أن دولة الاحتلال جزء لا يتجزأ من حضارة الغرب رغم من تدعيه ما حقوق تاريخية ودينية في فلسطين بوصفها جزء من الشرق.

وفي سياق التأرجح والتدافع بين تيار تبرير الهزيمة والاستلاب للآخر وبين تيار الاستفاقة واستعادة ما للبلاد، ظهر فصل جديد من خلال ظهور يوسف زيدان مجدداً ومؤسسة «تكوين»، وهو ليس «الفصل الأول» إنما في حقيقة الأمر هو «الفصل الثاني». ففي «الفصل الأول» قاد يوسف زيدان تيار الاستلاب للصهيونية ومركزية الآخر في مرحلة صفقة القرن المبكرة مع دونالد ترامب، محدثاً صدمة كبرى لدى الناس بما خرج به علانية وفي وسائل الإعلام العامة، في فرصة لم تتح لغيره للرد عليه في المنابر الإعلامية نفسها، فلم يكن الأمر أبداً موضوعياً وعرضاً لوجهات النظر بالمساحة نفسها لكل طرف كما يدعي البعض الآن.

ليكرر الأمر نفسه في «الفصل الثاني» مع مؤسسة «تكوين» ويوسف زيدان، والضوضاء والإشغال الذي قام به مؤخراً وبالتزامن -ليس مصادفة- مع اجتياح رفح الفلسطينية وسيطرة جيش الاحتلال على ممر صلاح الدين وقرب دخول «الرصيف البحري» الأمريكي للعمل في بحر غزة، ففي أبسط تحليل علمي لـ «نمط» وتوقيت يوسف زيدان الإعلامي وظهوره والقضايا التي يشرها، في وقت تكون هناك أولوية لقضايا أخرى ملحة تهم الناس، تصبح القراءة الموضوعية للأمر أوضح في فهمها.

فمن وجهة نظر مغايرة بعض الشيء للاستقطاب الرائج وأعراضه الذي أثارته «تكوين» ويوسف زيدان، حول مفهوم «التنوير» ومفهوم «نقد الذات»، ومفهوم «التحديث»، وحرية «التعبير»، و«التيار الليبرالي»، و«ديمقراطية التعدد» إلى آخر ما هو رائج (ويتواصل

بشدة مع ما يقول به تيار الاستلاب الحضاري وتيار الاستلاب الاستشراقي الجديد)... لا يفهم ذلك كله وسياق مؤسسة تكوين إلا بوصفه «الفصل الثاني» من خطاب الاستلاب للصهيونية والآخر وصفقة القرن. ذلك الخطاب الذي قدمه يوسف زيدان في فترة رئاسة دونالد ترامب، وأثناء فوران صفقة القرن الأولى ونقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس العربية المحتلة، حيث بدأ «الفصل الأول» منذ ١٠ سنوات الآن ومنذ نهاية عام ٢٠١٥م، عندما كان يتم تقديم يوسف زيدان بشكل ملح ولافت للانتباه ومتكرر وشبه منتظم في البرامج التليفزيونية، مناديا بأحقية الصهاينة اليهود في بناء «هيكل»/ معبد في حرم المسجد الأقصى!

ومسئفا من صلاح الدين الأيوبي الذي يعد محرر القدس من الاحتلال الأوربي الصليبي في أذهان عموم الناس، ومتطاولا على مقاومة أحمد عرابي للإنجليز، وساخرًا من كل فكرة تدعو للمقاومة العربية.. كما تتبع زيدان طابور عريض طويل من دعاة الاستلاب للصهيونية والترويج لصفقة القرن عربيا ومصريا. كان الغرض من ذلك «الفصل الأول» مع زيدان وتيار الاستلاب هو تمرير خطاب صفقة القرن وصدوم وعي الناس، عبر تشكيكهم في ثوابتهم باسم العلم والتفكير النقدي وحرية الرأي وحرية التعبير! لكن للأسف ذلك لم يكن حقيقيا لأنه لم يتم منح الفرصة الإعلامية نفسها للتيار الآخر في الرد على زيدان.

فكان الأمر ترويجا غير عادل لفكرة الهزيمة والاستلاب للصهيونية والآخر، دون أن يتم منح الفرصة نفسها لتيار الصمود والمقاومة العربية الذي حاول البعض تصويره بأنه تيار لا يملك بدائل معرفية ولا يملك تصورات حضارية ورؤى نظرية موضوعية للصدام العالمي الحالي. وحاول تيار الاستلاب -ومركزية الآخر- ومريديه إحياء شعارات قديمة يتم إلصاقها بدعاة المقاومة والصمود، ليبرر لنفسه فكرة الاستسلام والهزيمة، وأن البديل له هو الغوغائية ودعاة الحرب دون استعداد، متجاهلا سعي قطاع عريض من هذا التيار لبناء خطاب حضاري وسياسي ودبلوماسي جديد قادر على التأسيس لنسق حضاري جديد، وتجميع ما تفرق عند الذات العربية الإسلامية.

فلقد قدم البعض «الفصل الأول» من تيار الاستلاب ومركزية الآخر في فترة دونالد ترامب، بحجة أن المشهد العربي السياسي لم يكن مؤهلا بسبب التناقضات والظروف الداخلية لمرحلة ما بعد الثورات العربية، لاتخاذ موقف حازم من مخططات صفقة القرن وبسبب تفجر التناقضات الداخلية لكل بلد عربي على حده، والتي أجادتها إدارة دونالد ترامب لأبعد حد.. حيث تصور البعض أن خطاب الاستلاب وتياره وسيلة إعلامية

ناجحة ومقاربة سياسية فعالة لإرباك الجماهير، والتعامل مع ضغوط دونالد ترامب في ظل الأوضاع الداخلية السياسية.

ورغم أن المؤسسة المصرية ككل حسمت قرارها تجاه اجتهاد «البعض» بتقديم تيار الاستلاب للصهيونية ومركزية الآخر والترويج لصفقة القرن، وكان ذلك في عام ٢٠١٨م عندما اتخذ الرئيس عبد الفتاح السيسي موقفا قاطعا من صفقة القرن والقضية الفلسطينية، وأعلن مرجعية القرارات الأممية لحل القضية الفلسطينية وفق حل الدولتين، ورفض ما كان يروج له في حينه عن تهجير سكان غزة إلى أرض سيناء المصرية وفق تفاهات صفقة القرن، إلا أنه رغم الموقف المصري الرسمي ظل البعض يدفع بتيار الاستلاب ويوسف زيدان بشكل متقطع في وسائل الإعلام المصرية، مع الدفع بأسماء جديدة كل فترة في الإعلام كان منها د.مراد وهبة ود. سعد الدين إبراهيم، وغيرهم.. حتى ظهر يوسف زيدان وتكوين مجددا في حرب غزة وتمثلاتها الثقافية التي -لحد بعيد- تسعى إما للدفاع عن الذات أو الترويج لمركزية الآخر.

## ٢- التحول للشكل المؤسسي لخطاب الاستلاب

في سياق محاولات البعض الدفاع عن وجهة النظر التي تقوم على مركزية الآخر القوى المتحقق وحضوره، ومنطقية فكرة هزيمة الذات العربية والانسلاخ عنها وقبول الهزيمة بحجة الظروف القائمة، يأتي «الفصل الثاني» من خطاب الاستلاب في حرب غزة؛ الذي لم يبدأ مع «تكوين» وإنما كانت تكوين هي ذروة المشهد كما توقع البعض منها ورسم لها المسار، فقبلها كان خطاب الاستلاب والمروجين له في حيرة من أمرهم وكيف ينفذون للمشهد مجددا..

في حقيقة الأمر إن الذي قدم خطابا متماسكا أو متبلورا يحسب على تيار الاستلاب للصهيونية ومركزية الآخر الغربي/ الأمريكي الليبرالي تحديدا، كان د.عبد المنعم سعيد حينما خرج في عدة حلقات تليفزيونية مع الإعلامي أحمد موسى منفردا مرات، وبصحبة السفير حسن هريدي مرة أو أكثر (مثلا لتيار المقاومة العربية ورفض المشروع الغربي ومخططه للسيطرة على الذات العربية)، ليقدم المسألة بشكل أكثر وضوح أو أكثر حنكة سياسية عن يوسف زيدان ومراد وهبة وسعد الدين إبراهيم، إضافة إلى عدة مقالات تحدث فيها عن موقفه.

كان خطاب د. عبد المنعم سعيد يسعى لأن يقدم دعاة المقاومة العربية والرفض للخضوع للهيمنة الأمريكية، بوصفهم مروجين للشعارات القومية والشمولية إرث المرحلة الناصرية، والأهم أنه كان يسعى لتقديمتهم في صورة نمطية جاهزة بأنهم أعداء للمواطنة والاستقرار والتنمية وما إلى ذلك! أو بصورة أوضح بوصفهم أعداء للنموذج الليبرالي الديمقراطي الذي تقدمه أمريكا بكافة مشتملاته وحواشيه الحضارية، وأن الذين يعادون الاحتلال الصهيوني بوصفه ممثلاً للنموذج الليبرالي الأمريكي، يعادون المنجز العام للحضارة الغربية ولا يملكون بديلاً حضارياً متخيلاً، وأنهم مجرد إرث للاستقطاب القديم بين التيار الساداتي والتيار الناصري في الحاضنة المصرية.

كان الجميع يمارس مبدأ «اختزال التمثيل» ليشوه دعاة الصمود الحضاري والثقافي للذات العربية في اللحظة التاريخية الراهنة كل بأسلوبه، د. عبد المنعم سعيد اختزل فكرة الصمود ذاتها في إرث الناصرية والشمولية والعداء للمرحلة الساداتية بتعددتها الديمقراطي وما يرى أنه التنمية والاستقلال والسلام، زيدان ومراد وهبة - في خطابهما مع صفقة القرن قبل الحرب - قاما بـ «اختزال التمثيل» لها في صورة: التطرف الديني، فرق الدين السياسي.. وحاول بعض المنتسبين للجماهير تيار الاستلاب عموماً «اختزال التمثيل» مرددين شعارات مثل: كلام مقاهي - شعارات حنجورية - غياب للمسؤولية.. حيث مارست كل فصائل تيار الاستلاب للصهيونية ومركزية الآخر مبدأ «اختزال التمثيل»، لتشويه دعاة تيار الصمود الحضاري والثقافي للذات العربية، وفكرة الصمود نفسها.

وفي سياق ظهور الشكل المؤسسي لتيار الاستلاب ومركزية الآخر في حرب غزة، سنجد أن د. عبد المنعم سعيد كان بالحصافة السياسية كي لا يتورط في خطاب الاستلاب أو مغامرات الصدام الجماهيري المباشر مثل يوسف زيدان، ولم ينضم لمؤسسة تكوين، وحافظ على خطابه المحمول على الاستقطاب بين الشكل الديمقراطي والليبرالي والاستقرار والتنمية، وبين الشمولية إرث الناصرية والعداء للمواطنة وحقوق الإنسان وما إلى ذلك، وربما عرض الأمر على د. عبد المنعم سعيد ليشارك فيه لكن حنكته السياسية وخبرته الطويلة جعلته يفضل البقاء منفرداً دون ذلك الشكل المؤسسي.

ويبدو أن ظهور مؤسسة تكوين وخطاب منطقية الهزيمة وقبول مركزية الآخر، بسبب قصر ذات اليد وغياب الحلول، عندما تأزمت المسائل في حرب غزة وأصبح لدى نتניהو يقينا بأن الانتصار الوحيد الممكن له؛ هو السيطرة على محور فيلادلفيا/ صلاح الدين العازل بين حدود مصر والقطاع، وبعدها وصلت المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية

ودولة الاحتلال إلى طريق مسدود في شهر مايو ٢٠٢٤م. حيث تصور البعض أن يطور «الفصل الثاني» من تجربة خطاب الاستلاب ودعائه في سياق حرب غزة؛ لتأخذ شكلا مؤسسيا وليس أفرادا متفرقين كما كان في «الفصل الأول» في خضم صفقة القرن لتأتي مؤسسة «تكوين» في شكلها الراهن بموقعها الإلكتروني وقضها وقضيضها، علامة مميزة في التدافع بين صمود الذات العربية وقدرتها على المقاومة، وبين تهميش الذات لصالح مركزية الآخر الصهيوني والغربي.

### ٣- فشل المحاولة لإعادة إنتاج تسعينيات القرن الماضي

جاء التحضير لـ «الفصل الثاني» من خطاب الاستلاب وتياره على عجل ودون توافقات كافية ربما، فالأمر يختلف عن «الفصل الأول» فالبعض كان يتخيل طرح شكل «مؤسسي» لفكرة الاستلاب ومركزية الآخر، في إعادة إنتاج لـ «حركة القاهرة للسلام» ومشروع «تحالف كوبنهاجن» الذي كان د. عبد المنعم السعيد عضوا فيه في تسعينيات القرن الماضي، ويبدو أنه في هذا السياق تم استضافة د. يوسف زيدان تحضيرا وتمهيدا لاحتمالية الاستعانة به مجددا، في لقاء مع الإعلامي محمد الباز على عجل ودون إعداد (في برنامج الشاهد على قناة اكسترا نيوز نهاية فبراير ٢٠٢٤م)، صرح فيه زيدان بأنه لا يعرف عما سيتحدث في اللقاء! في إشارة دالة.<sup>(١)</sup>

لتخرج «تكوين» في لحظة حرجة مع اجتياح رفع متخيلا «البعض» أن المجتمع العربي والمصري لم ينضج بعد ليوواجه الواقع، ويتحمل مسئولية البحث عن بديل لحالة التراجع الحضاري وتفكك مشاريع القرن الحادي والعشرين وإرثها (مبدأ اختزال التمثيل وتشويه فكرة الصمود والاستفاقة الحضارية)، من خلال تقديم بديل لمركزية الآخر والاستلاب لتمدده ومشروعه الحضاري والثقافي. فخرج اللقاء الإعلامي لتدشين مؤسسة «تكوين» كاشفا عن شبكة علاقات وأسماء مصرية وعربية، تم استحضارها دون تنسيق جيد ولكن يجمع معظمهم قاسم واضح، وهو تأزم موقفهم الشخصي من الواقع/ الإرث العربي، ومحاولة تقديم الآخر الحضاري بوصفه المركز والحل السحري البديل لفشل مشاريع الذات العربية في القرن الماضي وتكسرها في القرن الراهن.

(١) راجع برنامج الشاهد، قناة اكسترا نيوز (موقعها على الفيس بوك للبت المباشر)، مصر، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٤م

[https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch\\_permalink&v=1326772941347058](https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch_permalink&v=1326772941347058)

مع الإشارة إلى ملاحظة؛ وهي أن تيار الاستلاب الواسع في مرحلته الثانية مع حرب وغزة وقبلها خاصة خارج مصر، كان يضم بعض الأسماء التي خرجت من الوطن العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية وتم استقطابها إلى برامج أكاديمية بحثية في أوروبا (خطاب الاستشراق الجديد والاستلاب الحضاري)، «تحتزل تمثيل» العربي والمسلم في صورة التيارات المتطرفة، وتقوبله ليناسب تصورات الغرب والتماثل مع مفاهيمه في خلطة جديدة، يتداخل فيها خطاب الاستلاب للصهيونية ومركزية الآخر مع خطاب الاستشراق الجديد التي يقدمه هؤلاء باسم «الدراسات الشرقية» وأقسامها في جامعات أوروبا، لكن هذا القطاع لم يكن ضمن شبكة علاقات من حاولوا طرح «تكوين» لذا لم يتم دعوة ممثلي هذا القطاع في تيار الاستلاب العربي.

وكانت الصدمة المؤسسة تكوين من خلال مواجهتها وصدامها مع الحاضنة الشعبية للذات العربية مباشرة، من خلال حركة الرفض والاعتراض الواسعة جماهيريا ونخبويا من عدة مؤسسات مثل الأزهر، والأبرز كان رد الفعل الشعبي الذي تجاوز حيل الصدمة الإعلامية التي قام بها يوسف زيدان، وعبر عن نفسه بقوة هذه المرة كافة وسائل التواصل الاجتماعي، في مطالبة ضمنية بديل جديد يتجاوز التشويه المتبادل و«اختزال التمثيل» في أشكال تاريخية وبدائل سياسية احترقت هنا وهناك، وعجزت كلها عن «تمثيل» طموح الشارع العربي في طرح نموذج حضاري موضوعي، ليواجه فكرة «الصدام الحضاري» في عقر دارها، ويبادلها الندلند في حرب غزة مدافعا عن ثوابت الهوية الخاصة بالذات العربية.

كان الرد في مرحلة «الفصل الثاني» من خطاب الاستلاب ومركزية الآخر ومشروع تمدده على حساب الذات العربية، من القاعدة الجماهيرية العريضة، من الجغرافيا الثقافية العربية الواسعة نفسها، في تظاهرة واسعة تكاد تكون المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا الرد الفعل الواسع من معظم طوائف المجتمع العربي والمصري. فالذات العربية ليست في حاجة لذلك الاستقطاب القائم على تهميش الذات ومركزية الآخر، بل ما تحتاجه الذات العربية هو مشروع جيوثقافي جديد، يحقق «المشترك المجتمعي» والثقافي ويتجاوز فكرة خلق التناقضات وإدارتها بين اليمن واليسار، أو بين العلمانيين وفرق الدين السياسي، أو بين المقاومة والمولاة، أو بين الاستلاب للآخر ومركزيته والدفاع عن الذات.

تحتاج الذات العربية للبحث عن «المشترك المجتمعي» ورصف الطريق لمستقبل حضاري جديد، يتحمل المسؤولية ويعي تبعاتها، يقدم «مفصلية ثقافية» ويسعى لبناء «تراكم حضاري» يقف به الندلند مع الأوراسية الجديدة مشروع روسيا الجديد، ومع «الحزام

والطريق» المشروع الصيني الجديد، ولا يترك الساحة مفتوحة أمام إيران بتبنيها لخطاب المقاومة وتمثيل السردية الإسلامية وحدها في مواجهة الغرب ودولة الاحتلال، فهذا هو ما يحتاجه هذه الوطن فعلاً مشروع حضاري جديد خارج البدائل التاريخية التي احترقت، يتجاوز الاستقطابات وخلق التناقضات وإدارتها، يقدم الأمل للناس، يجمع ولا يفرق، ولا يذهب بعضه بعضاً.

وكانت أبرز الدلائل لهزيمة خطاب الاستلاب للآخر ومركزيته في حرب غزة، بعد شهر ونصف فقط تقريباً من ظهور المؤسسة، هي انسحاب يوسف زيدان نفسه من المشروع الذي أقيم على عجل ودون إعداد مناسب، لتفشل -بدرجة ما- فكرة تمرير تمدد الآخر ومركزيته على حساب الذات العربية في حرب غزة، وتحديدًا في تمدد الآخر من خلال معركة رفح وتبعاتها على الحدود المصرية، إذ «في مفاجأة غير متوقعة، أعلن الروائي والكاتب المصري الدكتور يوسف زيدان، أحد أبرز مؤسسي «تكوين»، انسحابه من المؤسسة والاستقالة من مجلس أمنائها، واجتناب أي أنشطة أو فعاليات ترتبط بها. وأرجع زيدان قراره إلى رغبته في التفرغ للكتابة.. ونفى زيدان هروبه من المؤسسة، التي فجرت جدلاً واسعاً في مصر بالآونة الأخيرة.. وأثار قرار زيدان المفاجئ ردوداً متباينة في مصر، فبينما أعرب متابعون عن استيائهم من القرار «غير المتوقع» رحّب آخرون بانسحابه ودعوا بقية أعضاء مجلس الأمناء إلى الاستقالة وإغلاق المؤسسة»<sup>(١)</sup>

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٣ يونية ٢٠٢٤م



## الخاتمة:

### من التبعية الجيوسياسية إلى السيادة الجيوثقافية

حمل كتاب «نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة» طرحا واضحا من أجل استعادة الذات العربية وفعاليتها المتراجعة في الجغرافيا الطبيعية التي تخصها، والتي تمددت فيها السرديات الإقليمية الأخرى المتنافسة معها وصارت مسرحا لنفوذ القوى العالمية، وكانت أبواب الكتاب وفصوله محاولة منهجية لكسر «أفق الانسداد» الذي أصاب العقل الاستراتيجي العربي وواقعه وبدائله طوال القرن العشرين، والتأزم الواضح في القرن الـ ٢١، نتيجة عقود من «التعلق الثقافي» والارتهاق لنظريات الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) الغربية وتمثلاتها الأيديولوجية والتبعية لتصوراتها الشكلية والبنائية، دون إرادة لـ «فك التعلق الثقافي» هذا ومبادرة لبناء تصورات عربية ومضمونا عربيا تتفق مع التحديات والمتغيرات، هذا «التعلق الثقافي» وخططه التي جزأت الفضاء العربي واستطاعت تفجير تناقضاته وإدارتها لصالحها، وحولته إلى مجرد «مساحة» للصراع بين القوى الكبرى وهامش لمن يدعي لنفسه المركزية والسيادة الثقافية المطلقة على العالم والجنس البشري، فكان لا بد من العودة إلى «الجوهر الثقافي» وحضوره في الجغرافيا الممكنة لكي يثبت نفسه وقدرته على الصعود العام، وأن يعمل كرافعة من أجل المستقبل تفكك حالة «التعلق الثقافي» تلك.

وفي القلب من فك حالة «التعلق الثقافي» تلك فإن مجمل التصور الذي طرحه الكتاب ونظريته يفارق تصور الغرب ومفهوم جوزيف ناي لـ «القوة الناعمة» و«المكون الثقافي» ودوره، وينظر للمكون الثقافي والقوة الناعمة بوصفه جوهر و«فاعل سيادي» في الاستراتيجية الوجودية العربية وسرديتها الكبرى الجديدة المقترحة، لتؤكد الدراسة على منطقة وعي جديد وهي دور الثقافة كـ «فاعل سيادي» لا كـ «قوة ناعمة» ملحقه على قوة خشنة سياسية، إذ لحد كبير كان المصطلح الغربي (القوة الناعمة - جوزيف ناي) فخا معرفيا؛ لأنه يفترض أن الثقافة «تخدم» السياسة لترطيب صورتها والترويج لها، بينما المنظور والوعي الكلي الجديد أن الثقافة هي «المتن السيادي» ذاته وجوهره الذي يُركب عليه البناء السياسي وتمثلاته، فالثقافة ليست «تجميلا» للجغرافيا بل هي «الروح» التي بدونها لا توجد

جغرافيا أصلاً، لتصبح الثقافة فعلاً وجودياً جوهرياً تأسيساً، وليس «أداة» لبناء قوة ناعمة وتابعة للمركز السياسي كما قدمها جوزيف ناي والغرب.

لم تطالب أطروحة الكتاب العرب بالانعزال، بل طالبتهم بالتداخل والانخراط الفعال مع العالم ومع أنفسهم، فلقد قدم الكتاب البديل النظري (نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة) الذي يعيد تعريف الأمن القومي على أنه «نسق ثقافي» مجمل وشامل بالأساس، يجتمع فيه عاملين متوازنين ومتواكبين في سياق واحد هما العامل الحشن والموارد والقوة الصلبة وإدارتها، والعامل الناعم أو القوة الناعمة والسردية الثقافية الكبرى التي تحمل التمثل الحشن وحضوره، وتمنحه المنطق والقبول والشرعية الداخلية في محيطه وفضاءه الداخلي وبين سكانه، والذي في حالة غيابه أي غياب السردية الثقافية المصاحبة للحضور الصلب تتفكك جغرافيته السياسية وتنهار، لصالح جغرافيا ثقافية أخرى إقليمية أو عالمية تتمدد بسرياتها الثقافية الكبرى وأهدافها الصلبة عبر تفجير التناقضات العربية.. أكد هذا الكتاب على تداخل وانخراط واشتباك واع من العرب مع العالم يتسم بالذكاء والفطنة والطرح البديل، مؤكداً أن الصراع هو في حقيقته صراع جيوثقافي صراع على إدارة الهوية والأبنية الثقافية الحاضرة في جغرافيا العالم، وأن «الجغرافيا السياسية» الغربية/ الأمريكية ومركزيتها هي في الأساس فعل لتفكيك «البناء الثقافي» في جغرافيا العالم، كما كان واضحاً زبغنيو برجينسكي في كتبه عن أولويات الجيوستراتيجية الأمريكية (رقعة الشطرنج الكبرى) في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، عندما طور نظريته لمنطقة قلب العالم الأرواسية ومنطقة إطار العالم التي تضم العرب، بأنها فعل هوياتي وأن أمريكا (المركزية الجديدة) يجب أن تمنع نشوء أي «كتلة جغرافية» من خلال التلاعب بالتناقضات العرقية والثقافية في أطراف أوراسيا (التي يسميها «البلقان العالمي»، ومن ضمنها المنطقة العربية<sup>(١)</sup>)، ففي حقيقة الأمر تستخدم الجيوبوليتيكا المعاصرة «الدرس الثقافي» لكن بوصفه أداة لتفكيك الجغرافيا الثقافية العالمية، ومنع هذه الجغرافيا من التحول لمتون حاملة ورافعة ورابطة يقيم عليها بناء سياسياً قوياً ومستقلاً، وهذه هي أزمة العقلية الغربية ووهم المسألة الأوربية القديمة بأنها حضارة مطلقة وشمولية يجب أن تسيطر على العالم وتمنع ظهور قوى مستقلة باستمرار.

(١) دون أن نلفت كان برنارد لويس أيضاً أول من قدم تصوراً لتفكيك الذات العربية والشرقية استناداً لفكرة الجغرافيا الثقافية وتفجير مستودع الهوية العربي، عندما قدم خرائط للمنطقة العربية الإسلامية في الشرق الأوسط تقوم على تفجير التناقضات العرقية والمذهبية والطائفية، للقضاء على رابطة المشترك الثقافي العربي الإسلامي الحاضر.

لثبتت الدراسة أن الأزمة العربية ليست أزمة حدود أو موارد وقوة صلبة فحسب، بل هي في جوهرها أزمة سردية وانكشاف وفراغ جيوثقافي، ومن هنا، فإن الفرضية المركزية التي قامت عليها النظرية أصبحت واضحة؛ بأن الأمن القومي العربي هو نسق ثقافي شامل ومتداخل بين القوة الصلبة والقوة الناعمة<sup>(١)</sup>، وليس مجرد مفهوم عسكري يتحقق بالعتاد العسكري وحده، بل بقدرة «الذات العربية» على تفعيل رابطتها الثقافية الناعمة الجوهريّة كدرع يحمي جغرافيتها السياسية وسلطانها الخشنة، ووفق تفاعل وإدارة فعالة للموارد الخشنة والموارد الناعمة معا وسويا في سردية كبرى جديدة تجاه الذات واستعادتها، وتجاه الآخر الغربي - ومن سار في دربه - وضبط مقارباته القائمة على وهم المركزية والهيمنة الجيوبولوتيكية تجاه بقية العالم، مع الإشارة إلى أن الدراسة لم تقدم وعيا وطرحا للتححرر من الآخر وهيمنته فقط، بقدر ما قدمت وعيا ذاتيا لتحرر الذات وقرارها الوجودي المؤسس والمصري قبل أي شيء، بأولوية فك «التعالق الثقافي» مع الآخر على المستوى الاستراتيجي، وأن التحرر يبدأ من القوة الناعمة ومن الجغرافيا الثقافية وبناء سردياتها، وليس بحشد قوى صلبة لا توجهها سياسات ناعمة ومشاريع ثقافية كبرى تحمل رؤية واضحة وبديلة للعالم، لا مجرد تصورات جزئية داخل إطار التناقضات الغربية والشعور بالدونية الثقافية المسبقة والحاضرة باستمرار.

على مستوى النتائج والاستنتاجات الأساسية لمقاربة الكتاب (وإثباتها النظري والتطبيقي)؛ يمكن القول إنه من خلال التحليل المنهجي والتطبيق على أحداث مفصلية جرت في المنطقة العربية، وأبرزها حرب غزة، خلصت الدراسة إلى فشل نماذج القرن العشرين، وعجز السرديات الأيديولوجية والسياسية القديمة والموروثة (فرق الدين السياسي المتنوعة، والأيديولوجيات اليسارية والليبرالية والقومية بالشرق العربي، ومدرسة العقل المجرد بالمغرب العربي) عن الحضور الفاعل وسد الفراغ، وهو ما ترك فراغا جيوثقافيا تمددت فيه مشاريع إقليمية منافسة استغلت حالة «الانسلاخ عن الذات» العربية بسبب العجز الجيوثقافي، وبيّنت الدراسة أن انكشاف المجال الحيوي العربي في الأحداث الكبرى (كحرب غزة) هو نتيجة لتفكك «الجغرافيا الثقافية الجوهريّة» وتمدد السرديات الثقافية الإقليمية المنافسة، ويحتاج إلى رؤية وطرح جديد يتجاوز الانسداد وسردياته القديمة.

---

(١) القوة الناعمة هنا تتجاوز تصور جوزيف ناي عن قبول الآخر الطوعي لثقافة جماعة ما، وتعني في سياق الأمن القومي ونسقه الثقافي الذي تطرحه الدراسة وجود سردية ثقافية كبرى فاعلة مصاحبة للقوة الصلبة، تجعل حضورها في فضاءها الجغرافي أمرا طبيعيا ومقبولا في مواجهة أنساق ثقافية أخرى تنافسها باستمرار على الفضاء الجغرافي نفسه.

وكان الطرح البديل والنظرية المحورية التي قدمها الكتاب هي اعتبار الجغرافيا الثقافية رافعة استراتيجية، وأن «الجغرافيا الثقافية الرابطة» والمكون الثقافي العربي هو المادة اللاصقة التي تحمي الأبنية السياسية حقا من التفكك، وبدونها تظل الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والأنظمة السياسية المركزية وسلطتها الخشنة، مجرد تفاهات وكيانات قابلة للانفجار والتحلل السريع، إذا تخلت عن دورها المحوري في الحفاظ على ثوابت مستودع الهوية الثقافية التي تنتمي له وإبراز حضورها بشكل فاعل، ومن ثم فقدت وظيفتها الأساسية في الأمن القومي باعتبار الأمن القومي مقارنة في النسق الثقافي والدرس الثقافي الذي ينظر في القيم المركزية وحضورها، وعندما يتخلى البناء الاجتماعي/ السياسي عن دوره وقيمه المركزية في حراسة جوهر الجماعة الإنسانية الثقافي؛ يصبح وجوده هشا للغاية وقابلا للإزاحة والزوال هو والعدم سواء لصالح سرديات ثقافية أخرى سوف تتمدد في الجغرافيا الخاصة به.

وفي سياق الطرح الاستراتيجي البديل ذاته للجغرافيا الثقافية الرابطة في إطار السياسات الخارجية؛ قدمت الدراسة استراتيجية الجغرافيات الثلاثة دون إهمال لبنية جغرافية على حساب أخرى، ولكن مع أولوية واضحة في الحركة بين القوة الناعمة والقوة الخشنة لمستويات الجغرافيا والوجود الإنساني العربي فيها، مؤكدة الأولوية الثقافية (الجغرافيا الثقافية أولاً) وأنها هي المدخل الأكثر فعالية للتكامل الاقتصادي والسياسي العربي (الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية). بعدما أشارت الدراسة إلى الأثر الجيوبوليتيكي القائم وربطت بين ارتباك السياسات الخارجية العربية وانسحاب الرواية الثقافية الكبرى المشتركة.

وفي سياق نتائج الدراسة العامة نفسها استنادا إلى تصورها النظري؛ يأتي على المستوى العالمي التطبيقي تصورها لإمكانية تموضع الذات العربية ككتلة عالمية ثالثة، لا تكتفي بالتمحور حول القوة الخشنة والتوسع والهيمنة لقيم أو سردية ثقافية تعتقد أنها سردية مطلقة وأبدية وحصرية، بل تقدم للعالم نموذج «التنوع والتداول الحضاري» في مواجهة المركزية الشمولية (الغربية والأوراسية)، وأن «الكتلة الجيوثقافية الثالثة» تمثل ضرورة عالمية لإعادة التوازن وضبط المركزية الغربية والأوراسية، رغم أن الطريق لتحقيقها سيكون طويلا وشاقا وملينا بالتدافع مع أوهام المركزية والحضارة المطلقة الشمولية الإقصائية الغربية.

مع الإشارة إلى تحديات رئيسة ستواجه التطبيق ولا بد من وضعها في الاعتبار بما يضع أطروحة الكتاب في حيز «الواقعية الاستراتيجية»، وتحمل المسؤولية السياسية ما بين طموح

النظرية الجديدة ومعوقات الواقع وتجاذباته، والتي يمكن أن تنقسم إلى أربعة تحديات رئيسة ومتقاطعة؛ أولها: تحدي «إدارة التناقضات» الهوياتية داخل المستودع العربي، والتي سيعتمد فيها التطبيق على مفهوم «الذات العربية» إطاراً جامعاً يستحضر فضاء الحضارة الإسلامية، وبوصف هذه الذات طبقة ثقافية مختارة طوعية تتصالح مع طبقات أكثر قدماً وتتعايش معها، وتقبل بالتنوع اللغوي والعرقي والمذهبي والطائفي، ذلك لأن «مستودع الهوية» العربي الذي كتلة صماء واحدة، بل هو طبقات من التفاعل الحضاري المتراكم والمتراكب تاريخياً (والتدافع بين القطري التاريخي والعروبي الجامع بصفته طبقة ثقافية مختارة وليس عرقية جامدة)، وكذلك يمتد التراكب إلى المستويات: (إثني، مذهبي، قطري، وقبل). والنجاح في هذا التحدي ليس في إلغاء هذه التناقضات أو التنوعات، بل في إدارتها لصالح المشروع الكلي، بحيث تتحول هذه التناقضات من ثغرات للاختراق الخارجي (كما تستغلها المشاريع الإقليمية المنافسة) إلى تنوع فعال ومدمج ومتعايش يثري الكتلة الجيوثقافية الثالثة، والفشل في إدارة هذا التناقضات يعني بقاء «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» في حالة من النزاع الداخلي المستمر، مما يعطل قدرتها على الربط الاقتصادي والسياسي الحقيقي والقوي، ليتحول التنوع إلى قوة دافعة تجعل الشيعي والسني، والأمازيغي والعربي، والخليجي والمغربي، والمصري والعراقي والشامي والسوداني وغيرهم، جميعاً يرون أن أمنهم القومي يكمن في هذا المتن الحضاري الجامع للذات العربية بصفقتها هوية ثقافية حضارية مختارة ومتعايشة مع طبقات الهوية الأخرى المتراكمة والمتداخلة.

مع التأكيد أنه على هذا المسار، يجب فك الارتباط بين المتن الثقافي المقترح للذات العربية وبين النزعات العرقية الضيقة التي أورثت البعض في الماضي ندوباً نفخ فيها الآخر ليزيد التناقضات اشتعالاً، إن أطروحة هذا الكتاب لا تتبنى «العروبة العرقية» التي تُعرف الإنسان بدمه وجنسه، بل تنتصر لـ«العروبة الثقافية» بصفقتها اختياراً حضارياً مفتوحاً، ومتناً جامعاً يتسع لكل المكونات التي تشكلت داخل هذا الفضاء الجغرافي. انطلاقاً من إن قوة «المتن» لا تكمن في صهر التنوع الهوياتي أو الأقليات أو تهميشها، بل في قدرته على تقديم «مظلة سيادية» تحمي التنوع داخل وحدة الوعي؛ فالتنوع الثقافي في منطقتنا ليس ثغرة بل هو ثراء للمتن العربي إذا ما فهم كشراكة في المصير والمجال الحيوي.

ثانياً: التحدي الهيكلي القائم على دولة ما بعد الاستقلال والدولة القطرية والارتباطات العابرة، والذي يرى أن الدولة الوطنية العربية الحالية تشكلت في القرن العشرين بحدود وأبنية أمنية قائمة على «الجغرافيا السياسية» التقليدية، وارتباطات اقتصادية وعسكرية

عميقة مع مراكز القوى الدولية (في سياق ما أسمته الدراسة التعالق الثقافي). وسيقوم هذا التحدي على أن القدرة للانتقال للجغرافيا الثقافية تتطلب نوعاً من «التنازل» عن السيادة الضيقة لصالح «السيادة الجيوثقافية الكلية»، وهو ما قد تصطدم به البيروقراطيات السياسية والأمنية الحالية بعض الشيء، ويحتاج إلى مهارة سياسية خاصة في إدارة التناقضات والعبور من الوضع القائم إلى الوضع المرغوب أو المأمول.

ثالثاً: التحدي المعرفي المزدوج لـ «الاستلاب» و«التمترس الأيديولوجي» في مشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة، يبرز هنا وجود نخب عربية (ثقافية وأكاديمية) لا تزال تقتات على «الهوامش» الغربية وتعمل كوكيل للسرديات الأجنبية (كما تمت الإشارة إليه في نقد خطاب الاستلاب) من جهة، ومن جهة أخرى يوجد تحدي معرفي يتمثل في «التمترس الأيديولوجي» إرث القرن العشرين وفرزه الهوياتي الذي قد يعترض على أن تضم الكتلة الجيوثقافية الثالثة، الذات العربية وبلدانها في صف واحد مع البلدان الإسلامية، وكذلك أن تتجاوز الكتلة الجيوثقافية الثالثة التصنيفات الجاهزة الحدية لنظام اقتصادي ما يدافع عنه تيار أيديولوجي ما، ولا يري في الجوهر الثقافي مشتركاً كافياً لبناء كتلة حضارية وازنة، وكذلك البعض الذي يرى «التوقيف الفكري» أمراً حتمياً طالما لم تتبع الذات العربية الإسلامية أنماطاً معينة في التفكير بداية، وهو تيار العقل المجرد من المغرب العربي.. ويكون الانتقال للمشروع الجديد انطلاقة من التأكيد على قدرة الذات العربية على أن تقوم بعملية تحديث وصعود ذاتي دون تقديس لنموذج غربي ما، رداً على دعاوي الاستلاب للآخر، وأن الفرز والتقسيم الهوياتي والاقتصادي الذي تقوم به بعض التيارات الأيديولوجية ليس فرضاً مقدساً، وأيضاً أن فكرة «التوقيف الفكري» هي فكرة رد فعل لهزائم وتشققات القرن العشرين، ويمكن للمشاريع والتصورات الجديدة أن تأخذ فرصتها في المحاولة، مع التزامها بالموضوعية والعلمية والعقلية والأخذ بكل الأسباب التي يقول بها المنطق والتجربة والخبرة.

رابعاً التحدي الإقليمي: «حروب السرديات الثقافية» المشتعلة؛ وكيف يمكن أن يحدث التعاون في إطار التنافس على الصدارة الطبيعي بين الذات العربية، وسردية العثمانية الجديدة من تركيا، والسردية الشيعية من إيران، وتنافس الثلاثة على صدارة السردية الإسلامية عامة، أو بعبارة أخرى صدارة مشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة الجديد، وكذلك إدارة الصراع الجيوثقافي مع المشروع الصهيوني في صورته الإبراهيمية والمشروع الأثيوبي وسردية المركزية العنصرية السوداء، فالتحدي هنا أننا لن نطبق هذه نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة

بين بلدان الذات العربية في فضاء فارغ، بل في فضاء مزدحم بمشاريع جيوثقافية متنافسة على صدارة الكتلة الجيوثقافية العربية الإسلامية نفسها (إيرانية، تركية)، ومشاريع معادية (صهيونية وأثيوبية) قطعت كل منها شوطاً طويلاً في التمدد على حساب الذات العربية... وإدارة التناقضات في هذا المستوى الإقليمي للنجاح وتنفيذ النظرية الجديدة تتطلب على مستوى الذات العربية والإسلامية قبول فكرة التعاون في إطار التنافس والتدافع على الصدارة، وفكرة وجود حدود دنيا من المشترك الثقافي الجامع، وحدود أعلى يكون هناك حولها حوار فعال وبناء باستمرار. وعلى مستوى التدافع مع السرديات المعادية الصهيونية والأثيوبية فإن الحضور الثقافي الفعال في الجغرافيا التي تمدد فيها سرديّة المركزية العنصرية السوداء من أثيوبيا، المصحوب بالجغرافيا الاقتصادية والسياسية كفيل بإعادة الأمور إلى نصابها خلال فترة من الزمن، أما سرديّة الصهيونية الإبراهيمية فإن استعادة المشترك الثقافي العربي وحضوره في جغرافيا الذات العربية، مع التأكيد على ثوابت مستودع الهوية والتنسيق في مستوى الفضاء الإسلامي والكتلة الجيوثقافية الثالثة، كفيل بضبط أطماع القوى الغربية ولجم المشروع الصهيوني شيئاً فشيئاً.

وإجمالاً وعلى الرغم من ضراوة هذه التحديات الأربعة على مستوى الفضاء الجغرافي العربي بمستوياته: الثقافية والاقتصادية والسياسية، إلا أن كلفة البقاء في أفق الانسداد الحالي هي كلفة وجودية تتجاوز بمراحل كلفة التغيير والمواجهة الجيوثقافية والمسؤولية السياسية المرتبطة بها...

أما على مستوى المساهمة المعرفية المنهجية؛ فقد أكدت الدراسة على منهج أو مذهب الدرس الثقافي الحر؛ الذي يُقدم للمكتبة العربية ولصناع القرار مذهباً جديداً في استخدام «الدرس الثقافي» هو «الدرس الثقافي الحر»؛ الذي يرفض الاكتفاء بالاحتجاج الرمزي أو الانشغال بالهوامش والانتصار لها بشكل تعبيرى، بل يذهب مباشرة نحو «ترميم المتون» واستعادتها، بما يتجاوز قيود مدرسة برمنجهام ودرسها الثقافي التقليدي، ومدرسة ما بعد الاستعمار (إدوارد سعيد وغيره) ومشروعهم في الاحتجاج المعرفي العام، باتجاه مدرسة عربية ذات أطر نظرية فاعلة وأطر تطبيقية ممكنة، تملك القدرة على بناء أدوات نقدية للواقع وبناءة للمستقبل خاصة بالواقع العربي والشرقي.

مع قيام الكتاب بنقل «الجغرافيا الثقافية» من حيز الوصف الأكاديمي السطحي أو الاستخدام الغربي القديم لها، إلى حيز الفعل الاستراتيجي الملزم والضابط، مقدماً مصطلحات ومفاهيم تؤسس لمدرسة جيواستراتيجية عربية مستقلة، منها: الذات العربية،

ومستودع الهوية واستراتيجية الجغرافيات الثلاثة، والتعلق الثقافي، واستعادة المتون، إضافة إلى المفاهيم المركزية التي تشكل «الجغرافيا الثقافية الجوهرية» إطاراً تحليلياً وتفسيرياً، و«الجغرافيا الثقافية الرابطة» إطاراً نظرياً للتغيير والتفعيل بفرضيات واضحة ومحددة.

وفي هذا السياق المعرفي أو الأكاديمي يطرح الكتاب عدة أسئلة وجودية ومنهجية في الوقت نفسه على المجتمع الأكاديمي والسياسي والمسلمات التقليدية التي وقفت بالذات العربية محلك سر، في مقابل الأدوات الجيوثقافية الجديدة التي تطرحها هذه الدراسة في التحليل وصنع القرار العربي:

- السؤال المنهجي (عجز الجيوبوليتيك التقليدي)

تطرح الدراسة تحدياً أمام المدرسة الأكاديمية العربية مفاده: إلى متى سنظل ندرس أمننا القومي بأدوات ماكيندر وماهان ونظريات الصراع الغربية التي وُضعت أصلاً لتفتيت جغرافيتنا؟ إن التحدي القائم هو الانتقال من «التعلق الثقافي» و«التبعية المنهجية» التي تدرس الأرض كمساحة صماء وموارد مصمتة، إلى «السيادة المعرفية» التي تدرس الجغرافيا كوعاء للثقافة والروح، والاستمرار في استخدام أدوات القرن العشرين لتحليل أزمات القرن الحادي والعشرين ليس مجرد قصور بحثي، بل هو مشاركة غير واعية في تعميق (الانكشاف/ الفراغ الجيوثقافي) للذات العربية.

- السؤال السياسي (عقيدة القوة الناعمة الخشنة/ السردية المدججة)

تطرح الدراسة تحدياً أمام صانع القرار العربي؛ مفاده إمكانية أن يعترف العقل الاستراتيجي الرسمي بأن القوة العسكرية والاقتصادية، بلا سردية ثقافية رابطة، هي قوة (مبتورة) وسهلة الاختراق! إن الرهان الحقيقي اليوم ليس في امتلاك السلاح، بل في امتلاك «المعنى» أو النسق الثقافي المدمج ومقاربة الأمن القومي بوصفه مفهوماً في النسق الثقافي الشامل، التحدي هو تحويل الثقافة من ترف هامشي أو فلكلور إلى «عقيدة أمن قومي» تقود السياسة الخارجية وتحدد ملامح التحالفات، تماماً كما تفعل المشاريع الإقليمية المنافسة التي تمددت بفضل سردياتها لا بفضل جيوشها فقط.

- السؤال الوجودي (نحو الكتلة الجيوثقافية الثالثة)

إن السؤال الذي يضعه هذا الكتاب أمام النخب العربية هو: هل سنقبل بالبقاء (هوامش) في صراع المركزيات الدولية (الغربية والأوراسية)، أم أننا نمتلك الشجاعة المعرفية

والسياسية للسعي في اتجاه «الكتلة الجيوثقافية الثالثة»؟ إن التحدي ليس في البحث عن «توازن القوى» الخشنة والموارد، بل في فرض «توازن المعايير» الناعمة والتنوع الثقافي؛ حيث تكون الذات العربية هي المركز الذي يفكك وهم «الحضارة المطلقة» ويطرح البديل الإنساني المتعدد، فحقيقة إن التقاعس عن بناء هذه الكتلة اليوم هو قبول طوعي بالخروج من التاريخ لمدة لن تقل عن خمسين سنة أخرى على الأقل.

وأخيراً على مستوى التوصيات الإجرائية؛ توصي الدراسة بتبني الذات العربية وبلداتها لـ «استراتيجية الجغرافيات الثلاثة»، وفق الترتيب التالي:

ثقافياً: السعي لبناء «السردية الثقافية الكبرى المشتركة» للذات العربية عبر مؤسسات بحثية وثقافية وأكاديمية وإعلامية عابرة للحدود، تركز لمستودع الهوية الجامع والمشارك الثقافي العربي، وتسعى لـ «فك التعالق الثقافي» والارتهان للغرب ونظرياته الاستراتيجية وتصورات المعرفة والأيدولوجية على السواء، وتواجه خطابات الاستلاب والتبعية وتطرح حداً أدنى للمشارك مقبول للجميع، وحد أقصى يسعى الجميع للتنافس فيه وتحقيقه، وعلى أن تستمد السردية الكبرى تلك ثوابتها من «مستودع الهوية العربي» وقيمه وثوابته التاريخية، وتقوم على التكامل الثقافي بين البلدان العربية وزيادة مساحات التبادل الثقافي من خلال الدبلوماسية الثقافية البديلة، واعتماد الدرس الثقافي الحر ومنهج مذهباً فعالاً لكسر إطار التنميط والتبعية المعرفية، ووفق سياسة ثقافية جديدة في لإطار الذات والآخر تقوم على التمايز والصعود الثقافي.

اقتصادياً: العمل على «التكامل البيئي» وبناء قاعدة بيانات مجمعة للموارد العربية المختلفة زراعياً وصناعياً وتعددياً ومهارياً، وكذلك فيما يخص الموارد الاستراتيجية (الطاقة، الغذاء، الماء) في شبكة بنية تحتية عربية موحدة، تشجع على التكامل البيئي وزيادة المشاريع المشتركة ذات نسب التنافس العالمي العالية، والحرص على وجود نوع من الاكتفاء الذاتي من الموارد الاستراتيجية في لحظة عالمية تقوم على القدرة على الصمود في الجغرافيا الاقتصادية التي تضمن وجود جغرافيا سياسية مستقلة، تحمل جغرافيا ثقافية قادرة ومتصالحة مع ذاتها دون تبعية أو عجز.

سياسياً: تتويج هذه المسارات الثقافية والاقتصادية بتنسيق سياسي ودفاعي صلب يعبر عن إرادة «الكتلة الجيوثقافية الثالثة» في المحافل الدولية، بحيث يتحول العمل العربي من حيز «التنسيق البروتوكولي» إلى حيز «الفعل الوجودي» الذي يحمي الممرات الحيوية

للذات العربية ويفرض معاييرها السيادية في مواجهة المركزية العالمية، والأهم من ذلك هو العمل الجاد على تفكيك نقاط الخلاف والنزاعات البينية وتفجير التناقضات التي خلفها الاستعمار الغربي في الجسد العربي-كخلافات الحدود وقضية الصحراء بين المغرب والجزائر-باعتبار حلها ضرورة سياسية قصوى لتفويت الفرص على الاستثمار الخارجي في التمزق الداخلي، وصولاً إلى صياغة عقيدة سياسية متفق عليها تتجاوز حماية الحدود الجغرافية الضيقة إلى حماية «المجال الحيوي للمتن الحضاري الجيوثقافي»؛ مما يمنح الذات العربية القدرة على إدارة التدافع الإقليمي مع المشاريع المنافسة بفاعلية، والتفاوض على مكانة عالمية مكانة، ويضمن تحويل الجغرافيا السياسية من ساحة للصراع والاختراق إلى درع حصين في الجغرافيا الثقافية الجوهرية والرابطة يحمي المكتسبات الثقافية والاقتصادية للكتلة الجيوثقافية العربية الإسلامية الصاعدة.

وختاماً؛ إن «الجغرافيا الثقافية الرابطة» ليست مجرد نظرية في كتاب، بل هي دعوة لاستعادة الوعي بالذات قبل ضياع ما تبقى من الجغرافيا الطبيعية لصالح الآخر، فالجغرافيا بلا ثقافة جثة هامة تنتظر الدفن والموت، والثقافة بلا جغرافيا روح فضفاضة لا تجد مستقراً ولا حاضنة.. والجغرافيا الثقافية الرابطة هي بعث الروح في جسد الذات العربية لاستعادة مكانتها في التاريخ، إن الأمن القومي بوصفه مفهوماً في النسق الثقافي يقوم على جناحين متعاضدين، يبدأ بجناح مؤسس هو صياغة السردية الثقافية الناعمة، وينهض بجناح القدرة الخشنة والقوة الصلبة على حمايتها، ولا يمكن لأي منهما أن يوجد أو يعيش منفرداً..

هناك فرصة للذات العربية ومشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة لأن تساهم في تحرير البشرية من وهم «التعاليق الثقافي» والسيطرة الجيوبولتيكية الغربية شرقاً وغرباً، براً وبحراً وجواً (بين ماهان وماكيندر وسيفرسكي)، عبر سحب الثقل العالمي نحو كتلة جيوثقافية جديدة لا تؤمن بوهم وخرافة الحضارة المطلقة الدائمة، وتؤسس لمبدأ «فك التعاليق الثقافي» والتمرد على مساحة الحركة الجزئية المحدودة ضمن هيمنة كبرى لذات ثقافية حضارية مطلقة وشمولية غربية، وتؤمن بالتداول الحضاري والتنوع الثقافي كما في فضاء الذات العربية الإسلامية، وكما قدمته أطروحة الجغرافيا الثقافية الرابطة.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب

- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١١م.
- أرمان ماتلار، التنوع الثقافي والعولمة، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.
- إسماعيل سراج الدين، التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م.
- آلان تورين، براديجما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط ١، ٢٠١١م.
- بسمة الحسيني (ضمن مجموعة مشاركين)، الدليل إلى الإدارة الثقافية، دار شقيقات، مصر، ط ١، ٢٠٠٦م.
- بول ويلكينسون، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة، ترجمة لبنى عماد ذكي، مؤسسة هنداوي، بريطانيا، ٢٠١٧م.
- جان بول سارتر، تأملات في المسألة اليهودية، ترجمة حاتم الجوهري، دار روافد، مصر، ط ١، ٢٠١٦م.
- جوزايا رويس، فلسفة الولاء، ترجمة أحمد الأنصاري، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد ٣٣٧، ط ١، ٢٠٠٢.
- حاتم الجوهري، خرافة التقدمية في الأدب الإسرائيلي: نقد أسطورة الاحتلال التقدمي، عن الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣م.
- : دفاعاً عن القدس وهوية الذات العربية: نقد خطاب الاستلاب العربي للصهيونية في ظل الاتفاقيات الإبراهيمية وصفقة القرن والمروجين العرب لهما، دار إضاءات للنشر والتوزيع، ط ١، القاهرة، ٢٠٢٣م.
- حسني عايش، أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦م.

- سعاد إبراهيم السلموني، السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠٢٠م
- سمير خليل، دليل مصطلحات الدراسات الثقافية والنقد الثقافي: إضاءة توثيقية للمفاهيم الثقافية المتداولة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٦م
- سوزان حرفي، حوارات عبد الوهاب المسيري، الصهيونية واليهودية، دار دون، مصر، ط ١، ٢٠٢٤م.
- صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية: مع تطبيقات جيوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط ١، ٢٠٠٠م
- عادل النفاقي، الجغرافيا الثقافية لأوروبا القرن التاسع عشر في متخيل الرحالة العرب، ص ٥، الدار المتوسطة للنشر، تونس، ٢٠٢٠م.
- عباس غالي الحديشي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠٠٤م.
- عبد الرازق الدواي، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١، لبنان، ٢٠١٣م
- عبد الرازق محمد الدليمي، الإعلام وإدارة الانتخابات، دار اليازوري، الأردن، ٢٠١٧م
- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط ١، ١٩٩٤م
- عدنان صافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ١٩٩٩م
- علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، مصر، ط ١، ١٩٩٨م
- عمرو كامل (وآخرون)، الأشرار، دار ليلي، مصر، ط ١، ٢٠١٧م
- فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر
- كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩م
- لورا نادر: الثقافة والكرامة: حوار بين الشرق والغرب، ترجمة آيات عفيفي، ص ٧٣-٧٨، مؤسسة هندواي، المملكة المتحدة، ٢٠١٥م.
- ماهر الشريف، الأمية الشيوعية وفلسطين، دار ابن خلدون، بيروت، ط ١، ١٩٨٠م

- مايك كرانج، الجغرافيا الثقافية: أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣١٧، ٢٠٠٥م.
- محمد رياض، كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الإنتاج الحيوي، نسخة مؤسسة هنداوي الإلكترونية، بريطانيا، ٢٠١٥م
- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپولتيكا، مؤسسة هنداوي، مصر، ط١، ٢٠١٤م
- محمود جابر حسن الجلوي، اتجاهات حديثة في بناء مناهج الجغرافيا: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، وكالة الصحافة العربية، مصر، ٢٠٢٣م.
- ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، دار جامعة نايف للنشر، السعودية، ٢٠١٦م
- نادية مصطفى، ماجدة إبراهيم، أسامة مجاهد، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، دار البشير، مصر، ط١، ٢٠١٣م
- ها-جون تشانج، السامريون الأشرار: الدول الغنية والسياسات الفقيرة وتهديد العالم النامي، ترجمة أحمد شافعي، مصر، دار الكتب خان للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٧م،

#### ثانيا: المجلات العلمية الدورية:

- أحمد فريجة/ لدمية فريجة، الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد ١٤، يناير ٢٠٢٦م.
- حبيبة رحايب، المحددات الجيوحضارية والجيوسياسية للفعل الإرهابي: قراءة في الاختلافات والتوافقات، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد ٣٠، العدد ٤، سنة ٢٠١٦م.

#### ثالثا: المقالات والحوارات والتصريحات الصحفية:

- جابر عصفور، جريدة اليوم السابع (تصريحات صحفية)، بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٦
- حلمي النم، جريدة اليوم السابع (تصريحات صحفية)، بتاريخ ٦ مايو ٢٠٢٠
- حسام درويش، في التمثيل السياسي (الديمقراطي) للفلسطينيين، موقع تليفزيون سوريا، ٥/١/٢٠٢٤م

- حسام درويش، قراءة نقدية لـ «بيان الفلاسفة العرب - من أجل فلسطين»، موقع تليفزيون سوريا، ٩/٢/٢٠٢٤م

<https://www.syria.tv>

- محمد كريم الساعدي، ادوارد سعيد وخطابات الهيمنة الفوكو غرمشية، موقع «مدارات ثقافية»، بتاريخ فبراير ٢٠٢٠م

[https://www.madaratthakafia.com/02/2020/blog-post\\_5.html](https://www.madaratthakafia.com/02/2020/blog-post_5.html)

- مروان مشرقي، مقدمات وخصوصيات نشوء الحركة الشيوعية في فلسطين، صحيفة صوت اليسار العراقي

<http://saotaliassar.org/Frei20%Kitabat/Palastina01.htm>

- ناصيف حتى، صدام حضارات أم صدام جهالات وأصوليات؟، جريدة الشروق المصرية، بتاريخ ١٣/٩/٢٠٢١م

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13092021&id=67c525e374-1d4-fec-bf89-42d260a692ed>

#### رابعاً: المواقع الإلكترونية

- بيان الفلاسفة العرب من أجل فلسطين، موقع المعهد العالمي للتجديد العربي، ١٩/١/٢٠٢٤م

<https://arabicrenewal.org>

النسخة الإنجليزية من البيان، ١٥/١١/٢٠٢٣م

<https://www.resetdoc.org/story/habermas-israel-principle-solidarity/>

- المسجد الأقصى.. خطط اليهود لتقسيمه زمانياً ومكانياً، الموسوعة، موقع الجزيرة نت، ١٩/٤/٢٠٢٢م

<https://www.ajnet.me/encyclopedia/30/9/2015>

- موقع «المعهد العالمي للتجديد العربي»

<https://arabicrenewal.org/even/>

وكذلك على موقع الفيس بوك

[https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch\\_permalink&v=248617258329554](https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch_permalink&v=248617258329554)

#### خامسا: المواقع الإخبارية والصحفية:

- تغطية إخبارية بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠٢٢ م  
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/2749285>
- موقع لوسيل الإخباري، بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٢٣ م  
<https://lusailnews.net/article/society/qatari/2023/03/06>
- موقع الحدث الإخباري التابع لقناة العربية؛ بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠٢٣ م  
<https://www.alhadath.net/26/12/2023>
- فرانس ٢٤ الإخباري بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢٤ م.  
<https://www.france24.com/ar>
- جريدة اليوم السابع المصرية بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٢٣ م  
<https://www.youm7.com/story/31/10/2023>
- جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣ م  
<https://aawsat.com>
- موقع روسيا توداي الإخباري الروسي بتاريخ ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٣ م  
[https://arabic.rt.com/middle\\_east/1502221](https://arabic.rt.com/middle_east/1502221)
- موقع الحرة الإخباري ووكالة أسوشيتد برس، بتاريخ ١٤ / ١ / ٢٠٢٤ م  
<https://www.alhurra.com/arabic-and-international/14/01/2024>
- موقع الشرق نيوز الإخباري بتاريخ ١٨ / ١١ / ٢٠٢٣ م  
<https://asharq.com/politics/>
- موقع يورونيوز الإخباري بتاريخ ١١ / ١٠ / ٢٠٢٣ م  
<https://arabic.euronews.com/11/10/2023>
- موقع سكاي نيوز الإخباري الإماراتي بتاريخ ٨ / ١١ / ٢٠٢٣ م  
<https://www.skynewsarabia.com/world/1667911>
- جريدة اليوم السابع المصرية بتاريخ ٥ / ١١ / ٢٠٢٣ م  
<https://www.youm7.com/story/5/11/2023>
- موقع مونت كارلو الإخباري الدولي، بتاريخ ٦ / ٤ / ٢٠٢٤ م  
<https://www.mc-doualiya.com>
- موقع البي بي سي عربي نيوز بتاريخ ٢٤ / ٤ / ٢٠٢٤ م  
<https://www.bbc.com/arabic/articles/c2e0vyqdy5go>
- جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣ م  
<https://aawsat.com>

- موقع البي بي سي العربي، بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٢٣ م  
<https://www.bbc.com/arabic/live/67293192>

- موقع فرانس ٢٤ الإخباري بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠٢٣ م  
<https://www.france24.com/ar>

- وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (الإيرانية) بتاريخ ١٥ / ١٠ / ٢٠٢٣ م  
<https://ar.irna.ir/news/85258613>

- موقع سكاي نيوز عربية، الإمارات، ٧ / ٧ / ٢٠٢٤ م  
<https://www.skynewsarabia.com/world/1727446>

- موقع يورونيوز، ١٥ / ١٠ / ٢٠٢٤ م  
<https://arabic.euronews.com/15/10/2024>

#### سادسا: المراجع الأجنبية

- Alisdair Rogers, Noel Castree, and Rob Kitchin, Oxford Dictionary of Human Geography, Oxford University Press, 2013.
- Ber Borochov, Class Struggle and the Jewish Nation: Selected Essays in Marxist Zionism, Editor Mitchell Cohen, Routledge, UK, 1st Edition, 1983.
- Gaddis, John Lewis. Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy (Revised Edition, 2005), Oxford University Press.
- James S. Duncan, Nuala C. Jonson, and Richard H. Schein, A Companion to Cultural Geography, Blackwell Publishing, 2004, USA /UK/ Australia.
- Linda McDowell, The Transformation of Cultural Geography, from the book: Human Geography, Society, Space and Social Science, Editors: Derek Gregory, Ron Martin, and Graham Smith, the MACMILLAN LTD, UK, 1994.
- Timothy S. Oakes, and Patricia L. Price, The Cultural Geography Reader, Routledge, 2008, USA.

#### المواقع:

National Security Act of 1947

<https://history.state.gov/milestones/1952-1945/national-security-act>

## المؤلف في سطور

د. حاتم الجوهري؛ شاعر ومترجم وباحث أكاديمي وأستاذ جامعي منتدب، حاصل على درجة الدكتوراه في النقد الأدبي والدراسات الثقافية من جامعة عين شمس بالقاهرة، بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف وتوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الجامعات الأخرى، مواليد عام ١٩٧٥ م.

يهتم بالمواضيع النظرية والتطبيقية في مجالات: الدبلوماسية الثقافية والسياسات الثقافية، التراث الثقافي غير المادي وتطبيقاته، الدراسات الثقافية، الدراسات الحضارية وفلسفتها، العلاقات الدولية والحيو ثقافية، دراسات ما بعد المسألة الأوروبية، دراسات الذات العربية والشرق الأوسط ومسألة ما بعد الاستقلال، الاستشراق الجديد ودراسات الذات والآخر، المثاقفة والأدب والترجمة عن العربية للآخر.

له العديد من المشاركات والمساهمات في المجال العام، مروراً ب: الحركة الطلابية، والأدبية والثقافية، والشعبية، والمؤسسية. حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية عام ٢٠١٦ م، حصل على جائزة ساويرس في النقد الأدبي عام ٢٠١٤، ووصل للقائمة القصيرة لجائزة الترجمة بالمركز القومي للترجمة ٢٠١٥ م.

شغل منصب مدير المركز الدولي للكتاب بوزارة الثقافة المصرية (هيئة الكتاب)، ومشرفاً على تفعيل المركز العلمي للترجمة بوزارة الثقافة المصرية (هيئة الكتاب) وتنشيط مشروع الترجمة للآخر عن اللغة العربية بوزارة الثقافة، الذي أسفر عن عدة اتفاقيات وفعاليات داخلية (مع وزارة الأوقاف) وخارجية (في أوروبا وآسيا وأفريقيا)، وكذلك مؤسساً لمشروع المشترك الثقافي العربي وللمجال العلمي الجديد المصاحب له «الدراسات الثقافية العربية المقارنة».

عضو اتحاد كتاب مصر، عضو المعهد العالمي للتجديد العربي، عضو أتيليه القاهرة، عضو جمعية اللغات الشرقية، عمل أميناً لـ «جماعة الفكر والأدب» وأميناً ومؤسساً لـ «اللجنة

الطالبة لدعم الحق العربي» بجامعة المنصورة، وكان عضواً مؤسساً في نادي أدب جامعة المنصورة (بإصداره الثاني في التسعينيات)، وعضواً في نادي أدب المنصورة، وعضواً مؤسساً في نادي أدب السنبلتين، وعضواً في نادي أدب ٦ أكتوبر.

#### نشاطه في مجال الدبلوماسية الثقافية:

- اهتم بمجال الدبلوماسية الثقافية البديلة عبر مشاريع عدة رسمية وأهلية؛ ففي عام ٢٠١٧م على المستوى الدولي في الصين شارك في «منتدى التبادل الدولي في حماية التراث الثقافي غير المادي»، وقدم كلمة الوفد المصري المشارك، حيث طرح في «بكين» مشروعاً موازياً باسم «تفعيل طريق رأس الرجاء الصالح»، ليدور حول أفريقيا والبحر المتوسط عبر قناة السويس بوصفه مساراً ثقافياً دبلوماسياً ممكناً، ثم طرح على الجانب الصيني «مبادرة تبادل المزيج الثقافي بطريق الحرير» عام ٢٠١٩م في المركز الثقافي الصيني التابع للسفارة الصينية مع ممثلي وزارة الثقافة الصينية، وتحديداً مع ممثلي «الأكاديمية المركزية للإدارة الثقافية» الصينية،

- في المغرب عام ٢٠٢٣م ساهم في مشروع «الإيسيسكو» (منظمة العالم الإسلامي للتربية والثقافة والعلوم) لإطلاق «إعلان مراكش نحو تشكيل مفهوم «الدبلوماسية الحضارية» بوصفها مرادفاً ورديفاً لـ «الدبلوماسية الثقافية»، حيث قدم ورقة بحثية بعنوان: «الدبلوماسية الحضارية والمسألة العالمية: من الصدام إلى التداول»، وترأس الجلسة العلمية الثانية المعنونة: «الأدوار المفترضة للفاعلين في الدبلوماسية الحضارية».

- في القاهرة في عام ٢٠١٨م وعلى مستوى التراث الثقافي غير المادي ودوره عربياً، شارك مع «اليونسكو» (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) في مشروع «تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تفعيل اتفاقية عام ٢٠٠٣م المعنية بصون التراث الثقافي غير المادي التي دشتها اليونسكو، حيث ترأس إحدى مجموعات العمل (شملت مصر وليبيا ولبنان).

- في عام ٢٠٢٠م مع الألكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) قدم ورقة بحثية نشرت في المجلة العربية للثقافة التابعة للمنظمة، بعنوان: «ما بعد المسألة الأوروبية: كورونا كمفصلة ثقافية للذات العربية».

- في عام ٢٠٢٤م شارك مع «المعهد العالمي للتجديد العربي» بإسبانيا، ضمن فريق بناء المنظومة الفكرية الثقافية العربية بتقديم تصور مستقبلي للثقافة العربية وسياسة المعهد في هذا السياق، بورقة مقترحة بعنوان: «استراتيجية الأمل: أي تجديد من أجل التجديد الثقافي العربي!»

- في عام ٢٠٢١م شارك مع اللجنة المصرية الوطنية للتربية والعلوم والثقافة (المشرفة على مشاركات مصر ومساهماتها الرسمية في فعاليات: اليونسكو والإلكسو والإيسيسكو) في ملف «التعريف

بأفريقيا ودعم ثقافة السلم»، ضمن فعالية اليونسكو لاعتبار عام ٢٠٢١م عام أفريقيا، وذلك بورقة بحثية بعنوان: «أفريقيا والسلم بين المسألة الأوروبية وما بعدها».

- إضافة إلى أنه منذ عام ٢٠١٥م عمل على مشروع تطوير «المركز العلمي للترجمة» بوزارة الثقافة المصرية، ليتخصص في مجال الترجمة للآخر عن اللغة العربية وفق مفهوم جديد للدبلوماسية الثقافية العلمية من خلال الترجمة عن العربية للآخر، يعتمد على الوعي الدبلوماسي وخصوصية الخطاب المستخدم الموجه لكل جماعة إنسانية.

#### نشاطه في مشروع المشترك الثقافي العربي :

- قام بتأسيس مشروع المشترك الثقافي العربي وعمل مديرا له، وطرح المجال العلمي المرتبط به (مجال الدراسات الثقافية العربية المقارنة)، بما قدمه من فاعليات شارك فيها أكثر من ١٥٠ باحثا من كافة الدول العربية. شملت بشكل أساسي أربع دورات ومؤتمرات عربية سنوية حافلة (٢٠٢١-٢٠٢٤م)، وذلك بالتعاون مع سفارات تلك الدول في مصر ومشاركة مؤسساتها البحثية والأكاديمية والثقافية والدبلوماسية والشعبية.

- شملت فعاليات المشروع ثلاثة مؤتمرات سنوية دولية عربية ضمت ٨٠ بحثا محكما، ٤١ عضوا في لجان التحكيم، و٢٤ محورا علميا، خرجت كلها في كتب مطبوعة ذات ترقيم دولي معتمد، فكان مؤتمر المشترك الثقافي بين مصر وتونس هو مؤتمر التأسيسي للفكرة، وخرج كتاب المؤتمر المحكم تحت عنوان: «فلسفة المشترك الثقافي: نحو دراسات ثقافية عربية مقارنة»، وجاء كتاب المؤتمر الثاني عن المشترك الثقافي بين مصر واليمن ومحوره حول «المتون العربية»، بعنوان: «فلسفة إدارة التنوع وتفكيك التناقضات: استعادة المتون العربية وتحدياتها في القرن الـ ٢١». وجاء كتاب المؤتمر الثالث عن المشترك الثقافي بين مصر والعراق عن «الأنماط الحضارية الأولى» للبلدان العربية وبديلهما الممكن في مواجهة نظريات الصدام الحضاري، حيث جاء كتاب أبحاث المؤتمر تحت عنوان: «فلسفة الذات الحضارية المتصالحة.. بديلا لذات الصدام الحضاري ونظرياتها»،

- ضمت فعاليات المشروع صدور كتاب جماعي بعنوان: «في فلسفات التدافع والتعايش الحضاري: الذات العربية والدرس الثقافي المقارن للظاهرة الحضارية»، برقم دولي معتمد عن إحدى دور النشر المصرية (ضم ثلاثة محاور وثمانية باحثين وصدر عام ٢٠٢٣م).

- شملت فعاليات المشروع ملفا بحثيا عن «الدراسات الثقافية»، قام المؤلف بتحريره لمجلة ميثاقات اللندنية عام ٢٠٢١م، نشرت مساهماته في عددين متوالين من المجلة، هما العدد الثالث والعدد الرابع،

- شملت فعاليات المشروع ملفا بحثيا تحت عنوان: «الكولونيالية الجديدة» حدد المؤلف فكرته

وحرره، ونشر في مجلة «أدب ونقد» المصرية، وصدر في العدد رقم ٤٠٧ من المجلة بتاريخ فبراير ٢٠٢٢م،

- شملت فعاليات المشروع مائدة مستديرة عن المشترك الثقافي بين مصر والسودان في أغسطس ٢٠٢١م؛ استضافتها مجلة «أدب ونقد»، وخرج عنها «وثيقة ثقافية شعبية» مطروحة ومفتوحة للنقاش المجتمعي بين البلدين.

- شملت فعاليات المشروع سمنا علميا تعريفيا بمجال الدراسات الثقافية العربية المقارنة في ٢٠٢٢م (شارك به ثمانية من الباحثين)، ومائدة ثقافية مستديرة صاحبت السمينار التعريفي في الوقت ذاته، وذلك على هامش مؤتمر المشترك الثقافي بين مصر واليمن،

- شمل حضور المشروع اهتماما صحفيا واسعا عبر العشرات من التغطيات الإخبارية والحوارات الصحفية، إضافة إلى مقابلات تلفزيونية وإذاعية في العديد من الفضائيات والإذاعات العربية. تجربته الشعرية:

- أحد شعراء المشهد التسعيني؛ كان أميناً لجماعة الفكر والأدب في جامعة المنصورة، وواحداً من المؤسسين الرئيسيين لنادي أدب جامعة المنصورة في التسعينيات بعد توقفه، ومؤسساً للجنة الطلابية لدعم الحق العربي بالجامعة، لم يصدر مجموعات شعرية حتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين..

- صدر له ديوان: «نساء الممالك البعيدة»، عن دار الشواحين، ٢٠٢٤م

- صدر عن ديوانه الشعري الأول كتاب نقدي بعنوان: «في وجه آخر للتسعينيات: التجربة الشعرية والنسق القيمي في ديوان الطازجون مهما حدث لحاتم الجوهري»، عن دار فهرس، ٢٠٢٤م، من تقديم وتحرير الشاعر والناقد حاتم عبد الهادي.

خبرته الأكاديمية:

- أستاذ جامعي منتدب، قام بتدريس «النقد والدرس الثقافي المقارن» من خلال مقررات اللغة العبرية وآدابها المقارنة بالعربية... لطلاب كلية دار العلوم - جامعة الفيوم، لمرحلة الليسانس والدراسات العليا/ الماجستير (٢٠١٦/٢٠١٧). وقام بتدريس مقررات اللغة العبرية وآدابها المقارنة بالعربية لطلاب كلية الآداب- جامعة الفيوم، مرحلة الدراسات العليا/ الماجستير (٢٠١٦/٢٠١٧). قام بتدريس مقرر اللغة العبرية وآدابها، في جامعة السويس (٢٠١٧/٢٠١٨)، وذلك في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في الجامعة، وأيضاً في كلية الآداب بفرع الطور التابع للجامعة.

- قام بوصفه «المناقش الخبير» بمناقشة رسالة الماجستير: «تأثير الأفلام السينمائية المصرية على اتجاهات المشاهدين المصريين تجاه الشخصية اليهودية»، المقدمة من الباحثة/ سارة طارق بدر بقسم الإعلام بكلية الألسن والإعلام بجامعة مصر الدولية (MIU) عام ٢٠٢٤م.

#### تصنيفه في السجلات والمنصات العالمية:

- له تصنيف دولي وتقتني كتبه العديد من منصات الكتب العالمية في الجامعات والمكتبات الدولية الكبرى، في أمريكا وأوروبا واليابان والصين، منها جامعات: «هارفارد- ستانفورد- إلينوي- براون-....»، ويشمل تصنيفه الدولي:

- تصنيفه في مكتبة الكونجرس وقائمة أعماله المقتناة:

<https://id.loc.gov/authorities/names/n2012213653.html>

- تصنيفه في (VIAF) (ملف الهيئة الدولية الافتراضية)

<https://viaf.org/viaf/250894790/>

- تصنيفه في الفهرس العالمي (world cat identities)

<https://www.worldcat.org/identities/lccn-n2012213653/>

- تصنيفه ضمن «ISNI» (معرف الاسم القياسي الدولي للشخصيات العامة للمساهمة في كتابة محتويات الوسائط كالكتب والبرامج)

[https://isni.oclc.org/xslt/DB=1.2//CMD?ACT=SRCH&IKT=8006&TRM=ISN3%A0000000371340814&TERMS\\_OF\\_USE\\_AGREED=Y&terms\\_of\\_use\\_agree=send&COOKIE=U51,KENDUSER,I28.B+++++0028,SY,NISNI,D1.2.E5d748eb3-0a,A,H75-74,,70-65,,59-43,,41-30,,28-3,,1,R156.174.0.16,FY](https://isni.oclc.org/xslt/DB=1.2//CMD?ACT=SRCH&IKT=8006&TRM=ISN3%A0000000371340814&TERMS_OF_USE_AGREED=Y&terms_of_use_agree=send&COOKIE=U51,KENDUSER,I28.B+++++0028,SY,NISNI,D1.2.E5d748eb3-0a,A,H75-74,,70-65,,59-43,,41-30,,28-3,,1,R156.174.0.16,FY)

- له العشرات من اللقاءات والحوارات التلفزيونية والإذاعية، والمتاحة على شبكة «الإنترنت»، على الرابط:

[https://www.youtube.com/channel/UC0kruub\\_K-JRojedNd5x7qQ/videos](https://www.youtube.com/channel/UC0kruub_K-JRojedNd5x7qQ/videos)

- نشر العشرات من الدراسات والأبحاث والمقالات في مختلف الصحف والمجلات المصرية والعربية منها: مجلة «مختارات إسرائيلية»، مجلة «الثقافة الجديدة»، جريدة «الأهرام المسائي»، جريدة «البديل»، جريدة «القاهرة»، مجلة «الهلل»، مجلة «الفكر المعاصر»، جريدة «العرب» اللندنية، مجلة «ديوان الآن» الفلسطينية، مجلة الثقافة العربية (الإلكسو)، مجلة «ميريت» الثقافية، مجلة «أدب ونقد»، مجلة «مناقشات»، مجلة «الجديد»، مجلة «نقش»، مجلة «حروف الضاد»، مجلة «رواق ميسلون»... بعضها متوفر على موقع الكاتب بـ«أكاديميا»: HatemElgozarey

قالوا عنه وعن مؤلفاته:

- «لقد أحسن حاتم الجوهري صنعاً إذ قدم هذا الكتاب حول موضوع التكيف والثورة.. فقد نجح أن يبلور مفهوم الثورة كمحاولة لكسر هذا التكيف السلبي.. والانطلاق بالمجتمع إلى آفاق أفضل للعدالة والحرية؛ أتمنى أن يقرأ كل شبابنا هذا الكتاب، وأن يكون الكتاب مقدمة لإسهامات أخرى متميزة نستطيع من خلالها أن نفهم أنفسنا، وأن نفهم حركة تاريخنا بعمق»  
(د. أحمد زايد / رئيس مكتبة الإسكندرية، وعميد كلية الآداب بجامعة القاهرة الأسبق)

- «حاتم الجوهري صاحب مشروع ثقافي.. عميق ودؤوب حقاً، مشروع هو تحقيق الذات الجمعية (العربية) وليس الفردية»

(د. يمني الخولي / أستاذ فلسفة العلم، ورئيس قسم الفلسفة الأسبق بكلية الآداب بجامعة القاهرة)

- «حاتم الجوهري هو النموذج البارز لجيل الباحثين المصريين الشباب.. والجوهري كباحث علمي يتميز في الواقع بقدرة منهجية ملحوظة»

(السيد ياسين / أستاذ علم الاجتماع السياسي، ومدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الأسبق)

- «الدراسة التي بين أيديكم تعد جهداً علمياً نادراً في مجال علم النفس السياسي.. فضلاً عن أن الكاتب [حاتم الجوهري] كان في قلب تلك الأحداث التي عرض لها في الكتاب، وكان له موقف فكري نقدي واضح مما جرى ويجري، وكل ذلك يعني أنه واجه تحدياً ضخماً في الحفاظ على الالتزام العلمي من ناحية مع قدرته على المواجهة وإبداء الرأي النقدي.. وهي مهمة بالغة الصعوبة واجهها الكاتب باقتدار متميز يستحق التقدير والتهنئة وبالأمل بمستقبل ينجز فيه الكثير»

(د. قدرى حفني / أستاذ علم النفس السياسي بكلية الآداب جامعة عين شمس، ورئيس ومؤسس وحدة الدراسات الاستراتيجية بجامعة عين شمس.)

- «قد أسدى المترجم والباحث حاتم الجوهري إلى ثقافتنا العربية يداً؛ بترجمة وجمع هذه القصائد معاً [أغنيات البراءة والتجربة لوليم بليك]، وتقديمها كما أراد صاحبها أن تقدم، فإن بينها صلات داخلية وتراسلات مقصودة، لا يتضح معناها إذا أخذت مفردة، ولم توضع في سياقها الأشمل». (د. ماهر فريد شفيق / أستاذ الأدب الإنجليزي والترجمة بكلية الآداب جامعة القاهرة)

- «لقد أحسن حاتم الجوهري.. صنعًا حين بحث عن هذا النص [تأملات في المسألة اليهودية].. وترجمه إلى اللغة العربية ليسد فراغًا بحق في المكتبة الفلسفية السياسية»، ولابد من تحية المترجم على جهده في نقل هذا النص المهم إلى العربية وبهذه اللغة الفلسفية الرصينة، وعلى الدراسة التي صدر بها الترجمة.. وهما معًا إضافة في غاية الأهمية للمكتبة العربية عمومًا، وللمكتبة الفلسفية السياسية في الفلسفة المعاصرة على وجه الخصوص».

(د. مصطفى النشار / أستاذ الفلسفة، ورئيس قسم الفلسفة الأسبق بكلية الآداب بجامعة القاهرة.)

- «ما استوقفني في [حاتم الجوهري] ذلك عمق رؤيته للثقافة والعالم، فاكشف أن المسألة الأوروبية ليست قدرًا ويلزم تجاوزها، ثم من خلال عمله بوزارة الثقافة واحتكاكه بالمجال العام مصريًا وعربيًا وعالمياً، توصل إلى رؤية شاملة لدور الثقافة والدبلوماسية الثقافية، وأصبح منظراً في مجال الثقافة»

(السفير / عمر الحامدي - سفير ليبيا الأسبق بالجزائر والسودان،

وأمين عام المجلس القومي للثقافة العربية الأسبق)

- «يمكنني القول أن هذا الكتاب (الوثيقة) [لمؤلفه حاتم الجوهري]؛ لا يعد إضافة عديدة لمكتبتنا العربية الزاخرة بالمؤلفات التي تتحدث عن الدبلوماسية الثقافية وأهمية القوى الناعمة في بناء مشروعنا الحضاري العربي، لكن تفرد الكتاب بوضع أسس وأفكار قابلة للتطبيق يجعل منه إضافة نوعية لهذه المكتبة»

(د. حيدر الجبوري - الوزير المفوض بجامعة الدول العربية / مدير إدارة فلسطين بالجامعة)

- «ولا أبالغ إذا قلت أن الدكتور الجوهري في كتابه هذا [السياسة الثقافية الثالثة] يشكل مدرسة ثقافية معاصرة تسعى بكل جد لخلق واقع ثقافي جديد، وأنا في حقيقة الأمر إلى جانب مباركة هذا العمل المميز الذي هو في الحقيقة مجموعة كتب في كتاب واحد. أقدر عالياً دوره الريادي في تنشيط الوعي وإصراره على إحداث نوع من الاختراق تجاه الصمت والضعف الذي تعاني منه الأمة».

(د. خليل عودة - أستاذ البلاغة والنقد والعميد الأسبق لكلية الآداب بجامعة النجاح - فلسطين.)

- «حاتم الجوهري يقدم فلسفة التمهيد الثقافي في مواجهة مشاريع التبعية، وأن بعضاً من جوانب الكتاب [مدرسة الدراسات الثقافية العربية المقارنة] وأطروحاته تذكرنا بأطروحات د. عبدالعزيز حموده ومعاركه في مواجهة بعض النقاد وأطروحاتهم».

(د. شريف الجيار - أستاذ النقد الأدبي وعميد كلية الآداب جامعة بني سويف،

وكيل وزارة الثقافة بهيئة الكتاب الأسبق)

- «حاتم الجوهري هو أكثر باحثي هذا الجيل اهتمامًا بالذات العربية، ويملك سيرة ذاتية عريضة في هذا المجال...»

(د. محمد السيد إسماعيل / الكاتب والناقد الأكاديمي)

- «وبعيداً عن فكرة المؤامرة، فهذه هويات ومركزيات لا تناسب هوانا الشرقي... وإلا فمن في أوروبا ينكر إسهامات إدوارد سعيد، وإيهاب حسن، بل وحاتم الجوهري وغيرهم من نقادنا المغاربة والشوام والمصريين، والعراقيين واللبنانيين، بل والخليجيين كذلك، وفي الإمارات والسعودية».

(حاتم عبد الهادي / شاعر وكاتب وناقد مصري، عضو اتحاد كتاب مصر)

- «إن حاتم الجوهري يمثل جهداً مؤسسياً وحده رغم إمكانياته الفردية»

(د. أيمن السيبي - نائب رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية)

- «[حاتم الجوهري] هو شاعر معني بالتأمل في ماهية الكون والنفس البشرية، باختلافاتها وتصوراتها الفلسفية والإبداعية، والتصدي للزيف والقبح والتشوه، مهموم بقضايا وطنه وعروبه، ومترجم وباحث من أبرز الكوادر العلمية في الوسط الثقافي المصري والعربي»  
(جريدة السياسة الكويتية بتاريخ الأحد ١ يوليو ٢٠١٨م العدد ١٧٧٧٧١)

- «الديوان يحمل في جنباته القضايا الكلية الكبرى للوجود الإنساني، ورغم انتمائه لقصيدة النثر إلا أنه يقدم ملمح الشاعر النبي والرسولية في طرحه الشعري، حيث يواجه الشاعر [حاتم الجوهري] العدمية وتحضر في تجربته كآخر، لكنه يتنصر دائماً من خلال تماسك الذات وعالمها الخاص، وأن الذات الشعرية تتمثل في روح الحكمة وتلقي بظلالها على مشهدية الديوان»  
(عمر شهريار / ناقد وباحث وشاعر مصري)

من الكتب التي صدرت له:

- «السياسة الثقافية الثالثة: إعادة التأسيس لمصر والعرب في القرن الـ٢١»، الناشر: مشروع المشترك الثقافي العربي، ط١، مصر، ٢٠٢٥م.

- «المصريون بين التكيف والثورة: بحثاً عن نظرية للثورة»، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢م (النسخة الأولى صدرت في عام ٢٠٠٤م)

- «سيكولوجية الصراع السياسي: نقد آليات التشويه والاستقطاب»، دار العين، ٢٠١٦م.

- «الدبلوماسية الثقافية البديلة: إعادة تأسيس الثقافة العربية»، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠٢٤م.

- «مدرسة الدراسات الثقافية العربية المقارنة: مشروع المشترك الثقافي العربي نموذجاً تطبيقياً»، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠٢٥ م.
- «فلسفة المشترك الثقافي: نحو دراسات ثقافية عربية مقارنة» (محرراً)، مارس، ٢٠٢٢ م، دون ناشر، الكتاب الجماعي لأبحاث مؤتمر المشترك الثقافي بين مصر وتونس، ترقيم دولي I.S.B.N ٩٧٨-٩٧٧-٩٤-١٣٧٥-٤
- «فلسفة إدارة التنوع وتفكيك التناقضات: استعادة المتون العربية وتحدياتها في القرن العشرين»، محرراً، فبراير، ٢٠٢٣ م، دون ناشر، الكتاب الجماعي لأبحاث مؤتمر المشترك الثقافي بين مصر واليمن (جزءان)، ترقيم دولي ٩٧٨-٩٧٧-٩٤-٤٦٩٠-٥ (I.S.B.N)
- «في فلسفات التدافع والتعايش الحضاري: الذات العربية والدرس الثقافي المقارن للظاهرة الحضارية»، محرراً، دار إضاءات للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٢٣ م.
- «فلسفة الذات الحضارية المتصالحة: بديلاً لذات الصدام الحضاري ونظرياته»، محرراً، دار الشواهي، القاهرة، الكتاب الجماعي لأبحاث مؤتمر المشترك الثقافي بين مصر والعراق (جزءان)، ٢٠٢٤ م.
- «دفاعاً عن القدس.. وهوية الذات العربية: نقد خطاب الاستلاب العربي للصهيونية في ظل الاتفاقيات الإبراهيمية وصفقة القرن والمروجين العرب لهما، دار إضاءات للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٢٣ م
- «نبوءة خراب الصهيونية: العدمية في الأدب الصهيوني بين الأزمة الوجودية وصحوة العربي»، دار روافد، ط١، القاهرة، ٢٠١٥.
- ترجمة كتاب: «تأملات في المسألة اليهودية» لـ جان بول سارتر، عن الإنجليزية للعربية للمرة الأولى ومعه دراسة نقدية في المصادر العبرية والعربية والإنجليزية بعنوان: «سارتر بين الصهيونية وسلب الحق الوجودي للفلسطينيين»، ط١ عن دار روافد، ٢٠١٥.
- «خرافة الأدب الصهيوني التقدمي، نقد رؤية أدباء الصهيونية الماركسية للصراع العربي الصهيوني»، ط١ دار الهداية ٢٠١٢، وحصلت عام ٢٠١٤ م على جائزة ساويرس في النقد الأدبي مناصفة. وصدرت في طبعة ثانية عن «الهيئة العامة لقصور الثقافة» ٢٠١٤ بعنوان: «خرافة التقدمية في الأدب الإسرائيلي».
- ترجمة ديوان: «أغنيات البراءة والتجربة»، عن الإنجليزية، لشاعر الرومانتيكية الإنجليزي الكبير (وليم بليك)، مصحوبة بدراسة بعنوان: «سيد الرومانتيكية»، وذلك ضمن مشروع ترجمة أفضل مائة عمل أدبي في العالم - الصادر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣ ط١.

- ديوان شعر: «الطازجون مهمماً حدث» عن الهيئة المصرية للكتاب ط ٢٠١٥.
  - ديوان شعر: «نساء الممالك البعيدة»، دار الشواهد بالقاهرة، ط ١، ٢٠٢٤م.
  - «الصمود: الصورة غير النمطية للعربي في الأدب الصهيوني»، دار ظلال وخطوط، الأردن، ٢٠٢١م
  - «العودة للذات: تفكك صورة العربي كشريك للتعايش في الأدب الصهيوني»، دار ميتابوك، مصر، ٢٠٢١م.
  - كتابان في تعليم اللغة العبرية وفق المنهج المقارن باللغة العربية وتطبيقاته.
  - صدر عن تجربته الشعرية كتاب نقدي بعنوان: «في وجه آخر للتسعينيات: التجربة الشعرية والنسق القيمي في ديوان الطازجون مهمماً حدث لحاتم الجوهري»، من تقديم حاتم عبد الهادي، دار فهرس للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٢٤م.
- من المؤتمرات والمشاركات العلمية:**
- باحثاً رئيساً بمؤتمر أدباء مصر في دورته الـ ٣٢، ١٥-١٧ ديسمبر عام ٢٠١٧م، المنعقد في مدينة «شرم الشيخ»، ونظمتها الهيئة العامة لقصور الثقافة.
  - عضواً في اللجنة العلمية لمؤتمر الفلسفة للأطفال المنعقد افتراضياً في ٢٤-٢٥ مايو ٢٠٢٢م، والذي نظمه «اتحاد الفلاسفة العرب».
  - باحثاً رئيساً بمؤتمر أدباء مصر في دورته الـ ٣٥، ٢٨-٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، المنعقد في محافظة «الوادى الجديد»، ونظمتها الهيئة العامة لقصور الثقافة.
  - رئيساً للجلسة البحثية الثانية للندوة الدولية حول «الدبلوماسية الحضارية»، التي نظمتها «الإيسيسكو» في المغرب ٣-٤ يونيو ٢٠٢٢م، وباحثاً مشاركاً في الجلسة الرابعة بالندوة ذاتها.
  - رئيساً لمؤتمر «المشترك الثقافي بين مصر وتونس.. الواقع والآمال»، المنعقد في ٢٢ مارس ٢٠٢١م بالقاهرة، ومن تنظيم مشروع المشترك الثقافي العربي.
  - عضو اللجنة العلمية لوحدة الدراسات الثقافية بالمعهد العربي للتجديد العالمي
  - رئيساً لمؤتمر «المشترك الثقافي بين مصر واليمن.. رؤى جديدة للمتون العربية»، المنعقد في ١١ فبراير ٢٠٢٣م بالقاهرة، ومن تنظيم مشروع المشترك الثقافي العربي
  - المشاركة في أعمال اللجنة العلمية للمؤتمر الدولي الفكري الثالث (المواطنة العربية- مفهوم ومحتوى) من تنظيم المعهد العالمي للتجديد العربي، مايو ٢٠٢٤م.

- باحثاً في مؤتمر «القدس في المشهد العربي والرواية الفلسطينية»، المنعقد في فلسطين افتراضياً يونيو ٢٠٢١م، ونظمتها الهيئة الفلسطينية للثقافة والفنون والتراث.
- رئيساً للسينار العلمي التعريفي بمجال «الدراسات الثقافية العربية المقامة» المنعقد في ٦ أكتوبر ٢٠٢٢م بالقاهرة.
- رئيساً لمؤتمر «المشترك الثقافي بين مصر والعراق.. حضارات الموجة الأولى في عالم جديد»، المنعقد في ٨ يونيو ٢٠٢٣م بالقاهرة، من تنظيم مشروع المشترك الثقافي العربي.
- عضو هيئة تحرير «المجلة العربية للدراسات الثقافية» التابعة لـ«المعهد العالمي للتجديد العربي» ٢٠٢٤م، وكذلك مجلة «آفاق التجديد» ٢٠٢٤م التي تصدر عن المعهد ذاته.
- من الفعاليات الثقافية التي شارك بها:
- المتحدث عن الوفد المصري في مؤتمر التراث الثقافي غير المادي بالصين، ٢٠١٧م
- مشاركاً في ورشة اليونسكو لحفظ التراث الثقافي غير المادي بالقاهرة، ٢٠١٨م
- عضو لجنة الحريات باتحاد كتاب مصر دورة ٢٠١٨م
- محرراً للمائدة المستديرة لتوصيات مواجهة «صفقة القرن» بالقاهرة ٢٠١٨م
- محرراً للمائدة المستديرة عن «المشترك الثقافي بين مصر والسودان» والوثيقة الثقافية الشعبية الصادرة عنها، بالقاهرة ٢٠٢١م
- محرراً للملف الدراسات الثقافية في مجلة «مثاقفات» اللندنية، ٢٠٢١م
- محرراً للملف الظاهرة الحضارية في مجلة «الفكر المعاصر»، ٢٠٢٠م
- طرح مبادرة تبادل المزيح الثقافي بطريق الحرير، بالقاهرة، ٢٠١٩م
- طرح مبادرة طريق رأس الرجاء الصالح، ٢٠١٧م.
- من حواراته الصحفية:
- حوار لموقع «ضفة ثالثة» التابع لجريدة «القدس العربي» بتاريخ ١٠/٩/٢٠١٩م بعنوان: طريق الحرير الاتجاه شرقاً لكسر هيمنة الغرب ثقافياً.
- حوار لمجلة الشروق الإماراتية، العدد ١٣٧٠، بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٨م بعنوان: «الترجم ناقل للمعرفة»
- حوار لمجلة «حروف الضاد» الفلسطينية، العدد السادس، شتاء ٢٠٢٣م، بعنوان: «الثقافة العربية في مأزق على المستويين العلمي والأكاديمي»

- حوار لموقع مجلة الهلال المصرية، بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٨م، بعنوان: «المشهد الثقافي المصري في تدافع على أشده»
- حوار لجريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ١٨ / ١٠ / ٢٠١٩م بعنوان: «حرب أكتوبر أعادت صياغة شخصية العربي في المسرح العربي».
- حوار لجريدة روز اليوسف المصرية، بتاريخ، بعنوان: نحتاج مشروعا علميا عربيا يعبر عن واقعنا وتاريخنا»
- حوار لمجلة «ديوان الآن» الفلسطينية، العدد الأول، بتاريخ أبريل ٢٠١٩م، بعنوان: «الخروج من تبعات السياق التاريخي يتطلب قوة ومهارة وشجاعة»
- حوار لموقع «الطريق الثالث» المصري، بتاريخ ٥ / ٨ / ٢٠٢٣م، بعنوان: «المشترك الثقافي العربي.. والدبلوماسية الثقافية المصرية في القرن الـ ٢١»
- حوار لصحيفة «الجريدة» الكويتية، بتاريخ ٢٣ / ٧ / ٢٠١٧م، بعنوان: «ثمة هوس مرضي بقصيدة النثر»
- حوار بجريدة «النهار» المصرية، بتاريخ ١٩ / ٤ / ٢٠١٧م، بعنوان: «الإرهاب نتاج لأزمة مجتمع.. ولا بد من مراجعة مشروع الوجود العربي»
- حوار لموقع جريدة «اليوم السابع» المصرية، بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠١٨م، بعنوان «صون التراث اللامادي في مصر يحتاج برنامجا ثلاثيا»
- حوار لموقع «شارع الصحافة» المصري، بتاريخ ٤ / ٨ / ٢٠١٨م، بعنوان: «على هامش ورشة اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي
- حوار لموقع «شارع الصحافة» المصري، بتاريخ ١٩ / ١ / ٢٠١٨م، بعنوان: رأس الرجاء الصالح مبادرة تعيد روح الثقافة
- حوار لجريدة «السياسة» الكويتية، بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠١٨م، بعنوان: «أنا من سلالة الشعراء المحاربين.. ومفرداتي تمدني بالحلم»
- حوار لجريدة «الرأي» الكويتية، بتاريخ ٢٠ / ٤ / ٢٠١٥م، بعنوان: «الأدب الصهيوني يبشر لنهاية مأساوية لاستيطان اليهود»
- حوار لنشرة حرف الثقافية الإلكترونية التابعة لجريدة الدستور، بتاريخ ٣ / ١١ / ٢٠٢٥م، بعنوان: نحتاج إلى ظهور «نخبة جديدة» تتجاوز شبكات المصالح.

## الفهرس

|                                                                                    |     |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| مدخل: المستقبل العالمي والنظرية العربية .....                                      | ٥   |
| الباب الأول: من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الثقافية.. الآفاق والمسارات ..... | ٢٣  |
| الفصل الأول: أفق الانسداد.. مأزق الجيوبوليتيك والسياسات الخارجية العربية .....     | ٢٥  |
| أولاً: ظهور الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك وتأثيرهما .....                       | ٢٥  |
| ثانياً: ظهور مفهوم الأمن القومي ومحدداته .....                                     | ٣٤  |
| ثالثاً: السياسات الخارجية مبحثاً في الجيوبوليتيك والأمن القومي .....               | ٤٣  |
| الفصل الثاني: أفق البديل.. نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة .....                  | ٥٤  |
| أولاً: الجغرافيا الثقافية من الهامش إلى المتن .....                                | ٥٤  |
| ثانياً: نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة .....                                     | ٦٢  |
| ثالثاً: استراتيجية الجغرافيات الثلاثة والجغرافيا الثقافية أولاً .....              | ٧٤  |
| الفصل الثالث: أفق التطبيق.. الكتلة الجيوثقافية العالمية الثالثة .....              | ٨١  |
| أولاً: التاريخ الجيوثقافي من الحضارات الأولى إلى النظرية المطلقة .....             | ٨١  |
| ثانياً: النمط الجيوثقافي وواقع البدائل الممكنة في القرن الـ ٢١ .....               | ٩٠  |
| ثالثاً: مشروع الكتلة الجيوثقافية الثالثة ودورها العالمي .....                      | ٩٨  |
| الباب الثاني: الجغرافيا الثقافية.. إشكاليات التعالق الثقافي والنموذج البديل .....  | ١٠٩ |
| الفصل الأول: تمثيلات التعالق الثقافي.. بين الذات والآخر .....                      | ١١١ |
| أولاً: الصهيونية وتمثل الحضارة الغربية المركزية .....                              | ١١١ |
| ثانياً: السردية الإسلامية.. الهوامش والمتون الداخلية والتعالق الغربي .....         | ١١٩ |
| ثالثاً: إمكانات التخارج والتلاقي مع المشروع البديل .....                           | ١٢٧ |
| الفصل الثاني: أثر التعالق الثقافي.. الهوية العربية بين التناقض والتعايش .....      | ١٣٩ |
| أولاً: إدارة «مستودع الهوية» العربي بين رؤيتين متدافعتين .....                     | ١٣٩ |
| ثانياً: الجغرافيا الثقافية والحواضن الجامعة .....                                  | ١٤٦ |
| ثالثاً: مكونات «مستودع الهوية» في الحالة المصرية أنموذجاً .....                    | ١٤٩ |

|                                                                          |     |
|--------------------------------------------------------------------------|-----|
| الفصل الثالث: بدائل التعالق الثقافي الحاضنة المصرية أنموذجا.....         | ١٦٠ |
| أولاً: الأمن القومي المصري متغيرات التعالق والشأة.....                   | ١٦٠ |
| ثانياً: الأمن القومي المصري بين الأبنية الفوقية والتحتية.....            | ١٦٦ |
| ثالثاً: الأمن القومي والسردية البديلة الممكنة.....                       | ١٧٣ |
| الباب الثالث: الجغرافيا الثقافية.. قراءة بديلة في حرب غزة.....           | ١٧٩ |
| الفصل الأول: حرب غزة.. صعود الجغرافيا الثقافية وانفجارها.....            | ١٨١ |
| أولاً: «طوفان الأقصى» جغرافيا ثقافية تتمرد على الجيوسياسي.....           | ١٨١ |
| ثانياً: الحرب وأزمة «الجغرافيا الثقافية» وتشقق «الجيوسياسي».....         | ١٨٨ |
| ثالثاً: جدل الجغرافيا الثقافية في فلسطين بين الإقليمي والدولي.....       | ١٩٤ |
| الفصل الثاني: حرب غزة.. المحددات الثقافية لأطراف الصراع.....             | ٢٠٣ |
| أولاً: الآخر الصهيوني وأثر شخصية القوة المركزية/ السوبر.....             | ٢٠٣ |
| ثانياً: المحور الشيعي وحسابات الصعود الجيوثقافي.....                     | ٢١٠ |
| ثالثاً: المحور المصري والجدل بين الخيارات التاريخية ومستجدات الراهن..... | ٢١٧ |
| الفصل الثالث: حرب غزة.. بين الاستلاب للآخر والانسلاخ عن الذات.....       | ٢٢٤ |
| أولاً: الحرب وصفقة القرن: علاقات التهميش والمركزية الجغرافية.....        | ٢٢٤ |
| ثانياً: الحرب وخطابات الاستلاب للمركزية الحضارية والاستشراقية.....       | ٢٣٢ |
| ثالثاً: الاستلاب للآخر ومؤسسة «تكوين» في حرب غزة.....                    | ٢٤٢ |
| الخاتمة: من التبعية الجيوسياسية إلى السيادة الجيوثقافية.....             | ٢٥١ |
| قائمة المصادر والمراجع.....                                              | ٢٦١ |
| المؤلف في سطور.....                                                      | ٢٦٧ |

إن الجوهر الذي يقدمه هذا الكتاب يكمن في تجاوز نظريات "الجغرافيا السياسية" (الجيوسياسي) التقليدية التي تخطأها الواقع ومستجداته في القرن الـ21، وبلورة طريق نحو نظرية فاعلة في "الجغرافيا الثقافية" (الجيوثقافي)، ترى في المكون الثقافي الوحدة البنائية الأساسية العميقة، وأن الأصل الثابت هو الجوهر الثقافي والفرع المتغير هو التمثل السياسي. وتأخذ الدراسة منهج "الدرس الثقافي" لآفاق أبعد نحو المتون الكبرى الحاكمة للدولة الحديثة المعاصرة، وفي القلب منها مفهوم "الأمن القومي"، وتعيد تعريفه كلية ليس باعتباره مفهوما دفاعيا عسكريا متخصصا، بل باعتباره مفهوما نسقيا ثقافيا يقوم على تفاعل حزمة مدمجة من المحاور لقوة ناعمة تلتقي مع قوة خشنة، ليشكلا -حال نجاحهما- سرديّة ثقافية كبرى رافعة.

ومن خلال هذا الدور للثقافة والقوة الناعمة؛ يطرح الكتاب تصوره عبر ما أسماه "نظرية الجغرافيا الثقافية الرابطة"، لاستعادة الثقل الجيوثقافي للذات العربية وتغيير الواقع، وفق "استراتيجية الجغرافيات الثلاث"، (الثقافية أولاً، ثم الاقتصادية، يتبعهما السياسية).. وتستشرف الدراسة أنه يمكن للذات العربية أن تكون قلباً لـ"كتلة جيوثقافية عالمية ثالثة"، تمتد لبعدها الإسلامي والأفريقي والعالم ثلثي، وتصبح رقما صعبا في معادلة القرن الحادي والعشرين تؤسس لتعدد حضاري وثقافي، يتجاوز وجود كتلة جيوثقافية واحدة تؤمن بالهيمنة المطلقة على جغرافيا العالم، وترفض فكرة التداول والحراك الحضاري بين الجماعات الإنسانية.

